عالم المعرفة
147

الرأسمالية تجدد نفسها

تأليف
د. فؤاد مرسي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

147

الرأسمالية تجدد نفسها

تأليف

د. فؤاد مرسي



مارس 1990

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

ونحن نودع القرن العشرين بعد قليل نتساءل: أين تقف الرأسمالية المعاصرة ؟ وأين يقف العالم المعاصر ؟

لاشك أن العالم يتغير في هذا العصر تغيرات حافلة تتوالى بسرعة مذهلة، فالتفاعل في المجتمعات يتزايد بين الداخل والخارج، ويكتسب العامل الخارجي تأثيرا متزايدا في الوضع الداخلي. وعلى الرغم من التناقض العميق الكامن في عالمنا المعاصر إلا أن العديد من القضايا بات يتحدى قدرة البشرية كلها على التكيف مع الوجود المعاصر. وبرزت لأول مرة وحدة الوجود البشري.

لقد كان القرن الحالي حافلا بالأحداث الفاصلة التي بدأ بعضها متناقضا. فالرأسمالية مثلا تبدو الآن في نهاية القرن أقدر على البقاء مما كانت في بدايته. إنها في تغير مستمر وتحول لا ينقطع. لقد استطاعت الرأسمالية أن تجدد قواها. وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم، وهي أوضاع شهدت تقلص قاعدتها الإنتاجية، وحرمتها من الخامات الطبيعية الرخيصة التي اعتمدت عليها في الماضي، وأصبحت معامل البحث والتطوير هي المستودع السحري الذي لا ينفد للخامات والمنتجات على السواء.

وإذا كانت قاعدة الرأسمالية قد تقلصت جغرافيا خلال القرن الحالي فإنها قد أثبتت مع

ذلك أنها أكثر قدرة على الحياة مما كان يتصور خصومها. لقد تغلبت على أخطر التناقضات في اللحظة المناسبة. وهكذا نواجه الآن رأسمالية معاصرة تتميز بالاستجابة الحيوية لمقتضيات العصر، استطاعت أن تجدد قواها الإنتاجية وان تعيد تنظيم علاقاتها الإنتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها، كما استطاعت أن تستعيد أكثر مستعمراتها القديمة لتظل رغم استقلالها أطرافا لمراكز الرأسمالية الرئيسة. فلقد تغيرت في الواقع أشكال عمل قوانين الرأسمالية وآليات حركتها. وإذا كان صحيحا أن الرأسمالية قد قامت ولا تزال تقوم على الملكية الخاصة لرأس المال فإن هذه الملكية الخاصة قد تغيرت من مرحلة إلى أخرى.

لذلك تختلف الرأسمالية المعاصرة اختلافا بينا عما كانت عليه في مطلع القرن الحالي وفي أواسطه. ولقد حدث هذا التطور الخطير بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية أساسا. ومن ثم جرى تصحيح مسار الرأسمالية في ظروف احتدام المواجهة مع الاشتراكية وفقدان المستعمرات السابقة. ولقد جرى بالفعل تحديثها بصورة مذهلة. وقامت رأسمالية ما بعد الصناعة حيث يصبح العلم نفسه قوة إنتاجية خلاقة، وحيث تتفتح مجالات جديدة غير معروفة من قبل للإنتاج وتكرار الإنتاج، ولتوسيع السوق وزيادة الاستهلاك. وفي الوقت نفسه تتغير الطبقة العاملة، وتتغير علاقة الإنسان بالآلة، وتتولد مشاكل جديدة في علاقة رأس المال بالعمل، وتظهر إلى الوجود أساليب جديدة لحلها.

وإذ يغدو امتلاك العلم والتكنولوجيا بحيث لا يقل أهمية وسطوة عن امتلاك ا لمزارع والمناجم والمصانع، وإذ تسعى الأقطار المتقدمة للحفاظ على دورها القائد لثورة العلم والتكنولوجيا ضمانا لقيادة العالم بأسره فإن هذه الثورة باتت تطرح على الأقطار النامية والمتخلفة تحديا لم يسبق له مثيل. فهل تستطيع أن تشارك في هذه المسيرة العالمية وتبنى حياتها الجديدة أم تبقى كما ظلت حتى الآن على هامش التطور العالمي ؟

وفي ظل هذه الثورة العلمية لم يعد الوعاء القطري كافيا لتوسيع الإنتاج، ولم تعد السوق القطرية-مهما يكن اتساعها-كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل. وهكذا يجري الآن بصورة تلقائية، وأحيانا واعية، تدويل مضطرد للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة. يتخطى

الإنتاج الحدود الفطرية والقومية، ويكتسب رأس المال طابعا دوليا، وتنمو المشروعات والمصارف المتخطية للقوميات لتصبح هي القوة المحركة الجبارة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية حقا. وتصبح الغلبة لهذه القوى الدولية الجديدة حتى ليصبح للولايات المتحدة مثلا اقتصادان: اقتصادها الأمريكي التقليدي واقتصادها الدولي وهو بمثابة اقتصاد ثان لها. وتنشأ رأسمالية متخطية للقوميات ذات جبروت عالمي، وتتولد من ثم مشاكل جديدة. فأين توجد الدولة القومية التي عرفتها الرأسمالية في صعودها ؟ وأين تقف القومية الاقتصادية أصلا ؟ ومع ذلك ففي ظل التدويل الاقتصادي المضطرد يصحو التعصب القومي حتى ليصل إلى حد الحروب التجارية والنقدية والمالية. ويصف الأمريكيون غزو اليابان لأسواقهم بأنه «بيرل هاربور اقتصا دية».

في ظل الرأسمالية المعاصرة صعدت الرأسمالية المالية الدولية إلى القمة المطلقة وتعددت أدواتها وآليات حركتها، وأعادت تشكيل الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي لتجعل منه اقتصادا رمزيا-أعني أكثر رمزية مما كان-، لكن الجماعات المالية الدولية صارت أقوى من الحكومات القائمة, وصارت تسبغ عليها طابعا محافظا في السياسة يقابله طابع انكماشي في الاقتصاد.

ومع ذلك فمازالت الدولة هي الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة. وعلى الرغم من كل ما عبرت عنه هذه الرأسمالية مؤخرا من نزعات للحد من دور الدولة على النمط الذي حبذه كينز فيما مضى فإن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل للدولة دورا أساسيا في ضبط حركتها والتحكم في العديد من آلياتها. فمازالت الدولة تحرك كلا من الرافعة المضادة للأزمة والرافعة المضادة للتضخم، ومازالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج، بل إن هناك بالفعل إمكانية لقيام عناصر من عناصر التخطيط للإنتاج والتغلب على التقلبات غير المرغوب فيها. وبواسطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا. وبفضل ميزانية الدولة يجري تمويل القطاع العسكري من الاقتصاد القومي. ومازالت بأيدي الدولة مقاليد إعادة توزيع الدخل القومي بواسطة تبني الأدوات النقدية والمالية. كل ذلك يجري في ظل دعوة متصاعدة للتحرر من تدخل الدولة وتخصيص القطاع

العام.

وفي الوقت نفسه يتشكل نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل، إذ إنه يعاد نشر الصناعة على المستوى العالمي، كما يعاد توزيع الخامات أيضا. والجديد هنا أن هناك بوادر تشير إلى إعادة نشر الزراعة عالميا، بحيث صار على البلدان النامية والمتخلفة أن تعيد النظر جذريا في هياكل اقتصادها الحالية في هذا العالم سريع التبدل والتحول.

وعلى الرغم من تعاظم قدرة الرأسمالية على التكيف مع عصرها إلا انه يبدو أن الأزمة الدورية التي ميزت تطور الرأسمالية منذ مطلع القرن الماضي قد ازدادت الآن تعقيدا. فلم تعد الرأسمالية في السنوات الأخيرة تواجه الأزمة الدورية التقليدية التي ازدادت قدرتها على إدارتها، وإنما صارت تواجه أزمة مركبة في مزيج من أزمة دورية وأزمات هيكلية عديدة. ومن هنا شهدنا النمو المضطرد للقطاع الاقتصادي العسكري الذي يبدو أنه قد انتقلت إليه داخل أكبر الأقطار الصناعية المتقدمة قيادة الاقتصاد في مجموعه.

ومع كل ذلك فإن رأسمالية ما بعد الصناعة لا تستطيع في النهاية- وعلى الرغم من كل قدراتها التي اكتسبتها-أن تلغي قوانينها الداخلية. إنها تغير فحسب من أشكال وأساليب عملها. وتظل الرأسمالية هي الرأسمالية، ويظل القانون الأساسي الذي يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ في الداخل والخارج على السواء.

وهكذا فما زال العالم الرأسمالي ينقسم إلى قطاعين متفاوتين من حيث مستويات النمو. ومازال استقطاب النمو يجري لصالح القطاع المتقدم دون القطاعين النامي والمتخلف وعلى حسابه. وما زال يتم تبديد الموارد المحدودة من الطاقة والخامات الطبيعية ونشر التلوث في العالم. وعلى الرغم من تدويل رأس المال، وعلى الرغم من تزايد كل مظاهر الاعتماد المتبادل، تزداد النزعة إلى الحماية ويجري تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتتنوع تدابير التمييز والمقاطعة، وتتصاعد نيران العداء والكراهية إزاء العمال الأجانب.

ويظل أخطر جوانب الرأسمالية المعاصرة هو التعامل غير المتكافئ مع البلدان النامية والمتخلفة. فعلى الرغم من تصفية الاستعمار القديم فمازالت

البلدان الصناعية حريصة على تأكيد أواصر التبعية التي تربط المراكز بالأطراف. وفي ظل التدويل المضطرد للعلاقات الاقتصادية تواجه البلدان النامية والمتخلفة ما يمكن أن يكون استعمارا جماعيا يمثل السيطرة الكامنة والفعلية لرأس المال المتخطي للقوميات. ولقد استخدمت العلاقات غير المتكافئة لنقل أعباء الأزمات الدورية والهيكلية إلى البلدان النامية-وذلك من خلال المفعول التلقائي للقوانين الاقتصادية الموضوعية-من غير حاجة إلى تجييش الجيوش وتدبيج المعاهدات.

هكذا تغيرت الرأسمالية كثيرا في عصرنا. تغيرت من حيث أشكالها وأساليب حركتها. وصارت تستدعي فهما جديدا لها. ولقد أتيحت لي في السنوات الماضية فرصة الاقتراب من جوانب معينة من هذه التغيرات التي جرت في الرأسمالية المعاصرة. وبالطبع فإني لا أجد حاجة إلى إعادة التعريف بالرأسمالية: أسسها وهياكلها، قوانينها الأساسية وآلياتها التقليدية. لو إنما يعنيني فقط تقديم ما طرأ على هذه الرأسمالية منذ منتصف القرن من ظواهر وآليات جديدة حقا. وفي اعتقادي أن المعرفة الواقعية للرأسمالية كما هي وليس كما نتوهمها، بغير تجميل ولا تقبيح، هي أمر لا بديل منه لكل من أنصارها وخصومها.

لم يعد يجوز لأحد أن يدعي أن تغيرات الرأسمالية لا تعنينا بزعم أنها لا تزال هي نفس الرأسمالية بكل تناقضاتها الرئيسة التي لا يمكن حلها في إطار نظامها، وإنما نقول إن تطورات الرأسمالية تعنينا تماما. فهي النظام الغالب في عالمنا حتى الآن.

وانتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي ليس موعده الغد القريب، بل إن الاشتراكية القائمة لا تقبع في عالم آخر بعيد عن الرأسمالية. وإذا صح أن ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية كان هو العصر الذهبي للرأسمالية، وبعده راحت الرأسمالية تعالج جراحها، فإن الاشتراكية تعاني بدورها من أزمة طاحنة. هناك إذا الهموم المشتركة، وهناك أيضا تلك القضايا التي لا يمكن حلها إلا سوية. والمسألة ليست مجرد التعاون لحماية البشرية من الفناء النووي، وإنما هي استيعاب آفاق التكنولوجيا الحديثة والسعي الجدي للسيطرة عليها وتذليلها بجهود مشتركة لخير الجميع. وغني عن البيان أنه في ظل مثل هذا التطور يمكن للبلدان النامية والمتخلفة

أن تجد ظروفا أفضل للازدهار.

ولا معنى للقول إنه كلما صار العلم قوة إنتاجية مباشرة فإنه يكف عن أن يكون قوة اجتماعية أو عاملا إنسانيا. فالعلم محكوم في النهاية بالأوضاع الاجتماعية وبالعلاقة العضوية بين الإنسان والطبيعة. وثمة مجال للحديث عن مسؤولية العلم إزاء الإنسان، لكن هناك مجالا أيضا للحديث عن المسؤولية عن العلم أي مسؤولية الإنسان نفسه عن العلم. وفي ظل الثورة العلمية الراهنة فإن هناك مسؤولية يجب ضبطها عن احتمالات دفع العالم بأسره إلى حافة الخطر المميت.

وفي مجال الطاقة وحدها فإن عشرة آلاف طن من الوقود ينتج وينقل ويخزن ويستخدم في العالم حاليا. إنها كتلة ملتهبة متفجرة، ويمكن أن تقارن بالقوة النووية المختزنة منذ اختراع القنبلة الذرية حتى الآن. وفي مجال الكيمياء فإن المكونات الكيماوية يجري إنتاجها وتشغيلها وتخزينها ونقلها بكميات تضاعف المخزون الحالي من المواد المشعة في العالم. كل هذا ولم نتحدث عن خطر الحرب النووية.

فهل آن للبشرية أن تعيد النظر بمسؤولية في قدراتها المتعاظمة إلى حد الخطر الذي يهددها بالفناء ؟!

الباب الأول
رأسمالية الثورة
العلمية والتكنولوجية

هل يمكن أن تكون رأسمالية الثورة الصناعية هي رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية ؟ كلا بالقطع، فقد يظل جوهرها واحدا، وفيما عدا ذلك فإن كل شئ قد تغير واختلف.

وليس هذا بجديد ولا بغريب على الرأسمالية. فلقد تغيرت واختلفت من قبل عدة مرات مع تطورها من حال إلى حال.

وها هي تجتاز حاليا مرحلة جديدة من مراحل تطورها. وإذا كان صحيحا أن هذه الرأسمالية قد مرت على التوالي بمراحل الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، فالرأسمالية المالية فإنها تمر الآن بمرحلة ما بعد الصناعة. ولا يعني ذلك أن الرأسمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يعني أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استنادا إلى العلم والتكنولوجيا. فيما صار يعرف باسم الثورة العلمية والتكنولوجية التي وضعتها بالتالي في خدمة مشروعاتها في التجارة والصناعة والمال. لقد جرى حتى الآن تطوير القوى الإنتاجية في تاريخ البشرية كلها عبر ثلاثة عصور اقترنت بثلاث ثورات: الثورة الأولى هي ثورة العصر الحجري الجديد، وقد تميز بظهور المحاصيل وتربية الماشية، ونشأة الحرف والتجارة، كما ظهرت فيه الأدوات المتخصصة كأدوات للعمل تستخدم كامتداد ليدي الإنسان. ولقد أدت هذه الثورة الأولى

إلى إرساء الأرضية اللازمة للانتقال من الوضع المشاعي والمشترك للمجتمعات إلى المجتمع الطبقي، وأما الثورة الثانية في قوى الإنتاج فهي الثورة الصناعية، وتميز عصرها بالبدء في الإنتاج الآلي بعد التطوير التاريخي المتدرج للحرف وظهور الصناعة اليدوية، ثم بالقفز من الصناعة اليدوية إلى الصناعة وفقا لخطوط الإنتاج. ولقد أدت هذه الثورة الثانية إلى ظهور المجتمع الرأسمالي وتطويره. أما الثورة الثالثة والأخيرة التي تمر بها البشرية فهي الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة. ولقد أفضت هذه الثورة إلى تكوين نظام شامل ممتلئ حيوية ونشاطا، سمته أساسية هي أن التقدم العلمي أصبح أسرع من التطور التكنولوجي أي التطبيقي، وأن هذا التقدم التكنولوجي أسرع من تطور الإنتاج نفسه. وبذلك غدا العلم نفسه قوة إنتاجية مباشرة.

ولقد أحسنت الرأسمالية استخدام وتطوير منجزات العلم الحديث، واستطاعت بذلك أن تجدد قواها الإنتاجية أضعافا مضاعفة ومازالت الثورة في بدايتها بعد، ومازالت نتائجها لم تعرف على وجه التحديد، وما زال المستقبل يعدنا بالمزيد. فالتقدم السريع في كافة ميادين العلم والتكنولوجيا يبشر بتغيير العديد من الافتراضات القائمة منذ زمن طويل كما يبشر بحل كثير من المشكلات المستعصية حتى الآن. وهو ينذر في الوقت ذاته بمخاطر وأخطار جديدة تواجه البشرية.

وأصبح الصراع العالمي يجري حول العلم والتكنولوجيا، بل إنه يجري حولهما أيضا في داخل العالم الرأسمالي نفسه. فبالنسبة للأمريكيين مثلا فإن حرب الفضاء إنما تعني تعظيم الاستثمارات المتاحة في كل التكنولوجيات الجديدة التي ستشكل المسارات الإنتاجية للقرن المقبل. وهي استثمارات كان يمكن أن ترفض لو وضعت على أساس مدني. ولذلك تطرح الآن بوصفها مبادرة من جانب الدولة.

واليابانيون مثلا أولئك الذين أراحوا أنفسهم من التفكير في سباق التسلح، وينفقون على قواتهم المسلحة أقل من ١ ٪من الناتج القومي الإجمالي، يشغلون عقولهم مباشرة بمسائل التكنولوجيا الحديثة. وهكذا أصبح الأمريكيون مهددين في مجال تفوقهم البارز. ففي عالم صناعة الإنسان الآلي والخيوط الطبية والليزر والاتصالات أصبحت المبادرة بأيدي اليابانيين.

يضاف إلى ذلك أنه في عام 1990 يكون تفوق اليابان على الولايات المتحدة بوصفها أكبر دولة ذات استثمارات خارجية أما الفرنسيون فإنهم يجتهدون ليكون لهم مكان تحت الشمس باسم تطوير تكنولوجيا الاتصالات. وهم يطالبون باستثمارات أوروبية طويلة المدى فيها، حيث تسيطر أوروبا الآن على15 ٪ من السوق العالمية لتكنولوجيا الاتصالات. فإذا لم يجر التطوير الذي تستحقه فرنسا فإن نصيب أوروبا مهدد بأن يهبط إلى 10٪ في عام 1990 بينما يمكنها أن تصعد لتستحوذ على ثلث السوق.

والواقع أن الثورة العلمية والتكنولوجية مازالت كما قلنا في بدايتها،[1] ومازالت نتائجها الأساسية مرهونة بالمستقبل. ومع ذلك يجري الصراع عنيفا حول العلم والتكنولوجيا. ومازالت رأسمالية ما بعد الصناعة، رأسمالية العلم والتكنولوجيا إن صح التعبير، هي نظام الإنتاج القائم على الملكية الخاصة لرأس المال. ومازالت مشاكلها الداخلية تكرر وتعيد إنتاج نفسها- لكن على نحو جديد ومغاير بشدة-. ثم إن الرأسمالية لا تحتكر ثورة العلم والتكنولوجيا. فهناك عالم اشتراكي ينافسها في أعمال البحث والتطوير. ثم إن العلم نفسه لا وطن له وهو ملك للجميع.

ومن ثم ينبغي الإلمام بالثورة العلمية والتكنولوجية إلماما موجزا يكشف عن دلالتها الاقتصادية، ويحدد بقدر الإمكان أبعادها وآفاقها، كما يطرح نتائجها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. وكل ذلك في إطار الرأسمالية. فما يعنينا بالدقة في هذه الدراسة هو البحث عن رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية.

١ دلالة الثورة العلمية والتكنولوجية

انطلق المارد من القمقم، انطلق العلم من قيوده جميعا، لكن عل العكس من مارد الأسطورة فلن يعود العلم مرة أخرى إلى قمقم السحرة. فهو وحده ساحر العصر الحديث.

ولهذا لا يمكن فهم الرأسمالية المعاصرة دون فهم الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة. فالدلالة الحقيقية لهذه الثورة هي أنها ثورة شاملة في قوى الإنتاج.

لقد اكتشفت البشرية عبر تاريخها الطويل في صورة قانون التطور المتصاعد للقوى الإنتاجية، وهو قانون يقرر ضرورة التغير المستمر في القوى الإنتاجية بحيث يؤدي إلى اضطراد الزيادة في قدرة المجتمع الكامنة على الإنتاج(2)، لكن أحدا لم يكن يعتقد في قدرة الرأسمالية وخصوصا في مرحلتها الاحتكارية على تطوير قواها الإنتاجية إلى هذا الحد. ففي خلال أقل من قرنين من الزمان انتقلت البشرية من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأولى في تحديد سيطرة الإنسان على

الطبيعة.[3]

وعلى خلاف الثورة الصناعية فإن الثورة الحالية لا تنبثق من اختراع وانتشار الآلات وإنما من العلم، أي أن الاكتشافات في علوم الرياضة والفيزيقا قد وفرت الأساس للانشطار النووي وخلق الصناعة الذرية، ومكنت من اختراع الحاسبات الإلكترونية. واكتشافات الكيمياء وضعت أساسا لتغير جوهري في تكنولوجيا العمليات الإنتاجية، وأفضت إلى إقامة صناعات جديدة. واكتشافات علم الأحياء كانت العامل الكامن وراء التغيرات العميقة في مجال الزراعة والطب. وتفجر كل أشكال المعلومات واستخدام العلوم الرياضية في مجالات عملية عديدة، بالإضافة إلى التمايز والتكامل المتزايدين بين العلوم وظهور علوم جديدة، كل ذلك هو ما نعنيه بالثورة التي صارت تغطي الآن ثلاثة مجالات حاسمة في العلم والتكنولوجيا والإنتاج، وأصبحت قاعدة للصناعة الجديدة.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وربما قبلها بسنوات قليلة، بدأت عملية موضوعية للقيام طوعا أو كرها بتغيرات كيفية شاملة بعيدة المدى في القوى الإنتاجية. تغيرات امتدت من تنظيم عملية العمل من خلال جهود تطوير الإنتاج ونظم التعليم إلى تطوير ظروف الحياة الفكرية والثقافية. فالعلم يتطور ليصبح قوة إنتاجية ويكون عنصرا مباشرا للإنتاج. وتوضع المقدمات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والاقتصادية للتحول فورا إلى التطبيق المعقد في نظم الإنتاج مثل: تطبيق الأوتوماتية والتحكم الذاتي. فلقد تميزت الثورة التكنولوجية من الثورة الصناعية باهتمام العلم المجرد بالتطبيق المباشر. لكنها تميزت أيضا بالتقريب الكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بل بظهور علوم مشتركة.

وما دامت الثورة العلمية والتكنولوجية هي ربط العلم بالإنتاج مباشرة فقد زادت إنتاجية العمل إلى مستويات غير مسبوقة. وأتيحت للإنسان قدرة هائلة على السيطرة على مصادر الطاقة، بل اتسعت هذه السيطرة ليصبح الإنسان قادرا على السيطرة على ظواهر كثيرة. وبالعقول الإلكترونية أصبح في الوسع إثبات أو نفي كثير من النظريات. وتحقق تقدم شامل في أربعين سنة يفوق التقدم الذي حدث خلال أربعين قرنا مضت.

ونشأت من ثم علوم جديدة لم تكن معروفة من قبل كالبرمجة الإلكترونية

لإعداد برامج للآلات الحاسبة والعقول الإلكترونية وتنويع طرائق استخدامها. لكن أخطر هذه العلوم جميعا كان هو علم السيبرناطيقا(*) الذي أضاف للمعرفة مناهج موضوعية للوصف الدقيق في مجال عمليات التحكم والرقابة والاتصال، ونشر المعلومات وخصوصا في مجال البرامج المحددة للتحليل الكمي.

وأدخلت الثورة العلمية والتكنولوجية بذلك كله تغييرا كيفيا شاملا على العمل البشري. فمثل ما قامت الثورة الصناعية باستبدال الآلات بالجهد العضلي للإنسان قامت الثورة التكنولوجية بإحلال أجهزة تحل محل العمل العضلي تلقائيا وذاتيا وأوتوميا، وتقوم بوظائف العقل البشري. ومن ثم تطورت أدوات العمل من أدوات بسيطة إلى أدوات آلية إلى آلات إلى أوتوميات. وأصبح يزداد دور الجانب غير الحي بالنسبة للجانب الحي في عمل الإنسان. وحلت آلات محل عقل الإنسان، بحيث تستطيع أن تقوم بعدد كبير من العمليات الذهنية وقد تؤديها بكفاءة أكبر.

كانت السمة التكنولوجية للثورة الصناعية هي محاكاة وتطوير أعمال الإنسان الميكانيكية ذات الطبيعة الرتيبة والمتكررة البسيطة التي لا تتطلب سوى قدر أدنى من التفكير، بينما تترك لرجال الإدارة وأصحاب رأس المال التفكير والتدبير والتصميم والتخطيط. كان ذلك تقسيما للعمل داخل المصنع، وكان يمثل تقدما جبارا بالنسبة للعمل الحرفي الذي كان يجمع بين التفكير والعمل لكن بلا تقسيم عمل. أما في الثورة التكنولوجية فقد أصبح التفكير مقتصرا على تقدير الموقف وإصدار الحكم واتخاذ القرار، بينما تركزت العمالة في مجالي تصميم الآلات وصنعها وصيانتها بعد أن كان التركيز أساسا في تشغيلها.[4]

ولقد أفضى التغير في طبيعة العمل إلى تجديد هياكل الصناعة وابتكار صناعات جديدة. وقامت ثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية محتواها الرئيس هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه. وهي ثورة تغير بالضرورة من ظروف الإنتاج ومن شكل السلع المنتجة.

من قبل لم يكن الإنتاج الآلي الكبير متصورا بغير إنجازات العلوم

(*) السيبرناطيقا :cybemetics علم التحكم والاتصال بكل مظاهرهما في الآلات والحيوانات، وبين بعضها بعض.(المحرر)

الطبيعية. لذلك أدمجت الرأسمالية المعاصرة كلا من العلم والإنتاج لتحويل العلم إلى قوة إنتاجية. غير أن أسلوب الإنتاج استمر يفصل العلم عن العمل، ويرغم العمل على خدمة رأس المال. واليوم تدخل الثورة التكنولوجية تغييرات ضرورية على التنظيم الاجتماعي للإنتاج. فقد أصبحت الظروف مهيأة أكثر من ذي قبل ليصبح الإنسان صانع قواه الإنتاجية سيدا لها أيضا. فالثورة التكنولوجية توسع في الواقع من الطابع الاجتماعي للرأسمالية. إنها تسمح بناتج اجتماعي أكبر، وتضيف قوى اجتماعية جديدة تعمل من أجل زيادة الطابع الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي. وأكثر من أي وقت مضى فإن تطوير العلم نفسه لم يعد بوسع الفرد الواحد أو الجماعة الواحدة أن يقوم به، وإنما صار يستدعي الدور المتزايد للدولة وإمكاناتها العامة.

مسيرة الثورة العلمية والتكنولوجية:

لم تنشأ الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية من فراغ. فمنذ أكثر من قرنين قامت الثورة الصناعية التي ارتبطت بموجة من التجديدات غيرت من تركيب رأس المال من ثابت ومتغير. لقد ارتبطت بموجة تطوير صناعة النسيج بفضل الآلات والسفن البخارية. ومن ثم صارت الثورة الصناعية تعني الانتقال التاريخي من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية بالاعتماد على الآلات. ومع تطوير إنتاج الصلب وظهور السكك الحديدية، ومع إنتاج السيارة وتطوير الكهرباء والكيمياء، ومع استخراج النفط وبناء الطائرة خطت الثورة الصناعية خطوات جبارة في تطوير قوى الإنتاج. وقد يميل بعض الكتاب إلى اعتبار تطوير الكهرباء والكيمياء واكتشاف الإلكترون ثورة صناعية ثانية. وها نحن الآن مع الثورة العلمية والتكنولوجية التي ترتبط بمعالجة المعلومات والآلات المبرمجة التي تعمل ذاتيا وتكنولوجيا الأحياء والوراثة والذرة.

والثورة العلمية والتكنولوجية هي وريثة كل ذلك التقدم الذي حدث في مجال تطوير قوى الإنتاج على أيدي الرأسمالية. وهي لا تختلف في ذلك عن الثورة الصناعية التي لم تحصل فجأة، بل كانت نتيجة مسار تكنولوجي طويل بدأ في أوروبا الغربية منذ أواخر القرون الوسطى وتوج في إنجلترا،

حيث تناول في آن واحد تحسينات كبيرة في وسائل الإنتاج الزراعي على أيدي الإقطاعيين، وتحسينات أخرى في وسائل الإنتاج الحرفي على أيدي الحرفيين أنفسهم. غير أن أمور التقدم التكنولوجي الزراعي والصناعي ظلت بعيدة عن تطوير العلوم ذاتها حتى أواسط القرن التاسع عشر. ولذلك لم تحدث الثورة العلمية والتكنولوجية إلا خلال القرن العشرين عن طريق تطبيق الاكتشافات العلمية في مجال الكيمياء والذرة والإلكترون والكيمياء.[5]

ولكن القول إن البداية التاريخية للثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة كانت في عام 1884 عندما نجح توماس أديسون من غير أن يدري في تحرير الإلكترون عن طريق تسخين أحد المعادن. والإلكترون هو حامل الشحنة الكهربية السلبية في المادة ويوجد داخل الذرة[6] . وفي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الحالي بدأ الاتجاه نحو الأوتوماتية، أو الحركة الذاتية. غير أن هذا التطور الخطر لم يلق حقه من التحليل في حينه، إذ غطت عليه أحداث الكساد الكبير، وصعود الفاشية، واشتعال الحرب العالمية الثانية، وانتشار تدخل الدولة، بحيث أصبحت إعادة الإنتاج في كثير من الأقطار الرأسمالية تتوقف على دور الدولة وليس على حركة أسواق رأس المال. وحلت رأسمالية الدولة محل الأشكال الأخرى من الرأسمالية التي أضعفتها الاحتكارات.

من هنا يمكن الذهاب إلى القول إن الثورة العلمية والتكنولوجية ليست ابنة الحرب العالمية الثانية تماما. فالمبادئ النظرية للأعمال العلمية والتكنولوجية الرئيسة التي اكتملت في ظل الحرب وفيما بعدها كانت قد صيغت قبل بداية الحرب. لكن الحرب شجعت على تطوير العلوم الطبيعية، وتقدم التكنولوجيا لتضعنا أمام ثورة جديدة في قوى الإنتاج.[7] فالواقع أن ظروف الحرب قد شجعت عمليات الكشف والاختراع بغرض مواصلة الإنتاج من موارد تتوافر تحت أيدي الدول الرأسمالية المتحاربة، وخصوصا من المواد الأولية. ولقد ازدادت هذه العمليات فيما بعد عندما لم تعد الدول الرأسمالية تحصل من مستعمراتها على الخامات الضرورية لمواصلة الإنتاج.

في ظل الحرب مثلا تمت عمليات تنمية الطاقة الذرية بعد أن تمكن الإنسان من السيطرة على نواة الذرة. وفي البداية كان ذلك لإنتاج القنبلة الذرية ثم أصبح لاستخدام الذرة لأغراض الاقتصاد. وحدث الشيء نفسه

في مجال الطاقة الإلكترونية والمواد التخليقية، ومضادات الحيوية، وعناصر الأتوماتية أو الآلية الذاتية في الصناعة. كذلك فإن المتطلبات الاقتصادية للثورة التكنولوجية في الزراعة قد خلقتها ظروف الحرب من جراء الطلب المتزايد على منتجات الحقل نتيجة قلة عدد المشتغلين بالزراعة. وعقب الحرب زاد الطلب أيضا نتيجة ازدياد عدد السكان والحالة الاقتصادية المواتية، كما تدخلت الدولة في سوق المنتجات الزراعية وتولت حمايتها. وعن طريق تدخل الدولة للمحافظة على أسعار تلك المنتجات وحفز زيادة الإنتاج تحول أسلوب الإنتاج الرأسمالي في الزراعة إلى أسلوب كثيف لرأس المال مناسب للزراعة الكبيرة.

أهمية ظهور الأوتوماتية:

وهكذا أخذت الثورة العلمية والتكنولوجية تعبر عن نفسها في صورة ثورة في كل من العلم والإنتاج اللذين أخذا يندمجان أكثر فأكثر في صورة الأوتوماتية. فالأوتوماتية أو الآلية الذاتية هي في الواقع لب الثورة العلمية والتكنولوجية.

لقد بدأ الاتجاه نحو الأتوماتية في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات. وتمت حينذاك تجديدات في مجالات الميكانيكا الإلكترونية والقوى المائية والمطاطية. لكنها كانت أوتوماتية جامدة، حيث لم يكن في الإمكان تغيير وظائف معدات المصانع بعد تشييدها دون استثمارات جديدة مكلفة.

وفي عام 1954 ولد الترانزيستور. وطبق الكومبيوتر أو الحاسب الآلي في الصناعة منذ عام 1959. وفي عام 1962 ولد الإنسان الآلي. وظل ذلك كله في نطاق الأوتوماتية الجامدة حتى عام 1971 حين تم اختراع المعالج المصغر (الميكروبروسبور) بواسطة مهندس اسمه هوفت يعمل لدى الاحتكار الأمريكي (اينتل). ويختلف الاختراع الجديد عن القديم في طريقة تصنيع الدائرة الإلكترونية. فأصبح المعالج المصغر صغير الحجم رخيص الثمن واسع التطبيق. وبذلك انتقلنا إلى الأوتوماتية المرنة. فبفضل المعالج المصغر أصبحت عمليات إعادة برمجة العمليات الصناعية أمرا ممكنا عل نطاق واسع، حتى يرى بعضهم أنه يمكن أن تستخدم في كل شئ، وبفضله أيضا أصبح كل من الحاسب الآلي والإنسان الآلي أكثر فاكثر ذكاء، وبفضله

كذلك أصبحت هناك آفاق لإنتاج تشكيلة واسعة من الآلات الجديدة ومنتجات الاستهلاك، لم يكن يمكن تصورها في السابق.[8]

وهكذا يمكن الآن التمييز بدقة بين الآلية والأوتوماتية.[9] فالنشاط الإنساني يجري في أغلبه في صورة أعمال متكررة. ولكن هذا النشاط نوعان: عضلي وذهني. ولقد اتجهت الآلية للحلول محل النشاط العضلي. ، أما الأوتوماتية فإنها تتجه للقيام بالأعمال العضلية والذهنية معا. وكما أتاحت الآلية أن تقوم بأعمال كان يقوم بها الإنسان لكن بكفاءة أكبر وبسرعة أكبر، وأن تقوم أيضا بأعمال ما كان يستطيع القيام بها فإن الأوتوماتية تفتح آفاقا جديدة للإنسان في اتجاه الخيال. فالآلية كانت امتداد العضل الإنسان، أما الأوتوماتية فهي امتداد لعضله ولفكره أيضا.

من هنا تعني الأوتوماتية إدماج المراحل الإنتاجية للسلعة المعينة في سلسلة متصلة عل نحو آلي، دون تدخل الإنسان فيما بين هذه المراحل. فتبدو كأنها مجرد توسع في الآلية. لكنها تتضمن أكثر من مجرد الآلية التقليدية. وكما أن الآلة البخارية هي رمز للآلة فإن الحاسب الإلكتروني هو رمز الأوتوماتية. إنها آلية جديدة تقوم بأعمال الرقابة والتوجيه، وتعتمد في سلوكها على ما يسمى التغذية المرتدة، أي الخبرة المستمدة من نشاطها السابق.

ولهذا تجمع الأوتوماتية بين عدة مبادئ معا هي الآلية وإدماج المراحل الإنتاجية في سلسلة متصلة، والتحكم الآلي والذاتي، والقدرة على ترشيد القرارات. وفي الآلة كان يوجد هيكل ثلاثي هو المحرك والجهاز الناقل للحركة وأداة التشغيل، وفي الأوتوماتية هيكل رباعي، إذ يضاف للهيكل السابق أداة تحكم تحل محل الجهد الإنساني العضلي والعقلي أيضا.

والواقع أنه في نفس الوقت الذي كانت تتطور فيه عملية ظهور الأوتوماتية كانت العلوم الطبيعية تحقق إنجازات حاسمة. فبعد نظرية النسبية التي اكتشفها اينشتاين في عام 1905، وبعد أن أثبت رذرفورد في عام 1911 أن الذرة تتكون من نواة متناهية الصغر يحيط بها حشد من الإلكترونات-مما أفضى إلى تطوير ميكانيكا الكم في العشرينات من هذا القرن-نشأ فرعان من البحث العلمي هما بحوث العمليات وعلم البرمجة. نشأ من الاحتياجات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وطبقا في النشاط الاقتصادي

مباشرة.

ففي بداية الحرب شكلت بريطانيا جماعات لبحوث العمليات بقصد تحليل الأساليب المستخدمة في العمليات العسكرية تحليلا علميا. ولقد لعب فيها دورا بارزا اثنان من علماء الفيزياء هما بلاكيت وبرنال. كانت تبحث مثلا العدد الأمثل من السفن التي تضمها قافلة بحرية في ظروف الحرب-والحجم الأكفأ لسرب القاذفات-والعمق الأمثل لمتفجرات الأعماق. وبعد الحرب قادت أمريكا بحوث العمليات لبحث الطريق الأمثل لسفينة خلال هجوم جوي، والتوزيع الأمثل للألغام في مدخل ميناء. ومع هذين الفرعين من العلوم نشأ علم ثالث هو السيبرناطيقا بوصفه علم التحكم المعتمد على تدفق معلومات سريعة ودقيقة وكافية ومؤسسه هونوربرت فينر.[15]

جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية:

من هنا يتمثل جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية في مبدأ الأوتوماتية بأشكالها الثلاثة: السيبرناطيقي، والكيماوي، والنووي. ويمثل هذا المبدأ بدورة اللقاء المباشر بين العلم والإنتاج، وتهميش عمل الإنسان.

إن الثورة العلمية التكنولوجية التي عبدت طريقها كل الإنجازات التي حققها الإنسان من قبل في مجالي العلم والإنتاج قد جعلت من العلم نفسه قوة إنتاجية مباشرة. فجوهر العملية التي تجري الآن هو أن العلم بعد أن أحطنا بخصائصه النوعية الكيفية قد أصبح يندمج اندماجا عضويا في عملية الإنتاج المادية. ومن ثم فإنه صار يوسع هذا الإنتاج بشدة من حيث محتواه، بينما صار هو نفسه عملية اقتصادية مباشرة.. وهكذا أخذت العلوم الطبيعية والعلوم التطبيقية والعلوم الزراعية نلعب الآن الدور المباشر كقوى منتجة. أما العلوم الاجتماعية فما زالت متخلفة.[11] أصبح العلم يعجل من معدل النمو ويزيد من كفاءة الإنتاجية، ويساعد على توسيع الإنتاج في مواد جديدة نصف مصنوعة أو خام، ويشجع على إدخال أساليب إنتاج جديدة متقدمة، ويساهم في زيادة عدد الكوادر الهندسية والفنية. ومن هنا كان النصيب المتزايد للبحث والتصميم في مجموع العملية الإنتاجية. وأصبح العنصر الأكثر ثورية في هذه العملية هو البحث العلمي نفسه الذي

يصبح الوسيلة الفعالة لزيادة الإنتاج، وتصبح نتائج البحوث العلمية هي الأساس لإدخال منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة.

وباعتبار العلم قوة منتجة فإنه يخضع لمقتضيات وانعكاسات قوانين علم الاقتصاد. وبالطبع فإنه يؤثر فيها ويغير منها إلى حد ما. إنه يتولى نقل الوظائف البشرية إلى نظام الوسائل التكنولوجية والعناصر المادية الأخرى للقوى الإنتاجية. وكما يخلق الإنسان العلم والتكنولوجيا فإن التقدم العلمي والتكنولوجي من دونه يواجه الإنسان بمشاكل جديدة ويؤثر في تطوره هو نفسه. والواقع أن التقدم العلمي والتكنولوجي ليس كله إيجابيا. وفي بعض الأحوال فإنه يولد أخطارا ومخاطر جديدة. بعضها يأتي من جانب الطبيعة نفسها التي تنفعل وترد سلبيا على محاولات اختراق أو تغيير نظامها، وتكشف بالتالي عن مدى قصور الإنسان حتى الآن. وحتى عندما أخضعت الطاقة النووية مثلا للاستخدام السلمي فإنها لم تتصع تماما لإرادة الإنسان. ومع خلق إمكانات جديدة، وأحيانا لا مثيل لها، فإن العلم يخلق أعباء جديدة مثل تلويث البيئة والاستنفاد السريع لعديد من الموارد الطبيعية. معروف أنه في الخمسينات والستينات كان العمر الافتراضي لأي من المعدات يتراوح من 20 إلى 30 سنة. أما في السبعينات فقد نقص إلى 10 سنوات. وأصبح الآن 7 أو 8 سنوات.

ولقد تغيرت في هذه الظروف العلاقة القديمة بين العلم والدولة. فإنه بفضل تأثير الدولة المتناهي على المجتمع أصبح العلم يلقى مساعدة متزايدة من جانب الدولة. وفي ظل دور الدولة في الإنفاق وفي تنشيط الدورة الاقتصادية استمرت الأبحاث في عمليات تطوير العلم والتكنولوجيا لتشجيع الاستخدام الحديث لنتائج البحث العلمي. ولعبت الدولة دور هاما في هذا الصدد. فإعانات الدولة للمنتجين أو منحهم الإعفاءات الضريبية في حالة تجديد التجهيزات الفنية للإنتاج مع تطبيق أساليب الاستهلاك المعجل لها قد جعلت لرجال الأعمال مصلحة في تطبيق نتائج البحث العلمي على الإنتاج. ومنذ الخمسينات صار أكثر من ثلث النفقات المخصصة له للبحث العلمي تتحمله الدولة. وكان معنى ذلك أن الدولة قد أنشأت نوعا من الملكية المشتركة للرأسماليين في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

وهكذا نشأت صناعة جديدة في الاقتصاد الرأسمالي هي «صناعة

المعرفة». أصبح العلم سلعة، وأصبح موضوعا للإنتاج وللمبادلة. وازدهرت هذه الصناعة التي يمكن تسميتها أيضا «صناعة الاختراع»، بحيث صارت هي الصناعة الأولى من حيث استثماراتها ونفقاتها. ففي أمريكا تمثل نفقات البحث في الصناعة التحويلية ثلثي الاستثمارات. وفي الصناعات الإلكترونية وصناعة الطيران فإنها تتجاوز الاستثمارات نفسها عدة مرات. وظهرت تجارة هامة هي تجارة التراخيص والبراءات. ولم تعد المنافسة الاقتصادية تقتصر على ميدان الإنتاج المادي، بل امتدت إلى المجال غير المادي، إلى مؤخرة الإنتاج الحديث. وأصبحت التكنولوجيا الحديثة موضوعا أساسيا للتجارة الدولية، بينما اتجه القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات ليحل محل الصناعة بوصفه القطاع القائد للنمو وللعمالة.

لقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تطورها الحاسم في النصف الثاني من السبعينات. فأقامت اقتصادا تكنولوجيا للمعلومات معتمدا على الحاسبات الآلية أو العقول الإلكترونية. وارتبطت بالأعمال الأوتومية. ويتفق الجميع على أن أوتوماتية المصانع هي لب الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية. ولذلك تسمى هذه الثورة أيضا الثورة الميكرو إلكترونية، حيث يتم الانتقال من جزر الأوتوماتية المنعزلة والمتفرقة إلى الأوتوماتية المتكاملة للعمليات التكنولوجية وإلى المشروعات العالية الأوتوماتية.[12] ويعني ذلك اندماج ثلاثة تيارات أو مستويات من التقدم العلمي والتكنولوجي وهي:

أولا: تحسين المعدات المستخدمة، أي التطوير العادي الذي يتشكل من عدد كبير من التحسينات الصغيرة الفنية والتكنولوجية والتنظيمية والإنتاجية.

ثانيا: إدخال التجديدات الكبيرة التي تفضي إلى تغييرات كثيفة في بعض أنماط المعدات والتكنولوجيا وفي تطوير منتجات جديدة.

ثالثا: الطفرات العلمية والتكنولوجية الكبرى والتغيرات الحاسمة في المعدات والتكنولوجيا في أغلب فروع الإنتاج.

في نهاية القرن الماضي كان ذلك هو دور الكهرباء، واليوم تلعب الحاسبات هذا الدور. فهي المحرك الأكبر للاقتصاد، تسمح بتطوير نظم الإنتاج، وتضع الأساس لتعزيز مجالات توفير الموارد، وتطوير التكنولوجيا الحيوية، وإنتاج مواد هيكلية جديدة، بحيث لم يعد تخفيض نفقات الإنتاج مربوطا

بوفورات النطاق بقدر ارتباطه بوفورات التنوع، أو الوفورات في نطاق متنوعات أمثل.

معالم الثورة العلمية والتكنولوجية:

يتمثل التقدم الحالي في ظاهرة ارتفاع معدل الصناعات كثيفة العلم، بما في ذلك التجديد السريع لرأس المال مع معدل منخفض لإنتاج المواد. وتتحسن التكنولوجيا الإلكترونية تحت شعار «تصنيع منتجات أخف وزنا وأكثر دقة وأصغر حجما». وتسجل زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد المشروعات وخصوصا الصغيرة والمتوسطة. وكذلك الدور النشط للمنافسة بوصفها قوة محركة للتقدم التكنولوجي. وجدير بالذكر هنا أنه في الوقت الذي انتشر فيه الكساد في الصناعات الأساسية التقليدية مثل صناعات السيارات، والصلب، والمطاط، والنسيج، كان هناك ازدهار وصعود في صناعات الإلكترونيات، والكومبيوتر، والمعلومات، وهندسة الجينات، والسفر إلى الفضاء، ووسائل الحفاظ عل البيئة، وصناعات الطاقة البديلة.

لقد أثبتت الرأسمالية قدرة ملحوظة عل التكيف مع تطور قوى الإنتاج. فالثورة العلمية والتكنولوجية التي عبدت طريقها الحالي كل الإنجازات السابقة للإنسان قد أدخلت تغييرات جوهرية على الإنتاج المادي، وراحت تحاول أن تشمل على نطاق واسع مجالات الإنتاج غير المادي أيضا. وهكذا أخرجت أدوات عمل جديدة، وعمليات تكنولوجية جديدة، ومصادر طاقة جديدة، ومواد جديدة، وسلعا استهلاكية جديدة، وأجرت في الوقت ذاته تغييرا جذريا في تنظيم الإدارة وفي طبيعة العمل البشري، وحققت تخفيضا كبيرا في نفقة إنتاج بعض المنتجات الجديدة تصل إلى حوالي 50٪ كل خمس سنوات، مما يكفل دخولها الواسع في كل مجالات الإنتاج والإدارة والحياة.

وهكذا أعيد بالفعل تنظيم هيكل الصناعة. فقد حدث انخفاض في استهلاك المواد الخام المعدنية، وحدثت زيادة في استخدام خامات غيرها، وتمت تغييرات جوهرية دخلت في مجالات ا لطاقة، وتدهورت مكانة الفحم لصالح مصادر الطاقة الأخرى، وازداد الاهتمام بإفريقيا حيث تم اكتشاف احتياطيات من المعادن. واقترب هيكل الاقتصاد الأوروبي من هيكل الاقتصاد

الأمريكي.

كنا نقول في الماضي بوجود صناعة ثقيلة وصناعة خفيفة. ومع أن هذا التمييز ما زال قائما فإن المهم هو نشوء الفروع الجديدة والتقدمية التي أصبح لها المقام الأول في الصناعة، ونعني بها تلك الفروع الخاصة بهندسة الطاقة الذرية والفروع الإلكترونية والفروع الكيماوية والفروع الخاصة بالمعادن الخفيفة وهي مجموعة السبائك الجديدة المكتشفة حديثا، والتي تختلف عن المعادن الثقيلة الحديدية وغير الحديدية التي قل استخدامها بفضل أساليب الإنتاج الجديدة. وهي أساليب أكفأ وذلك بالاستخدام المتزايد للبلاستيك والثوريوم والليثيوم وهي المعادن الضرورية للصناعة الجديدة. وخضعت الزراعة أيضا للتكنولوجيا الجديدة وارتفعت الإنتاجية فيها أحيانا أكثر مما ارتفعت في الصناعة. وثبت في النهاية أن ما نسيطر عليه من قوى الطبيعة بوصفه قوى إنتاجية موضوعة في خدمة البشر لم يعد بالإمكان تطويعه للإنتاج وللاستهلاك إلا على أساس دولي. فلقد تم تدويل رأس المال والإنتاج والاستهلاك، وأصبحت إعادة الإنتاج وخصوصا إنتاج رأس المال تتم على مستوى عالمي.

لقد جرت المحاولات لتوسيع قاعدة البلدان الرأسمالية من المواد الخام المحلية حتى تقلل من اعتمادها على المستعمرات السابقة. ومن هنا تمت استثمارات ضخمة لاستكشاف واستغلال مستودعات منجمية في أراضيها. وتم تشجيع إنتاج البدائل الصناعية للخامات الطبيعية التي كانت تستورد، كالقطن والمطاط والزيوت النباتية والماس.

إن رأس المال من أجل أن يخصب القيمة ويضاعفها يلجأ الآن إلى التكنولوجيا باضطراد. ويمكن القول إنه يوجد الآن بأيدي العالم الرأسمالي احتكار التجديد التكنولوجي. وهكذا يتم تجديد رأس المال في «مراكز» العالم الرأسمالي بينما يتم الإنتاج نفسه في «الأطراف». وينبئ ذلك بتغييرات هيكلية كبرى في اقتصاد البلدان الرأسمالية، إذ يتكون نمط جديد لتقسيم العمل الدولي يؤدي إلى تغيير كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد أصبح تطوير الفروع التقليدية القديمة للإنتاج يتوقف على تطبيق تكنولوجيات جديدة مؤسسة على إلكترونيات تصنيف المعلومات. لكنها تمثل استثمارات جديدة بنسبة 50٪ إلى 70٪، مما يتيح للمشروعات أن تحقق

وفرا ضخما في موارد المواد والعمل. هذا بينما تتقرض نتيجة إعادة التنظيم الهيكلية أو تتبدل جذريا فروع الإنتاج العتيقة بما فيها الفروع الأساسية مثل: صناعة صب الفولاذ وصناعة السيارات، حيث تكونت طاقات فائضة كبرى. ومن هنا الركض وراء الأسواق الخارجية، والركض وراء مجالات جديدة لاستخدام رأس المال.

وتتولى فروع الإنتاج الجديدة قيادة التقدم. وتنشأ فروع إنتاج لأنواع جديدة من المعدات والمواد والعمليات التكنولوجية، تتميز بالقدرة على زيادة إنتاجية العمل وكفاءة الإنتاج عدة مرات. ومثالها التسهيلات المرنة التي تسمح بالأوتوماتية في الإنتاج لكميات صغيرة في مجال الهندسة الميكانيكية التي تمثل حتى الآن 7٪ من إنتاج ذلك الفرع. وقد كان لدى العالم الرأسمالي في عام 1984 نحو 300 تسهيل من ذلك النوع.

كما أن هياكل الإنتاج وطبيعة التشابك بين القطاعات الإنتاجية صار يتناولها التغيير. فبين عامي 1975 و 1984 نما الاقتصاد الياباني بمعدل متوسط بلغ 8,4٪، بينما ظلت احتياجاته من الصلب عند مستواها عام 1975، وهبطت احتياجاته من النفط بنسبة 19٪ وكان السبب الجذري في هذا التطور هو ثورة الإلكترونيات. فالصناعات الإلكترونية وتوابعها قد نمت بمعدل متوسط بلغ 16٪، أما صناعة الدوائر المغلقة فقد حلقت في السماء، إذ تضاعفت 400 مرة. وفي الولايات المتحدة كان متوسط النمو السنوي لكل الصناعات فيما بين عامي 1977 و1984 هو 2,9 ٪ أما حجم الإنتاج في الصناعات ذات الكثافة العلمية فقد نما بمعدل 14 ٪. يقابل ذلك أن الإنتاج الكلي في الصناعات التقليدية مثل: بناء السفن، وآلات الزراعة، وتعدين المعادن الحديدية وغير الحديدية، والتشييد، والاستخراج، والنقل بالسكك الحديدية قد هبط بنسبة 40 ٪ منذ عام 1979 إلى عام 1984.

وجدير بالملاحظة أن تطور الإلكترونيات الدقيقة قد أدى إلى كفاءة أكبر في نماذج عديدة من الإنتاج صغير الحجم، وإلى تغير في طبيعته وعلاقاته بالأعمال الكبيرة الحجم. والواقع أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد بعثت الآن من جديد في الإنتاج المتوسط وصغير الحجم. فاستثمارات شركة آي-بي-أم في البحث والتطوير تزيد على الاستثمارات المماثلة في إيطاليا وكندا. غير أن مهمة التجديد بمخاطرها قد انتقلت إلى دنيا الأعمال

الصغرى التي تمثل آلية للاختيار بين التجديدات المناسبة اقتصاديا للاحتكارات. ولهذا يرى توفلر أن الإنتاج يتفرق، وأن الصناعة الحرفية قد عادت ثانية في صورة أرقى.[13]

وقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي يضع شروطا أكثر بالنسبة لنوعية العمل البشري. فالإنفاق على تدريب العمالة في بعض الفروع الجديدة يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج. ويصبح التعليم فرعا أساسيا من فروع الاقتصاد من حيث دلالته وطرائق تطويره. يضاف إلى ذلك الإنفاق المتزايد في الميزانيات العامة للدول الرأسمالية على البحث والتطوير. ولقد ترتب على ذلك رؤية قصيرة المدى تسود بين رجال الأعمال تركز على الربحية في المدى القصير بدلا من التفوق على المستوى التكنولوجي في الأجل الطويل. خصوصا أن تقادم المعدات يتم في قفزات نتيجة سرعة استهلاك رأس المال الماثل في صورة أصول ثابتة.

ومن هنا تبدو الدورة الاقتصادية في السبعينات والثمانينات أساسا في صورة زيادة نسبية في تراكم الأصول الثابتة على المدى الطويل نتيجة سرعة استهلاكها وتدهور معدل الربح. وينعكس ذلك سلبيا على عمليات إعادة الإنتاج كلها، من نقص في تشغيل القدرات الإنتاجية، وبطالة جماعية، ومخاطر على الاستثمارات طويلة الأجل، وانخفاض في الطلب على الاستثمار. هذا التراكم الزائد لرأس المال الذي يبدو في الأزمات الدورية، ويستوعب بانفجار هذه الأزمات، قد اتخذ في السبعينات والثمانينات طابعا أكثر تعقيدا وأكثر مأساوية. فقد أصبحت الدورة الاقتصادية تتعزز بعوامل جديدة نابعة من خصائص تراكم رأس المال في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن هنا كانت الأزمات الهيكلية هي أبرز تعبير عن التطور الحالي للرأسمالية. ولاشك أن التداخل بين الأزمات الدورية والأزمات الهيكلية قد فاقم إلى حد كبير من الآثار السلبية للأزمات في العقد الماضي.

إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي:

في ضوء ما عرضناه من معالم وأبعاد جديده فإن الصورة العامة للثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة هي أنها أعادت هيكلة الاقتصاد الرأسمالي في مجموعه. فهي بوصفها ثورة في قوى الإنتاج، جوهرها الربط بين العلم

والإنتاج في صورة الأوتوماتية المرنة، قد أحدثت ثورة في الإنتاج والتراكم والاستهلاك، وثورة في المواصلات والنقل، وثورة في إنتاجية العمل. ومن خلال هذه الثورات أنشأت أساليب لتصحيح مسار التقسيم الدولي للعمل، وأعادت النظر في تشكيل الدورة الاقتصادية للأعمال. ولم يعد شئ في الاقتصاد الرأسمالي ثابتا على حاله السابق. ولم يعد شئ بمنأى عن متناول الثورة العلمية والتكنولوجية.

ويعبر توفلر عن ذلك بنهاية الحضارة الصناعية وبداية الموجة الثالثة من الحضارة البشرية. فالتوسع السريع في إنتاج واستخدام المعالج المصغر والتكنولوجيا الحيوية، وتداخل المعلومات في المواصلات، كل ذلك قد خلق مواد جديدة بخصائص مذهلة مصحوبة بتغيرات اجتماعية بشرية وسكانية وسياسية. وأجرى تحولات في مفهوم وتركيب العائلة، وأحدثت شيخوخة في سكان البلدان الغنية.(14)

والواقع أننا نشهد حاليا إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي. فهناك إعادة هيكلة للصناعة هي الأسرع والأكثر تعقيدا، وهي الأعمق في عصرنا، مصحوبة باتجاه نحو اللامركزية من أجل حسن الإدارة. وسباق على إعادة الهيكلة لا مثيل له في القطاع المالي حيث تعيد المصارف النظر في وظائفها بطريقة جذرية. والزراعة تتخللها ثورة الهندسة الوراثية.

ولاشك أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي بفضل التكنولوجيا كانت ولا تزال محكومة باعتبارات الربح. فالهدف الواضح من التقدم التكنولوجي هو أن يرفع كفاءة الإنتاج، وأن يضاعف من إنتاجية العمل، وأن يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة والتسويق، وذلك من خلال تخفيض نفقة الإنتاج، وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق.(15) إن سرعة الاستجابة من جانب المنظمين الفرديين في صناعة الكومبيوتر للطلبات الثابتة في سوق على وعي بالجديد هي التي ألهبت تطوير المنتجات الجديدة فألهمت بدورها صناعات جديدة. لم يحدث ذلك ببركة أو بصدقة قوى السوق البحتة، وإنما جرت الحركة نحو المجتمع الجديد بفضل مستخدمي الطاقة في العالم الرأسمالي نتيجة ارتفاع أسعارها في عامي 1973 و 1979. ولقد صارت ممكنة نتيجة وجود هياكل أساسية متقدمة ومستجيبة تقوم بالتوسط وتعجل الاتصالات بين المستهلكين والمنتجين. ولعب جهاز

الإعلان في هذا الصدد دورا حاسما في دفع الاستهلاك وتطوير صناعة التصميم.

وهكذا وجد أساس تكنولوجي وطيد لتحرير الإنسان أوجدته وطورته الدول الرأسمالية، بينما بحثت الدول الاشتراكية كل السبل من أجل تحرير العمل فيما عدا السبيل التكنولوجي. وتقدمت في العلم وتخلفت في التكنولوجيا، بمعنى أن العلم هو الوصول إلى الحقائق في الرياضة والفيزياء والكيمياء، أما التكنولوجيا فهي تطبيق الحقائق على عمليات الإنتاج.

إن إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي قد وفرت الآن عدة مقدمات أساسية للتقدم تتمثل فيما يلي:

أولا: على الرغم من أنه عند تطوير التكنولوجيا في الماضي كان ثمة اهتمام بالأوتوماتية الكاملة للأنشطة الإنتاجية، لكن المهمة الخاصة بإعادة هيكلة الإمكانيات الإنتاجية اللازمة لوضع برامج جديدة وبخاصة في مجال صنع الآلات كانت بعيدة عن الأوتوماتية. والآن ومع إدماج تكنولوجيا جديدة لصنع الآلات مثل: الإنسان الآلي، والكومبيوتر، فإن عملية تطبيق خطوط إنتاج مرنة في كل مجالات الصناعة أصبحت ممكنة. وبذلك فإن الاقتصاد يكتشف إمكانات جديدة تماما هي خطوط إنتاج عالية يمكن إعادة هيكلتها بسرعة وبكفاءة كبيرة من أجل برامج الإنتاج.

ثانيا: تقوم التكنولوجيا المتاحة على تشغيل ميكانيكي أو فيزيقي أو كيماوي للمواد الداخلة في الإنتاج. وهذا التشغيل يقوم على أساس موارد قابلة للتحويل وعمليات موفرة للطاقة، وتكنولوجيات تصنيع، وتكنولوجيا عضوية وخامات. ومن الممكن مستقبلا في ظروف معينة أن تصبح الأولوية للتكنولوجيات التي تجعل الأولوية للحاجات البشرية.

ثالثا: التوصل إلى التنظيم الذاتي، وهو الظاهرة الموجودة أصلا في الطبيعة. فتكوين وتطوير المادة الحية كمثال نموذجي للتنظيم الذاتي قد فتحا الباب أمام ظهور الهندسة الوراثية بكل ما تحمله من وعود للمستقبل.

رابعا: أصبحت نظم التكنولوجيات كونية ذات طابع عابر للقوميات: الإلكترونيات والأوتوماتيكات والكومبيوترات وتكنولوجيا الفضاء، ولقد أتاح ذلك إمكانات أكبر في مجالات الطاقة، والمواصلات، ونظم المعلومات، والمرور الجوي، وأحوال المناخ فضلا عن نظام السياحة العالمية.

وهكذا نتيجة ذلك كله أقيمت صلة مباشرة عن ذي قبل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.

2 أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية

تتمثل الثورة العلمية والتكنولوجية في تلك التغيرات الثورية التي تحققت في مجالات عديدة في مقدمتها الإلكترونيات الدقيقة، والآلات الحاسبة، والإنسان الآلي، وصناعة المعلومات، والاتصالات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، والطيران النفاث.

ويمكن أن نوجزها تحت اسم «ثورة التكنولوجيا المعلومية». وثاني هذه المجالات هو استخدام منجزات علم الأحياء والهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء.

وتلك هي ثورة التكنولوجيا الحيوية. أما ثالث مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية فهو مجال تخليق المواد الجديدة وإحلالها محل المواد الطبيعية القديمة على أساس التكنولوجيا الكيماوية والبتروكيماوية، وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية وخصوصا موارد الطاقة. وهذه هي ثورة تكنولوجيا المواد.

وهذه الثورات الثلاث هي التي تعيد الآن تشكيل وجه الحياة في كل أرجاء العالم الرأسمالي.[16]

ثورة تكنولوجيا المعلومات:

وهي تتعلق بجمع وتوصيل وتخزين واستعادة ومعالجة وتحليل المعلومات، وتقوم على الربط بين التكنولوجيات المبنية على الإلكترونيات الدقيقة وصناعة المعلومات. وتتصف تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة بسمات أهمها أنها ذات كثافة علمية شديدة، كما تتميز بشدة كثافة رأس المال فيها، وبتركيز شديد فيها على النطاق العالمي.(17)

ولقد اقتحمت تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة مختلف أنماط المنتجات والعمليات وجميع القطاعات بدءا من الزراعة إلى الصناعة فالخدمات. وبالتالي زاد معدل تقادم المنتجات والعمليات وتقصير دورة المنتج، مما يؤدي إلى درجة عالية من السرية في سوق التكنولوجيا.

ونظرا لحقيقة أن المعرفة الإنسانية تتضاعف كل ثمانية إلى عشرة أعوام فإن هذه الظاهرة قد قادت إلى أهمية التشغيل الذاتي، أهمية الأوتوماتية في معالجة المعلومات. ومن هنا تم الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات فظهرت تكنولوجيا المعلومات. وقامت النظم الحديثة للمعلومات بما لها من طاقات هائلة على التخزين والمعالجة والنقل، وأتاحت بذلك وسيلة سريعة لعدد متزايد من الناس والمؤسسات العاملة في مجال البحث عن المعلومات. وهكذا أصبحت المعلومات موردا اقتصاديا في حد ذاتها، تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة حتى يمكن جمعها ومعالجتها وبثها مرة أخرى. وقد تمت معالجتها، بحيث توضع في صورة مناسبة للمستخدم النهائي لها، لصناع القرارات والمخططين والباحثين والعلماء والجمهور العريض المتلقي للمعلومات.

ومن هنا أصبحت التكنولوجيا المعلومية تقوم بالدور الرئيس في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن، إذ أصبح يمكن بواسطتها صنع أجهزة متنوعة تأخذ على عاتقها وظائف الإدارة والمراقبة والتحليل للمعلومات. وتأكد بذلك قيام الوسائل التكنولوجية ببعض وظائف ذهنية من وظائف الإنسان. وإذ تربط المعلومية بين العمليات التكنولوجية الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي فإنها تتيح بذلك تنظيم الدورة الإنتاجية بشكل لا يعود فيه الإنسان حلقة ضرورية لا في مجال استخدام الجهد الذهني ولا في إدارة الإنتاج-وإن كنا مازلنا بعيدين عن قيام مصانع بلا بشر-، وإنما تتولى

التكنولوجيا المعلومية ربط ميادين تصميم وصنع وتسويق السلع ربطا أوثق فيما بينها، وتحدث بذلك تغييرات في هياكل الإنتاج الذي يصبح أكبر سرعة وأكثر مرونة.

إن الثورة في تكنولوجيا المعلومات هي التي دفعت إلى قيام تعبير المجتمع المعلومي أو مجتمع ما بعد الصناعة. هذا المجتمع الذي يوجد من حيث الأنشطة السائدة والعلاقات الإنتاجية في أكثر البلدان الرأسمالية تقدما، والذي يمثل غلبة الإنتاج السلعي الذي يحتوي كمية متزايدة من المعلومات، أي أننا بصدد مجتمع يقوم على إنتاج قيمة مضافة أو فائض من المعلومات، مجتمع يقوم على إنتاج المعلومات. ومن يعملون في مجالات المعلومات يمثلون نسبة متزايدة من السكان.[18]

ونحن أيضا أمام سلعة جديدة هي المعلومات. وهي سلعة لها سوقها الواسعة محليا وعالميا. ففي الولايات المتحدة فإن حصة قطاع المعلومات وصلت إلى 52 ٪ من الناتج القومي في عام 1980. ومن المتوقع أن تصل إلى 80 ٪ في عام 1990، كما أن ما حققته الشركات العاملة في مجال الحاسبات ونظم وسائل الاتصال من أرباح يمثل حوالي 43 ٪ من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية طبقا لبيانات عام 1980. ويتوقع أن يصل حجم مبيعاتها إلى 250 مليار دولار في عام 1990. وقد أعلنت اليابان أنها سوف تحقق تفوقا في صناعة الحاسبات بحلول التسعينات بالإضافة إلى قيامها بإنشاء صناعة للمعرفة تقوم على إنتاج المعلومات كسلعة، والمعلومات كسلعة ذات صفات غريبة. فمن الممكن بيعها لأكثر من مشتر واحد في الوقت نفسه دون أن ينتقص هذا من رصيد صاحبها أو مشتريها. وهي سلعة لا تخضع تماما لأساليب التسويق. فتقدير قيمتها بالنسبة للراغب في شرائها عملية متناقضة. فمن أجل أن يتحدد لها ثمن لابد للمشتري من أن يتعرف على جوهرها. وهذا يعني بدوره الحصول على قدر منها يفقدها قدرا كبيرا من قيمتها بالنسبة له، وبالتالي فإنه يؤدي إلى تدهور قيمتها في السوق. والمعلومات سلعة لا يمكن حجبها كليا عن السوق، إذ تتدهور قيمتها مع مرور الزمن مما يدعو إلى الإسراع في بيعها. وفي الوقت قسه فإن آليات السوق لا تصلح مع المعلومات نظرا لصعوبة تحقيق مبدأ المنافسة الشريفة في التعامل في هذه السلعة.[19] وتتميز صناعة المعلومات بسمات فريدة.

فهي صناعة كثيفة العلم كثيفة رأس المال، تتميز بقدر كبير من التركيز، تنتج لعدد كبير من الأسواق القومية في وقت واحد. فهي صناعة متعددة الجنسيات بالضرورة، وتمثل درجة عالية من تدويل رأس المال. ويتم الإنتاج على مستوى عالمي من حيث أسواق المال والخامات والعمل والمنتجات. وير صناعة معتمدة على مجموعة التكنولوجيات الجديدة، وترتبط من ثم بصناعات السلاح والفضاء. ولقد شهدت سيطرة متتابعة فيما بين الدول الرأسمالية الكبرى التي توصلت لدرجة عالية من السيطرة على التكنولوجيات الحديثة. وهي تؤدى إلى تقسيم دولي جديد للعمل، يستبعد عددا كبيرا من الدول التابعة من مرتبة المجتمع المعلومي. ففي مجال هذه الصناعة يبرز عدم التكافؤ بين الدول واضحا جليا، بحيث تحدث استقطابا شديدا على المستوى العالمي. وهنا تتجلى ظاهرة التبعية التكنولوجية التي تتسع وتعم وخصوصا في صورة التبعية المعلومية التي تمثل خطورة شديدة على هوية الأقطار النامية. ومع ذلك فإن صناعة المعلومات تتمتع بالمزايا غير العادية من لا مركزية ولا محلية الإنتاج، وهي من سمات المشروعات متعددة الجنسيات. وأهم ما يترتب عليها هو تخفيض تكاليف الإنتاج كل حين بنسبة مذهلة. غير أن ذلك يكشف عن اتجاه قوى لتخفيض ثمن العمل.

إن الثورة في ميدان تبادل المعلومات والاتصالات هي أخطر ما يجري حاليا في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية. فقد أصبح كل ركن من أركان العالم وكل فرد فيه قادرا، بفضل التوابع الصناعية الخاصة بالاتصالات، على تخطى كافة الحواجز المادية والسياسية بين الشعوب، والتعرف على أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك والتطلعات المستقبلية في كافة أنحاء العالم.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات يوصف عصرنا الحالي بأنه عصر النور. وباستخدام الليزر في مجال المعلومات فإنه ينتظر أن تحدث ثورة أخرى في فنون التسجيلات مما سوف ينعكس إيجابيا على كل أجهزة المعلومات.[20]

وهكذا قامت ثورة المعلومات حول تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، وبفضل توابعها من الليزر والخيوط البصرية، ومشتقاتها من البيروقراطية والروبوتية والمرئيات الإلكترونية. وتأتي المعلومية في مقدمة هذه المشتقات.[21]

ثورة التكنولوجيا الحيوية:

استخدمت التكنولوجيا الحيوية منذ آلاف السنين عندما اكتشفت إمكانية استغلال النشاط البيولوجي الطبيعي للبكتيريا والخمائر في صناعة الخبز والجبن والخل والبيرة والزبادي وغيرها، أما التكنولوجيا الحيوية الجديدة فقد تشكلت في أعقاب فترة من التطور السريع في البيولوجيا المجهرية الأمينية، وذلك باتباع مجموعة متنوعة من المنتجات شملت المضادات الحيوية والأحماض الأمينية والفيتامينات واللبان عن طريق الاختمار. ولقد تشكلت هذه التكنولوجيا الحيوية الجديدة نتيجة إحداث تغييرات مدفوعة اصطناعيا في النشاط البيولوجي للخلايا بهدف الحصول على منتجات أو عمليات جديدة. وكان ذلك يفترض توسعا في المعرفة المتعلقة بعمليات التخمير والمادة الوراثية الموجودة في الكائنات الحية، ومن ثم قامت التكنولوجيا الجديدة على الترابط بين فروع الدراسات العلمية. ولقد أدت كثافة المعرفة والمعلومات والتطورات في مجالات الهندسة الوراثية واندماج الخلايا وهندسة العمليات البيولوجية الجديدة إلى فتح آفاق لاستخدام التكنولوجيا الحيوية استخداما اقتصاديا. وتتميز في الواقع بأنها أقل كثافة في استخدام الطاقة، وأن مخلفاتها أقل إضرارا بالبيئة.[22] وهي تقلل وتنوع من الاحتياجات من المواد الأولية، كما تقلل من الفاقد، وتطور أسواقا جديدة للمواد التالفة. وهي تطيل عمر الناتج، وتعدل المنتجات القديمة لأسواق جديدة، أو تصميم منتجات جديدة تحسن نوعية المنتجات وتستبعد-للحد الأدنى-عدم استقرار العرض.

هكذا تقدم التكنولوجيا الحيوية على إعادة هيكلة الجينات أي حاملات الصفات الوراثية في الكائن الحي. ولهذا تسمى تكنولوجيا الهندسة الوراثية. وهي مجال يفتح آفاقا سحرية أمام البشرية. فالمعرفة في علم الأحياء تتضاعف كل خمس سنوات، أما في مجال الجينات فإن المعلومات تتضاعف كل 24 شهرا. ولذلك فليس مستغربا أن يكون دخول التكنولوجيا الحيوية إلى ميدان الاستخدام التجاري قد جرى في عقد واحد من الزمان. وهذه الصناعة الجديدة وعمرها عشر سنوات تبرز الآن بوصفها أكبر صناعة للنمو في هذا القرن. ويؤكد الخبراء أن 80 ٪ من المواد الغذائية المصفوفة على رفوف حوانيت البقالة في عام 1982 ستختفي منها في عام 1990،وتحل

محلها منتجات جديدة من إنجازات التكنولوجيا الحيوية. [23]

وتعتمد التكنولوجيا الحيوية على طريقتين من طرائق الهندسة الوراثية القائمة على تطعيم الحامض النووي الديوكسي ريبوزي وهما: طريقة وصل الجينات وطريقة إدماجها.

أولا: طريقة وصل الجينات: وتعنى نقل قطعة من المادة الوراثية لخلية ما إلى خلية أخرى حيث تتحد هذه القطعة المنقولة، وتقوم بعملها كجزء من الجهاز الوراثي للخلية التي نقلت إليها. والقطعة المنقولة المحملة بالصفات الوراثية تحمل أيضا تعليمات أو توجيهات خاصة بعملية معينة كإنتاج الأنسولين مثلا. وعندما تنقسم الخلية البكتيرية التي تحمل داخلها الاتحادات الجنينية الجديدة للأنسولين فإن التعليمات الوراثية لإنتاج الأنسولين تنتقل إلى الأجيال التالية من البكتيريا. وعند تنمية هذه البكتيريا تحت ظروف مناسبة فإنها تكون قادرة على إنتاج الأنسولين البشري.

ثانيا: طريقة إدماج الجينات. وتعني أنه بالنسبة لبعض العمليات البيولوجية التي تتضمن عددا كبيرا من حاملات الصفات الوراثية (الجينات) وآليات اكثر تعقيدا للتحكم فيها، ويتم إدماج كل المادة الوراثية لخلية بعينها في كل جينات خلية من عضو آخر أو من نوع مختلف، ثم تنقل الخلايا المدمجة إلى مزارع الأنسجة. والخلايا التي تنمو، يجري اختيارها للحصول على الاتحادات الجديدة للصفات المرغوب فيها.

وتستخدم هذه الطريقة الثانية في النباتات التي لا يمكن تهجينها بالطرائق المعتادة، كما في حالات مزج الصفات الوراثية المسؤولة عن الإنتاج العالي للبروتين في صنف من الأصناف بالصفات المسؤولة عن مقاومة الأمراض في صنف آخر. وتستخدم أيضا في الاختبارات التشخيصية الدقيقة للكشف عن عدوى الفيروسات والبكتيريا والخلايا السرطانية.

وهكذا يقال إن الصناعة صارت تصنع الحياة. فتكنولوجيا الهندسة الوراثية مبنية على إقامة جسر بين المواد غير الحية، المواد الميتة المتولدة من النشاط المعدني للأرض ومن صناعة الإنسان، والمواد الحية، أي أنها توجد حركة فيما بين علم الأحياء والصناعة. فقد أثبتت الكيمياء تماثلا في الطبيعة بين مكونات الحيوان والنبات ومكونات النظم غير الحية. فالجميع يتكونون من العنصر نفسه. ومكونات الحيوان والنبات تستمد

قوتها من خصائص المادة المعدنية التي لا تستعملها. فكل شئ موجود في المادة: في خصائص الذرة التي تتبدى عندما تتحد الذرة مع غيرها من الذرات. هذا الاتحاد يشكل آلية قادرة على أن تتآلف مع المواد أو تنفصل عنها. وهذا هو حال البروتين وهو العامل الأكبر للحياة.

إن تكنولوجيا الهندسة الوراثية القائمة على علم إحياء الخلية في النبات والحيوان صارت تعني الكثير بالنسبة للإنسان، إنها تعني ثورة تكنولوجية في الزراعة. فمن مجالاتها الواعدة تنمية بذور للحاصلات الزراعية ذات صفات مرغوب فيها كالإنتاجية العليا والمقاومة الفعالة للأمراض والآفات، وتحمل العطش وملوحة التربة. وفي هذا المجال يمكن أن نتطلع إلى طفرة في إنتاج الغذاء وخصوصا القمح. وفي مجال الغابات أصبح من الممكن تطوير أصناف جديدة من الأشجار ذات قدرة أسرع على النمو بالإضافة إلى مقاومتها للأمراض وغيرها بنوعية أفضل من الألياف، وأصبح من المطروح التوصل إلى زراعة دون أسمدة، والتعاون بين الزرع والبكتيريا لإعطاء غلة أكبر. ويقدر العلماء أنه في عام 2000، حين ينبغي توفير الطعام لحوالي ستة مليارات نفس، يجب أن يتزايد إنتاج الغذاء في المتوسط بنسبة لا تقل عن 9 ,2٪ وهذا المعدل سوف يتم تجاوزه.[24]

أما عن أعاجيب ما تفعله التكنولوجيا الحيوية في مجال الإنتاج الحيواني فإن التجارب تجرى على الماعز والضأن معا لخلق نوع جديد من الماشية. ولحوم الدجاج تكيف تكنولوجيا لتعطي مذاق لحم البقر. والدجاجة تؤهل لكي تبقى راقدة على البيض طوال السنة. ودورات الخصوبة في الحيوان تتغير للسماح بالتلقيح الصناعي.

وبعد تجارب نقل الجينات من الفيران الصغيرة إلى الفيران الكبيرة، تمخضت المحاولات عن فأر ضخم في أستراليا، تستمر التجارب من أجل إنتاج خنزير ضخم وخروف ضخم أيضا. ولقد أدخلت جينات الفيران إلى محاصيل بقلية لتحسين امتصاصها للماء، وأدخلت جينات الحشرات في نبات التبغ، وجينات بشرية وضعت في الضأن والخنازير.

ويتحدثون عن بقرة طروادة التي قد تغير صناعة وأسواق منتجات الألبان. فالآن ومع إمكانية نقل بويضات ذات إنتاج مرتفع يمكن أن ينتج 12 عجلا في السنة على الأقل بواسطة أمهات معدة لذلك. ويمكن بعمليات

أخرى زيادة العدد إلى خمسين وإلى مائة. وهناك تكنيك معين لضمان أن تكون العجول كلها من الإناث. وبتطوير هرمون نمو العجول يمكن أن نزيد إنتاج اللبن بمقدار الثلث. ويجرى الإنتاج التجاري للبن فاقد نصف ما فيه من سكر طبيعي. وهو أمر يمكن أن يغرق بلدان العالم النامي بمنتجات الألبان.

كذلك تجري التجارب لمضاعفة إفراز البقرة للبويضات. معروف أن البقرة تلد عجلا واحدا في السنة، وهي تفرز بويضة واحدة كل شهر، لكن يمكن إدخال البويضة المخصبة إلى بقرة أخرى. فالبقرة الأرقى الملقحة بالذكر الأرقى يمكن أن تنتج 12 بقرة متميزة في السنة. ويتم العمل لتطوير القدرة الإفرازية للبقرة من بويضة إلى خمسة حتى إلى ثلاثين بويضة في الشهر الواحد.

كذلك يجري البحث لإنتاج عجول مماثلة. والأساس النظري لهذه العملية موجود، وهو استخراج النواة من الخلية لاعادة إدخالها في البويضة التي أخذت منها النواة، يؤدي إلى عجول مماثلة للعجل الذي أعطى النواة.

ويتم الآن تطوير وسائل لضمان أن يولد العجل طبقا للجنس المطلوب، ومن ثم يمكن أن تصبح لكل الأبقار الأصول نفسها حتى بعد موتها-آباء وأمهات مجمدة في محلول داخل أنبوبة اختبار ومحفوظة لتعيد إنجاب نفسها للأبد.[25]

كل هذا ومازلنا في بداية علم لم يتجاوز عمره عشر سنوات إلا بقليل. من هنا تفتح طاقات الأمل أمام البشرية في ضمان توفير بل وفرة الغذاء. بل يتوقعون أن تشمل التكنولوجيا الحيوية توليد الطاقة من الكتلة الحيوية واستحداث أنواع وقود بديلة، فضلا عن الاستخراج والاستخدام الرشيد للمواد والطاقة، كما يتوقع أن تشمل أيضا الصناعات الدوائية والكيماوية، والصناعات البترولية، والطب ومعالجة تلوث البيئة.

ثورة تكنولوجيا المواد:

هي الثورة الكيماوية والبتروكيماوية حيث يتم استخراج المواد الجديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضبة أو المحدودة. بالأمس لم تعرف الصناعة سوى 30 عنصرا، أما اليوم فإن العناصر المعروفة تزيد على المائتين.

فالكيمياء هي أرض المستقبل. ويتميز كل عنصر بهندسة نوعية لذرته يستطيع الكيماوي أن يستغلها. كما يعاد اكتشاف خواص العناصر المختلفة التي تجاهلتها الصناعة من قبل مثل: خفة وزن المغنيسيوم، والطاقة الحرارية للذهب. والمواد الجديدة تختار وتصنع باعتبار خصائصها المرغوب فيها والتي تتوقع منها أكثر من خصائصها النوعية.

فالحديد مثلا كان بالأمس المعدن الذي كان يظن أنه لا جديد في معرفته، أما اليوم فإننا نتبين كل إمكاناته، إذ أمكن إنتاج الصلب مثلا بقليل من الفحم وكثير من الحديد. وفي هذا الصلب يمكن إدخال معادن أخرى. كذلك الألومنيوم الذي يمكن أن يدمج فيه 2 ٪ من الليثيوم فيكفي لإنقاص تخانته بنسبة 10 ٪ مع زيادة مقاومته الميكانيكية بنسبة 10٪ ـأي بكسب يبلغ 20٪-. [26] والأمر كذلك بالنسبة للسليكون والسيراميك وتطبيقات ميكانيكا الجزيئات. فقد صار من الممكن إنتاج مواد عالية الجودة والمقاومة تستعمل في دعم تكنولوجيات أخرى.

لكن بين معادن الأمس ومعادن اليوم لا يوجد شئ مشترك سوى الاسم المعطى لمادة قد هيئت ذراتها على أساس وظيفي، وذلك بفضل سرعة التقدم في مجال تكنولوجيا المواد. ولاشك أن الطبيعة الجديدة تزودنا بمواد جديدة. لكن هذه الطبيعة الجديدة لا تعارض الطبيعة القديمة، وإنما هي تحتويها وتقدم بالإضافة إلى إمكاناتها القديمة إمكانات أخرى كثيرة. فنحن نعيش عصر المواد البلاستيكية. وهذه المواد قائمة على الكربون الذي أعيدت هيكلته بشكل آخر. والمادة الأولية للبلاستيك هي الفحم وبقايا الغابات المتفحمة والبقية الباقية من تحلل الكائنات الدقيقة مما نسميه البترول. فهذا البترول يصبح بدوره مادة أولية أكثر منه وقودا حيث يستهلك ويبدد. وهكذا نستخرج من البترول مواد جديدة. فتجديد المواد يتضاعف بتجديد أسلوب تجميعها. ولذلك تتجه الأنظار نحو المواد المسماة المركبة. فيوضع في مادة بلاستيكية كيان أساسه من الخيوط، مثل ما توضع الأسياخ المعدنية في الخرسانة المسلحة. وينشأ عن ذلك مواد خفيفة الوزن إلى حد بعيد لكنها عظيمة المقاومة إلى حد كبير.

ومازالت المواد المتخيلة أكبر كثيرا من تلك التي ظهرت على وجه الأرض. وطبيعة كوكبنا مهما تكن سخية معنا لا تمثل سوى شئ صغير في الطبيعة،

طبيعة الأجسام التي يمكن أن تظهر في مكان ما وتوجد في المجال الكيماوي الذي يقدر اليوم على تكوين أي مادة نختارها في قائمة لا تنتهي من المواد.

لكن من الذي يختار؟ إنه رجل الصناعة. ويقوم الكيميائي بإخطاره بخصائص المواد الجديدة في مصارف المعلومات-وتلك هي المرحلة الأولى- بدلا من أن تظهر بالصدفة. وهكذا تتحقق سيطرة للإنسان على عناصر المادة، مع إمكانية توليف أي مركب معروفة خصائصه مقدما، ثم تأتي المرحلة الثانية. ففي الطبيعة الأرضية تظهر المواد على حسب الظروف، توجد أو تتكاثر إذا ما قام طلب عليها، أما في الطبيعة الجديدة فإن الاقتصاد هو صاحب السيادة في بدء هذه العملية. فازدهار أي مادة يتوقف على السوق-خصوصا السوق العسكرية، ثم سوق الفضاء-حيث تخضع لاعتبارات اقتصادية دقيقة، وحيث يختلط الفضاء مع الصواريخ مع الطيران العسكري: ويكفي مثالا ما نسمع الآن عن أعاجيب ما يمكن أن يفعله الليزر ومشتقاته ومركباته لإعادة صياغة الحياة.

إن السوق هنا تلعب الدور الحاسم. ولنضرب المثل بالمنتجات الأولية. فقد بدأ انهيار السلع غير البترولية عام 1977. وتواصل الانهيار دون انقطاع إلا مرة واحدة. وتلا ذلك أسرع انخفاض سجل في أسعار السلع، بحيث كانت أسعار الخامات في بدايات عام 1986 في أدنى مستوى لها في التاريخ. فانهيار الأسعار وانخفاض الطلب هنا يتناقضان مع ما كان يتوقع قبل عشرة أعوام، حين أعلن نادي روما أنه في سنة1985 سيكون النقص المفرط في كل الخامات أمرا مؤكدا. لكن انهيار أسعار الخامات لم يؤثر في الاقتصاد الصناعي العالمي. لم يحدث كسادا في العالم. والسبب أن الطلب على الغذاء قد نما بالفعل، لكن عرضه نما بصورة أسرع بفض الثورة التكنولوجية في الزراعة، وإنما ظل الطلب يتناقص على كل السلع غير ا لزراعية.

والواقع أن حجم المواد الخام المطلوبة لإنتاج وحدة من المنتجات الصناعية لا يتجاوز الآن 20 ٪ مما كان مطلوبا عام 1900. فاليابان مثلا قد استهلكت قي عام 1984 60 ٪ فقط من المواد الخام التي استهلكتها عام 1973 لإنتاج الكمية نفسها من المنتجات الصناعية.

إن السبب الجوهري وراء ذلك هو أن الإنتاج الصناعي اخذ في الابتعاد عن المنتجات والعمليات المكثفة لاستخدام المواد الثقيلة في الصناعات ذات

التكنولوجيا المتقدمة. إن كل كيلوجرام أقل في وزن الطائرة يترجم بتوفير 120 لترا من الوقود في السنة، أي حوالي 15 برميلا في حياة الطائرة. عند اكتشاف البترول كان المتوقع أن يجعل القطارات أسرع. لكن الوقود السائل لم يلبث أن ولد وسائل مواصلات جديدة هي السيارة ثم الطائرة، وحدث ذلك بفضل التمكن من وجود عدد أكبر من الخيل في كل كيلوجرام من الحديد أو الألومنيوم.

وكذلك الشأن في المنسوجات الصناعية. فالمواد ذات الخيوط المصنوعة على أساس من البوليستر أو البولياميد تحل محل القش والخيوط النباتية وجلود الحيوان. ويمكن الآن وضع طبقة من المنسوجات الصناعية في بناء الطرق لمنع التشقق وحماية جوانب الأنهار. وظهر البساط الذي يمسك بالنبات أو يثبت التربة. وبدت معالم ثورة في الطرق والجسور.[27]

وفي أشباه الموصلات متناهية الصغر لا تمثل الخامات أكثر من 1 ٪ إلى 3 ٪ من تكلفة الإنتاج الكلية، أما في السيارات فتصل هذه النسبة إلى 40 ٪، وفي الأوعية والأواني تمثل 60 ٪. غير أن خمسين أو مائة رطل من الألياف الزجاجية تقوم بتوصيل عدد من المكالمات الهاتفية مماثل لما كان يقوم به طن من الأسلاك النحاسية. وإنتاج مائة رطل من هذه الألياف الزجاجية يتطلب أقل من خمسة في المائة من الطاقة الضرورية لإنتاج طن من الأسلاك النحاسية. وكذلك البلاستيك الذي يحل محل الصلب في أجسام السيارات.

وهذه التطورات قد جعلت المنتجات الخام تحتل موقعا هامشيا. ومن المستبعد أن ترتفع أسعار الخامات بالمقارنة بأسعار السلع الصناعية أو الخدمات متطورة الخبرة مثل المعلومات.

تجديد القوى الإنتاجية:

تشير الوقائع حول معدلات نمو الرأسمالية في الأجل الطويل في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أنه على الرغم من بعض التقلبات الدورية وعدم الاستقرار المتصاعد إلا أن القوى الإنتاجية قد نمت بصفة عامة في النصف الثاني من القرن العشرين بأسرع مما نمت في النصف الأول منه وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[28]

والواقع أنه بالثورة في تكنولوجيا المعلومات والأحياء والمواد نجحت

الرأسمالية في تجديد قواها الإنتاجية، فاستعاضت من الإنتاج الآلي بالإنتاج المعتمد على الأوتوماتية، وتمكنت من إيجاد الصلة بين علم الأحياء والصناعة ففتحت آفاقا لا حد لها لاستحداث صفات وخصائص مرغوب فيها في النبات والحيوان. واستطاعت أن تفتح الأبواب لتصنيع مواد جديدة تحل محل المواد التي وهبتها لنا الطبيعة، أو تلك التي عجزت الطبيعة عن تزويدنا بها من قبل. وبذلك جددت مجموع القوى المنتجة بصورة ثورية. جددت أدوات العمل ومواد الإنتاج، وضاعفت الخبرة المكتسبة للعاملين بالإنتاج. اخترعت آلات وأدوات آلية جديدة، واجتذبت إلى ميدان الإنتاج مواد وموضوعات جديدة. وواضح أن تطبيق أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا في الميادين السابقة يفضي موضوعيا إلى ثورة في القوى الإنتاجية، ويكفل إمكانات هائلة لنمو الإنتاج. ولقد أحدث ذلك تحولات جذرية تناولت طابع العمل نفسه.

وثبت أن كل من طالبوا بالنمو بمعدل الصفر قد أخطأوا في التقدير عندما توهموا نضوب موارد الخامات. فثروات الأرض لا حدود لها، واستكشاف ما تحت التربة لم يبدأ إلا الآن. ولقد بدأ تصور باطن الأرض عن طريق المجسات التي تقوم بها التفجيرات الكيماوية والنووية. والمقاومة الكهربية للأراضي وعدم انتظام الحقل المغناطيسي كلها مؤشرات تقاس بدقة متزايدة. كما صارت المحطات الفضائية قادرة على تصوير طبيعة التربة. وعلى سبيل المثال فقد أمكن بفضل الوسائل الحديثة اكتشاف النحاس في الباكستان والماس في زائير والاحتياطيات الضخمة لبترول ألاسكا، وعديد من المعادن في أمريكا الشمالية والجنوبية.

ومن جانب آخر لم يعد مفهوم (العالم) قاصرا على الأرض الصلبة فقط، وإنما صار يضم الفضاء وأعماق البحار والمحيطات بما تحتويه من موارد بدأ منذ الآن العمل على اقتسامها بواسطة أكبر الاحتكارات المتحالفة معا. وتبدو المحيطات نفسها أضخم منجم عالمي لا ينفد. فالبحث عن المعادن لم يتجاوز حتى الآن عمق 1200 مترا من سطح الأرض، لكن الإنسان الآلي يستطيع أن يذهب إلى أعمق كثيرا من ذلك. وعندئذ فالمشكلة هي التكلفة. فمشروعات الفحم الهائلة في بلجيكا وشمال فرنسا توجد على عمق حوالي 7 كيلومترات من السطح. وهذا الفحم يوجد على هيئة غازية،

وممكن توزيعه بشبكة أنابيب الغاز الأوروبية.

ولقد أمكن أيضا أن يعاد تدوير المعادن المستخدمة حاليا فيما يمكن أن يعتبر استعادة للمواد. ففي عمليات الإنتاج نحن لا ندمر العناصر المستخدمة وإنما نحورها، ننقلها أو نوزعها.

واليوم يمكن إحلال مواد محل مواد أخرى، وبالذات في مجال الطاقة. ففي القرن الماضي لم نعرف سوى الفحم مصدرا للطاقة، ثم اكتشف البترول، وتلته الطاقة المائية والغاز والطاقة النووية. واليوم يضاف لها ستة مصادر أخرى هي: طاقة الريح، وطاقة الشمس، والطاقة الناجمة عن مد وجزر البحر، وعن الحجر الأرقى في التركيب المحمل بالقار، وعن موجات البحر، وعن الحرارة المنبعثة من باطن الأرض.

وفي القرن القادم سوف يستخدم الاندماج الحراري ومادته الأولية هي ماء المحيطات، إذ تكفي عدة لترات لتزويدنا بما يساوي طاقة طن من البترول، وذلك إذا أمكن التوصل إلى رفع درجة حرارة الهيدروجين الثقيل في ذلك الماء إلى ما يفوق مائة مليون درجة. ولهذا سوف تشهد العقود القادمة وفرة في الطاقة بفضل انتصار مبدأ إحلال المواد. ومع ذلك فإن للإحلال حدودا، فلن تطير الطائرة مثلا بالفحم .

وخلاصة هذا العرض أن الطلب على الخامات لم يعد يتبع الخط الصاعد القديم. ولقد ظهر ذلك في العقد الماضي حيث انهارت سوق الخامات. وكان السبب هو الاستخدام الرشيد للعناصر، وخلق معدات متطورة، والتخفيض الملموس في الكتلة وفي الطاقة. ولذلك يتوقع أن يقل الطلب على الخامات الطبيعية. والدليل على ذلك هو استهلاك البترول. فقد سجلت الستينات والسبعينات حتى عام 1979 صعودا في استهلاكه. وعندها بلغ الاستهلاك الحد الأقصى بحوالي 3,1 مليار طن. ومنذ ذلك الحين اضطرد الهبوط حتى بلغ حوالي 40 ٪. والأمر كذلك في حالة الصلب. ففي كندا تعمل مصانع الصلب بطاقة 60٪، وهي تصل إلى55٪ في الولايات المتحدة. ويتوقع أن يهبط إنتاج مصانعه الكبرى من 135 مليون طن في السنة إلى 50 مليون طن في عام 2000 بانخفاض يبلغ 63 ٪. يقابل ذلك زيادة في إنتاج مشروعات الصلب الصغيرة التي تنتج أنواعا معينة من الصلب لكي يرتفع من 15 مليون طن إلى 37 مليون طن في السنة. ويلاحظ أن

الإنتاجية في الصلب قد ارتفعت بدرجة كبيرة لدى الأمريكيين. كانت 9 ساعات مطولة لإنتاج طن من الصلب في عام , 1980، فأصبحت 6 ساعات عام 1990، وستبلغ 4 ساعات في عام 2000. أي أن عدد العمال المشتغلين في صناعة الصلب سوف يهبط من 400 ألف عامل إلى 150 ألفا. والواقع أن التكاليف لم تقدر هنا بالخامة وإنما بالتكنولوجيا التي تتولى تحويرها. وبدلا من التباهي بكمية المنتجات فإن القوة الاقتصادية صارت تقاس بالقيمة المضافة. وعل سبيل المثال فإن الخامات في السيارة لم تعد تمثل أكثر من 1 إلى 10 من ثمنها .

والخلاصة أن الثورة العلمية والتكنولوجية تتطور حاليا في اتجاهات عديدة، وهي تخلق صناعة توليد طاقة جديدة ومواد أولية جديدة وتكنولوجيا جديدة.

ومن هنا تظهر نتائج بالغة الأهمية:

أولا: تنامي الاستثمارات الموضوعة في تحديث الإنتاج وترشيده بسرعة في السبعينات، ثم في الثمانينات مع تسارع عملية إدخال التكنولوجيا الجديدة عن ذي قبل.

ثانيا: الحاجة إلى درجة عالية من الهياكل التحتية للصناعات الحديثة وخصوصا في الصناعات الكيماوية والإلكترونية. ولقد تطورت الصناعات الدوائية على أساس تطور الخدمات الطبية. وتتطلب كل الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة نظما فعالة للتعليم.

ثالثا: إعادة توزيع الصناعة عالميا. فهناك اتجاه واضح إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلب جهودا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدمة، ونقل الأنواع الأقل تعقيدا والأكثر سكونا، وتلك التي تتطلب جهودا عضلية كبرى إلى البلدان النامية حيث اليد العاملة أرخص، وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقل تشددا.

رابعا: بداية اختفاء القاعدة الصناعية التقليدية من البلدان المتقدمة مع تغير في هياكل الوحدات الإنتاجية سعيا وراء مرونة أكبر للإنتاج. وجانب تركيز المال والقدرة الإنتاجية، فإن هناك نزعة إلى التمايز الداخلي ونشوء وحدات إنتاجية مستقلة أصغر حجما يمكن إدارتها بشكل أكفأ.

خامسا: إحداث تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد بحيث تعطى

الأولوية للفروع التي تتطلب جهودا علمية أكبر وتتطور بسرعة. أما الفروع الأخرى فإنها تعاني الركود أو تتدهور.

سادسا: البحث الجدي من وراء التكنولوجيا الجديدة عن إمكانية زيادة إنتاجية العمل لدى العامل النموذجي المتوسط، واستخدام التكنولوجيا بصورة مكثفة وتوفير الخامات والوقود والمواد، وتقليص مدة إنتاج المنتجات. فالفكرة هي إنتاج متكامل ومتطور ومرن يستجيب بسرعة لظروف التسويق، ويضمن إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات، والاستعاضة السريعة من نماذج وأنواع من السلع بأخرى جديدة باستمرار. وتعمل المنافسة الاحتكارية بوصفها قوة محركة للتقدم التكنولوجي، ومن ثم يتوفر الاتجاه الموضوعي نحو تدويل الإنتاج.

التطور الرأسمالي في العمق:

وكانت محصلة هذا كله هي أن الاتجاه الجوهري الذي صار يحكم حركة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو أولوية التطور في العمق بفضل النمو المذهل في القوى المنتجة. فظواهر لم يعرف لها مثيل من قبل مثل: ميكنة الزراعة، وخلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية، والتوسع الملحوظ في الأسواق، وتكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية، قد أحدثت جميعا تغييرات كبيرة في السوق العالمية. ولقد أفضت في الوقت نفسه إلى انهيار النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، وخففت من اعتماد الدول الصناعية على الأسواق ومصادر الخامات ومجالات الاستثمار في البلدان النامية. وكلها ظواهر تشكل ما نسميه اتجاه الرأسمالية إلى التطور في العمق بدلا من التطور بالانتشار.[30]

ولقد ارتبط هذا الاتجاه كما قلنا بالثورة العلمية والتكنولوجية. فالرأسمالية المعاصرة، وقد قامت بتنشيط عمليات مركزة الإنتاج، وتركيز رؤوس الأموال، والتدخل بفعالية مع الدولة لإدارة الأنشطة الإنتاجية، وإعادة بناء الفروع القديمة للاقتصاد قد اعتمدت في ذلك على تركيز جل اهتمامها على تحفيز عملية التقدم العلمي والتكنولوجي.

وهكذا فإن مقومات القاعدة اللازمة للصناعة الحديثة صارت تتشكل في الواقع من مركب من العلم والتكنولوجيا. ولذلك تمثلت الثورة العلمية

والتكنولوجية في عمليتين على درجة كبيرة من الأهمية. فمن جانب كان لا بد من (تصنيع) العلم، ومعف ذلك أنه كان من الضروري لتطوير النتائج الجزئية للعلم أن توضع للاختبار في مختبرات حديثة هي منشآت صناعية ضخمة ومعقدة، ومن جانب آخر فإنه كان لا بد من (عملية) التصنيع، إذ إن كفاءة تطوير الصناعة أصبحت تعتمد أكثر من ذي قبل على سرعة استخدام الاكتشافات العلمية.

بهذه العملية المعقدة بجانبيها أمكن إحداث ثورة في القوى المنتجة وخصوصا في كل من وسائل العمل وموضوع العمل. وكان لذلك انعكاسه على الإنسان نفسه.

أما الثورة في وسائل العمل فقد تمثلت في مركب الآلات والأجهزة وفي تكنولوجيا الإنتاج. وقامت أنواع جديدة من الآلات، إذ إنه بدلا من الرابطة الثلاثية التي ولدتها الثورة الصناعية، وهي (المحرك ونقل الحركة وآلة العمل) قام هيكل رباعي الرابطة، وذلك باستحواذها على نظام للتحكم الأوتوماتيكي قادر على الحلول محل الجهد العضلي بل الجهد العقلي أحيانا، وخصوصا في صناعة الطاقة.

أما الثورة في موضوع العمل، أي المواد الخام وغيرها وهي التي تشكل الناتج النهائي، فقد اعتمدت على ما تقدمه الكيمياء وموارد المحيطات والبحار والفضاء والطبقة العليا من القشرة الأرضية. وينبغي أن نلاحظ في الوقت نفسه أن النمو في إنتاج واستهلاك هذه الخامات التي صنعها الإنسان مثل: المطاط الصناعي، والخيوط الصناعية، والمنظفات الصناعية، قد كانت له نتائج خطيرة.

وكان للثورة في كل من وسائل العمل وفي موضوع العمل أثرها المباشر في الإنسان، إذ تغير دوره في الإنتاج، فغدا العمل أكثر قدرة على الخلق، لكنه صار يتطلب مستوى أرقى من التعليم وتدريبا مهنيا أرقى. وبذلك اقترب العمل اليدوي من العمل العقلي. واصطحبت الثورة في العلم والتكنولوجيا على هذا النحو، نظريا وتطبيقيا، بتطوير نظم التعليم لإدارته. لكن أعظم تأثير للثورة الجارية في الإنسان لم يتحقق بعد. فالواقع أنها تقدم الأساس التكنولوجي لتحرير الإنسان في المستقبل. وفي هذه الأثناء فإنها تدخل تغييرات بعيدة الأثر في قوة العمل البشري، حتى ليتساءل

الكثيرون: هل تختفي الطبقة العاملة ؟

لكن انعكاس هذه الثورة على الاقتصاد الرأسمالي كان عميقا. فلقد عجلت الثورة العلمية التكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين بتغيرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي أصابت كلا من الصناعة والزراعة، مثل ما أصابت القطاعات الاقتصادية في كل بلد على حدة، وأصابت كذلك الملكية الخاصة.

لقد عجلت الثورة العلمية والتكنولوجية بتغيرات هيكلية في الصناعة كان في مقدمتها:

أ-الزيادة الحادة في نطاق الإنتاج الكبير، والتحول باضطراد إلى العمليات الأوتومية، مع التعجيل بسرعة التجديد في المعدات الإنتاجية وتقصير آماد التشييد الصناعي، وتطوير خطوط إنتاج جديدة أفضل اقتصاديا. واصطحب ذلك بعمليات تكنولوجية محسنة، وظهور مصادر جديدة للطاقة، وخلق قاعدة جديدة للخامات الصناعية.

ب-النصيب المتزايد للصناعات التحويلية والهبوط النسبي للصناعات التعدينية نتيجة استخدام أكمل للخامات والإنتاج المتنامي للخامات المصنوعة، واستيراد مواد رخيصة من البلدان النامية.

جـ-إقامة وسرعة تطوير الصناعات الجديدة مثل: الطاقة الذرية، والآلات الإلكترونية أو المحكومة ذاتيا، وصناعة الصواريخ، والبتروكيماويات وصناعة الأدوات، وإنتاج معدات الجو والمياه، والكيمياء العضوية أو الهندسة الوراثية، وإنتاج عناصر جديدة من الوقود.

د-التطوير الأسرع لهندسة الطاقة الكهربائية وللهندسة والكيمياء عموما، مما يعجل بتجديد وتحسين التسهيلات الفنية في مجموع الصناعة والزراعة.

هـ-الهيكل المتغير لاستثمار رأس المال، والمتمثل في النصيب المتزايد للمعدات والآلات، والاستخدام الأرشد والأفضل اقتصاديا لأماكن ومنشآت الإنتاج.

و-النمو السريع لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، والزيادة الحادة في توليد الطاقة الكهربية المعدة للاستهلاك الشخصي والعائلي.

وبالمثل فلقد شهدت الزراعة تغيرات من شقين: فمن جانب استفادت الزراعة من الميكنة المعقدة، والكهربة المتسعة والاستخدام الواسع للكيماويات،

ومن جانب آخر قامت المجمعات الزراعية الصناعية التي تتناول دورة الإنتاج من مرحلة التزود بعوامل الإنتاج إلى التشغيل ومن ثم إلى التسويق .

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية في كل بلد على حدة. فلقد أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية نتائج في مقدمتها:

أ-الانخفاض النسبي في نصيب الصناعات الأساسية نتيجة الزيادة الحادة في إنتاجية العمل في كل من الصناعة والزراعة .

ب-الزيادة في نصيب قوة العمل المستخدمة في قطاع الخدمات، والتأثير الأعمق والأشمل للخدمات في عملية إعادة الإنتاج، وعلى إنتاجية العمل أساسا.

جـ-النمو الأسرع للهياكل الأساسية كشرط هام لتحقيق كفاءة الاستثمارات.

د-الاتساع الهائل والسريع في كل مجالات النشاط الخاص بتطوير العلم والتكنولوجيا، والبحث والتنمية، والدور المتزايد للتعليم كعامل هام في تحقيق النمو الاقتصادي، والدور المتزايد أيضا للإدارة كمفتاح لنمو الاقتصادي وشرط للكفاءة الاقتصادية.

بقي تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية في تطوير الملكية الخاصة. ومعروف أن الرأسمالية التقليدية قامت عل أساس الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج، أما الرأسمالية المعاصرة فقد سادتها الأشكال الجماعية للملكية الخاصة، ابتداء من الملكية القائمة على شركات المساهمة التي تمثل درجة عالية من تركيز رأس المال والتي من دونها كانت الملكية الخاصة عاجزة عن الاستمرار. غير أن الفارق الرئيسي بين الرأسمالية المعاصرة والرأسمالية التقليدية إنما يكمن هنا في سيطرة الاحتكارات المحلية والدولية واندماجها مع الدولة، وقيام ما يمكن تسميته الرأسمالية الجماعية خصوصا عل المستوى العالمي.

3 النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية

على غرار ما فعلته الثورة الصناعية، من قبل، أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية وما زالت تحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية جذرية. فلقد اصطحبت الثورة الصناعية كما هو معروف بتغيرات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، بل اصطحبت بحروب وأزمات. فقاد نابليون حروبا عديدة مدمرة، وكثفت إنجلترا من توسع إمبراطوريتها. فقد كان المطلوب هو البحث عن مصادر جديدة للخامات وكذلك البحث عن أسواق جديدة. وأثارت تلك الثورة في بدايتها على الأقل تساؤلات عديدة حول سلامة التكنولوجيا الآلية التي جاءت بها. وبدأ آدم سميث طروحاته الجديدة من تقسيم العمل في المصنع الآلي لإنتاج دبوس بغرض مبادلته في السوق بوصفه سلعة من السلع الصناعية التي صارت تشكل ثروة الأمم. وظهر علم اجتماعي جديد هو علم الاقتصاد بقوانينه الموضوعية التي تفرزها طبيعة الاقتصاد الرأسمالي الجديد.

واليوم لا تكتفي الثورة العلمية والتكنولوجية بتكرار ما فعلته الثورة الصناعية وإن يكن بصورة

مختلفة من الناحية الكيفية. فقد كانت الفكرة في الماضي أن العلوم تبحث عن المعرفة بغض النظر عن استخدامها عمليا، وأن التكنولوجيا هي تطبيق العلوم بما يوفر استجابة لحاجة من الحاجات الأساسية للإنسان. ولذلك كان استخدام العلم لخدمة التكنولوجيا يحوله من مجرد خلاصة للمعرفة إلى نتيجة عملية تعتمد على الأفكار العلمية. واليوم فإننا نجد أن التوحيد بين العلم والتكنولوجيا هو خصيصة من خصائص العصر الحالي. من قبل مضى قرن من الزمان على اكتشاف مبدأ التصوير الشمسي قبل أن يظهر التصوير الشمسي نفسه. ومضت 56 سنة بين مبدأ الهاتف وتطبيقه، و 35 سنة بالنسبة للراديو، و 14 سنة بالنسبة للتلفاز، وست سنوات بالنسبة لقنبلة اليورانيوم.

وأهم وأخطر ما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجيا أنها أحدثت تغيرا جذريا في العوامل المادية لقوى الإنتاج، بل ثورة في القوى الإنتاجية الذاتية وهي الإنسان نفسه. واستنادا إلى هذه الثورة في القوى المنتجة أدت التكنولوجيا الحديثة إلى زيادات هائلة في إنتاجية العمل، مما ساعد على التوصل إلى تلك المستويات التي أفضت إلى تركيز القوة والنمو الاقتصادي بصورة لم تخطر بالبال من قبل. وفي الوقت الذي صارت الثورة التكنولوجية تفتح الباب أمام حلم الوفرة فإنها لم تؤثر في العالم بأسره بكيفية متكافئة. فالعالم مقسم إلى أمم تقود الاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية وأخرى أخفقت حتى الآن في ذلك.

من هنا نستطيع القول إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الثورة التكنولوجية جذرية وبعيدة المدى حقا. بل إنها لم تعط حتى الآن كل نتائجها. وهي تبشر أو تنذر بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي على السواء. بل تغير من قوانين علم الاقتصاد حيث صارت قوانين السوق تعمل بطريقة مشوهة عن ذي قبل. ناهيك عن التغيرات الاجتماعية التي تتناول في الأساس قوة العمل والعمال.

إعادة هيكلة الاقتصاد القومي:

أجرت الثورة العلمية والتكنولوجية ومازالت تجري تغييرات هيكلية في اقتصاد البلدان الرأسمالية، وهي تغييرات نابعة بصفة خاصة من جوهر

الثورة العلمية والتكنولوجية-أعنى الأوتوماتية المرنة-. فالتحسين المستمر لهذه الأوتومية يشير إلى أن كل وسائل الإنتاج سوف تحل محلها بإضطراد وسائل إنتاج إلكترونية ومبرمجة بالكومبيوتر. والسبب في ذلك هو الإنتاجية العليا التي تحققها والمنتجات ذات الجودة الفضلى وذلك بفضل دقتها. وتقاس دقة الإنتاج هنا بالميكرونات والميكرونات الصغرى مما يعني وفرا في الخامات والطاقة. وبالتالي فهي تمثل نفقات أقل. فضلا عن أنها تكنولوجيا نظيفة بلا مداخن ولا عوامل يمكن أن تلوث البيئة. وقد ظهر في بداية الثمانينات أن الأدوات والآلات الأوتومية قد زادت إنتاجيتها ثلاث مرات على ما كانت قبلها. [32] وفي بلد كاليابان، يتميز بموارد قومية قليلة وسكان كثيرين يبلغون نحو 120 مليون نسمة، وبمساحة تمثل 4 ٪ من مساحة الولايات المتحدة، أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة شرطا للبقاء. غير أن اليابان قد نجحت في أن تجعل منها شرطا للرخاء أيضا، حيث يتحول العامل هناك إلى أصل من أصول المشروع الرأسمالي. [33]

من هنا تناول التغيير الحالي كلا من الهيكل الصناعي وهيكل قوة العمل وهيكل ا لموارد.

أولا: تغيير الهيكل الصناعي:

تشهد الصناعة تطورا من شقين: ففي عدد من البلدان تنقرض أو تتبدل جذريا فروع الإنتاج العتيقة مثل: صناعة صب الفولاذ، وصناعة السيارات، وصناعة بناء السفن. ويوجد منها فائض يعكس نقص الطلب على منتجاتها. وفي الوقت نفسه تنشأ فروع لإنتاج أنواع جديدة من المعدات والمواد والعمليات التكنولوجية. وإذا كان تاريخ الرأسمالية كله يدل على أنه مع نمو القوى المنتجة فإن مجال الخدمات يتسع ويصبح أكثر فأكثر أهمية في عملية إعادة الإنتاج، وإن الخدمات تلعب الآن دورا لم تلعبه من قبل.

والواقع أن هيكل كل القطاعات يتبدل ويتغير. فصناعة المعلومات أو صناعة المعرفة قد دفعت بالقطاع الثالث إلى المقدمة. إن نمو قطاع الخدمات والتعليم والعلم والثقافة والخدمات العامة يتجاوز الآن معدلات نمو قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والصناعة. وتتجه الخدمات لتحل محل المنتجات بوصفها القطاع القائد للنمو والعمالة. وتصبح التجارة في المعلومات

أكبر من التجارة في المنتجات والخامات. ومن هنا فإن مفهوم السلعة يتغير، إذ يصبح عمل الإنسان العقلي وليس المادي هو السلعة الأساسية. والسلعة نفسها لا تظل شيئا محددا وإنما تكتسب بدورها طابعا غير مادي.[34] ومن هنا يزداد نصيب القطاعات غير الإنتاجية من الاقتصاد القومي، مثل: التجارة والمصارف والتأمين والخدمات. واشتغال أغلبية العاملين مستقبلا في صناعة المعلومات والاتصالات يعني إلغاء مفهوم المصنع الذي كان يقوم على قاعدة الوحدات الثلاث: المكان والزمان والنشاط. فالصناعة الآلية الكبيرة كانت تجمع في مكان واحد عددا كبيرا من العاملين يحضرون معا ويغادرون معا في وقت واحد، ويطلب منهم القيام بالنشاط معا في ساعات الحضور. والجديد هو انهيار هذه القاعدة بصور مختلفة. فالأوتومية المرنة تحتاج لحيز أقل في المكان. توجد بالطبع آلات كبيرة وقوية، وإنما المكان المطلوب لإقامة وتشغيل مركز آلي أو نظام للمصنع المرن يعتبر عادة أصغر. وتوفر الأوتومية المرنة إمكانية لاستخدامها في الإنتاج على نطاق صغير، وخصوصا لإنتاج منتجات ذات تكلفة عالية ومخصصة لتلبية طلبات أصحاب الدخول العليا. وهي بذلك تواجه اعتبارات ضيق السوق، والتنوع الكبير في الإنتاج، وفي الطلب على الاستهلاك كما تراعي نقص العمالة فائقة المهارة.

وجدير بالذكر هنا أن الاتجاه في الصناعة الآن ليس نحو بناء مصانع جديدة، إنما هو نحو الاستخدام المحدود للإلكترونيات الدقيقة واستبدال بعض الآلات والمعدات وإحلال أخرى محلها تكون أكفأ نتيجة التجديدات التكنولوجية. وذلك بالطبع مصدر أساسي لزيادة البطالة. وكل ذلك يشكل ظاهرة جديدة في الاقتصاد الرأسمالي يسميها بعض الاقتصاديين ظاهرة الاتجاه إلى فك الصناعة.

ويجب الاعتراف بأن عملية تغيير الهيكل الصناعي لا تجري بلا صعوبات. فأهم ما أسفرت عنه الثورة العلمية التكنولوجية هو أن القطاع العسكري كان أقل القطاعات مقاومة لتطبيق التكنولوجيات الجديدة. ومن هنا ظاهرة التفاوت في استخدام منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن. فالقطاع العسكري بالضرورة يحصل على ثمار هذا التقدم قبل غيره. ولذلك اتسعت الهوة بين الصناعة المدنية والصناعة الحربية من حيث المستوى التكنولوجي. فالأخيرة تعتبر المستهلك الرئيسي لمنجزات التقدم العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يربط الكتاب بين الأزمة الاقتصادية في القطاع المدني ومقاومة استخدام تلك المنجزات فيه. والواقع أن الأزمة الاقتصادية قد اكتسبت بذلك طابعا هيكليا يعود إلى طبيعة التغيرات التي تلم بالاقتصاد الرأسمالي في مجموعه، ولم تعد أزمة ظرفية، طارئة أو دورية، يتخطاها ذلك الاقتصاد عاجلا أو آجلا.[35]

إن الاقتصاد الرأسمالي يواجه الآن مسألة التحول بالكامل إلى نطاق الأوتوماتية المرنة. وبغير ذلك فإنه يظل مهددا بالركود. إن صناعات السلع الرأسمالية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الصناعية والمتقدمة التي تسودها قوى محافظة هي في ركود دائم، حتى في فترات الانتعاش المؤقتة. وتشير أرقام نمو الإنتاجية في بلدان مجموعة التعاون الأوروبي إلى أن نمو الإنتاجية في الصناعة التحويلية في هبوط،[36] وأصبح المطلب الملح هو تطبيق منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي بسرعة.

ثانيا: تغيير هيكل قوة العمل:

مع فك الصناعة تعاد هيكلة قوة العمل، إذ يحل المهنيون والعمال العلميون والتكنولوجيون محل العمال اليدويين، بل يحل الإنسان الآلي محل كثير من العمال أصحاب الياقات الزرقاء أو البيضاء. ويجري ذلك بالتدريج لكن بثبات في مجالات الصناعة والمصارف والتجارة، حيث يصبح تطوير الأوتوماتية في الإنتاج وفي أعمال المكاتب هر العامل الحاسم في المجتمع. وتبسيط العملية الإنتاجية باستخدام الإلكترونيات يجعل قوة العمل أسهل في التشغيل. فالمصانع الحديثة تتطلب كقاعدة عامة عمالا أقل مهارة وأقل خبرة.

فالمهارة العالية والخبرة الطويلة أصبحتا مستبعدتين في الآلات الأوتومية وفي نظم الإنتاج المبرمجة. ومن ثم فإن ظروفا أفضل صارت متاحة الآن أكثر من ذي قبل لتصنيع البلدان المتخلفة. ومعروف أن الأوتوماتية الحديثة بإدماجها المراحل الإنتاجية للسلعة في سلسلة متصلة خاضعة للتحكم الآلي الذاتي تقلل من الحاجة إلى تجمع العمال في مكان واحد، بل تغير من صورة قوة العمل التقليدية حيث كان العامل موصولا بدرجة أو بأخرى بالعمل.

معدل نمو الإنتاجية

(القيمة المضافة الحقيقية في الصناعات التحويلية لكل فرد مستخدم)

البلد	67/60	73/68	79/73	83/79
الولايات المتحدة	3.2	3.7	0.9	2.0
اليابان	9.0	10.8	6.5	6.5
ألمانيا الغربية	4.8	4.5	3.2	1.5
فرنسا	6.9	6.4	4.1	2.2
كل بلدان المجموعة	4.7	5.1	2.8	2.7

المصدر : O E C D, Historical Statistics, 1960 - 1983, Paris 1983, p.48.

ولا شك أن التكنولوجيا الحديثة تستغني عن العمالة الكثيفة التي كانت تتطلبها الصناعة الآلية الكبيرة، ومن ثم صارت مصدرا أساسيا للبطالة التي صارت الآن بطالة هيكلية وليست دورية. وهكذا تراخت العلاقة بين الإنتاج والعمالة، لكنها تراخت أيضا بين البطالة والسوق. فقد كان عدد العمال العاطلين يتزايد في فترات الركود ويتناقص مع الانتعاش، أما الآن فإن طرد الأيدي العاملة لا يجري في ظل الركود فقط. كذلك لا تؤدي فترة الانتعاش إلى انخفاض ملحوظ في حجم البطالة. ومع ذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تخلق فرصا جديدة للعمل بسرعة تعادل سرعة تطور كفاءة العمل. وهي تحرر العمال من الأعمال المتكررة والقذرة والخالية من الذكاء، إذ تتطلب عمالا أقل لكن على قدر كافي من التعليم يسمح بتشغيل الآلات والأجهزة الحديثة.

ثالثا: تغيير هيكل الموارد:

بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية تدخل الرأسمالية في عالم حضاري جديد، تتمثل حضارته في المعرفة التي تقوم على المعلومات بدلا من المواد الخام والوقود والموارد الطبيعية وموارد العمل البسيط للبشر. وتصبح المعلومات هي المورد الرئيسي لثروة المجتمع، وتصبح القوى المنتجة للمعرفة

هي مفتاح تحديد وتجديد القوى المنتجة للمجتمع. بل تصبح المعلومات هي الشكل الرئيس لرأس المال. إن المعلومات مورد مثل سائر الموارد الطبيعية: كالثروات المعدنية، والأرض، والمياه، ومثل الثروات البشرية. وهي مورد متجدد يتزايد كل يوم ويتضاعف كل خمس سنوات. وهو قادر على أن ينتج موارد جديدة لم تكن معروفة. فالمعلومات تحول المواد التي لم نكن نعرف لها قيمة إلى موارد طبيعية جديدة. وبقدر ما يعتمد المجتمع على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة يتخلى عن الطاقة والخامات. وطبقا لدراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منتصف الثمانينات فإن معدل استهلاك الطاقة في وحدة من الناتج في بلدان المنظمة قد انخفض بنسبة 40 ٪ عما كان قبل عام 1973. وكذلك الأمر بالنسبة للخامات مثل الحديد والصلب وإن يكن الوفر فيها أقل. (37(ومعروف أن استخدام آلات القطع بالليزر يحقق تقليلا في التالف والضائع من الطاقة والخامات. غير أن تخفيض استهلاك المواد لا يقتصر على صناعات تشغيل المعادن، وإنما يمتد إلى غيرها مثل الوحدات المنتجة للملابس والأحذية والورق.

إننا بإزاء ثورة في الإنتاج والتراكم، بل في الاستهلاك، تقوم على الموارد الصناعية لا الموارد الطبيعية. وها نحن نشهد غروب شمس المواد الأولية التي ظلت طوال قرنين هي محرك الاقتصاد القومي، وكانت حيازتها علامة القوة الاقتصادية. وكم دارت الحروب من أجل الاستحواذ والسيطرة عليها.

وتعيد ثورة المعلومات النظر بالتالي في أوضاع التراكم والاستثمار، ومن ثم في طبيعة دورة الأعمال. ففي أغلب البلدان الصناعية يتجنب رأس المال الاستثمارات طويلة الأجل المطلوبة لتطبيق التكنولوجيا الدقيقة في القطاعات الإنتاجية خوفا من سرعة تقادمها. ويمثل ذلك تناقضا خطرا بين رأس المال وثورة العلم والتكنولوجيا. لكن الدولة تسارع إلى سد النقص، إذ تتصدى هي في الأساس ومن خلال الميزانية العامة لمهمات تطوير العلم والتكنولوجيا. وتصبح الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض شرطا جوهريا للنمو الرأسمالي المعاصر. ومع ذلك فلا شك في حقيقة أن جزء ا أساسيا من الاستثمارات في البلدان الرأسمالية يجري في مجال العلم والتكنولوجيا، سواء تم ذلك بتمويل خاص أم بتمويل عام. حتى لقد عمدت بعض الدول الصناعية المتقدمة إلى أسلوب التمويل بالعجز كإجراء مرتبط بموقف المستثمرين

السلبي أحيانا إزاء تطبيق التكنولوجيات الحديثة. فافتراض الحكومة يتدخل عندئذ للحيلولة دون اضطراد الانهيار في التراكم الرأسمالي. [8]

إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي:

مثل ما تعيد الثورة العلمية التكنولوجية هيكلة الاقتصاد القومي فإنها تؤثر أيضا في النظام الرأسمالي بأكمله، وتنعكس على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها. ويسجل البعض ثلاثة تغيرات جوهرية في صميم نسيج الاقتصاد الدولي جرت في الحقبة الأخيرة. فقد صار لاقتصاد المنتجات الأولية أعني الخامات الصناعية الأولوية على الاقتصاد الصناعي. وفي داخل هذا الاقتصاد الصناعي يضعف إلى حد كبير ارتباط الإنتاج بالعمالة، كما صارت حركة رأس المال وليست التجارة هي القوة الدافعة للاقتصاد الدولي.

والواقع أن أهم تحول يشهده الاقتصاد الدولي هو التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية. في البداية لم تفض الثورة التكنولوجية إلى تحولات كيفية في جهاز الإنتاج المستقر والتكنولوجيا المستخدمة. فقد كان الإنتاج يعتمد على الاستخدام الواسع لموارد النمو الاقتصادي. ولم تكن الثورة معنية بعد بقضية محدودية الموارد الطبيعية والبشرية. ولقد نجحت اللقاءات المتنامية بين العلم والإنتاج في زيادة سرعة نمو الإنتاج. لكن التكنولوجيات القديمة أدت إلى نموذج للنمو الاقتصادي وهو نموذج (ابتلاع الموارد) الذي استند إلى قيام نموذج ملائم من تقسيم العمل الدولي يجلب لمراكز الصناعة التحويلية كميات ضخمة من المواد الخام والوقود. ومن ثم طرحت مشكلة نقص الموارد والخطر اللاحق على البيئة في المستقبل.

هكذا اتجه الأمر لتغيير وتحويل جهاز الإنتاج بالاتجاه إلى تكنولوجيات (التوفير في الموارد والطاقة). وتشهد التطورات الحديثة في التكنولوجيات وفي الاقتصاد الرأسمالي أن ثورة العلم والتكنولوجيا تنمو لتصبح ثورة العلم والإنتاج. وباندماج العلم والإنتاج يغزو التقدم التكنولوجي-بالإضافة إلى مجال الإنتاج-المجال غير الإنتاجي أيضا، ليغير حياة أناس اليومية وأوقات فراغهم. فالثورة توفر مقدمات لإعادة بناء جذرية للنظام القائم لتقسيم العمل الدولي. غير أن عدم التكافؤ السائد في الاقتصاد الدولي لا

يسمح بعد بمثل هذا التحول الجذري. ولذلك فإن ما يحدث حاليا من عمليات إعادة هيكلة للاقتصاد الدولي لا تزال تجري في إطار من المنافسة الدولية غير المتكافئة.

إننا نشير بصفة خاصة إلى ظواهر هامة تشكل حاليا أهم ما جرى من إعادة هيكلة غير متوازنة في الاقتصاد الدولي.

أولا: تدويل العلم والتكنولوجيا في إطار المنافسة الدولية:

يتخذ تقسيم العمل الدولي الآن أشكالا جديدة هي أشكال التبادل العلمي والتكنولوجي والصناعي. وهذه الأشكال تفترض أيضا قدرا من التعاون الدولي حولها. ومن ثم تجرى عمليات مشتركة للتجميع أو للإنتاج، فضلا عن حقيقة أن مكونات الإنتاج تتبادل أيضا مصحوبة بتبادل الخبرة الإنتاجية. وهكذا يتميز التبادل الدولي حاليا بالتبادل الذهني أو المعنوي مقابل التبادل السلعي. وأحيانا ما يزيد حجم تبادل الخبرات والخدمات على حجم تبادل المكونات.

ومن هنا، وأكثر من أي وقت مضى، يصبح التوصل غير المتكافئ إلى العلوم الأساسية والمهارات التجديدية والتكنولوجيات الأم هو قاعدة المنافسة في السوق الدولية. وبحكم طبيعة العلم والتكنولوجيا بوصفهما ملكا للبشرية كلها فإنهما يكتسبان أكثر من غيرهما طابعا دوليا يصبح هو إطار المنافسة الكونية. فآفاق المنافسة فيها غير محدودة بالحدود القومية. ويتنافس المتنافسون على قاعدة عالمية حقا بغض النظر عن موقف أي أطراف أخرى في السوق القائمة.[39]

ونتيجة القدرة غير المتكافئة على التوصل إلى العلم والتكنولوجيا فإنهما يدخلان في إطار التبادل الدولي غير المتكافئ. والواقع أن الانتقال الدولي للعلم والتكنولوجيا محكوم إلى درجة كبيرة بقرارات الاستثمار الدولي التي تتخذها المشروعات الخاصة وفي مقدمتها المشروعات متعددة الجنسيات وإدراكها أن صادرات التكنولوجيا ضرورة للسماح باقتحام الأسواق المغلقة أمام منتجاتها الأخرى. فالتكنولوجيا تنتقل بطريقين. طريق مباشر تنتقل فيه التكنولوجيا خالصة أو مقيدة في صورة تراخيص وبراءات، وطريق غير مباشر في صورة تصدير الآلات والمعدات والعناصر المادية الأخرى.

وهذا الطريق الأخير هو أكثرها استخداما. وفي صناعة البتروكيماويات تحديدا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الشكل الرئيس لنقل التكنولوجيا بالنسبة للمنتجات التي توجد في المراحل المبكرة لدورة إنتاج السلعة. أما بالنسبة للسلع الموجودة في مرحلة النضج فإن الترخيص كان الشكل الأساسي.[40]

من هنا ترتبت تغيرات رئيسة في أنماط الاستثمار الدولي، وفي مقدمتها انخفاض ثم تدهور تدفق الاستثمار الخارجي المباشر نحو البلدان النامية باستثناء بلد أو بلدين مثل الصين. يقابل ذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل أوروبا الغربية. فالشركات متعددة الجنسيات الأوروبية تليها اليابانية قد زادت استثماراتها في السوق الأمريكية، وأصبح الاقتصاد الأمريكي متلقيا لرأس مال دولي هو رأسمال الشركات متعددة الجنسيات. ومنذ نهاية السبعينات تحولت اليابان إلى مصدر كبير للاستثمار المباشر الموجه نحو الولايات المتحدة وآسيا الشرقية والجنوبية الشرقية والغربية، وذلك استنادا إلى معاملة العلم والتكنولوجيا كأسلحة في المنافسة الدولية.[41]

ثانيا: أزمة النمط الحالي للتجارة الدولية:

الواقع أن إدخال التكنولوجيا المتقدمة والنمو السريع للصناعات التحويلية والدور المتزايد للطاقة وموارد الخامات في الإنتاج قد جعلت معدل التجارة الدولية ينمو بسرعة منذ الخمسينات مقارنا بمعدلات نمو الدخل القومي والناتج الإجمالي. حتى أخذ تقسيم العمل الدولي يتجاوز التقسيم الداخلي للعمل باستثناء الطاقة والخامات، فقد أخذت تجرى حركة مضادة لها. ونشأت حالة جديدة. فلأول مرة صارت التحسينات الجزئية في التكنولوجيات تحدث لكي لا يزيد حجم الطاقة والموارد الأولية المستخدمة في الإنتاج وإنما لإنقاصه. وكانت تلك هي الجولة الأولى في عملية تكثيف استخدام الخامات.

وفي الوقت نفسه، ومع نفاد الاحتياطيات، من الطاقة والخامات، نشأت الحاجة للانتقال إلى الجولة الثانية من التكثيف، وتعني الإدخال المكثف للتكنولوجيات الحديثة بسرعة، وتجديد كل الأصول الثابتة البالية معنويا أكثر منها ماديا.

وفي عالم تسوده أوضاع عدم التكافؤ صار العالم مع الثورة التكنولوجية أكثر انقساما عما كان عليه عند الثورة الصناعية، وتفجرت أزمة جديدة في نمط تقسيم العمل الدولي، أزمة غير تقليدية ولا نموذجية، اختلت التجارة الدولية، وضعت عليها قيود، وتزايدت إجراءات الحماية. وكان ذلك من جانب الدول الصناعية المتقدمة وليس العكس. وتقطعت العلاقات النقدية والمالية الدولية، ولم تلعب دورها في تسهيل قيام التجارة وتسوية المدفوعات.

ومن هنا كان البطء الشديد الحالي في معدلات نمو التجارة الدولية وأحيانا الانخفاض المطلق في حجمها. وتشير أرقام التجارة الدولية إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في عقد الستينات كان 5 ,8٪ فهبط بحدة في السبعينات إلى5٪، ثم عاد فهبط في الثمانينات إلى 3٪ ولقد كان 5 ,2٪ في عام 1985 فارتفع إلى 5 ,3٪ في العام التالي. وفي عام 1987 وصل إلى 4 ٪ ومازال بعيدا عما كان عليه في الستينات. (42)

وتتمثل حقيقة الأزمة الجديدة في نمط التقسيم الدولي للعمل في كون البلدان الصناعية المتقدمة صاحبة المبادرة في التقدم العلمي والتكنولوجي هي بالتالي ذات قدرة انتقائية بالنسبة لما تستورده وما تصدره، لكن هذه الانتقائية لا تكفي وحدها لتفسير الأزمة. ففي بلدان صناعية عديدة تجري تغيرات هيكلية في اقتصادها لكنها غير مصحوبة بازدياد مطابق في الحجم المادي للتجارة الدولية، وذلك ناشئ عن ضيق أسواقها الداخلية.

والواقع أن عملية ضخمة تجرى لإعادة توزيع الموارد على نطاق العالم. (43) فإلى جانب طلوع شمس المعلومات والخدمات وغروب شمس الخامات الطبيعية، وإلى جانب سرعة نمو صناعة المعلومات والصناعات الجديدة القائمة عليها في مجالات الأدوية والاتصال عن بعد، وبطء نمو الصناعات التي تقوم على مواد الصناعة القديمة، فإن منتجات صناعة المعلومات ومركباتها أصبحت تحتل المكانة الأولى في التجارة الدولية. والمنافسة الدولية تجرى في الواقع حول المعلومات والمعرفة والخبرة الإنتاجية وخبرة الدخول في الأسواق. (44)

وفي كل هذه المجالات يمثل عدم التكافؤ على المستوى الدولي عقبة كبرى تقف بالتحديد في وجه البلدان النامية.

من هنا تدور معركة حامية في ساحة أخرى من ساحات التجارة الدولية

وهي ساحة (الجات)(*) فالمفروض أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات تشمل التجارة في منتجات الصناعة والزراعة. فهي لا تشمل إلا المنتجات السلعية. وبينما تحاول البلدان الصناعية بكل قواها أن تعدل الاتفاقية لتشمل الخدمات أيضا فإن البلدان النامية تخشى من عجزها عن المنافسة في صناعة الخدمات التي تسيطر عليها البلدان الصناعية سيطرة مطلقة. ولذلك تعارض البلدان النامية التفاوض حول تحرير التجارة الدولية في الخدمات، إما بحجة أن قاعدة المزايا النسبية لا تنطبق على الخدمات، وإما بحجة ارتباط هذه الخدمات، وخصوصا في صورة الملكية الأدبية والاستثمارات المرتبطة بها، بالثقافة الوطنية. وتتزعم الهند والبرازيل باسم البلدان النامية حملة عدم تحرير التجارة في الخدمات التي تمثل الآن ربع التجارة الدولية.[45] ونضيف هنا أن المتحصلات الدولية الناتجة من اتفاقيات بيع التراخيص والبراءات قد زادت في عام 1980 ثلاث مرات عما كانت عليه في عام 1970، وأنها في عام 1990 ستكون قد زادت من 8 إلى 10 مرات.

ثالثا: التدويل المتضطرد للاقتصاد الدولي:

تاريخيا بدأ التدويل في الاقتصاد بتبادل السلع والمنتجات المادية على نطاق دولي، أي أن السوق الرأسمالية العالمية قد سبقت الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونشهد الآن تناقص دور التجارة العادية بالمقارنة بالمبادلات التجارية التي تكشف عن علاقات تكنولوجية أكثر استقرارا وأطول دواما، لكن التدويل يجري الآن باضطراد في مجالات أخرى هي مجالات الإنتاج ورأس المال. فتدويل الحياة الاقتصادية هو الشكل المحدد الذي يكتسبه تقسيم العمل الدولي حاليا. وهو الشكل المحدد أيضا للطابع الجماعي الدولي للإنتاج. وهما معا يشكلان القوة المحركة لمسار الاقتصاد الدولي الآن.

وتبرز في هذا الصدد مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية تتميز بالنمو الديناميكي للمشروعات متعددة الجنسيات، أو كما تسمى أحيانا عابرة القوميات، وأحيانا أخرى متعدية الجنسيات. وتتولى هذه المشروعات قيادة عملية تدويل الإنتاج من خلال شكلين مما: تكرار مسارات الإنتاج خارج

(*) الجات: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة. (المحرر).

الحدود الوطنية، و توزيع مسارات الإنتاج ونقل مراحل منها إلى بلدان أخرى. أما تدويل رأس المال فإن شكله الأساسي هو المشروعات متعددة الجنسيات نفسها، وانعكاسها في صورة المديونيات الخارجية، أو أزمات النقد والمال، أو المعارف متعددة الجنسيات.

إن قوى عديدة قد دفعت إلى ظهور ظاهرة التدويل المضطرد للحياة الاقتصادية، ولسوف نتوقف عندها طويلا فيما بعد، وإنما يكفي هنا أن نشير إلى قوة المنافسة في بناء المشروعات متعددة الجنسيات وتخطيها للحدود القومية. فقد كان من شأن المنافسة فيما مضى أن تثير التصارع والتناحر بين المشروعات المتنافسة في الأسواق الدولية فيما يؤدي إلى انهيار الأسعار. لكن المشروع متعدد الجنسيات كفيل الآن بتحقيق التوسع في السوق الدولية دون تدمير الأسعار الاحتكارية. ومن هنا تبقى الأهمية الخاصة للتجارة الدولية كمجال للصراع بين الاحتكارات الدولية للنشاط. ثم ينتقل الاهتمام إلى مجال تصدير رأس المال.

في هذين المجالين يتحرك المشروع متعدد الجنسيات على أساس تعظيم الربح على المستوى العالمي. ويصبح رأس المال الدولي نوعا جديدا من رأس المال، وهو رأسمال دولي منبت الصلة بأرضه الوطنية، ينتقل إلى البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة متمتعا بمزايا تمكنه من التعامل بلا قيود مع هذه العمالة. ومن السهل عليه مثلا أن يقرر نقل المشروع من بلد إلى آخر لمجرد قيام إضراب في البلد الأول. ولقد ظهرت في السبعينات المصارف متعددة الجنسيات، انتقلت وراء عملائها وهم الشركات متعددة الجنسيات نفسها، وتتولى بصفة خاصة مهمات تعبئة الفائض الاقتصادي في البلدان التي تعمل فيها ونقله إلى خارجها.

رابعا: ازدياد تبعية البلدان النامية:

في أواخر السبعينات كان نصيب الدول النامية ثلاثة في المائة فقط من جملة المصروفات التي أنفقت على البحث والتطوير في العالم.[46] وهذا أمر طبيعي. فإمكانات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا تتوافر في البلدان النامية بقدر توافرها في البلدان المتقدمة لأسباب لا حصر لها، وذلك مظهر من مظاهر تخلفها المتعددة. وبالتالي تحملت أعباء التقدم

العلمي والتكنولوجي في البلدان المتقدمة، ولم يبق أمامها إلا أن تلجأ إلى نقل التكنولوجيا منها، وتضيف إلى صور تبعيتها صورة جديدة هي التبعية التكنولوجية. ولم ينج من هذا المصير إلا بلدان اثنان هما الهند والبرازيل.

إذا كان على البلدان النامية من جانب أولى أن تتحمل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي في البلدان المتقدمة. وتمثل ذلك في عدة صور تدور كلها حول المركز التنافسي لصادراتها الذي يتعرض للتآكل.(47) وهي صادرات تكاد تنحصر في الطاقة والخامات الطبيعية.

1ـ فقد رأينا كيف أن التكنولوجيات الجديدة قد أدت إلى الوفر في استخدام مدخلات الطاقة والمواد الخام لوحدة الإنتاج، كما أدت إلى ازدياد إمكانية إحلال مدخلات المواد الخام الحديثة محل بعضها بعض. وكان من أثر ذلك هبوط نصيب الطاقة والخامات في التجارة الدولية.

2- ورأينا كيف أدت أيضا إلى إيجاد منتجات وسيطة حديثة يمكن أن تحل محل الخامات الطبيعية مثل: الألياف البصرية محل النحاس في الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبلاستيك والخزف والمواد المركبة محل الفولاذ والألومنيوم والمنتجات المعدنية في صناعة السيارات ومواد البناء.

3ـ ورأينا كيف أدت أخيرا إلى إعادة نشر وتوزيع الصناعة عالميا، ومن ثم تم نقل الصناعات التقليدية كثيفة العمالة أو كثيفة تلويث البيئة أو كثيفة استهلاك الطاقة والخامات الطبيعية إلى البلدان النامية مثل: النسيج، وفروع الوقود، والطاقة والتعدين، والملابس، وتجميع المنتجات الهندسية وإلكترونية، وصناعات الجلود، وأجهزة الكهرباء والإلكترونيات المنزلية، ووسائل المواصلات، والسياحة، والرياضة والألعاب. فقد كان التقدم في الصناعات المتقدمة كثيفة العلم والتكنولوجيا مصحوبا بركود في عديد من الصناعات التقليدية مما استدعى إعادة توزيع الصناعة عالميا. ومع ذلك فإن بعض عمليات التجميع التي كانت قد نقلت إلى البلدان النامية يعاد الآن نقلها إلى البلدان المتقدمة للاستفادة من قرب الأسواق ووفورات التكاليف الناجمة عن الموقع المركزي لعمليات الإنتاج بفضل الأوتوماتية. وبالتالي حرمت البلدان النامية من فرصة تصدير منتجاتها.

ومن جانب آخر لم يبق أمام البلدان النامية إلا نقل التكنولوجيا من مصادرها ومحاولة الاستفادة منها وخصوصا في مجال المعلومات. والواقع

أن التكنولوجيا لا يمكن أن تنقل وإنما ينبغي امتلاكها في كل بلد، وذلك بتنمية المعارف النظرية والتطبيقية لأبنائه لتظهر بعدئذ في صورة قدرة إنتاجية. والتراكم الحقيقي لرأس المال، التراكم الذي. من شأنه إثراء المجتمع، هو ذلك التراكم الذي يتجسد في القدرة على إنتاج القدرة الإنتاجية.[48] وتبدو البلدان النامية في وضع سيئ من هذه الناحية، نتيجة أوضاعها المؤسسية المتخلفة أو لضيق قاعدتها الإنتاجية والتسويقية. فلا يمكن تطوير التكنولوجيا بغير التجارة. وفي السوق الصغيرة لا تنمو الصناعة بسهولة ولا يسهل تحقيق تطور تكنولوجي هام. ولاشك أن عدم التجانس الاقتصادي والتكنولوجي لهياكل البلدان النامية بالإضافة إلى هجرة العقول منها بحيث يضيفان عقبات جدية في سبيل تطوير قدراتها الإنتاجية.

ومع ذلك فإن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لا يعني في أوضاعها الحالية سوى المزيد من التبعية إزاء البلدان المتقدمة. وابتداء فإن آليات نقل التكنولوجيا ، بينما تساعد هذه البلدان المتقدمة على تطوير قدراتها التكنولوجية، تساعد على تراكم التبعية في البلدان النامية. ذلك أن كل عملية استيراد للسلع الإنتاجية تتولد منها قيمة مضافة هي أكثر أهمية في البلد المصدر منها في البلد المستورد، إذ يحصل الأثر التراكمي الفعلي في بلد منشأ التجهيزات لا في بلد استيعابها. [49]

ثم إن نقل التكنولوجيا يضع أمام البلدان النامية خيارا صعبا. لاشك أن تجميع مليون جهاز للتلفاز يكلف اليوم من ثلاث إلى خمس مرات أقل مما كلف البلدان الصناعية المتقدمة منذ 30 أو 40 سنة مضت. وإنما تواجه البلدان النامية صعوبات جمة في الأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة فهناك صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة عن التكنولوجيا، وصعوبة الاختيار بين تكنولوجيا تؤثر كثافة العمالة وأخرى تقوم على كثافة رأس المال، وهناك أيضا قلة الخبراء المحليين واستمرار أساليب التفكير والسلوك العتيقة، وهناك أخيرا تلك الصعوبات التي تتعلق بالعمالة. فعلى الرغم من وفرة العمالة الرخيصة إلا أن الثورة التكنولوجية مع الأوتوماتية المرنة والإنسان الآلي، وكلها تؤدي إلى الوفر في العمل، لا .تترك للبلدان النامية سوى اختيار التكنولوجيات كثيفة رأس المال. وهي باهظة التكاليف لا تناسب إلا قلة من البلدان النامية، وتحرم أغلبيتها من فرص الاستفادة المنشودة من التقدم

التكنولوجي المعاصر، وخصوصا في مجال حل أزمة الغذاء وصناعة المكونات الإلكترونية.

وفي الأحوال القليلة التي تمكنت فيها بلدان نامية من امتلاك الأموال اللازمة لنقل التكنولوجيا مثل: البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، فقد تحول التراكم المحلي إلى مجرد إضافة إلى التراكم العالمي ودخل في إطار دورته العالمية. وبلغ الأمر حد المأساة عندما نجحت دولة عربية في كسر طوق الحصار المفروض عليها واشترت طائرتين من نوع) ايربوس (عن طريق بعض الوسطاء. فقد رفضت اللويدز البريطانية للتأمين طلبا من تلك الدولة بالتأمين عليهما، ومن دونه لا يتم استخدم الطائرتين في الملاحة الجوية العالمية. ثم تبين أن الطائرتين تحتاجان إلى كاسيت لبرمجة قيادة الطائرة أوتوماتيكيا. وتتم هذه البرمجة بصورة شهرية في بريطانيا أو أمريكا، ومن دونها لا يمكن استخدام الطائرتين دوليا. وأخيرا فقد رفضت شركة فرنسية هي (دلتا أيروتكنيك) تقديم قطع الغيار وتوفير الصيانة اللازمة للطائرتين.

وهكذا تضاف اليوم أعباء التبعية التكنولوجية إلى أوضاع التبعية الأخرى في البلدان النامية التي تجد من الصعب عليها أكثر من ذي قبل الإقدام على تنمية حقيقية تنطوي على تصنيع حديث لها. ففي القرن الماضي كان التصنيع السريع يتم إما بالاعتماد على تصدير الخامات بأسعار مرتفعة، وإما بالاعتماد على إنشاء الصناعات المتطورة تكنولوجيا. والآن أصبح هذان الطريقان موصدين في وجه الدول النامية. الأول بسبب انهيار شروط تجارة الخامات الطبيعية، والثاني بسبب احتياجه لهيكل أساسي متطور من التكنولوجيات الحديثة يتجاوز إمكانات أغلبية البلدان النامية ويضمن تبعيتها. ويكفي مثالا لذلك الهيكل الحالي لإنتاج المعلومات واستخدامها دوليا. ومن ثم يصعب على البلد النامي أن يتجنب الوقوع في براثن التبعية التكنولوجية والبقاء في قبضتها زمنا طويلا، لكن استمرار هذه التبعية يعني استمرار تدفق جزء هام من الفائض الاقتصادي للبلدان النامية إلى الدول الرأسمالية وهي المصدر الأساسي للتكنولوجيا.

4 النتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية

من الصعب مقارنة الثورة العلمية والتكنولوجية بالثورة الصناعية من حيث نتائجها الاجتماعية. فكل ما أحدثته الثورة الصناعية من الناحية التكنولوجية كان إحلال حركة الآلة محل الجهد العضلي للإنسان. أما الثورة العلمية والتكنولوجية فقد أحدثت ثورة في القوى المنتجة إلى الحد الذي جعل من العلم نفسه قوة منتجة مباشرة، وبالتالي اتسعت مساحة القوى الإنتاجية بغير حدود. وبعد التوصل إلى التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية أصبح يمكن عما قريب الإقدام على تدخل بعيد المدى في آلية جينات الوراثة البشرية. وهكذا اكتسب هذا العصر طابع الانعطافة التاريخية المذهلة في تطوير القوى الإنتاجية, وراحت المبادئ الأخلاقية تكتسب هي الأخرى أهمية متزايدة. فهل صار الإنسان يملك الحق في أن يفعل كل ما يستطيع ؟ وهل نسمح له بأن يفعل بغير حدود ؟ وها هو الإنسان المزود بالطاقة النووية قد صار بوسعه أن يجعل منها طاقة مفتوحة على مستقبل مليء بالخير العميم للبشرية، وقوة مدمرة هائلة لا تكتفي بتلويث

وتدمير الطبيعة، وإنما تهدد أيضا بإبادة الجنس البشري عن آخره. فهل كانت الثورة التكنولوجية نقمة على الطبيعة والمجتمع والإنسان ؟

انعكاس الثورة على الطبيعة:

وإذا كان الإنسان من خلال نشاطه الإنتاجي وتعامله مع الطبيعة قد ألحق بالضرورة ضررا بعدد من البيئات الطبيعية مثل: الماء والتربة والهواء فإن الرأسمالية بالذات قد عجلت بنمو القوى الإنتاجية إلى أقصى الحدود باستغلال العمل واستنزاف الطبيعة بحكم المنافسة والجري وراء الربح. وعلى الرغم من كل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرز حتى الآن إلا أنه ما زال متخلفا من ناحية معينة هي أن تطور تكنولوجيا معالجة المواد الخام ما زال يسبق إدخال الوسائل التي تجعل نفايات الإنتاج غير ضارة. يضاف إلى ذلك الاستخدام غير الرشيد للثورة التكنولوجية مما يؤدي إلى تردي الظروف الطبيعية لمعيشة الإنسان. لقد جعلت هذه الثورة من الممكن استغلال الموارد الطبيعية الناضبة، وأفضت إلى تراكم متزايد للنفايات. ولم تعد الطبيعة قادرة بعد الآن على استيعاب كل هذه المواد، وكثير منها سام بالنسبة للطبيعة وللإنسان أيضا. إن الثورة العلمية والتكنولوجية مقترنة حتى الآن بآثار خارجية سلبية، وهي تنقل أعباءها إلى أطراف أخرى-إلى المجتمع والأجيال القادمة والطبيعة نفسها-وفي ذلك مساس بمبدأ الثبات كشرط أولي لاستمرار النظم الطبيعية. وفيه مساس بمبدأ آخر من مبادئ الطبيعة وهو الاستمرار في استخدام الموارد أخذا بشعار ألا تقطع من الغابة أخشابا أكثر مما ينمو فيها.[(50)]

ولا شك أن الثورة التكنولوجية الحديثة قد توصلت إلى ما يمكن أن يعد علاقة سليمة بين ازدياد إنتاج الخبرات المادية والتقليل من إنفاق موارد الطبيعة. فلقد توصلت بالفعل إلى إعادة إنتاج الطبيعة، إلى إنتاج البيئة الطبيعية صناعيا. ولكن المطلب ما زال قائما لنظام اقتصادي يتم في ظله إنتاج الثروة بأقل إنفاق ممكن للقوى الطبيعية، وبأقل إضرار بالطبيعة نفسها.

ومن ثم يبقى مطلب حماية الطبيعة وإعادة إنتاجها. وتتولى الدولة في الاقتصاد الرأسمالي تحقيق هذا المطلب من خلال أسلوبين هما: استخدام

موارد المجتمع العامة من جانب، أي تحويل الدولة لتدابير حماية البيئة، ومن جانب آخر إزالة النتائج الضارة في الإنتاج بأمل التقليل من الخسائر التي تلحق بالطبيعة. وتطرح في هذا الصدد فكرة الدورة المتكاملة، أي إعادة تدوير الموارد بحيث يقلل من استخدام الموارد الناضبة ومن توليد النفايات الملوثة، مما يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي على نحو يحقق الانسجام والتناسق بين الإنسان والطبيعة.

وتميل بعض الدوائر الرأسمالية إلى إدخال الطبيعة في إطار اقتصاد السوق، أي جعل الطبيعة ملكية خاصة. ويترتب على ذلك إلقاء تكلفة صيانة الطبيعة على أرباب الأعمال وحثهم بالتالي على إدخال التحسينات التكنولوجية المناسبة لذلك. وفي الوقت نفسه يتم نقل أعباء الجزء الأكبر من تكلفة الصيانة على المستهلك النهائي.

وهذا كله في إطار حماية الطبيعة من الآثار الجانبية الضارة للتقدم التكنولوجي. لكن ماذا عن حماية الطبيعة من التدمير الذي صار يستطيعه الإنسان بفضل الثورة الشاملة في القوى الإنتاجية ؟ الواقع أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد أحدثت تكثيفا مذهلا في القوى الإنتاجية أحدث بدوره تكثيفا في القوى المدمرة المتاحة. ففي أقل من جيل واحد نجد أنفسنا مضطرين للانتقال من العصر الصناعي بموارده غير المتجددة إلى عصر جديد لم تتحدد معالمه بعد سوف يستخدم موارد متجددة للطاقة، في الوقت الذي أنفقت البشرية ملايين السنين من أجل تكوين موارد غير متجددة تستهلك الآن في عشرات السنين. إن تشييد مصنع ذري يستغرق حوالي 10 سنوات، أما فترة عمله فلن تزيد على 40 سنة. غير أن النفاية الذرية التي سوف ينتجها سوت تظل تشع حوالي عدة ألوف من السنين، ولسوف يمثل مشكلة مزعجة بالنسبة لآلاف الأجيال المقبلة،[51] ولسوف تتأثر ظروف الحياة مثلا باحتمالات الموت الذري للغابات أو التدمير البطيء لطبقة الأوزون. ومعنى ذلك أن التكنولوجيا تتقدم بسرعة إلى حد أن البلدان المتقدمة ذاتها أصبحت غير واثقة من المستقبل، فهي تخشى أن تنقلب التكنولوجيا على البشرية وتدمرها.

وعلى أي حال فإن على الرأسمالية أن تواجه خطرين محددين ناجمين عن الثورة التكنولوجية هما : احتمال تدهور موارد الطبيعة بالتدريج، واحتمال

تدميرها تدميرا عاجلا. ففي ظل الثورة الصناعية مثلا قيل إن كل تقدم في الزراعة ليس مجرد خطوة للأمام في فن إلغاء العمل، وإنما هو خطوة أيضا للأمام في فن إلغاء التربة، أي العبث بخصوبتها. وينبغي اليوم أن يقال الشيء نفسه خوفا على الطبيعة من التدمير البطيء أو السريع.

انعكاس الثورة على المجتمع:

مع تغير القوى المنتجة يجب أن تتغير العلاقات الاجتماعية. ومن شأن الثورة العلمية التكنولوجية بوصفها ثورة مكثفة في القوى الإنتاجية أن تحدث تغييرات كبيرة وكيفية وجذرية في أنماط الحياة الاجتماعية بأسرها. وهي تصطدم بالتالي بعقبات خطيرة. إنها تلقى المقاومة من قوى اجتماعية عديدة. وإذا كانت القاعدة العريضة التي توفرها الثورة من الإنتاجية العليا والكفاءة الكبرى ذات طابع ثوري ولا يمكن بالتالي مقاومتها فإنه ينبغي التسليم بأن الهجوم على التقدم العلمي التكنولوجي تقف وراءه بالطبع وسائل إنتاج أصبحت بالية، وكذلك مصالح اقتصادية واجتماعية استقرت على استخدام التكنولوجيا القديمة. وهي مقاومة موجودة في كل البلاد رأسمالية واشتراكية، لكنها في البلدان الرأسمالية تضم كما رأينا رأسماليين محافظين وعمالا مضاربين.

وإذا كانت الرأسمالية قد اكتسبت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدرة هائلة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة، ومن ثم سارت شوطا بعيدا في تطور العلم والتكنولوجيا، فإنه يجب ألا تغيب عنا أبعاد الصورة الكاملة للرأسمالية المعاصرة. إننا نعني بصفة خاصة أوضاع عدم الاستقرار الداخلي في الاقتصاد الرأسمالي، والتناقضات الاجتماعية المتعمقة، والعجز عن استيعاب النتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية، وازدياد عدم التكافؤ داخل العالم الرأسمالي على حساب البلدان النامية. وقد رأينا من قبل كيف أن معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية نفسها فيما بين عامي 1980 و1985 كانت أقل منها فيما بين عامي 1973 و 1979. فلقد استمرت البطالة ولم تنجح الأجور الحقيقية في الارتفاع حتى في سنوات الانتعاش 83/ 1985، واستمر التضخم وإن يكن بمعدلات معتدلة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل السلبيات، فإن ثورة العلم والتكنولوجيا

في عصرنا قد أسهمت بلا نزاع في دعم وإطالة عمر الرأسمالية، وفي تحقيق ازدهار جديد لها أكثر مما أسهمت في تقريب نهايتها.[52] إن تفوق الرأسمالية يرجع فعلا للثورة العلمية والتكنولوجية، والمنافسة بين الرأسمالية والاشتراكية إنما تجرى حاليا على هذه الأرضية المشتركة.

ويبدو أن رأسمالية عصر الإلكترونيات وثورة المعلومات والكومبيوتر والروبوت بعد أن تمكنت من إعادة هيكلة الإنتاج قد استعادت قوتها وانتقلت إلى الهجوم المضاد. فالاستعاضة من الخامات التقليدية والتحول إلى إنتاج منتجات أقل استهلاكا للمواد الأولية واللجوء إلى عمليات التوفير في الموارد والطاقة، كل ذلك قد أدى إلى تقليص بعض الإنتاج والتقليل من الأهمية السابقة لفروع مثل استخراج المعادن والتعدين وصناعات السفن والنسيج والجلود. ولقد تم إغلاق مصانع كبرى بأكملها، وتصفية مناطق صناعية كاملة كانت معروفة فيما مضى كمراكز للعمل النقابي. وهكذا ألقي ملايين من الناس بما فيهم الشباب والمتعلمون في أحضان البطالة.

كما يجري تسليم المشروعات الاقتصادية الهامة وخصوصا في مجال الخدمات إلى رأس المال الخاص. وفي السنوات الخمس الأخيرة اتخذ عدد من بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إجراءات تقضي على احتكار الدولة للبريد ووسائل الاتصال، وسمح للشركات الخاصة بإنتاج التجهيزات المطلوبة أو الانضمام إلى الخدمات الإضافية للشبكة القائمة. وبعض البلدان أقدم حتى على تقاسم الخدمات البريدية ووسائل الاتصال، بحيث سمح للشركات الخاصة بمنافسة المؤسسات العامة التي تسيطر عليها الدولة.[53] وتقوم حكومات عديدة بفك التأميمات الكبرى التي أقرتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لإفساح المجال أمام توسع المشروعات متعددة الجنسيات واستحواذها عليها كملكية خاصة.

وتشير الدلائل إلى اتساع الفئات الوسطى في أعقاب الثورة العلمية والتكنولوجية.[54] فالانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعلوماتي يعني في الواقع تضييق نطاق الطبقة العاملة بالمعنى الدقيق، أي عمال الصناعة والمناجم، مما يمكن أن يوفر نحو 80٪ من عمال الإنتاج. ولسوف تزداد الحاجة إلى عمالة جديدة في الصناعات الجديدة وخصوصا في صناعة المعلومات. لكنها عمالة أصحاب الياقات البيضاء بالمقارنة بعمالة

أصحاب البدل الزرقاء.

وعلى الرغم من استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة في البلدان الصناعية المتقدمة إلا أن لا مركزية الإنتاج التي تتزايد بفعل عصر المعلومات تتجه لنشر السكان وعدم تركيزهم في المدن، على خلاف الظاهرة العكسية المتوقعة في البلدان النامية وهي الزحف على المدينة من كل الجهات، إذ يتوقع أن يصل السكان في بعض المدن في عام 2000 إلى أرقام فلكية: 32 مليون نسمة في نيومكسيكو، و 26 مليون نسمة في سان باولو. والاتجاه نفسه متوقع في كلكتا وبومباي وسيول وكراتشي والقاهرة ودكار والجزائر.

ونتيجة التقدم التكنولوجي فإن المجتمعات الرأسمالية لم تعد قادرة على الاستمرار في هذا التقدم بغير زيادة مضطردة في الاستهلاك. ولهذا كان مجتمع الاستهلاك هو النجاح الأكبر للثورة العلمية التكنولوجية. والظاهرة الحاسمة فيه هي القدرة الهائلة على زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم زيادة الاستهلاك الفردي زيادة كبيرة ونقص ساعات العمل وزيادة أوقات الفراغ. وهذا كله قد خلق منطقا هو المنطق التكنولوجي، منطق المهندسين ومنطق زيادة الإنتاج. وهذا المنطق هو الذي أوحى بأن المجتمع الاستهلاكي هو المجتمع الطبيعي.(55)

غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك بدلا من أن تحرر الإنسان قد أخضعته تماما لقوى أعتى من ذي قبل. فالإنتاج من أجل الربح يقود إلى الإنتاج من أجل الإنتاج وتنمية الاستهلاك من أجل الاستهلاك. ويصبح الاستهلاك- كما يقول باران وسويزى-امتدادا واستمرارا لوسائل كسب العيش. ولا يحس العامل أو المستهلك برضا حقيقي، وإنما هو في سعي وتحفز لا يهدأ للقفز إلى عمل جديد أو للتحرك إلى مستوى أفضل. وهكذا يحيط الغموض بكل من العمل والاستهلاك. فعلى حين يحقق كل منهما الحاجات الأساسية اللازمة لبقاء الإنسان، إذا بهما يفقدان بدرجة متزايدة مضمونهما ومعناهما الذاتي.(56)

صحيح أن وقت الفراغ سوف يكون لأول مرة في التاريخ أطول في حياة الفرد من وقت العمل، غير أنه فقد معناه. كانت الفكرة أنه يهدف إلى الترويح عن النفس لإنعاش وتجديد الطاقات العقلية والنفسية، ويحول انتباهها من الإلزام الذي يفرضه العمل إلى اهتمامات ممتعة. لكن الفكرة

تغيرت فأصبح وقت الفراغ مرادفا للوقت الضائع، أي ألا يفعل الإنسان أي شئ.

هل يلغي الربوت الإنسان العامل:

يعتبر دراكر أن من سمات الرأسمالية المعاصرة انتهاء ارتباط الإنتاج الصناعي بالتوظيف الصناعي. وهو يعني بذلك انفصال الإنتاج عن العمل. فلقد انخفض عدد العمال في الصناعة الإلكترونية وحدها عما كان عليه في عام 1975 بمقدار خمسة ملايين عامل، ومع ذلك فقد نمت تلك الصناعة وتضاعفت إنتاجيتها. والوسائل التكنولوجية الحديثة أصبحت تتيح لصناعة الساعات في سويسرا إنتاج ملايين الساعات من دون أي عامل واحد، إذ تدخل المواد الأولية من أحد طرفي الخط الأوتوماتيكي وتخرج ساعات جاهزة من الطرف الآخر. وفي مصانع تويوتا في اليابان يكفي خمسة أفراد لصنع سيارة في اليوم. وترى تقديرات أخرى أن مضاعفة الإنتاج الصناعي خلال 15 أو 20 سنة إنما تعتمد على تخفيض العمالة بنسب تتراوح ما بين 25٪ و 40٪ والواقع أن ساعات عمل العمال قد انخفضت نتيجة أسباب عديدة في مقدمتها زيادة إنتاجية العمل بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحقق خلال القرن الأخير. وعندما كتب ماركس البيان الشيوعي في عام 1848 كان عمال باريس يعملون حوالي أربعة آلاف ساعة في السنة، أما اليوم فإنهم يعملون في المتوسط 1800 ساعة سنويا.[57] وتشير دراسة أجراها اتحاد المصارف السويسري إلى انخفاض ساعات العمل خلال ثلاثة أجيال بنسبة 30٪ من متوسط سنوي بلغ 3167 ساعة عمل في عام 1900 إلى 2051 ساعة عمل في عام 1980.[58]

ففي عصرنا هذا يتم التحول من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا. وتعتبر درجة الأتوماتية الممكنة تكنولوجيا أكثر تقدما في العمليات الصناعية المستمرة في الصناعات التحويلية. وهي تغطي صناعة الكيماويات بما في ذلك البتروكيماويات، ومصافي النفط، ومحطات الطاقة الكهربائية، حيث يعمل فريق من خمسة إلى عشرة أشخاص عمليات بالغة التكامل ومراقبة بالكومبيوتر. وقد يزيد العدد في إدارة المصانع الأخرى مثل. إنتاج المعادن الرئيسة، ومصانع النسيج، ومشروعات الإسمنت،

ومعامل الورق، وإنتاج الأغذية، وفي القطاعات حيث تكون مجموعة قليلة العدد نسبيا من المكونات مطلوبة كالأدوات المنزلية، أو حيث تكون خطوات عديدة للتصنيع ضرورية.[59]

ويشير ديكروك إلى أن باستطاعة الروبوت[*] الواحد أن يحل محل 2 , 7 عاملا. أي أن 100 ألف روبوت تكفي لإلغاء 270 ألف وظيفة عمل، بينما يتطلب إنتاجها هي نفسها 50 ألفا من العمال، ويتطلب استخدامها حوالي 50 ألفا آخرين. والمحصلة النهائية هي أن تشغيل مائة ألف روبوت يعني تأهيل مائة ألف عامل وبطالة 170 ألف آخرين.[60]

على أي حال، فإن إنتاجية قد تضاعفت حتى الآن ست مرات منذ بداية القرن، ويمكن أن تتضاعف ست مرات أخرى حتى نهاية القرن.[61] وإنما يفترض أن تتوفر في العمالة درجة عالية من التأهيل.

إن مضاعفة إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي الراهن كان من شأنها التحول من الصناعة إلى الخدمات، مع أن هذه الخدمات مازالت تعمل في إطار الصناعة. ويحدث ذلك وفرا في استخدام العمل. إن نسبة العمالة في المصنع تقل، لكن إنتاجية أكبر ودخولا أكبر توفر بدورها إمكانات لاستثمار أكبر وعمالة أخرى، غير أن ذلك لا يحدث مباشرة، وتحل بالطبع فترة انتقالية تشهد سمات الأزمة. وجدير بالذكر أن المراحل الأولى من الثورة الصناعية قد تميزت العمل في المصنع بظاهرة الأزمة الدورية للأعمال. غير أن الأزمة الحالية مختلفة إذ إنها تتعلق بهيكل الاقتصاد الرأسمالي. ولذا تعتبر البطالة التكنولوجية بطالة هيكلية... لاشك أن الروبوت لم يحل محل الإنسان بالكامل-إنه يحل محل الجهد العضلي وقد يحل محل الجهد الذهني-، لكنه لن يحل أبدا محل الذكاء البشري الذي اخترع الروبوت ويتولى تشغيله. فما زال ذكاء الروبوت ينحصر في القدر من الذكاء الذي غذاه به الإنسان. لكن الخبرة المتراكمة لدى الروبوت قد تسمح له بأن يتجاوز هذا القدر من الذكاء.

وإذا كان الجهد البدني للعامل قد خف، ففي المقابل اشتدت معدلات العمل ورقابته. واشتدت عزلة العاملين بعضهم عن بعض. وبفضل التكنولوجيا الجديدة أصبح بوسع أصحاب العمل تشديد الرقابة على عمل العاملين

(*) الروبوت: الإنسان الآلي - (المحرر)

وسلوكهم. وإذا كان الروبوت لا يلغي العامل فإنه من نواح عديدة يحوله إلى روبوت بشري.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى تضاؤل الأهمية النسبية لتكاليف العمالة المنخفضة. فمن المحتمل أن تقل أهميتها كميزة نسبية في التجارة الدولية لأن هذه التكاليف تشكل نسبة أقل فأقل من جملة التكاليف، بل إن إجمالي تكاليف العمليات الأوتوماتية هو أقل منه حتى في المصانع التقليدية ذات العمالة الرخيصة. ولنضرب المثل بمصنعين أمريكيين لإنتاج جهاز التلفاز: موتورولا، وآر. سي. آيه. فقد كاد الاثنان يخرجان من السوق بسبب منافسة واردات من دول تفضل العمالة الرخيصة، فقاما بأتمتة(*1) الإنتاج. فأصبحتا تنافسان الواردات الأجنبية بنجاح، أي أن تكلفة رأس المال تكتسب الآن أهمية متزايدة في المنافسة الدولية.

معدل البطالة للسكان القادرين على العمل

(نسبة مئوية)

البلد	1975	1980	1985
كندا	6.9	7.4	10.4
الولايات المتحدة	8.3	7.0	7.1
اليابان	1.9	2.0	2.6
فرنسا	4.0	6.3	10.1
ألمانيا الغربية	3.6	3.0	8.6
بريطانيا	4.3	6.4	13.2
مجموع البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	5.1	5.7	8.1

المصدر : كرازيوكي ، بحث عن الاتجاه الصحيح ، قضايا السلم والاشتراكية ، يونيو 1987 ، ص 27 .

(*) الأتمتة: تقنية يستطاع بها جعل عملية ما آلية، أو تشغيل جهاز ما آليا. (المحرر).

هل تبقى البطالة الهيكلية للأبد؟

كل ثورة تكنولوجية تبعد عن مجرى الإنتاج قوة عاملة تعتبر فائضة. ولقد جرت الثورة التكنولوجية الحالية في ظروف أزمة اقتصادية لا سابقة لها. صحيح أن للأزمة خصوصيتها في كل بلد، غير أنها ضاعفت من حجم البطالة على النحو التالي:

وهكذا يبدو أنه في مدى عقد واحد، من عام 1975 إلى عام 1985، تضاعف جيش العمل الفائض في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عدا الولايات المتحدة بنسب متفاوتة. ففي فرنسا مثلا ازداد مرتين ونصف مرة. أما في بريطانيا فقد تضاعف ثلاث مرات. وبلغت أرقام البطالة في بلدان المنظمة 31 مليون نسمة.

ولقد كان نمو نسبة البطالة طويلة الأمد (لأكثر من سنة) وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب سمتين مميزتين للوضع في سوق العمل في السبعينات والثمانينات. وفي منتصف الثمانينات كان العاطلون عن العمل في جميع البلدان الكبرى باستثناء اليابان أكثر كثيرا مما كانوا في السبعينات. كذلك ازدادت حدة البطالة. ففي فرنسا مثلا بلغ عدد العاطلين عن العمل لمدة تزيد على عامين أكثر من 200 ألف عامل في عام 1981، وفي شهر مارس من عام 1986 أصبح عددهم 518 ألفا.

ويعرف الاقتصاد الرأسمالي أنواعا مختلفة من البطالة. فهناك البطالة العادية في حالة العامل الراغب في العمل والقادر عليه لكنه لا يجده. وهناك البطالة العابرة نتيجة ركود طارئ في سوق سلعة معينة، أو نتيجة إغراق السوق بها. وهناك البطالة الهيكلية الناشئة عن التحول من صناعة حرفية إلى صناعة آلية، أو من الصناعة الآلية إلى الصناعة الأوتومية. وهي البطالة الراهنة حيث تنشأ عن انهيار الصناعات التقليدية والتحول إلى الصناعة الحديثة القائمة على المعلومات. ومن هنا فإن البشرية مهددة ببطالة يتوقع أن تبلغ ألف مليون نسمة في عام 2000، أي حوالي ثلث السكان النشطين على ظهر الأرض.(62)

فالبطالة الجماعية والترشيد الحديث للإنتاج مرتبطان. وعلى سبيل المثال فإنه في حدود احتكار جنرال موتورز، حيث يجري إدخال الإدارة الإلكترونية للعمليات الإنتاجية ابتداء من مكاتب الإدارة حتى الورش فيجعل

كثيرا من العاملين فائضين، تفيد التقديرات أن إدخال 14 ألف روبوت في وحدات الشركة يلغي من 60 إلى 70 ألف فرصة عمل حتى عام 1990 .

وتجري حاليا في حدود صناعة الصلب الإيطالية عملية إعادة هيكلة تتضمن ضرورة تخفيض العمالة في هذه الصناعة بحوالي 64٪ فيما بين عامي 1980 و 1990. ويعني ذلك إغلاق طاقات إنتاجية تبلغ 2,4 مليون طن حديد، و 3,4 مليون طن صلب، ومليوني طن منتجات.[63]

وهكذا فإنه من المؤكد أن يترتب على التوسع في استخدام المعالجات المصغرة في قطاعات الإنتاج والخدمات بطالة هيكلية واسعة، وفقدان مهارات عديدة قائمة بين العاملين، ومخاطر أمنية صناعية جديدة ليس من السهل التنبؤ بها. وإذا كانت البطالة الهيكلية في قطاعات الإنتاج أمرا مسلما به فمما لا شك فيه أنها سوف تحدث في قطاعات الخدمات أيضا. ولن يكون التوسع في الخدمات كافيا لابتلاع البطالة في قطاعات الإنتاج.[64]

لكن الثورة العلمية والتكنولوجية تخلق أيضا إمكانات لجذب القوة العاملة، حيث إنها تجذب اتجاهات جديدة للتقدم، وتستحث أنواعا جديدة من الإنتاج، وتظهر فروعا تتطلب جهودا علمية كثيرة، وتنشئ أشكالا جديدة من المعلومات، كما تتنامى إلى حد كبير مجالات إعادة إنتاج اليد العاملة كالتعليم والرعاية الصحية.

غير أن إلغاء فرص العمل القائمة، وخلق فرص عمل جديدة لا يتمان في وقت واحد ولا في مكان واحد بالضرورة. ففي مصنع يناء سيارات فولفو في السويد تمت الاستعاضة من سبعين عامل لحام في خط التجميع بسبعة وعشرين روبوتا لا تتطلب صيانتها والعناية بها سوى سبعة عمال.

وينعكس ذلك كله على سوق العمل التي أصيبت بتشويه هيكلي فادح. فمع ثورة المعلومات أصبح من الصعب إعادة تشغيل العامل العاطل في وظيفة قريبة من وظيفته الأولى كما كان يحدث من قبل، وزادت صعوبة نقل العامل من وظيفة إلى أخرى. ولذلك يقول توفلر إن الحل للبطالة الهيكلية هو إما التقاعد وإما إعادة التأهيل. لكنه ترتب على ذلك في الواقع انقسام سوق العمل إلى سوقين على الأقل. فهناك سوق العاملين المنخرطين في سلك الثورة التكنولوجية بأجور عالية، وإلى جانبها توجد سوق العمالة الجزئية. ففي الولايات المتحدة نحو5,8 مليون عاطل عن العمل تماما، وإلى

جانبهم يوجد حوالي 20 مليون شخص يعملون جزئيا فقط، أي يعملون لبعض الوقت لا كله. وقد جرى في الولايات المتحدة تعويض التقليص في العمالة الصناعية بزيادة نسبتها في المجالات غير الصناعية وغالبا بأجور أدنى. وهكذا تتجزأ أو تتشتت سوق العمل بفعل البطالة التكنولوجية، وتزيد هذه الأوضاع من لا مركزية الإنتاج وازدهار سوق سوداء للعمل، مما يساهم في تفجير أزمة العلاقات الصناعية التقليدية وأزمة الحركة النقابية. ومن هنا تطرح الآن مسألة تقليص مدة العمل مع الاحتفاظ بكامل الأجر. ففي بلدان أوروبا الغربية يطرح أسبوع عمل من 35 ساعة، وفي الولايات المتحدة وكندا أسبوع عمل من 32 ساعة.

وغني عن البيان أن بمقدور البلدان الصناعية المتقدمة التي أعادت هيكلة اقتصادها بنجاح مثل: الولايات المتحدة واليابان أن تزيد من قدرتها التنافسية في السوق العالمية كما لو كانت تصدر البطالة إلى بلدان أخرى، أما في البلدان النامية التي تستورد التكنولوجيا الحديثة فإن العمالة الفائضة تلقى في الطريق بلا رحمة.

وذلك فرق إضافي عن البلدان الصناعية التي قد يكون بإمكانها احتواء الظاهرة اجتماعيا على الرغم من ضخامتها، الأمر الذي يعني أن التكنولوجيا الجديدة ليست محايدة، وأن قضية الأخذ بها لا ينبغي أن تبحث بمعزل عن عواقبها الاجتماعية.

هل تختفي الطبقة العاملة ؟

يقال إن الثورة الصناعية قد أنتجت الطبقة العاملة نتيجة تحويل الإنتاج الصناعي الصغير بفضل الميكنة فالكهربية إلى الإنتاج الصناعي الآلي الكبير، وأما الثورة التكنولوجية فإن من أبرز سماتها إحلال الإلكترونيات الدقيقة محل الميكنة والكهربية وتدشين عصر الروبوت بديلا من العامل. [65] فهل هذا صحيح ؟

أولا- تغير تركيب الطبقة العاملة:

لا شك أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد اقترنت بتحولات ضخمة في تركيب الطبقة العاملة. فعدد العمال الصناعيين يتجه نحو الانخفاض

وخصوصا عدد العمال اليدويين، بينما تتزايد نسبة العمال الذين يمارسون العمل الذهني، أي أن التناسب بين فصائل الطبقة العاملة يتغير بصورة انقلابية. فالعمالة الصناعية التي كانت في الماضي تشكل في كل مكان القسم الأكبر من العمالة تتراجع الآن من حيث العدد في جملة من البلدان أمام عمال التجارة والمكاتب.

ففي مجرى التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن، وانتقال الصناعة وقطاعات الاقتصاد بصورة متزايدة إلى قاعدة تكنولوجية جديدة فإن عددا من الصناعات الحديثة يحتل المقدمة، ويزيح الصناعات القديمة التي كانت تمثل قاعدة للطبقة العاملة. ومن ثم تتغير بالضرورة الهياكل القطاعية والمهنية والمهارات الخاصة بالسكان النشطين اقتصاديا. ويظهر نوع جديد من العمال ذوي المهارة العالية يقومون بتشغيل التكنولوجيا المعقدة القائمة على العلم، ويحتاجون لدرجة عالية من الإعداد والتدريب.

نسب الفصائل الأساسية

للطبقة العاملة في الولايات المتحدة واليابان

البلد	السنة	العدد بالمليون	النسبة المئوية		
			في الصناعة	في التجارة والمكاتب	في الزراعة
الولايات المتحدة	1950	43.3	53.7	41.5	4.8
	1985	90.8	41.3	57.3	1.4
اليابان	1950	13.9	48.2	44.6	7.2
	1985	42.1	45.4	53.6	1

المصدر : إنسان العمل في العالم المعاصر ، قضايا السلم والاشتراكية ، براج ، أبريل 1987

ما زالت العمالة الصناعية تمثل نسبة عالية من جملة العمال. غير أن التحول واضح لصالح عمال التجارة والمكاتب، أي من يسمون تجاوزا عمال

الخدمات.

تقدم الولايات المتحدة مثالا جديرا بالتأمل. ففي عام 1880 كانت الصناعة الأمريكية تستخدم 15 ٪ من جملة العمالة، وفي عام 1920 أصبحت تمثل 40٪، ثم تزايدت حتى عام 1950 حين بدأت في التراجع، ويتوقعون أن تصبح 16٪ في عام 2000, [66] ففي هذا العام الأخير فإن 60٪ من العمالة سوف توجد في قطاع المعلومات مقابل 7٪ فقط في بداية القرن، أما العمالة الزراعية فسوف تهبط نسبتها من 40٪ في بداية القرن إلى 4٪ في نهايته، أي أن قطاعي الصناعة والزراعة لن يمثلا آنذاك سوى خمس القوة العاملة.

ثانيا: تغير عمل الطبقة العاملة:

لا يتغير تركيب الطبقة العاملة فقط، وإنما تتغير طبيعة عملها أيضا، ومن ثم تتغير عقليتها المهنية والاجتماعية.

إن عملية خلق منتج من المنتجات هي محصلة أنشطة متعاونة ومنسجمة لجماعة كبيرة من الأشخاص، من مختلف المهن والتخصصات، الذين ينجزون طائفة من المهمات المتنوعة. وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة حيث تحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة، وهي عملية بدأت في الظهور منذ ظهور الإنتاج الآلي، فإن مهمات العمل تمتد من اكتشاف خواص جديدة للمواد، وإجراء البحوث التطبيقية والتكنولوجية، وبناء المشروعات المعقدة، والقيام بالأبحاث المعملية والإنتاجية، واستكمال وتحسين سبل الإنتاج إلى الإنتاج النهائي في مصنع أو مكتب حيث قد يجري العمل عن بعد فيفصل الإنسان عن مكان العمل مسافة أو مسافات، حتى الزمان فإنه لم يعد موحدا . كانت وحدة الزمان مطلوبة عندما كان النشاط مكررا، أما الآن فإن مثل هذا العمل تقوم به الآلات الحديثة وليس الإنسان الذي يتخصص أكثر فأكثر في عمل ذهني يمتد من صيانة وحسن تشغيل الآلة إلى خلق الأفكار لتحسين العمل. وبالتالي يصبح المطلوب هو جودة العمل.[67]

في الوقت الحالي تتصدى الآلات أكثر فأكثر لوظائف القيادة والإدارة، مما يفترض ارتباطا وثيقا من جانب العامل بالدورة التكنولوجية للإنتاج بدلا من أن يكون مجرد أداتها الرئيسة. وذلك يتطلب معرفة تكنولوجية وعلمية متنوعة، كما يتطلب القدرة على التفكير وعلى العمل بطريقة خلاقة.

والواقع أن المسؤولية الشخصية للعامل في تشغيل الإنتاج تزداد عن ذي قبل. وبالتالي تتصاعد مسؤوليته عن نتائج عمله. ولذلك لا يكفي أن يتزود العامل بمعارف واسعة، وإنما يتطلب منه أيضا سيطرة إيجابية على كافة عمليات الإنتاج. وإذا كانت فنون العمل معرضة للتقادم فكذلك معارف العمال والتخصصات التي تخدمها. فهذه المهارات يجب تحديثها واستكمالها بسرعة كافية حتى لا تتخلف.

والعمل من هذه الطبيعة لا بد من أن يحطم الإطار الجامد للتخصص الضيق، فهو يتطلب كفاءات متنوعة لتنفيذ المهمات الإنتاجية. وهو لا يربط سفينة العامل إلى شاطئ واحد هو العملية الواحدة، وإنما يتطلب تخصصات عديدة قادرة على تغيير نشاطها بسرعة والسيطرة على فنون جديدة للعمل.

وتلك هي الخطوة الأولى نحو إحلال عمال ذوي معرفة عامة محل عمال متخصصين تخصصا دقيقا. وبقدر ما تتقدم الأوتوماتية يمر العامل من الإدارة !إلى قيادة عمليات تكنولوجية كاملة. ويمارس عندئذ وظيفة الفني والمهندس، أي أن الأوتوماتية المتقدمة تترك للإنسان مهمة القيادة الحقيقية لمجموع العمليات التكنولوجية. وبالنتيجة فإن عمل الفنيين والمهندسين في الإنتاج يندرج عندئذ في نطاق أنشطة التشييد والبناء الهندسية أي الأنشطة العلمية، ويصبح التقدم العلمي للعامل سببا يزيد بطريقة حاسمة من القوة الإنتاجية للعمل.

وهكذا فإن كل البنيان الداخلي للصناعة الحديثة يلتف الآن في الواقع حول مركز يتولى تنسيق وقيادة وتحديد الأهداف. وهذا المركز هو العامل، لكنه عامل جديد يمتلك قوة إنتاجية متطورة إلى ما لا نهاية عن القوة الطبيعية للعضلات. ومعنى هذا أيضا أنه صار بوسع رأس المال أن يستغل ذكاء العمال في التطبيق بالقدر نفسه من الكثافة التي استغل بها قوتهم البدنية.

والخلاصة هي أن الطبقة العاملة لا تختفي وإنما يتغير تركيبها وتتعقد بنيتها وتتطور طبيعة عملها وتتحول عقليتها. [68] حتى العمالة الزراعية في الريف فإنها في طريقها لتغيير أسلوبها في العمل والحياة. فالعمل الزراعي «يتصنع» ويقترب من عمل العمال في الصناعة.

ومن شأن ذلك كله أن يوسع صفوف الطبقة العاملة، لكنه يزيد الفوارق داخلها ويزيد من عدم التجانس فيما بينها. ولم يعد سليما أن نستمد تناولنا

مراجع الباب الأول

(1) يرجع الفضل قي صياغة اصطلاح الثورة العلمية والتكنولوجية إلى العالم البريطاني ج. د. برنال في كتابه: ، Science in History، الصادر في لندن عام 1955، ويعود إلى العالم التشيكي رشته فضل إثراء الاصطلاح بكل قيمته في كتابه. La Civilisation au Carrefour الصادر في باريس عام 1969. وفيه اعتبر عصرنا عصر التحول التكنولوجي العظيم، إذ تحل الثورة العلمية والتكنولوجية محل الثورة الصناعية، وتعبر بذلك عن المبدأ الحاكم الجديد وهو مبدأ الأوتوماتية بأشكالها الثلاثة: السيبرناطيقي والكيماوي والنووي. إنه يحل محل المبدأ الميكانيكي، ويضع الإنسان على هامش الإنتاج المباشر. ومبدأ الأتوماتية يتسم بسمات ثلاثة هي:

أ-تجميع الأجهزة صالحة للقيام بعملية تكنيكية (الأداة الآلية).

ب-نظام خاص للتحكم يسمح للآلة بأن تطابق بصورة ثابتة عمليات سبق إعدادها (البرنامج).

ج-مصدر بشري يصدر التعليمات (التحكم).

ومن جانب آخر تقوم علاقة جديدة بين العلم الذي يتخلل بالكامل عملية الإنتاج والصناعة وهي ما يسمى (عملية الإنتاج).

وأخيرا قيام عقلانية جديدة لترشيد مسيرة العمل، ونمو المجتمع، وقوانين تطور البشرية. ومن ثم يظهر اقتصاد سياسي جديد يقوم على الوفر في الوقت.

ونشير هنا إلى مجموعة المراجع التي ساهمت قي صياغة معرفتنا بالثورة العلمية والتكنولوجية

J. Fourastie Le Grand Espoir du xxeme siecle, Paris, 1958, Le Grande., Metamorphose du xxeme

. 1967 siecle, Paris

R. Aron, Lesons sur la Societe Industrielle, Paris, 1961

J. Automation and Management, Boston ، Bright 1958

N. Wiener, Cybernetics of Control and Communication in the Animal and, Machine, New .

York1948

C. Cherry, The Scientific Revolution and Communications,1963,

L. Bagrit The Age of Automation 1965

A. Kaufman, Les Cadres et la Revolution Informatique, Paris 1970

J. Galbraith, The New Industrial State, London 1967.

P. Mathelot l‘informatique, Paris 1969

(2) انظر أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي الجزء الأول: القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، القاهرة 1966، صفحة 56.

(3) انظر الورقة التي قدمناها بعنوان «المنهج بين الوحدة والتعدد-رؤية تحليلية» في الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التي عقدت من 26 إلى 28 فبراير 1983 بالقاهرة، وصدرت أعمالها في كتاب بعنوان «إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»بيروت، 1983،

صفحة 76.

(4) انظر بصفة عامة كتاب راجي عنايت «ثورة حضارية زاحفة و ماذا عن مستقبل مصر»، القاهرة، 1987، حيث يرى أن المجتمع الصناعي قد خلق آلات تعتبر امتدادا لقوة العضلات وإرهاف الحواس عند الإنسان، أما صناعات الثورة العلمية والتكنولوجية فأدواتها ذات ذكاء تستطيع أن تتكيف بسرعة مع الظروف الشخصية للإنسان.

(5) انظر جورج قرم، مشاهد المستقبل العالمي، بحث مقدم لندوة حول «مستقبل الوطن العربي والعلم والتقنية فيه» في إطار أعمال لجنة استراتيجية تطوير العلوم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يناير/ كانون الثاني، 1986، صفحة 26.

(6) انظر: Albert Ducrocq, Le Future Aujourd'hui, Paris 1984, P . 12 . ويلاحظ هنا أن الإلكترونيات تلعب دورا حاسما في التقدم العلمي والتكنولوجي الحالي، فهي أساس الثورة في إعادة تجهيز الفروع الصناعية والزراعية والخدمات، وإنتاج وسائل استغلال الفضاء، وحماية البيئة، وإنتاج أجيال السلاح الحديثة.

(7) انظر:

Borisov, Militarism and Science, Progress Publishers, Moscow, 1986, P17.

(8) انظر:

Slobodan Brankovic, Flexible Factory Automation, Round Table 1986, Social . ism. 8- 2 and Economy, 20- 24, 10, 1986. Cavtat, Yugoslavia,pp

(9) انظر حازم الببلاوي، المجتمع التكنولوجي الحديث، الإسكندرية, 1972, ص 141- 153.

(10) انظر:

Norbert Wiener, Cybernetics, Control and Communication in the Animal and the machine, Paris and New York.1958.

وانظر أيضا أوسكار لانج، المرجع السابق صفحة 205 و 206.

(11) انظر:

L. Szillagyi, Commodity Categories of Economic Efficiency of Science, Hun garian Scientific Council for World Economy, Abstracts of Hungarian Economic Literature, Vol. 17, 1987, No. 4 p. 10-12

(12) انظر:

V. Martinov, Scientific and Technological Revolution and the Contradictions of Capitalist Economy, .Modern Sciences, No. 2, 1987, p103

(13) انظر مؤلفاته المعروفة خصوصا، «الموجة الثالثة»، و «المشروع المتكيف». والأخير هو عبارة عن تقريره الذي قدمه للاحتكار الأمريكي I.T.T.بهدف تطويره في إطار الثورة العلمية التكنولوجية.. Alvin Toffler, The Third Wave, The Adaptive Corporation وقد ترجم إلى الفرنسية تحت هذا العنوان المثير:

S'adapter ou perir, l'entreprise face au choc de l'avenir, Denoel Paris,1986.

ويعتبر توفلر أن الثورة الزراعية التي حدثت منذ نحو عشرة آلاف سنة هي الموجة الأولى للتطور التاريخي. وأن الموجة الثانية هي تلك التي حدثت في الصناعة وأنجبت مجتمع المصنع. أما التغيرات السريعة والشاملة التي نشهدها الآن فهي على وشك أن تلد حضارة جديدة تماما تعتمد

عل تكنولوجيا بالغة التقدم، وعلى نظام للمعلومات، وعل صياغات للتنظيم الاقتصادي لم تعرف بعد. لقد نشأت تكنولوجيا جديدة نتيجتها أنه بينما الآلات الصناعية تدفع للنمطية فإن الآلات الجديدة التي يسميها «فوق الصناعية» تدفع لعدم النمطية. وعندما يعيش شعب تحت أو عند مستوى الكفاف فإن حاجاته في مجموعها تصبح متماثلة تقريبا: الغذاء والملبس والسكن والرعاية الصحية والمواصلات ووسائل الاتصالات. إنها تصبح ضرورية بالنسبة للمجتمع، وبالتالي يمكن أن تقوم عل التنميط، والتنميط يتطلب الإنتاج الكبير. أما زيادة الثروة فإنها توسع من دائرة الحاجات البشرية، ومن ثم تتسع السوق لكنها تتجزأ. ويتم الانتقال من اقتصاد قائم عل إشباع عدد صغير من الحاجات إلى اقتصاد يرمي لإشباع الحاجات المتنوعة جدا للنفس. وهكذا فإن الصناعة الحرفية التي ولدت الإنتاج الكبير تعود من جديد تحت شكل أرقى. ففي المجتمع الصناعي كان المصنع هو الوحدة الاقتصادية السائدة، وكان هو مكان تجميع المواد الأولية واليد العاملة وقاعدة التنظيم، وكانت المدن مصانع كبرى، وكان المصنع أداة تنظيم الحياة الاجتماعية. أما في مجتمع ما بعد الصناعة فإن الإنتاج يتفرق. يهاجر من قلب المدن ويشهد انهيار المصنع كأداة للإنتاج. وبدلا من الاقتصاد المحكوم بالآلة يقوم اقتصاد آخر يتخذ من المعلومات محركا. إن تقدم قطاع الاتصالات يجعل من الممكن أن يشارك الإنسان في أماكن بعيدة خارج المدن في عمليات الإنتاج.

(14) انظر كتابه الأخير:. 16 , 15 S. adapter ou perir, pp.

(15) انظر: 52.-

A Roth The Role of Robot Technology in the World Trade, p.52. Hungarian Scientific Council for World Economy Abstracts of Hungarian Economic Literature, Vol. 17, 1987, No.4.

(16) انظر في جوانب وأبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية مجموعة المراجع التالية:

J. de Blasis, la Bureaucratique, Paris, 1982.

E. Verdier, La Bureaucratique, Paris. 1983.

O. Pastre, L ‘Informatisation et l‘Emploi, Paris, 1984.

N. Frude, The Robot Heritage, London, 1984.

B. Sherman, The New Revolution: The impact of computers on society, New-York,1985Æ

S. Nora & A. Minc, L‘Informatisation de la Societe, Paris 1978

P. Mathelot, La telematique, Paris, 1982.

M. Ader, Le Choc Infonatique, Paris, 1984.

K. Michie & R. Johnston, The Creative Computer, Penguin, 1984.

(17) انظر خير الدين حسيب وآخرين، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التنمية العربية، بيروت,1987 صفحة 387 وما بعدها.

(18).Peter Drucker, The Changed World Economy, Foreign Affairs, Vol. 64, No.4, Spring 1984. ,

1987. ترجمة عربية، شؤون استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية، يناير

(19) انظر أسامة الخولي، المعلومات في الوطن العربي، الأزمة والبدعة والرسالة، مجلة العربي، العدد 281، أبريل, 1982 صفحة 8- 10

(20) انظر المرجع السابق Ducrocq, op. cit. Pp. , 109 91

(21) انظر

Jean Pierre quentin, Mutation 2000, Le tournant de la civilisation, Paris 1982, p. 100

(22) انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التنمية العربية، بيروت، ص 390 و391.

(23) انظر الدراسة الرائعة عن التكنولوجيا الحيوية التي أعدتها مجلة» حوار التنمية «عن مؤتمر دولي أوردت أعماله بعد إعادة صياغتها للرأي العام.

Development Dialogue, The Laws of Life, Another Development and the New Biology, edited by Cary Fowler, Eva Lachkovics, Pat Money and Hope Shand,1988:1- 2,p.94, Quentin, op. cit. p83.

(24) انظر المرجع السابق

(25) انظر. المرجع السابق Development Dialogue, op. cit. Pp 130/132.

(26) انظر المرجع السابق Ducrocq, op-cit p 53.

(27) انظر المرجع السابق. Ducrocq, op-cit. p 63.

(28) انظر:

U. Rymalov, The World Capitalist Economy-Structural Changes, Trends and.Problems, Moscow, 1982, pÆ77†

(29) انظر فيما يلي المرجع السابق في الصفحات من 188 إلى 199.

Ducrocq, op. cit.

(30) انظر مؤلفنا» مشكلات الاقتصاد الدولي «المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980 صفحة 29 وما بعدها.

(31) انظر: Quentin op. cit, p 33.

(32) انظر: Brankovic, op. cit. Pp 14 ,13.

(33) انظر: Brankovic, op. cit, p 18.

(34) انظر: Ducrocq, op. cit, p 183.

(35) انظر جورج قرم-مشاهد المستقبل العالمي، المرجع السابق، ص 26.

(36) انظر المرجع السابق Brankovic, op. Cit, p 12.

(37) انظر المرجع السابقBrankovic, op. cit, p 12.

(38) انظر المرجع السابق Brarikovic, op. cit, p 43.

(39): انظر

Dieter Ernst, Technology for Global Economic Security, An Agenda for Research and Policy Initiatives, Paris, p.9.

(40) انظر يوري، سافينوف التوسع التكنولوجي، في» التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية: أوروبا الغربية «تأليف زاخماتوف وآخرين، موسكو، 1985، صفحة96

(41) انظر المرجع السابق Dieter Ernst, op. cit. Pp 12 ,13 17.

(42) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الأربعون، 1987، صفحة 198.

(43)انظر: Ducrocq, op. cit, p 180.

(44) انظر: Dieter Ernst, op. cit. P 9.

(45) انظر:

Ronald Shelp, Trade in Sevices, Foreign Policy, No.65, Winter, 1986- 87.

الترجمة العربية، شؤون استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية، ملحق عام، 1987، رقم 5، صفحة 23 و 24.

(46) جبرت كيرك، مشكلات التكنولوجيا في الدول النامية، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي، القاهرة، العدد الرابع، سنة 1986، صفحة 40.

(47) مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التنمية العربية، بيروت، 1987، صفحة400.

(48) جورج قرم، التبعية الاقتصادية، بيروت 1980، صفحة 146 و147.

(49) انظر:

Elmar Altvatar, Political Economy after Chernobyl, Round Table, 86, Socialism and Economy, 20- 24, 10. 86, Cavtat, Yugoslavia, p. 5

ويضيف التفاتار أن مشروعات الطاقة النووية تفسد الحسابات الاقتصادية للتكلفة والربح. فإذا أضيفت الأضرار الناجمة عن انفجار تشرنوبيل للنفقات الجارية للمشروع النووي فإنه يصبح غير مجز بالمرة.

(50)انظر:

Udo Simonis, Ecology and Economic Policy, IFDA Dossier, 1989, p. 60 et. S

(51) انظر المرجع السابق Altvatar, op. cit, p 16.

(52) انظر محمد سيد أحمد، هل للطبقة العاملة مستقبل مع حلول عصر الروبوت، قضايا فكرية. الكتاب الخامس، مايو 1987، القاهرة، صفحة 219.

(53) وينبغي التمييز في هذا الصدد بين قدرة الرأسمالية عل البقاء بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية وبين إضفاء طابع أبدي على الرأسمالية من خلال التفسير التكنولوجي للتطور. والخلاف بين توفلر وماركس هنا هو في الأولوية التي يجعلها الماركسيون للاقتصاد على التكنولوجيا. ويحاول توفلر الفصل بين مرحلتين في تطور الرأسمالية هما ما يسميه الموجة الثانية وهي مرحلة الثورة الصناعية، وما يسميه الموجة الثالثة وهي مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية التي تمثل حضارة جديدة تماما.

ومحاولة توفلر تعني في واقع الأمر بدراسة التطور في القوى المنتجة عل حساب علاقات الإنتاج. ومن ثم غابت لديه قضية الملكية وقضية توزيع ثمار الإنتاج باعتبارهما جوهر علاقات الإنتاج، وبالتالي جوهر التكوين الحضاري. فكل تناقضات الرأسمالية منسوبة لدى توفلر إلى الموجة الثانية، أي إلى الحضارة الصناعية، بينما خلت منها الحضارة التكنولوجية الجديدة. حتى ليذهب توفلر إلى حد القول إن عديدا من شركات الموجة الثالثة لا تدر أرباحا على أصحاب العمل، بل تؤدي إلى ضعف الأرباح، ولا تزيد هذه الأرباح بإرهاق العمال، بل بجعل العمل أكثر حذقا وذكاء. انظر هنري كرازيوكي، بحثا عن الاتجاه الصحيح، قضايا السلم والاشتراكية، براج، يونيو، 1987، صفحة 27.

(54) ومع ذلك تشير دارسة شلب التي ذكرناها من قبل إلى دراسة أجراها اقتصاديان أمريكيان هما باري بلستون من جامعة ماساتشوستس، وبينيت هاريسون من معهد ماساتثوستس للتكنولوجيا

إلى أن انهيار الصناعة التحويلية والتحول إلى الخدمات يقوض الطبقة الوسطى. المرجع السابق، صفحة 3.

(55) انظر حازم الببلاوي، المرجع السابق، صفحة112 .وانظر أيضا:

N. Inozemtsev, Contemporary capitalism: New developments and contradic. tions,. Moscow, 1974, pp. 34 ets

(56) انظر بول باران وبول سويزى، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى، القاهرة 1971، صفحة357.

(57) انظر المرجع السابق Quentin, op. cit. P 51.

(58) انظر U B S, Business Facts and Figures, May, 1983, p. 11.

(59) انظر المرجع السابقBrankovic, op. cit. P. 9.

(60) انظر المرجع السابق Ducrocq, op. cit. p. 168.

(61) انظر المرجع السابقDucrocq, op. cit. P 169.

(62) انظر المرجع السابقDucrocq, op. cit. P 165.

(63) انظر Mario Lupo, Reinforcing Steel. World Link, 1989, 1/2 p 81.

(64) انظر عبد العظيم أنيس، هذه التكنولوجيا الجديدة إلى أين، مجلة العربي، العدد 272، يوليو، 1981صفحة 39.

(65) محمد سيد أحمد، هل للطبقة العاملة مستقبل مع حلول عصر الروبوت، قضايا فكرية، المرجع السابق، صفحة218.

(66) انظر المرجع السابق Ducrocq, op. cit. P 183.

(67) انظر المرجع السابق. Ducrocq, op. cit. P 184.

(68) من هنا فإن بعض القائلين باحتفاء الطبقة العاملة أو البروليتاريا يقولون بظهور طبقة جديدة هي طبقة الكوجنيتاريا، أي الطبقة القائمة عل المعرفة.

(69) انظر أ دوبرنين، مجلة دراسات اجتماعية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، العدد الرابع، 1987، صفحة 12 و13.

الباب الثاني
رأسمالية متخطية للقوميات

تمهيد

تشهد رأسمالية ما بعد الصناعة ظاهرة جديدة هي ظاهرة التدويل تسارع الخطى للاقتصاد القومي في كل بلد على حدة. فلم تعد الحدود القومية كافية في عصرنا لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو القوى الإنتاجية نموا مضطردا. ولم يعد في الوسع تنمية هذه القوى ولا إدارتها إلا في إطار أوسع هو إطار دولي. لماذا ؟ لأن الثورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بإعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على مستوى عالمي. فدورات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك صارت دورات عالمية كونية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي شملت الاقتصاد القومي لكل أقطار العالم. فلقد أحدثت هذه الثورة في الواقع عمليتين معا بالغتي الأهمية. الأولى هي تجديد وتوسيع القوى الإنتاجية، والثانية هي تدويل هذه القوى الإنتاجية التي من أجل أن تتجدد وتتوسع لا بد من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلاد العالم. ومن ثم أخذت تتشكل أشكال عديدة من صور التدويل الاقتصادي مثل: تدويل رأس المال، وتدويل العمل، وتدويل الأزمة التي تتحول أكثر فأكثر إلى أزمة عالمية كونية.

لا شك أن الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى لنقل أسلوبها للإنتاج إلى خارج حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى إلى مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار في الخارج.

هذه الرأسمالية التي أحدثت عند قيامها ثورة هائلة في تنمية القوى الإنتاجية تمثلت في الثورة الصناعية، كانت تسعى دائما لإدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة.

ولقد ظهر التفاعل المستمر بين تطور الإنتاج والسوق العالمية منذ المراحل الأولى من ظهور الرأسمالية، وكان هو الدور الحاسم في هذا التفاعل للصناعة الرأسمالية. ففي القرن السادس عشر وجزئيا في القرن السابع عشر ساهم التوسع المفاجئ للتجارة وظهور سوق عالمية جديدة في سقوط الأسلوب القديم للإنتاج ونشأة الإنتاج الرأسمالي. فالسوق العالمية نفسها كانت تشكل أساسا لأسلوب الإنتاج الجديد. ومن جانب آخر فإن المنطق الداخلي لهذا الأسلوب في أن ينتج على نطاق أوسع باضطراد كان يعمل على أن يوسع السوق العالمية باستمرار، بحيث إن التجارة هنا لم تكن هي التي تحدث الثورة في الصناعة وإنما الصناعة هي التي غدت تحدث الثورة بانتظام في التجارة. ومن هنا ننظر إلى السوق الرأسمالية العالمية كجزء من عملية أوسع هي التحول التدريجي للرأسمالية إلى نظام كوني.

إن الرأسمالية الصناعية بإنتاجها الآلي قد جعلت أفكارها تعتمد في إشباع حاجاتها على العالم كله، وبذلك حطمت العزلة الطبيعية السابقة للبلدان الرأسمالية. وهاهي الرأسمالية المعاصرة تتجه بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نحو التدويل المتزايد والمعجل للقوى الإنتاجية الحديثة. ويتم هذا الآن تحت اسم الثورة العلمية والتكنولوجية. [1]

إن تنمية لم يسبق لها مثيل تجرى للقوى الإنتاجية المتاحة. وهي تتخطى إمكانات البلد الواحد، بحيث أصبحت الظاهرة الغالبة هي اضطراد العمليات التي تؤدي في النهاية إلى تدويل الحياة الاقتصادية داخل كل بلد على حدة. فالإنتاج والتسويق لم يعد أيهما متيسرا إلا على أساس دولي. والبحوث العلمية أصبحت تجري في مراكز دولية، ورأس المال أصبح دوليا، أي أن العمليات الأساسية للإنتاج لاعادة الإنتاج وهي التراكم وتنظيم العمل والتسويق والتوزيع صارت تتم على صعيد دولي.

وتتداخل خيوط التدويل في كل الاقتصاديات القومية في العالم: في الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الاشتراكي، والاقتصاد النامي على السواء. ويظهر بالتالي في أشكال من الاعتماد المتبادل من التعاون والتكامل

والاندماج.

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ذات طبيعة موضوعية، وتجد لها أساسا في عملية إعادة هيكلة القوى الإنتاجية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية، إلا أنها تقدم لنا أشكالا متفاوتة من الاعتماد المتبادل بحيث ينبغي التمييز دائما بين اعتماد متبادل متكافئ واعتماد متبادل غير متكافئ نتيجة عدم التكافؤ بين أطرافه. وهو الوضع الذي توجد فيه الأغلبية الساحقة من الأقطار النامية.

ومن هنا تسعى جميع الدول للتكتل الاقتصادي. وما ظاهرة التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة إلا تعبير عن ظاهرة التدويل المضطرد للحياة الاقتصادية وضرورة تخطي الحدود القومية من أجل تنمية القوى الإنتاجية. والدول الرأسمالية تتكتل وتتكامل لتوفير القاعدة الاقتصادية المناسبة وضمان الإطار الدولي المناسب لتنمية قواها الإنتاجية. وهنا تبدو الشركات متعددة القوميات بوصفها القوة التي تلعب الدور القيادي في عملية التدويل الراهنة. فهي محرك وحامل وناقل للتدويل إلى البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء.[2]

لهذا يهمنا فيما يلي طرح ظاهرة التدويل الاقتصادي وبيان مؤشراتها ومعالمها وعرض أشكالها من أجل الإلمام بعملية تاريخية موضوعية تغير من أوضاعنا الاقتصادية، وتغير بالتالي من الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية. إن عالما جديدا أشد ارتباطا بعضه ببعض هو الآن في سبيل التكوين، كما أن مشاكل جديدة ذات طابع دولي أو عالمي صارت الآن في مقدمة ما يشغل بال العالم مثل حماية البشرية من الفناء النووي، وحماية البيئة من التلوث، واستكشاف وغزو الفضاء، وتوليد الطاقة من مصادر جديدة أو متجددة، وتوفير الخامات الناضبة وتنمية المحيطات وتوفير الغذاء. ولا شك أن التطورات العالمية توفر المقدمات لنقل مجرى اتخاذ القرارات من مستوى الحكومات الوطنية اللامركزية إلى مستوى الآلية الدولية المركزية.

5 ظاهرة التدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال

قطعت البشرية طريقا طويلا حافلا بالآلام والآمال من أجل تحسين حياتها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد اتبعت في ذلك خطا صاعدا يتمثل في تطوير و تحسين قواها الإنتاجية. وانتقلت خلال ذلك الطريق من مرحلة بدائية للعمل إلى مرحلة توصلت فيها إلى تقسيم هذا العمل فيما بين أفراد الجماعة، ثم انتقلت بعد ذلك من هذا التقسيم الاجتماعي للعمل إلى قدر أو آخر من التبادل الخارجي حتى توصلت في النهاية إلى تقاسم العمل بين الجماعات المختلفة، أي تقسيم العمل بين الدول. وهاهي تصل الآن إلى مرحلة أرقى من تقسيم العمل الدولي هي التدويل المضطرد للقوى الإنتاجيه.

طريق طويل هو طريق الانتقال من تقسيم العمل الاجتماعي إلى تقسيم العمل الدولي، إذ يعمل الناس لينتجوا بأنفسهم ما لا يجدونه في الطبيعة جاهزا لإشباع حاجاتهم. ولهذا فإن العمل هو في الحقيقة عملية تجري بىن الإنسان والطبيعة من حوله من أجل إشباع حاجاته، هو الذي يغير ويحور أشكال

المادة البكر التي تقدمها الطبيعة، مما يفترض أن تكون قوة العمل نفسها على قدر معين من التطور والمهارة. وحيث إن الإنسان لا ينتج بمفرده وإنما يرتبط بغيره في الإنتاج فيتعاونون معا، فإنهم يقسمون العمل فيما بينهم من أجل تحسين مستوى إنتاجهم. ومن هنا يتضمن تقسيم العمل جانبا تكنولوجيا يتمثل في تطوير أدوات العمل وأساليب العمل. وهذا الجانب هو الذي يؤثر مباشرة في تطوير القوى المنتجة. وهكذا فإن التقسيم الاجتماعي للعمل هو مصدر حيوية الإنتاج وسر تطوره. وإذا قلنا تقسيم العمل فنحن نقصد في الواقع جوهره، أي تحقيق قدر من التخصص والتعاون فيما بين العاملين في الإنتاج. وهذا التخصص المصحوب بالتعاون بين المتخصصين هو الذي قاد البشرية في أهم تحولاتها-بانفصال الزراعة عن الرعي أو انفصال الحرفة عن الزراعة، ثم قيام بعض عمليات التبادل التجاري، ثم قيام الصناعة اليدوية، ثم الصناعة الآلية، ثم الصناعة الأتومية.(3)

ومع نمو تقسيم العمل الاجتماعي نما تقسيم العمل الدولي، ليس بالضرورة خطوة بخطوة، وإنما سارا معا في اتجاه واحد صاعد. وكان للرأسمالية فضل كبير في هذا التطور.

تطورات تقسيم العمل الدولي:

بتقسيم العمل الاجتماعي أصبح عمل الناس أوفر إنتاجية. لكنهم صاروا أشد ارتباطا بعضهم ببعض. وهكذا كان تقسيم العمل الاجتماعي هو الشرط الأول لظهور الإنتاج السلعي، أي الإنتاج المتجه نحو التبادل. وبتطوير الجانب الفني من تقسيم العمل الاجتماعي، خصوصا في ظل الصناعة الآلية، أصبحت السوق المحلية أضيق من أن تفي باحتياجات تنمية الإنتاج. فكان لابد من إدخال السوق الخارجية في الحساب.

وكان آدم سميث أول من أبرز الصلة المباشرة بين السوقين المحلية والخارجية. فثروة المجتمع الرأسمالي تتوقف على مقدار ما ينتجه من السلع. وهذا المقدار يتوقف بدوره على تقسيم العمل الذي يتوقف من ثم على سعة السوق. ومع أن تقسيم العمل عند سميث لم يتم بناء على تدبير سابق أو حكمة خاصة لدى الأفراد، وإنما تم تدريجيا استجابة لرغبة أصيلة مركبة في نفس الإنسان هي رغبته في أن يبادل شيئا يفيض عن

حاجته بشيء آخر هو في حاجة إليه، إلا أن التجارة الدولية تقوم في الواقع لتحرير تقسيم العمل الاجتماعي من القيود التي ترد عليه نتيجة ضيق السوق المحلية. ومن ثم تصبح السوق الخارجية توسيعا للسوق المحلية وامتداد لها.[4]

لكن ريكاردو رأى فرقا جوهريا بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية. وانطلق من نقطة البداية هذه ليشيد نظريته في التخصص بين الدول: نظرية النفقات النسبية أو المزايا المقارنة، ومن ثم أقيمت الصلة المباشرة ليس فقط بين السوق المحلية والسوق الخارجية وإنما بين تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل الدولي. فالدول تقسم العمل فيما بينها لتحقق كسبا وإنتاجية أكبر. مثل ما يحدث من جراء تقسيم العمل الاجتماعي وخصوصا بتطوير جانبه التكنولوجي.

لقد قامت الصناعة الكبيرة الآلية بفتح السوق العالمية التي كان اكتشاف أمريكا قد مهد الطريق إليها. وهكذا، كما يقول سمير أمين، بدأت مسيرة التدويل الكونية منذ خمسة قرون باكتشاف أمريكا.[5] والواقع أن الاتجاه الموضوعي نحو التدويل لم يبدأ إلا في ظل الرأسمالية. فلقد كان تطوير تقسيم العمل مرتبطا بالتحول الشامل إلى الصناعة الآلية. فالآلية واسعة النطاق كانت تعني أن تطور القوى الإنتاجية أصبح يتوقف لا على تحسين قدرات ومهارات العمال عن طريق المزيد من تقسيم العمل، وإنما على تحسين وإدخال وسائل جديدة للعمل في شكل آلات.[6] ومن ثم أخذت الرأسمالية على عاتقها عن طريق الصناعة الآلية إخراج عملية الإنتاج نهائيا من دائرة الحدود القومية للبلد الواحد.

واقترن التحول من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الاحتكار بتوسع حاد في العلاقات الاقتصادية الدولية، كان من أهم معالمه تحول البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى تصدير رأس المال بالإضافة إلى التجارة في السلع، وإلحاق البلدان المتخلفة كأسواق للتزود بالخامات وتصريف المنتجات النهائية. وهكذا تكشف منذ نهاية القرن الماضي اتجاه واضح إلى تدويل الحياة الاقتصادية وتدويل رأس المال. وزاد اعتماد الصناعة على الخارج، وتكون رأسمال تمويلي متداخل ومتشابك يسعى إلى التصدير، وقامت احتكارات دولية عملاقة. وفيما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هناك ظاهرة

عامة كونية هي التدويل السريع للحياة الاقتصادية في كل بلد. لقد تضاعفت سرعتها عن قبل بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والثورة التي أحدثتها في قوى الإنتاج. وجرت تحولات جوهرية في هيكل تقسيم العمل الدولي تسير بالعالم كله في اتجاه قيام هيكل اقتصادي موحد لتنمية الإنتاج بصورة أفضل. وتلك عملية تاريخية بالغة الأهمية سوف تزداد عمقا مع الأيام.

إن تطور القوى الإنتاجية صار يتميز الآن بدرجة عالية من التركيز ويتطلب قاعدة علمية وتكنولوجية قوية، ويفترض أسواقا واسعة للتصريف، ومصادر كبيرة للخامات والوقود. وصارت المتطلبات العلمية والتكنولوجية للإنتاج في أي بلد لا تفي بها جهود علمائه ومهندسيه وفنييه وعماله، وإنما تتحقق من خلال التصميمات والتجهيزات المستمدة من الخارج. ولهذا يتم تبادل هائل في التراخيص وبراءات الاختراع. وتقوم عمليات للبحث المشترك بل للتعاون في الإنتاج نفسه.

وهكذا في عالم اليوم وعلى اختلاف نظمه الاقتصادية والاجتماعية فإن الإنتاج وإعادة الإنتاج لم يعودا ممكنين إلا على مستوى دولي. وأصبح التدويل يعني الانتشار الكوني للتحديث في عالم تسوده الرأسمالية، حيث تعتبر العملية الأكثر ثورية هي عملية تطوير القوى الإنتاجية من خلال البحث العلمي والتكنولوجي المضطرد. وهي عملية يتصدى لها رأس المال بمؤسساته القومية والدولية.[7] فقد تكون رأسمال احتكاريا يتخطى القوميات.

لقد اتسعت الفرص أمام رأس المال للحركة على المستوى العالمي. واكتسب النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي صفة تعدد المراكز. وتلتقي مراكزه الثلاثة-أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان-داخل لجنة ثلاثية تقوده على المستوى العالمي. وتتحول على أساس إقليمي لتكتسب شكلا نوعيا جديدا هو شكل التكامل الاقتصادي. هذا التكامل الإقليمي الذي يعتبر في آن واحد تأكيدا ونفيا للطابع الكوني للتدويل. وتقوم المشروعات متعددة القوميات لتلعب مهمات المنافسة، وتحقق التوسع دون حرب اقتصادية تؤدي إلى انهيار الأسعار الاحتكارية العالمية. ومع الأهمية الخاصة للتجارة الخارجية واستمرار عمليات تصدير رأس المال يتم التعاون بين المشروعات متعددة القوميات على أساس الصلات الدولية لرأس المال، والتعاون في

البحث العلمي والتكنولوجي وفي قنوات التسويق والخدمات المالية. ويتم بيع أو نقل فروع أساسية من الصناعة التحويلية مثل: صناعة الصلب وتعدين المعادن غير الحديدية، وصناعة لب الورق وكلها تعتمد على التموين الكثيف بالمواد الأولية من الخارج. ويتم تكوين المصارف متعددة القوميات التي تابعت أهم عملائها، وهم المشروعات متعددة القوميات، لتتولى تعبئة الفائض الاقتصادي في البلدان الأخرى ونقله إلى مراكز النقد والمال العالمية.

ويتم تحرك رأس المال على أساس تنظيم الربح على المستوى العالمي لا القومي. ففي عالم يتميز بتقسيم دولي متزايد للعمل يصبح التدويل المتزايد للإنتاج والتبادل ظاهرة تحكم غيرها من الظواهر. وبذلك تتأكد الصلة المتنامية بين التقسيم الاجتماعي للعمل وتقسيم العمل الدولي. فهما في النهاية شكلان لاضطراد الطابع الجماعي للإنتاج. وهما مترابطان عضويا. إذ أصبح تقسيم العمل الدولي شرطا لا غنى عنه لتوسيع الإنتاج في أي بلد من بلاد العالم. وإذا كان تقسيم العمل الاجتماعي يعكس الحاجة الموضوعية لتطوير وتقدم القوى الإنتاجية فإن التدويل المتزايد لهذه القوى الإنتاجية صار يطرح مهمة تحقيق أقصى المكاسب من الاشتراك في تقسيم العمل الدولي، مما يعني في النهاية ضرورة البحث المنظم عن النمط الأمثل للتخصص في كل بلد على حدة.

تدويل الإنتاج ورأس المال:

ومن هنا يمكن الحديث عن نظام رأسمالي معاصر يتخطى القوميات.[8] حيث أصبحت الرأسمالية الاحتكارية تنظم عملية الإنتاج على مستوى دولي بدلا من المستوى القومي وبما يعنيه ذلك من اعتماد أقصى ربحية على مستوى المشروع الاحتكاري في مجموع وحداته المنتشرة عالميا. وتدويل الإنتاج هو الأساس الموضوعي لتدويل رأس المال. وهذا بالتالي يمهد بدوره لتعميق تدويل الإنتاج، ويقود بالضرورة إلى تدويل مجموع العلاقات الاقتصادية الحديثة. وفي المقابل يوجد اتجاه قوى لتكثيف رأس المال على الصعيد القومي، بل إلى اشتداد نزعة التعصب القومي في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

والواقع أن تركيز الإنتاج الحديث يتخطى الحدود القومية. فالإنتاج

الحديث هو إنتاج كبير قد زاد إلى حد أن الأسواق القومية أصبحت أضيق من أن تسمح بمزيد من زيادة الإنتاج أو تحقق أقص الأرباح. كما أن الحد الأمثل للإنتاج الكبير صار يتطلب تخصصا دوليا وتعاونا بين المشروعات في البلدان المختلفة المرتبطة بإدارة موحدة. ويساعد على ذلك وجود تكنولوجيات جديدة للإشراف على الإنتاج والبرمجة والمواصلات جعلت من الممكن إدارة المشروعات الكبرى في العالم من مركز واحد. ومن هنا كان اتجاه القوى الإنتاجية الحديثة لكي تصبح دولية.

أ-توفرت الآن قواعد مأمونة للتكامل الرأسمالي بين الدول. فالإنتاج الحالي يقوم على درجة عالية من التركيز والتخصص. ويفترض درجة عالية من التفاعل المتبادل بين الوحدات الاقتصادية، واعتمادا متبادلا شديد التعقيد بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ولا يوجد حاليا ناتج نهائي ينتجه منتج واحد. وكل ناتج هو ثمرة عمل وحدات اقتصادية عديدة مترابطة تتوقف كفاءتها على خلق وتعميق العلاقات المتبادلة فيما بينها. إن تنويع المنتجات وانقسام الدورة الإنتاجية إلى عدد كبير أو صغير من المراحل والعمليات يجعلان الإنتاج القومي في النهاية غير قادر على إشباع كل حاجات بلده. ومن هنا يتخطى الإنتاج الكبير حدوده القومية.

ب-أصبحت الصناعة الكبيرة تنتج خطوطا من المنتجات الصناعية ذات نمط موحد أكثر فأكثر. وينمو التخصص باضطراد بحيث تظهر صناعات جديدة وفروع جديدة للصناعات القائمة. وتتميز داخل الصناعة فروع الإنتاج الديناميكية التي باستخدامها أحدث وأرقى المنجزات العلمية والتكنولوجية على خامات معينة قديمة أو مستحدثة تصبح هي القوة الدافعة في تطوير غيرها من الصناعات والفروع. وهكذا أقيمت الآن دورات الإنتاج والطاقة كمجمعات نمطية للعمليات الإنتاجية. وظهرت فروع جديدة للإنتاج مثل: هندسة الطاقة النووية، وهندسة الإلكترونيات، وهندسة الصواريخ يتخطى تنظيمها وتطويرها قدرات البلد الواحد في أغلب الأحيان. وفي عصر يتميز بالتغير العلمي والتكنولوجي السريع تصبح دورة الأصول سريعة ويحل التقادم بسرعة، مما يدعو لاستثمارات تتخطى الحدود القومية.

ج-ومن ثم تعمق التقسيم الدولي للعمل وانتقل إلى إطار يتميز بالتخصص الشديد. ويشجع على هذا الاتجاه ذلك النصيب المتزايد للبحث والتصميم

في مجموع العملية الإنتاجية الحديثة. فقد أصبح البحث العلمي هو العنصر الأكثر ثورية في الإنتاج العلمي والتكنولوجي، وأصبح هذا الإنتاج هو العنصر الأكثر ثورية في الإنتاج الحديث، وأصبحت نتائج البحوث هي الأساس لإدخال منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة، وبالتالي ظهر تقسيم دولي للعمل في مجال تكنولوجيا الإنتاج، وقامت تجارة خارجية مزدهرة في التراخيص وبراءات الاختراع.

لقد أصبح تقسيم العمل يتخذ الآن منوال التبادل المتنامي للسلع الصناعية بعضها مقابل بعض وخصوصا المنتجات النهائية وفي مقدمتها وسائل الإنتاج الحديثة. وتوارى التقسيم الدولي القديم إلى بلاد منتجة للمواد الخام وأخرى منتجة للسلع الصناعية ليحل محله أنواع جديدة من تقسيم العمل الدولي، في مقدمتها تبادل منتجات كثيفة التكنولوجيا بمنتجات كثيفة العمالة أو المواد الأولية أو الوقود. ولم تعد التجارة الدولية قاصرة على تبادل سلع نهائية بسلع نهائية، أو تبادل مواد أولية بسلع مصنوعة، وإنما أصبح مألوفا أن تظهر السلعة الواحدة في قائمة الصادرات والواردات للبلد المعين في الوقت نفسه. وهذا هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد، بحيث يتخصص كل بلد في إنتاج جزء أو أكثر منها. وهذا هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

ومن هنا لجأت المشروعات الرأسمالية، مضطرة أو مختارة، إلى التنويع في الإنتاج معتمدة على سرعة انتقال رأس المال. في قادرة على أن ننتقل إلى صناعات أخرى في البلد نفسه، أو إلى الصناعات نفسها في بلدان أخرى.

وبذلك اقتحم رأس المال مجالات دولية جديدة. كانت البداية في التجارة الخارجية، ثم انتقل رأس المال إلى التصدير للبلدان المتخلفة. والآن أصبح من الضروري زرع مشروعات بداخلها. وهكذا من تصدير السلعة إلى تصدير رأس المال إلى تصدير المشروعات. ومن ثم يعاد نشر الصناعة عالميا، ثم عند الحاجة تعاد إعادة نشرها.

فصناعات ليبتون في الولايات المتحدة الأمريكية قد نقلت إنتاج الآلات الخاصة بها بعد إضرابات العمال فيها إلى ألمانيا الغربية وبريطانيا. وفورد

من أجل مواجهة النقابات العمالية في غرب أوروبا أعاد توزيع الإنتاج بحيث إنه عند قيام الإضراب في أي بلد يستطيع مواصلة الإنتاج في مشروعاته في البلدان الأخرى، وكذلك الأمر فيما يسعى باتفاقات إعادة تنظيم المشروعات فيما بين الاحتكارات الأم. فالمصنع المملوك مشاركة بين تويوتا وجنرال موتورز في كاليفورنيا هو مصنع جنرال موتورز الذي أغلق خلال أزمة صناعة السيارات. فقامت تويوتا بإعادة تجهيز المصنع واستوردت خطوط تجميع أوتومية من اليابان، وحوالي 170 إنسانا آليا، وأعادت تشغيل 2500 عامل من عماله الذين كان يبالغ عددهم سبعة آلاف. وهكذا حققوا المزيد من الكفاءة الإنتاجية، واختصروا الزمن المطلوب لإنتاج السيارة- معتمدين على المرونة الكبرى في استخدام العمالة. ولقد تمكنت الاحتكارات الأمريكية بتشجيع من الحكومة البريطانية من ابتلاع احتكار كاتربيلار في اسكتلندا. وبعد بضعة شهور فقط أغلقت مصانعه كلها لصالح خطتها

ونتيجة تدويل رأس المال تغيرت بنية مجالس إدارات الاحتكارات الدولية. فمنذ عشرين سنة لم يكن هناك أعضاء أجانب في مجالس إدارات أكبر الاحتكارات الأمريكية. أما الآن فهم يوجدون في اكسون، وديبون دينمور، وجنرال موتورز، وكرايزلر، وتكساكو، وآي. تي. تي، واوكسيدنتال بتروليوم، والتكنولوجيات المتحدة، وسيتيكورب. وماكنمارا مدير لكل من بنك أمريكا في سان فرانسيسكو وشل الملكية الهولندية. ومجلس إدارة آي بي ام في المملكة المتحدة يضم رئيس مصرف روتشيلد وأعضاء آخرين من رجال المال البريطانيين. وفي عام 1985 اندمجت مصارف لازار إخوان في كل من نيويورك، ولندن، وباريس.

ونخلص من هذا العرض لعملية تدويل الإنتاج ورأس المال إلى نتيجة أساسية هي أن عملية تركيز كل من الإنتاج ورأس المال التي كانت تتم في الماضي على أساس قومي قد أصبحت منذ الخمسينات من هذا القرن تجرى في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث صارت تتلقى مددا جديدا بعد أن استنفدت قوتها. وكما قلنا من قبل فإنه تتشكل الآن رأسمالية متخطية للقوميات صارت تتصدى للإنتاج ولإعادة الإنتاج على مستوى دولي.

فالتدويل الذي نعنيه هو أن دورة الإنتاج وإعادة الإنتاج صارت تجري

على صعيد دولي وليس على الصعيد القومي، وأنها صارت تنتقل باضطراد من الصعيد القومي إلى الصعيد الدولي.[9]

السمات العامة للتدويل:

وعندما نستعرض الآن السمات التي تكشف عنها عمليه تدويل الإنتاج ورأس المال فإننا نلاحظ ما يلي:

أولا: ظهور وازدياد قوة الشركات متعددة القوميات. وتظهر علامات تعزيز مواقفها في الاحتكارات المرتبطة بالإنتاج كثيف العلم والتكنولوجيا مع تراجع مواقعها في احتكارات النفط والطاقة وصناعة السيارات التي يعاد توزيعها عالميا. وتتحول الشركات متعددة القوميات إلى مؤسسات دولية ذات رؤوس أموال متعددة القوميات، لبلدان رأسمالية ودول نامية. غير أن تداخل رؤوس الأموال هذه من خلال الفروع والشركات التابعة لا يعتبر عاملا يمثل تأثيرا حاسما في استراتيجيتها.

ثانيا: اندماج الشركات متعددة القوميات مع رأس المال المصرفي. وهذا الاندماج لان كان يتم بداية على أسس قومية فإنه يجري أيضا على المستوى الدولي. ويقوم اعتماد متبادل ملحوظ بين نظام الإنتاج الدولي، ونظام التجارة الدولي، والنظام المالي الدولي، وفروعها: إنتاج وتوزيع السلع الصناعية، المشروعات الكونية، الأسواق السلعية وأسواق الخدمات، السوق النقدية والمالية. ويقوم تعاون وتبادل علمي وتكنولوجي بعيدا عن الاحتياجات الموضوعية للتطور العصري. غير أن البحث والتطوير اللذين يباشرهما كل مشروع رأسمالي دولي يظلان هما الأداة الأساسية لديه في صراع المنافسة ا لدولية.

ثالثا: ازدياد حدة التطور غير المتكافئ في العالم الرأسمالي. فاليابان والولايات المتحدة في المقدمة، وأوروبا الغربية في الخلف منهما في نواح عديدة: ابتداء من المنجزات العلمية والتكنولوجية وانتهاء بالمنافسة الدولية في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات والقروض. وتشهد الساحة الدولية اتجاهين متناقضين يسيران جنبا إلى جنب. ففي الوقت الذي تزداد فيه عمليات التدويل والتكامل والاعتماد المتبادل تزداد أيضا إجراءات الحماية وحروب التجارة والعملات.

رابعا: التناقض بين احتياجات الإنتاج الموضوعية والإمكانات المحدودة للتنظيم الحكومي الدولي، بين احتياجات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل ومصالح الرأسمالية الاحتكارية في قطاعاتها الثلاثة: أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا الغربية. غير أن ذلك التناقض لا ينفي أن التنظيم الحكومي الدولي قد زاد (محاولات تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها أو على هامشها) كما لا ينفي محاولة خلق موقف موحد بين الدول الرأسمالية المتقدمة ابتداء من تكوين اللجنة الثلاثية إلى عقد مؤتمرات القمة. ومع ذلك فإن انعقاد سبع قمم حتى الآن للاتفاق على السياسة الاقتصادية لم يحدث تغييرا جوهريا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

إنها بدايات تشي بمحاولة دؤوبة لإقامة رأسمالية دولية متخطية للحدود القومية. نواتها رأسمال احتكاري متجاوز للقوميات. ورأس المال هذا يكاد يتركز تماما في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان. وبأيدي هذه المجموعة حوالي 90٪ من الناتج الصناعي في العالم الرأسمالي. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن النظم الرأسمالية في بعض البلدان النامية تكشف عن حرصها على الالتحاق بعملية التدويل التي تبديها الرأسمالية في البلدان المتقدمة في عملياتها وسلوكها. ويتمثل ذلك بصفة خاصة في تلك الشركات والمصارف التي تقيمها بالمشاركة مع رأس المال المالي العالمي.

6 اتجاهات تدويل الإنتاج ورأس المال

تتزايد وتتنوع اتجاهات التدويل والاعتماد المتبادل بين الدول. ومن الممكن الحديث طويلا عن معالم أساسية للاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي مثل: الإنتاج المشترك، والتجارة الدولية، وأسواق التمويل والاقتراض. ومن الممكن مثلا بيان التفاعلات الحيوية فيما بين الاتجاهات الاقتصادية والظواهر المالية، والازدهار السريع للمصارف الدولية وللأسواق المالية، وازدياد ومضاعفة الأدوات والممارسات الجديدة في مجال النقد والمال والتمويل، حتى لقد ساهمت المصارف التجارية من جانبها في زيادة الكفاءة الاقتصادية بتركيزها على مدخرات البلدان الصناعية وبلدان النفط، وحصيلة تهريب رأس المال من البلدان النامية.[10] ومن الممكن أيضا بيان الدور المتعاظم في المبادلات الدولية للإنتاج الصناعي الحديث كثيف العلم والتكنولوجيا وعدم جدوى محاولات التصنيع الأخرى. ومن الممكن بيان التشابك المتزايد بين دوري القطاع الخاص والقطاع العام في التوسع في الائتمان من أجل التصدير وترتيبات التمويل المشترك، وتطور

التعاون الدولي فيما يتعلق بدور المصارف، وبروز الاهتمام بالمساعدة في جهود التنمية مع مضاعفة الهيئات الثنائية متعددة الأطراف لهذا الغرض.[11] تتزايد وتتنوع اتجاهات التدويل والاعتماد المتبادل بين الدول. ومن الممكن الحديث طويلا عن معالم أساسية للاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي مثل: الإنتاج المشترك، والتجارة الدولية، وأسواق التمويل والاقتراض. ومن الممكن مثلا بيان التفاعلات الحيوية فيما بين الاتجاهات الاقتصادية والظواهر المالية، والازدهار السريع للمصارف الدولية وللأسواق المالية، وازدياد ومضاعفة الأدوات والممارسات الجديدة في مجال النقد والمال والتمويل، حتى لقد ساهمت المصارف التجارية من جانبها في زيادة الكفاءة الاقتصادية بتركيزها على مدخرات البلدان الصناعية وبلدان النفط، وحصيلة تهريب رأس المال من البلدان النامية.[10] ومن الممكن أيضا بيان الدور المتعاظم في المبادلات الدولية للإنتاج الصناعي الحديث كثيف العلم والتكنولوجيا وعدم جدوى محاولات التصنيع الأخرى. ومن الممكن بيان التشابك المتزايد بين دوري القطاع الخاص والقطاع العام في التوسع في الائتمان من أجل التصدير وترتيبات التمويل المشترك، وتطور التعاون الدولي فيما يتعلق بدور المصارف، وبروز الاهتمام بالمساعدة في جهود التنمية مع مضاعفة الهيئات الثنائية متعددة الأطراف لهذا الغرض.[11]

والواقع أن اقتصاديات السوق تزداد اندماجا أكثر فأكثر فيما بينها منذ السبعينات. ويتجلى ذلك بصفة خاصة عند النظر في اتجاهات التجارة والاستثمار والتمويل والإقراض وإن تفاوتت في سرعة اندماجها.[12]

التجارة الدولية:

لا شك في أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد شهدت نموا سريعا في التجارة الدولية. فزادت صادرات السلع والخدمات بين عامي 1950 و1986 بمعدل يتجاوز 10 ٪ سنويا. وهذه النسبة تزيد على مثلى نسبة الزيادة في الناتج القومي خلال المدة نفسها. وكانت نتيجة ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي. ويتضح ذلك من تطور الأهمية النسبية لصادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. ففي البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء زادت تلك النسب زيادة ضخمة خلال

العقدين الممتدين من عام 1960 إلى عام 1980، حيث ارتفعت في الأولى من 10 ٪ إلى 20٪، وفي الثانية كانت الزيادة أكبر من 16٪ إلى 27٪.[13]

ويرى بهاجواتي أن الجانب الأكثر إثارة في تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الطابع الكوني المتزايد للاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والإنتاج والتدفقات المالية والهجرة.[14] فهناك زيادة مستمرة في معدلات التجارة الخارجية/ الناتج القومي الإجمالي في كل الاقتصاديات تقريبا. ومتوسط النمو في التجارة الدولية بتجاوز متوسط النمو في الناتج العالمي، مما يعني زيادة في متوسط معامل التجارة/ الناتج حتى على الرغم من بطء نمو التجارة الدولية في السنوات الأخيرة.

إن بلدا مثل الولايات المتحدة شهد تدهورا ملحوظا في قوته النسبية إزاء بقية البلدان الصناعية المتقدمة، لكن جهوده أصبحت موجهة عن ذي قبل للتجارة.

والأمر نفسه ملحوظ عند النظر إلى النمو في الصادرات من البلدان المتخلفة في مقابل النمو الأبطأ في الناتج المحلي الإجمالي. والواقع أن من أبرز المؤشرات على التدويل نمو التجارة الدولية بمعدلات أسرع من معدلات النمو الصناعي. فإذا كانت المعدلات السنوية المتوسطة للإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي فيما بين عامي 1913 و 1950 أعلى بحوالي 1,8 مرة من معدل نمو الصادرات العالمية فلقد انقلب الاتجاه في الفترة التالية ما بين عامي 1950 و 1970، وأصبحت معدلات نمو الصادرات أعلى بحوالي 1,3 مرة من معدل نمو الإنتاج الصناعي.

متوسط معدلات النمو في التجارة العالمية والناتج العالمي

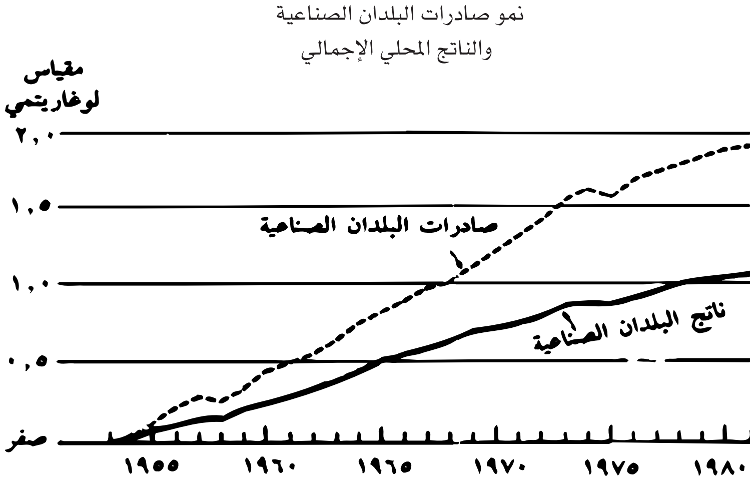
(نسبة مئوية)

الفترة	في التجارة	في الناتج
1963/53	6.1	4.3
1973/63	8.9	5.1
1983/73	2.8	2.5

المصدر : J. Bhagwati, Nation States in an International Framework, An Economist's perspective. WOMP - IMIMO Workshop on the Coming Global Civilisation. Moscow. October 11 - 14. 1988, P.6.

وفي أغلب البلدان الرأسمالية استمرت معاملات التجارة/ الناتج في الارتفاع حتى في السبعينات. وبالنسبة لمجموع البلدان الصناعية فإن معامل الاستيراد/ الناتج قد ارتفع من 13٪ إلى 17٪ فيما بين عامي 1973 و 1979. فإذا ما استبعدنا النفط من الحساب يرتفع المعامل من 7, 11 ٪ إلى 9, 13٪.

نمو صادرات البلدان الصناعية
والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: Bhagwati, op.cit. p.6.

ولسوف نلمس عند البحث في أسباب نمو التجارة الدولية أن ثمة سببا جوهريا يوجد في الخلفية هو تلك الثورة العلمية والتكنولوجية التي أدت إلى تعميق التخصص والتركيز وخصوصا في الدول الصناعية المتقدمة. فالمستوى العالمي للاستثمارات الرأسمالية في البلدان الصناعية والهياكل الصناعية الضخمة المقامة في البلدان النامية، وازدياد الحاجة إلى استيراد الطاقة في أغلب البلدان، وتصنيع الزراعة في البلدان المتقدمة، واتساع الحدود الجغرافية والاجتماعية للطلب على السلع المعمرة، والتوسع في إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الأولية، والإقبال على إنتاج سلع صناعية مخصصة للتصدير في بلدان منخفضة الأجور ومرتفعة إنتاجية العمل مع تشبع الأسواق المحلية، إن حقيقة أو حكما، والسعي من ثم بحثا عن أسواق خارجية. كل ذلك هو ثمرة من ثمار ثورة العلم والتكنولوجيا، وتعبير عن

التدويل المضطرد للإنتاج. ثم يأتي السبب الجوهري الثاني لنمو التجارة الدولية وهو إقدام العديد من الدول الصناعية، وأحيانا النامية، على تخفيض مثير وممتد في التعريفات الجمركية عملا بسياسات تحرير التبادل ورفع الحواجز في وجه الواردات والانفتاح على الخارج في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان بعد أن تخلت عن سياسات التنمية ذات التوجه الداخلي التي كانت تسعى لإحلال الواردات. غير أن هذه التطورات لم تلبث طويلا حتى جابهتها إجراءات متزايدة للحماية.

بقيت ملحوظتان عن تدويل التجارة الخارجية. فالرأسمالية المعاصرة لم تعد قادرة، نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن، على الاستمرار فيه من غير أن تحدث زيادة مستمرة ومضطردة في الاستهلاك، وبالتالي في الاستيراد والتصدير بالتبعية. كما أن هذه الرأسمالية المنهمكة في الثورة العلمية والتكنولوجية قد أعادت بالتالي ترتيب القطاعات الاقتصادية الثلاثة، ولقد كثفت من مدخلات العلم والتكنولوجيا في قطاع الخدمات بحيث صار ويصير هو القطاع الأكبر, وصارت مخرجاته تحتل مكانا خطيرا بين الصادرات.

رأس المال الدولي:

مع تدويل التجارة الخارجية، على النحو السابق، كشفت السنوات الأخيرة وخصوصا منذ بداية السبعينات عن قوة الاتجاه إلى تدويل رأس المال. فحركات رأس المال الدولية التي تقودها المصارف تتابع عن كثب تلك الأهمية المتزايدة للتجارة الخارجية في تشكيل الدخل القومي الإجمالي لكل الأقطار. وكما جرى على الساحات الداخلية قامت أيضا تحالفات بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي على الساحة الدولية. فلقد اعتمدت المصارف في نموها على الخدمات التي تقدمها للمشروعات متخطية القوميات، وعلى شبكة واسعة من العمليات النابعة من الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، والتي صارت أكثر تعقيدا وتنوعا من ذي قبل.[15] ولقد خلقت لنفسها أدوات وآليات جديدة تماما. منها، على سبيل المثال، خدمة السوق الأوروبية للدولار وفروعها الإقليمية، وإعادة تدوير البترودولارات، والتوسع في إقراض الأقطار النامية، وتمويل المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية نفسها. حتى

البلدان الصناعية الكبرى التي سعت لاستعادة التوازن في مدفوعاتها الدولية، ومن ثم اتجهت لمساندة النشاط الداخلي منها عن طريق التمويل بالعجز، قد استعانت هي أيضا بأسواق رأس المال الدولي.[16] بل إن البلدان النامية الغنية، التي لم تكن بحاجة إلى الاقتراض الخارجي، قد شاركت في نمو السوق الدولية لرأس المال تارة بتصديره مباشرة، وتارة أخرى بهروبه أو تهريبه إلى خارجها. وحفلت السبعينات في النهاية بتحركات دولية لرأس المال تميزت بالاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية، وسد العجز في ميزان المدفوعات في كثير من الأقطار النامية.

ويعنينا هنا أن نتبين الاتجاه إلى تدويل رأس المال في مجالين: أولهما الاستثمار الأجنبي المباشر، أي حركة رأس المال للتصدير، وثانيهما حركة رأس المال للتمويل والإقراض.

أولا: رأسمال الاستثمار:

منذ القرن الماضي وشركات صناعية أوروبية وأمريكية قد زرعت وحدات إنتاجية تابعة لها خارج حدودها. والآن يحتل تصدير رأس المال مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي الذي يشكو من تراكم مبالغ فيه لرأس المال بداخله. وإذا كانت رؤوس الأموال تصدر في الماضي إلى الأقطار التابعة أو النامية فإن الخمسينات من هذا القرن قد شهدت انتقال رؤوس الأموال بكثرة من الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية. فقد أتيح للاحتكارات الأمريكية توسع كبير في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة غير أن استعادة أوروبا الغربية لقدراتها الإنتاجية، وإنشاء السوق الأوروبية الأمريكية التي تفرض حماية جمركية على منتجاتها قد دفعا بالاحتكارات الأمريكية إلى إنشاء وحدات إنتاجية تابعة لها في الأسواق الرأسمالية المتقدمة أو في بعض البلدان النامية التي تتمتع بسوق كبيرة نسبيا. وأدت إعادة التعمير في أوروبا الغربية واليابان إلى تطورات مشابهة، حيث نشأت أو أعيد إنشاء احتكارات كبرى تستخدم منجزات العلم والتكنولوجيا في تطوير منتجاتها وأدوات إنتاجها، فكان عليها أن تتجه هي الأخرى إلى غزو الأسواق الدولية وخصوصا السوق الأمريكية.[17] وفي السبعينات تحولت بلدان نامية منتجة ومصدرة للنفط إلى أقطار مصدرة لرأس المال. وبذلك

يمكن القول إن التمييز الواضح بين بلدان مصدرة لرأس المال وأخرى مستوردة له لم يعد قائما. فالاستثمارات متبادلة أو هي متقاطعة. بل إن هذه الاستثمارات المتقاطعة ليست مجرد استثمارات مباشرة في بلد معين في صناعة معينة، وإنما هي استثمارات متقاطعة فيما بين أطراف الصناعة الواحدة. فالشركات في الصناعة نفسها تتسلل كل منها إلى الأخرى، وتنشأ من ثم مشروعات مشتركة تعبيرا عن المشروعات متخطية القوميات. وعلى سبيل المثال فإن شركة هوندا اليابانية التي بادرت إلى الاستثمار في الولايات المتحدة منذ مدة قد أعلنت في عام 1987 عن توسيع إنتاجها الأمريكي، بحيث تستطيع تصدير ألف سيارة إلى اليابان نفسها.

وهكذا تواجه الآن ظاهرة شبكة العنكبوت. فالإنتاج غدا كونيا من خلال شبكة من الاستثمارات الأجنبية المتقاطعة.[18] والجزء الأكبر من هذه الاستثمارات يجرى فيما بين الدول الرأسمالية نفسها، حيث تتقارب ولا تتفاوت مستويات الإنتاجية الحديثة لرأس المال. وصارت المشروعات الاحتكارية نفسها تمارس تمويل نفسها بنفسها، بحيث أصبح رأسمال التمويل جزءا من رأسمال كل احتكار على حدة. بالطبع مازالت المصارف تقوم بدورها في التمويل، لكن دورها هذا أصبح مساويا لدور القطاعات المنتجة والقطاعات التجارية. ولم يعد لها الدور الحاكم السابق عندما كانت الجماعات المالية تسيطر استنادا إلى سلطتها المصرفية، بل صارت جماعات مالية استنادا إلى سلطتها الشاملة في المصارف والصناعة والزراعة والتجارة والتكنولوجيا.

فجماعات صغيرة من عمالقة المال صارت تسيطر في الأساس عل كل من الصناعة والمصارف بالإضافة إلى غيرها من القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وأكثر من ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة صارت تحدث من غير أن يتدفق رأس المال من الخارج. وذلك مظهر آخر من مظاهر الطفيلية في الرأسمالية المعاصرة التي تزايد بداخلها الطابع الطفيلي. حقا لقد كان هذا الطابع ملازما للرأسمالية منذ أن تحولت إلى رأسمالية احتكارية وخرجت تسعى وراء المستعمرات، وأصبحت تعيش على الدخل المتزايد لديها ليس فقط من واقع الإنتاج، بل من ريع الأوراق المالية والقروض

العامة والخاصة. فمن قبل كان جزء من الرأسمالية مثلا يلعب أدوارا كأرباب أعمال ومنظمين ومديرين ومهندسين ومخترعين، والآن أصبحت هذه المهمات من اختصاص موظفين يقومون بها بالأجر. وكذلك الأمر في الاستثمار الأجنبي المباشر..

ففي أيام الإمبراطورية البريطانية كانت الأرباح من الاستثمارات البريطانية في الخارج تتكفل بمواجهة فائض الواردات البريطانية، بمعنى أن أرباح رأس المال المصدر كانت لازمة لدفع فائض الواردات، أما اليوم فإن دخل الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية يكاد يماثل بل يقترب من حجم رأس المال المتدفق خارج الولايات المتحدة كاستثمارات خارجية إضافية. وأصبحت الولايات المتحدة كنموذج للرأسمالية الاحتكارية مسؤولة عن إنفاق خارجي، سياسي وعسكري، مطلوب للاحتفاظ بإمبراطورية عالمية في النصف الثاني من القرن العشرين. وبدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يصاب بالعجز منذ الحرب الكورية. يضاف إلى ذلك أن جزءا من الأرباح الناجمة عن الاستثمارات الأمريكية في الخارج صار يعاد استثماره في البلدان المتخلفة بل في أوروبا نفسها. ولم يكن من شأن ذلك كله أن يساعد على معالجة فائض الواردات الأمريكية كما كانت بريطانيا تفعل في بداية القرن الحالي. إن الولايات المتحدة التي كانت تتمتع بفائض تجاري منذ عام 1875 حتى عام 1949 قد أصيبت منذ عام 1950، وحتى اليوم بعجز متزايد صار مزمنا. ولقد ساعد النظام النقدي على بقاء هذا العجز الخارجي. فإن احتفاظ البلدان المتخلفة بالدولار كعملة احتياطية يفترض أن تكون أمريكا دائما في حالة عجز في مدفوعاتها الخارجية، وهو الأمر الذي ساعد فيما بعد على انهيار النظام النقدي الدولي نفسه.

ظاهرة أخرى هي أنه لم يعد تصدير رأس المال، بل أصبح تصدير التكنولوجيا مصدرا لقيام استثمارات أجنبية للرأسمالية المعاصرة. وعل سبيل المثال فإن الاحتكارات الأمريكية كانت تحتفظ باستثمارات في الخارج في نهاية الستينات تقدر بحوالي 45 مليار دولار، كانت نسبة عالية منها قد تكونت دون أن تكون نتيجة خروج رأسمال من أمريكا إلى العالم الخارجي، وإنما نتيجة بيع حقوق الاختراع، بحيث صارت هذه الحقوق تمثل المساهمة الكبرى من قبل الاحتكارات لتأسيس فروع لها في الخارج.

وعندما تكونت شركة سيارات فورد في سنة 1904 في كندا تم تحويل 51٪ من رأس المال لحساب شركة ديترويت مقابل حقوق فورد وبراءة اختراعه للأبد في كندا ونيوزيلاند وأستراليا والهند وجنوب أفريقيا والملايو. ففي السنوات التالية كان النجاح كبيرا وتحققت أرباح كبيرة، لكن الأرباح المعاد استثمارها كانت كبيرة أيضا، وفي عام 1912 رفعت الأرباح رأس المال من 125 ألف دولار إلى مليون دولار، في عام 1915 وزع ربح بنسبة 600٪ مما رفع رأس المال إلى 7 ملايين دولار في عام 1925، بينما كان رأس المال الاحتياطي دفتريا يمثل أكثر من 31 مليون دولار. وفي سنة 1927 ارتفع نصيب رأس المال الأمريكي إلى 85٪ من رأس مال المشروع. وفي هذه الأثناء كانت الشركة قد دفعت 15 مليون دولار كأرباح نقدية. من هنا فإن عبء هذا الاستثمار على الاقتصاد الأمريكي انحصر في مجرد البدء ببيع براءات الاختراع واستثمار الأرباح الموزعة في كندا نفسها. إذا فمن بداية القرن الحالي كانت تجرى العملية، بيد أن هذه العملية التي كانت تتم عندئذ على سبيل الاستثناء أصبحت الآن هي القاعدة.

في هذه الظروف جرى التدويل السريع لرأس المال الأمريكي. وفيما بين عامي1961 و 1964 كانت أوروبا الغربية تتلقى 50٪ من جميع الاستثمارات الأمريكية المباشرة الجديدة. وتحدثوا عندئذ عن غزو الدولار أو الغزو الأمريكي لأوروبا الغربية. وفي مدى أربعة عشر عاما-من 1950 إلى 1964- تضاعفت الاستثمارات الخاصة الأمريكية في الخارج بمعدل 8 ,3 مرة، بينما تضاعفت هذه الاستثمارات داخل السوق الأوروبية المشتركة بمعدل 8 ,5 مرة. وفي عام واحد هو عام 1964 زاد تصدير رأس المال الأمريكي للسوق الأوروبية المشتركة بنسبة 20٪، بينما لم تزد الاستثمارات الرأسمالية داخل أمريكا نفسها إلا بنسبة 9 ,8٪. وأصاب بريطانيا النصيب الأكبر من استثمارات أمريكا في أوروبا الغربية. وفيما بين عامي 1954 و 1963 تضاعفت هذه الاستثمارات في الجزر البريطانية ثلاث مرات. وفي عام 1964 كانت هذه الاستثمارات في بريطانيا وحدها أقل قليلا من كافة استثمارات أمريكا في السوق الأوروبية المشتركة، مما ضاعف من مخاوف فرنسا عندئذ من انضمام بريطانيا إلى السوق وجعلها تعارضه.[19]

إن تصدير رأس المال الأمريكي قد منح الصناعات الهندسية سوقا

داخلية إضافية غذت المشروعات الأمريكية في الخارج، وخلقت أسواقا محجوزة للأمريكيين في بلدان عديدة. وإذا كان لهذا التطور تأثير سلبي في التجارة الأمريكية، حيث اتجهت الواردات من المصانع الأمريكية في الخارج لاقتلاع الإنتاج المحلي في مجالات متزايدة والحلول محلها في التصدير، فإن صادرات أمريكا إلى أوروبا الغربية قد تغيرت صورتها تماما. ففي عام 1960 مثلا صدرت أمريكا نفسها لأوروبا الغربية سلعا بمبلغ أربعة مليارات دولار. بينما أنتجت الفروع الأمريكية في أوروبا الغربية سلعا قيمتها 12 مليار دولار.

صحيح أنه في عام 1964 اتجه 60٪ على الأقل من الصادرات الأمريكية إلى أوروبا الغربية، لكن تدويل رأس المال الأمريكي أصبح في النهاية عبئا متزايد الوطأة على ميزان المدفوعات الأمريكي. وفي بداية السبعينات انطلقت موجة غير عادية من المضاربة ضد الدولار. فعجز ميزان المدفوعات الذي بلغ ستة مليارات دولار في عام 1969 قد أصبح 22 مليار دولار في عام 1971، أي بعد عامين فحسب. وفي عام 1970 كان هناك 16 مليار دولار مهربة من أمريكا إلى أوروبا. وتحولت الدولارات إلى عملات أخرى خلال 12 شهرا. وكان الجزء الأكبر من هذه التحويلات على أيدي الرأسماليين الأمريكيين أنفسهم.

ومع انتشار أزمة الدولار امتد الكساد من أمريكا إلى أوروبا الغربية، وأفضى إلى ما يمكن أن يكون أزمة اقتصادية رأسمالية عالمية. فابتداء من عام 1971 هبط الإنتاج الصناعي أو ركد في أربع من الدول الخمس القائدة بعد الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي وهي: اليابان، ألمانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا.

لكل هذا نتحدث عن تدويل رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالقطاع المتقدم من هذا الاقتصاد صار متعدد الجنسية. وفي أوروبا الغربية بالذات احتل رأس المال الأمريكي مكانة كبيرة بجانب رأس المال الأوروبي واستقر هناك. وقامت سوق للدولار في أوروبا تضارب على قيمة الدولار وتفاقم من أزمته.

وتمثل اليابان المكانة التالية بعد الولايات المتحدة فيما يتعلق بتدويل رأس المال والمشروعات متعددة الجنسيات وبينما كانت الأعمدة الأربعة

لرأس المال التمويلي العالمي في عام 1910 هي بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وكانت تمتلك على التوالي 6, 23٪، 32٪، 3, 18٪، 8, 15٪ من جملة أصول المصارف الكبرى في العالم الرأسمالي، أصبحت انسب الأولى في منتصف الستينات على النحو التالي: الولايات المتحدة 47٪، اليابان 6, 22٪، بريطانيا 5, 10٪، إيطاليا 9٪، فرنسا 6٪.

وتلحق اليابان بمنافسيها في مجال الصناعات الكبرى مثل الطاقة، وتكرير البترول، والبتروكيماويات والإلكترونيات والسيارات، وتشق طريقها إلى فروع أرقى من التكنولوجيا. ويلتف هيكل الاحتكارات اليابانية حول المصارف التجارية على أساس أفضل الأثمان وقيام شركات ذات ملكية مشتركة وخصوصا في البتروكيماويات والإلكترونيات. وتؤدي الاندماجات إلى رفع الاحتكارات اليابانية إلى مستوى الاحتكارات الدولية العملاقة، وتتم هذه الاندماجات بمساهمة مباشرة من جانب الدولة.

وتعتبر الاحتكارات اليابانية أن تصدير رأس المال وسيلة فعالة لدفع حركات تصدير السلع اليابانية واستيراد المواد الخام كالحديد والنفط والفحم. ويلاحظ أن اليابان تستخدم حوالي 70٪ من الاستثمارات المباشرة في إنشاء مشروعات بالبلدان النامية، وتوجد في الصناعات الاستخراجية أساسا. ولقد بدأت في إقامة مشروعات صناعية في الهند وباكستان وكوريا الجنوبية وهي بلاد تتميز بقوة العمل الرخيصة، وكذلك في عدد من البلاد العربية فيما بعد انفجار أزمة الطاقة.

الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الدول النامية

المتوسط السنوي

(في المدة من عام 1965 إلى عام 1983) **مليار دولار**

69/65	74/70	79/75	83/80
1.2	2.8	6.6	13.3

المصدر : إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية ، آليات التبعية في إطار الرأسمالية متعددة الجنسيات ، المستقبل العربي ، بيرونت – أغسطس 1986 ، صفحة 97 .

إن 90٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم يقوم به نحو 50 مصرفا. ولقد صار الاستثمار المباشر انتقائيا للغاية، إذ إنه يفضل العمل في بلدان ذات أسواق واسعة وإمكانات أساسية من الموارد الطبيعية والبشرية. ففي عام 1983 توجه 32٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد إلى الولايات المتحدة، وتوجه 30٪ منه إلى غرب أوروبا، و 8٪ إلى أستراليا، واليابان، وجنوب أفريقيا، وكندا. أما الباقي وهو 30٪ من إجمالي تصدير رأس المال فقد ذهب إلى البلدان النامية وخصوصا أكبرها.

وهكذا تغيرت وظيفة صادرات رأس المال. كانت في البداية وسيلة لتشجيع الصادرات السلعية من البلد المصدر لرأس المال، غير أن الفروع التي قامت في الخارج تحولت بدورها إلى مصدرة للسلع المنتجة من البلد المستورد لرأس المال، وصارت تمثل خطرا على التصدير المباشر للسلع المنتجة في البلد الأم، نظرا للمنافسة التي صارت تلقاها من الفروع ليس فقط في أسواق البلدان الثالثة، وإنما أيضا داخل البلد الأم نفسه.

إن صادرات الولايات المتحدة وشركاتها المتخطية للقوميات وفروعها الخارجية بين عامي 1966 و 1983 تشير إلى واقعتين خطيرتين: أولاهما هي أنه في عام 1966 كانت الصادرات الأمريكية من الفروع الأجنبية التابعة لها تمثل أكثر من ربع الصادرات الأمريكية من أمريكا نفسها، أما في عام 1983 فقد قفزت النسبة إلى ثلاثة أرباعها، والواقعة الثانية هي أن صادرات الشركات الأمريكية الأم في أمريكا لم تتفوق عل صادرات فروعها الخارجية إلا في عام 1977 فقط. ومعنى الواقعتين أن الإنتاج الأمريكي الخارجي للأسواق العالمية أصبح حقيقة غالية. ويقدر أن المصانع الأمريكية المتوطنة في الخارج تبيع ثلاثة أضعاف ما تصدره من الولايات المتحدة نفسها.

الصادرات الأمريكية **مليار دولار**

السنة	الصادرات من الولايات المتحدة	المبيعات من الفروع الأمريكية الخارجية
1970	29.1	78.3
1976	76.6	212.8

المصدر: International Economic Report of the President, January 1977, Survey of Business, March 1978, p.104 .

أصبحت الولايات المتحدة تعتمد أكثر فأكثر على منتجاتها الخارجية من أجل المزيد من التصنيع أو التسويق داخل أراضيها. وكانت النتيجة هي تدهور ميزان التجارة الأمريكي بعد أن كانت أمريكا تحظى منذ عام 1975 بميزان تجاري موافق.

والواقع أن التدويل المضطرد لرأس المال على هذا النحو من شأنه أن يزيد من حجم التجارة الدولية بدلا من أن يحل محلها. وهذا لا يمنع من اتجاه يحدث تأثيرا معاكسا، وهو اتجاه المشروعات متخطية القوميات إلى توسيع نطاق التبادل داخليا فيما بين وحداتها وفروعها، مما يتحول إلى نوع من التجارة الدولية الداخلية لا الخارجية. وقد يدفع ذلك إلى اتجاه شديد نحو الإقليمية. ويقدر أن ثلث التجارة الدولية يمر عبر قنوات التجارة المغلقة.

وجدير بالذكر كذلك أن الخروج الواسع لرأس المال من غرب أوروبا إلى الولايات المتحدة في مطلع الثمانينات قد أخر مسيرة خروج العالم القديم من الأزمة الاقتصادية وقتذاك. كما أن خروج الأرباح من البلدان المستوردة لرأس المال يفوق في الواقع عملية تدفق الأموال الخارجية والتكنولوجيات إلى هذه البلدان. ففي عام 1980 مثلا، ومقابل 7,6 مليار دولار تمثل جملة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على البلدان النامية، خرج من هذه البلدان 15,8 مليار دولار في صورة أرباح.

ثانيا: رأسمال التمويل والإقراض:

يجري حاليا تدويل رأس المال لأغراض التمويل والإقراض في إطار عملية تدويل المصارف. وكما افتتحت المصارف الأمريكية منذ الخمسينات عملية زرع الوحدات الإنتاجية خارج الحدود الأمريكية، فإنها قد تصدرت عملية تدويل الأنشطة الخاصة بتقديم التمويل والقروض وخصوصا للبلدان النامية. ولقد تم هذا التطور الخطير في أعقاب حدثين كبيرين هما: من جانب ظهور ونمو سوق الدولار الأوروبية في الخمسينات حيث انتقلت رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوروبا الغربية هربا من القيود النقدية والمالية، واستفادة من ارتفاع سعر صرف الدولار بالمقارنة بالعملات الأوروبية. ومن جانب آخر انفجار الحقبة النفطية ومضاعفة أسعار النفط في السوق

العالمية في السبعينات، وتدفق عوائده محاسبيا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وإعادة تدويرها إلى الأسواق المالية العالمية حيث تولت المصارف الأوروبية والأمريكية تقديم التمويل والقروض منها إلى البلدان النامية خاصة. ومن ثم احتفظت أسعار الفائدة بقدر كبير من التماسك على الرغم من السيولة النقدية المتوافرة.

لقد شهدت السبعينات مولد ظاهرة خطيرة في أسواق المال العالمية هي ظهور المصارف الدولية. هذه المصارف التي استطاعت بنشاطها أن تقضي على التخوف الذي انتاب العابر الرأسمالي في مطلع السبعينات من الفوائض المالية التي استحقت للدول المنتجة والمصدرة للنفط. فقد استطاعت تلك المصارف أن تعيد تدوير أموال النفط بعد أن أودع منتجو النفط أموالهم لديها. وقامت هذه المصارف الدولية بإقراضها لمستوردي النفط. وفي عام 1974, عندما دخل العالم الرأسمالي في أوضاع الركود، وهبط الطلب على القروض في الأسواق المحلية، زاد استعداد المصارف الدولية للإقراض الخارجي، وتولت تمويل قروض خارجية بمبلغ 45 مليار دولار في المتوسط سنويا، ذهب نصفها لبلاد العالم الثالث المستوردة للنفط.

وهكذا أدت إعادة تدوير الدولارات البترولية إلى ثورة في عمليات المصارف الدولية بحيث صارت الأسواق الأوروبية تتعامل في نهاية السبعينات بحوالي ألف مليار دولار. وتضاعفت عمليات المصارف الخارجية وفاقت العمليات المحلية بنحو مرتين أو أكثر، وزادت الودائع في النظام المصرفي الدولي. واتخذت أغلب المصارف لنفسها شبكة دولية من الفروع، بحيث أصبح ثلث قروضها وثلث أرباحها على الأقل يأتيانها من الخارج. [20]

وفي النصف الثاني من السبعينات ومع تحرير حركات رأس المال، على الرغم من بعض القيود على السياسات النقدية في بعض البلدان الصناعية المتقدمة، تشكلت شبكة متنوعة من الأسواق والمراكز المالية دلت على قدرة النظام المصرفي الدولي على التكيف مع التحديات التي تمثلت داخل الاقتصاد العالمي. ومن ثم كشفت حركات رأس المال عندئذ عن سمات جديدة أخذت في التنامي وهي:[21]

أ-الدور المتزايد لبلدان الفوائض النفطية في سوق المال.

ب-الأهمية المتزايدة للتمويل الخاص الذي تقدمه المصارف بالمقارنة

بالتمويل الرسمي الذي تقدمه الحكومات أو المنظمات الدولية.

ج-اتجاه هذه الأموال الخاصة نحو البلدان النامية وخصوصا البلدان المصنعة حديثا.

د-زيادة أهمية القروض المصرفية في هيكل المديونية الخارجية للبلدان النامية.

لكن في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، ومع بدء هبوط أسعار النفط، بدأ النظام المالي العالمي يتردد في أمر الاستمرار في توفير التمويل اللازم للبلدان النامية التي صارت مكبلة بالديون الخارجية بعد أن ظلت القروض المصرفية الدولية تنمو بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 25٪ طوال الفترة من 1973 إلى 1981. فلقد صارت خدمة الدين عندئذ في عام 1981 ثقيلة تمثل 60٪ من حصيلة الصادرات في كل من المكسيك والبرازيل مثلا.

ومع ذلك فإن النظام المصرفي في الدول الرأسمالية قد ازداد فيه طابعه الدولي بثبات، ولعبت المصارف التجارية في هذا الصدد دورا هاما انتهى بتغيير وظائفها التقليدية، واستخدمت لذلك الغرض سعر الفائدة كأداة لجذب رأس المال.

فالتجانس المتزايد لكل مؤسسات الودائع، والخدمات التي تقدمها، والدرجة العالية من المنافسة بين هذه المؤسسات، وظهور الجماعات المالية متعددة الأغراض أو متعددة الإنتاج بموارد رأسمالية هائلة، والاندماج المضطرد على نطاق العالم بين أسواق المال والائتمان، كل ذلك قد أفضى إلى نتيجة هامة هي أن المصارف التجارية أصبحت مؤسسات بالية وغير مؤهلة لمواجهة التحديات الجديدة.

فالتحول المضطرد لنشاط المصارف التقليدي من الأسواق المحلية إلى المراكز المالية الدولية نتيجة ازدياد الاعتماد المتبادل بين عملياتها يفرض أن تتحول المصارف التجارية إلى مجرد قطاع داخل صناعة أوسع للخدمات المالية، [22] فلقد ظهرت في السنوات الخمس الماضية مؤسسات تقدم الخدمات المالية أكثر مما ظهر منها في ربع القرن السابق عليها. وذلك ناشئ عن التدويل المضطرد للأسواق المالية. وهو مرتبط بقوة بخطوات التجديد المالي. فمع التحول إلى المراكز المالية الكبرى (نيويورك، ولندن، وطوكيو) فإن المؤسسات المصرفية التقليدية تتحول لتلعب فقط كوسطاء،

أي أن المصارف المحلية سوف تلعب دورا أقل أهمية في النظم المالية المحلية في المستقبل، يؤكد ذلك ما يراه صندوق النقد الدولي. فنشاط الإقراض المصرفي والحصول على الودائع فيما بين الدول يتسع بسرعة منذ عام 1984. وهو الآن يساوي حوالي تريليون دولار سنويا، أي أن الديناميكات الاقتصادية والقوى الرقابية قد انتقلت الآن من المصارف المحلية إلى المصارف الدولية.

ولقد دلت أحداث العقدين الأخيرين على أن صناعة المصارف التجارية تقدم آلية فعالة لإعادة تدوير التدفقات المالية الضخمة للدول المنتجة والمصدرة للنفط. ولقد اجتازت محنة المديونية الخارجية للبلدان النامية حتى الآن، كما أنها عبرت بنجاح مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية في الأعمال المصرفة.[23]

ومنذ عدة سنوات أخذت المصارف التجارية في تحويل القروض المتنوعة إلى سندات قابلة للتسويق عن طريق مجمعات الإقراض الدولية. وتم بذلك تحويل بعض الديون الخارجية للبلدان النامية إلى سندات مالية. ففي الوقت نفسه نشطت المصارف التجارية في عمليات الوساطة المالية، وتشكلت المجمعات والمجموعات التي تتعاون معا لتقديم القروض الكبيرة. وبذلك تم استحداث نظام القروض المشتركة أو المجمعة، وظهر نظام بنوك الأوفشور (offshore) التي تتمتع داخل السوق المصرفية الوطنية بحرية كاملة في معاملاتها دون رقابة من السلطات النقدية الوطنية .

ويرتبط بذلك الاتجاه إلى اندماج أكبر المصارف في العالم معا لتعمل على مستوى العالم كله في الخدمات المالية بالجملة والتجزئة، وفي عمليات الاستثمار وخدمات التأمين وأعمال الأراضي. وتأتي في مقدمة المصارف المرشحة لهذا التحول مصارف سيتيكورب، ناشيونال، وستمينستر، دويتش، سوميتوما، وشركات السندات مثل: نومورا، وايوا، ونيكهو، وياماشى، وإخوان سلمون، ومريل لينش-على أساس أن على كل منها أن يوجد في كل المراكز المالية الرئيسة في العالم.

التدويل والتبعية:

يظل التطور الرأسمالي دائما تطورا غير متكافئ. وظاهرة التدويل

المضطرد للإنتاج ورأس المال التي أخرجت إلى الوجود رأسمالية متخطية للقوميات هي نفسها التي تشهد إدماج الدول النامية أكثر فأكثر في إطار السوق الرأسمالية العالمية. وهكذا بينما يؤدي التدويل في أحد طرفيه إلى ازدياد جبروت البلدان الصناعية المتقدمة فإنه يؤدي في طرفه الآخر إلى ازدياد تبعية البلدان النامية.

إن الظاهرة الواحدة تحدث أثرين متناقضين هنا وهناك. فالبلدان النامية تزداد اندماجا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهو اندماج مشوه قائم على أساس دفع ظاهرة التطور غير المتكافئ إلى آخر مداها. وهو اعتماد متبادل من جانب واحد فقط هو جانب البلدان النامية التبعية فيه تأتي من حقيقة عدم التوازن في مدى مساهمتها في تقسيم العمل الدولي نظرا للمستوى الضعيف لتطور قواها المنتجة.

ومن هنا صار استمرار التبعية وتجددها يستندان حاليا إلى عملية التدويل، إلى الاعتماد المتزايد للدول النامية على التجارة الخارجية، وازدياد اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ورأس المال، بما في ذلك سوق الاستثمارات الأجنبية والقروض والتسهيلات المصرفية والمعونات والتكنولوجيا. ويتصدى للقيام بهذا الدور المشروعات متخطية القوميات التي تعتبر القوة المحركة للتدويل الاقتصادي. وتتمثل التبعية في إطار التدويل عندئذ في الانتقال الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

ويجمل إبراهيم سعد الدين مجموعة الآليات العامة التي يتم من خلالها إدماج واستيعاب البلدان النامية في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، بحيث تبقى-بعد استقلالها السياسي-في وضع تابع، بحيث تتجدد تبعيتها بصفة مستمرة. وهذه الآليات هي:

1- الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام والتسويق المعاصرة لخلق نماذج جديدة للاستهلاك في مقدمتها السلع المعمرة.

2- الاستثمار المباشر في قطاع إنتاج السلع الأولية للتصدير، أو في قطاع السياحية،أوفي قطاع الصناعة التحويلية لأغراض التصدير، أو تلبية بعض الطلب الداخلي.

3- الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية

ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

4- استخدام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية والمالية المحلية.

5- توجيه العلم والتكنولوجيا لتأكيد المركز المتفوق للشركات متخطية القوميات، وإحكام السيطرة على أسواق الدول النامية وتحديد توجهاتها في التنمية.

6- الاستفادة والسيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات متخطية القوميات وفرض الخضوع لتوجهات السوق الرأسمالية العالمية.

7- استخدام السيطرة الإعلامية والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغييرات أساسية في القيم والثقافات، وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية.

8- الاستخدام الواسع للمساعدات التدريبية والتعاون في مجال البحوث لتطوير وسائل الإدارة والتخطيط والمحاسبة، وتطوير وتشغيل نظم المعلومات، وتطوير وتطويع نظم الأمن القومي.

9- استخدام الحاجة للتسليح ومبيعات السلاح، والتدريب العسكري، والمساعدات، والمعونات العسكرية.

وهكذا في ظل الاتجاه الموضوعي نحو التدويل تعمل آليات عديدة يمكن أن تكون آليات عدم الاستقرار سواء كان ذلك في المراكز الرأسمالية أو في التخوم. وهنا في هذه التخوم بالتحديد فإن التدويل الجاري باضطراد يؤدي عادة إلى ظاهرتين توأمين هما: الاندماج الخارجي، والتفكك الداخلي.[25]

وابتداء فإن التطورات الهيكلية في البلدان الصناعية المتقدمة وخصوصا معدل النمو الاقتصادي فيها ذات تأثير في نمو الدخل في البلدان النامية. ولكن تلك التطورات ليست هي الوحيدة ولا هي الأكثر أهمية من بين العوامل المؤثرة، وإنما توجد أيضا السمات الهيكلية لاقتصاد البلدان النامية نفسها، وكذلك درجة تكاملها واندماجها في أسواق السلع والمال العالمية. ومن هنا، وعلى الرغم من تدهور الأهمية النسبية للبلدان الصناعية في

السوق العالمية للسلع، تظل السوق الرئيسة لصادرات البلدان النامية والمورد الرئيس لوارداتها، كما أنها تدخل في منافسة مع أسواق الخامات والمصنوعات مما تنتجه البلدان النامية. وبصفة عامة فإن أسعار السلع الأولية غير النفطية في التجارة الدولية مقارنة بأسعار السلع الصناعية تتأثر بشدة بمستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية. وقد تحدث زيادة ١٪ في معدل نمو هذه البلدان زيادة تبلغ 2٪ في الأسعار الحقيقية للسلع الأولية في الزمن القصير.

الواقع أن المكون السلعي لصادرات البلدان النامية عدد رئيس لمدى تأثير النمو في البلدان الصناعية في أسعار وحجم صادرات البلدان النامية. ومعروف أن حجم صادرات الدول النفطية هو أكثرها حساسية لتغيرات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في البلدان الصناعية. والوضع المأساوي الموجود في سوق النفط العالمية مع الانخفاض العام في أسعار المواد الأولية وخصوصا منذ مطلع الثمانينات يجريان حاليا ما يمكن أن نعتبره إعادة توزيع للدخل العالمي لصالح الدول الصناعية.

واليوم تواجه البلدان النامية مشكلة أزمة تصريف المواد الأولية ويطلق عليها البعض أزمة إفراط في الإنتاج. فهناك استثمارات ضخمة قد وضعت في الصناعة الاستخراجية في بلدان نامية عديدة وخصوصا في النفط، وهناك المنافسة المتصاعدة من جانب الخامات الناعية والمخلقة، والانخفاض النسبي في الطلب على المواد الأولية الطبيعية. والمثل حاضر في مجموعة السلع الأولية التي تنتج من مصادر نباتية أو حيوانية: المطاط والقطن والفراء، بالإضافة إلى استخدام مواد أولية طبيعية بكثرة لإنتاج خامات صناعية ومخلقة: الفحم، والبتروكيماويات، ومواد البناء، والبلاستيكات، والخيوط الصناعية، والقهوة السريعة، والزيوت الأساسية. ناهيك عن استخدام المواد الخام الثانوية: الورق، الدشت، والمطاط المعاد طبخه، وبقايا المعادن.

ولاشك أن الحماية المتنامية من جانب البلدان الصناعية المتقدمة ذات تأثير خطير في أسعار وحجم صادرات البلدان النامية سواء بالنسبة للمواد الخام الطبيعية أو للبتروكيماويات أو للمنتجات الصناعية. فالحماية تخفض من الطلب على هذه الصادرات، وتوقع في البلدان النامية آثارا غير مواتية

ومعاكسة مثل الفرص الضائعة لجني وفورات الحجم، ومتطلبات الحوافز للاستثمار في قطاعات التصدير. وتواجه صناعة البتروكيماويات العربية الحديثة أزمة حادة من هذا النوع لا تؤذن بالانفراج إلا في إطار تنسيق عربي يتناول كلا من الإنتاج والتسويق.

هذا عن الاندماج الخارجي والتفكك الداخلي فيما يتعلق بالمواد الأولية، أما فيما يتعلق برأس المال فإن دور الأسواق المالية العالمية في نقل الآثار الاقتصادية إلى البلدان النامية قد ازداد الآن بفعل المستويات المتزايدة للمديونية الخارجية والدائنين الخصوصيين وخصوصا المصارف التجارية الدولية. فقد أصبح عبء هذه المديونية يتحدد في الأساس بالسياسات المالية للبلدان الصناعية. ومعروف أن الإقراض التجاري المصرفي للبلدان النامية قد ازداد بشدة في السبعينات، مما زاد من مدى تعرضها لانخفاض حاد في مستوى تيارات رأس المال إذا ما حدث تغير في المحيط الخارجي أو السياسات الداخلية. وهو ما حدث في مطلع الثمانينات.

وفيما عدا بعض رأس المال الذي انتقل من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية وخصوصا على أيدي المشروعات متخطية القوميات، والذي جعل السيطرة المباشرة لرأس المال الأجنبي تترك مكانها لسيطرة غير مباشرة من خلال أنماط التكنولوجيا والاستهلاك المستورد؛ فإن صافي تدفقات رأس المال يشير إلى تسرب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية. فهناك قنوات تعمل لإعادة توزيع الموارد المالية بين الطرفين، وتتمثل أساسا في حصيلة الأسهم وأرباحها، والسندات وفوائدها، والديون وأقساطها، كما تتمثل في دفع أسعار السلع المستوردة طبقا لأسعار التحويل فيما بين المشروع الأم وفروعه الخارجية، وكذلك دفع أسعار مقابل استخدام التراخيص وبراءات الاختراع. وأخيرا فإن المشروعات المشتركة في مجال الائتمان والتأمين والتمويل والإقراض قد تكفلت بإدماج أسواق رأس المال في بعض البلدان النامية ذات الفوائض المالية وبدرجات متفاوتة في الأسواق المالية والدولية.

وبالقدر الذي يؤدي التدويل المضطرد إلى نقل صناعات معينة إلى البلدان النامية على أيدي المشروعات الصناعية متخطية القوميات، فإن هذا التدويل يشجع على تطوير القطاعات المحلية المتكاملة بينما تعجز

بقية قطاعات الاقتصاد النامي. وقد درست هذه الظاهرة في السبعينات تحت عنوان «تنمية التخلف». ويذكر ماجدوف وسويزي أن المشروعات متخطية القوميات تدخل البلدان النامية في كثير من الأحوال من أجل أسواق موجودة قبلا، وهي نوعان: أسواق محلية تلبية لاحتياجات الاستهلاك لجماعات متميزة اجتماعيا كانت قد درجت على استيراد سلعها الترفيهية من الخارج، وأسواق خارجية حيث تلبي طلبا خارجيا سابقا. [26] وهي في الحالتين تلبي طلبا محدودا إما بنسبة ضئيلة من السكان وإما متطلبات الطلب من الخارج.

ويبقى في النهاية أن آليات النظام الرأسمالي العالمي، وهي تعمل حثيثا من أجل تدويل الحياة الاقتصادية في كل بلد من بلاد العالم، لا تمثل عنصرا مواتيا لقيام دول وطنية جديدة. حتى النشاط التصنيعي الذي يجري بمشاركة-لكن تحت سيطرة-المشروعات متخطية القوميات فإنه لا يؤدي بطبيعة الحال إلى استقلال الرأسمالية المحلية بسوقها، بل إنه يربط برباط وثيق بين أجزاء منها ورأس المال الدولي، وتتكامل معه تحت هيمنة الاحتكارات الدولية[27] في الوقت الذي يزيد من حدة الاستقطاب الداخلي ويدفع بأجزاء هامة من السكان إلى أوضاع هامشية.[28]

وهذا هو ما يدفع إلى التمييز داخل ظاهرة التدويل أو كما تسمى أحيانا ظاهرة الاعتماد المتبادل بين نوعين من الاعتماد المتبادل: بين اعتماد متبادل متكافئ وآخر غير متكافئ. وهذا هو وضع البلدان النامية في تقسيم العمل الدولي حتى الآن.

7 أشكال تدويل الإنتاج ورأس المال

ذكرنا أن القوى الإنتاجية قد نمت نموا كبيرا في ظل الرأسمالية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية مما ضاعف من الاتجاه لإلغاء العزلة القومية. ولقد أفضى هذا التطور بالضرورة إلى تفاقم مشكلة الأسواق الخارجية. وإذ أصبح الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالغ الاعتماد المتبادل فيما بين وحداته، وخصوصا مع النمو الشديد في التجارة الدولية والزيادة غير العادية في التمويل الدولي فإن القطاع الخارجي داخل الاقتصاد القومي أخذ يتوسع بقوة. وهكذا تعرض هذا الاقتصاد لعملية واسعة من إعادة الهيكلة.

إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعيد تنظيم نفسه في صورة نظام صناعي مالي جديد، وحدته الأساسية وأداته التنظيمية هي المشروعات المتخطية للقوميات. وإلى جانب ذلك تتخذ ظاهرة التدويل صورة أخرى هي التكتل أو التكامل الدولي. فمن الواضح أنه بعد الحرب العالمية الثانية ضاعفت البلدان الرأسمالية المتقدمة من علاقاتها الاقتصادية المتبادلة. تضاعفت التجارة الرأسمالية

العالمية أربع مرات في السنوات العشرين فيما بين عامي 1951 و 1970 مقابل تزايدها 1,7 مرة في السنوات الأربعين السابقة على تلك الحرب. وكان نمو التجارة الدولية للسنوات العشرين أسرع من نمو الإنتاج الصناعي مرة ونصف مرة. ولقد زاد تصدير رأس المال بسرعة أيضا، فارتفع مجموع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والعامة من 50 ألف مليون دولار في عام 1945 إلى أكثر من 300 ألف مليون دولار في عام 1972.

التكامل الدولي:

ليس التكامل الاقتصادي الدولي أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وإنما هو الاستجابة المباشرة لظاهرة التدويل المضطرد للقوى الإنتاجية في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية.[29]

ونعني بذلك أمرين:

الأول-أن هناك استجابة تلقائية لضرورات تقسيم العمل الدولي، أي تخصص الدول في الإنتاج الذي تتميز به من غيرها من الدول في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي تواصل تعميق تقسيم العمل الدولي وانتقاله إلى مرحلة جديدة يبرز في مقدمتها التخصص في الإنتاج لبعض الأجزاء، ومجموعات الأجزاء، ومكونات الأجزاء للسلعة الواحدة، أو التخصص في القيام بعمليات معينة وخصوصا في صناعة الآلات. فهذا التقسيم للعمل والتخصص في إنتاج الأجزاء والعمليات من سلعة واحدة يوجد أساسا تكنولوجيا جديدة للعلاقات الإنتاجية الدولية. ويلحق بهذا التعاون العلمي والفني بين الدول بعد أن أصبح العلم قوة إنتاجية مباشرة. فلا معنى لأن يقوم كل بلد على حدة وبإمكاناته المحدودة بحل كل المشاكل العلمية والفنية التي تبرزها عمليات الإنتاج.

الثاني-أن التكامل الاقتصادي ليس مجرد الاستجابة التلقائية لعملية اضطراد التقسيم الدولي للعمل، لإضفاء طابع دولي على الحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة. فهذا كله مسار موضوعي يجري في الحياة سواء تم التكامل أو لم يتم. ولقد دفعت الرأسمالية وحدة السوق إلى أقصى حد سواء داخل البلد الواحد أو على مستوى العالم. وإنما التكامل هو الاستجابة الإرادية الواعية للضرورة الموضوعية للتدويل، استجابة تفترض موقفا إيجابيا

في معالجة ضرورات تطوير الاقتصاد القومي في عصر التدويل، أي يجمع بين مصالح البلد الواحد ومصالح غيره من البلدان المتكاملة.

ولهذا فإن التكامل الاقتصادي يعني لأول وهلة إنشاء تجمع دولي يجري تنظيمه بوعي في إطار تحالف بين عدة دول ذات أساس سياسي واجتماعي متجانس بهدف توفير الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لتطوير القوى الإنتاجية بصورة أكفأ. والتجانس هنا معناه أن تنتمي اقتصاديات الدول المتكاملة إلى نوع واحد من علاقات الإنتاج، فلا يوجد التكامل الاقتصادي إلا في إطار مجموعة من الدول ذات هيكل اقتصادي واجتماعي واحد وأسلوب إنتاج واحد. إن هذا ينفي إمكانات التعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، لكن مثل هذا التعاون لا يرتقي بالضرورة إلى مستوى التكامل.

إن وحدة أسلوب الإنتاج شرط جوهري وظرف موضوعي لا غنى عنه للتكامل الاقتصادي. فلا يمكن في حالة عدم توافق النسيج الاقتصادي الاجتماعي أن يحدث التكامل في شكل هيكل اقتصادي يوحد بين أي عدد من الدول. وانتماء الدول المتكاملة إلى نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة لابد من أن يفضي إلى فروق عميقة في طابع القوى المحركة للتكامل وفي جوهر عملياته، وفي نتائجها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية-وتستقطب بذلك مزايا التكامل ومكاسبه لمصالح بعض بلدانه على حساب البلدان الأخرى.

ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية التعاون الاقتصادي الشامل البادئة من مستوى معين من التدويل للقوى الإنتاجية والقائمة على التنمية المشتركة لهذه القوى الإنتاجية في عدد من الدول التي تجمعها علاقات إنتاج مماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية. وذلك هو سر نجاح التكامل في تجارب الشرق والغرب على السواء. ويسلم الجميع رأسماليين واشتراكيين بأن التكامل الاقتصادي يزيد من تنمية القوى الإنتاجية، وذلك بتوسيع الأسواق وزيادة الإنتاج، وتطوير أدوات الإنتاج، وزيادة التعاون المشترك في العملية الإنتاجية.

وفي العالم الرأسمالي فإن الاحتكارات الكبرى هي التي تقود مساعي التكامل بين الدول بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح. وهي

تعتمد في ذلك على تعميق المسار الطبيعي لعمليات التخصص والتعاون في الوقت نفسه. وهو ما دللت عليه تجربة دول أوروبا الغربية فيما يتعلق بالسوق الأوروبية المشتركة.

فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية كانت المهمة العاجلة أمام الدول الرأسمالية في أوروبا هي إعادة بناء الصناعات التي تهدمت بفعل الحرب. ولقيت هذه المهمة استجابة مواتية من جانب الولايات المتحدة التي كانت تعاني بدورها من انخفاض المستوى التكنولوجي في صناعاتها التي أخذت تتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام. وكانت الولايات المتحدة حريصة في الوقت نفسه على تطوير صناعاتها تلك بالاستناد إلى توسيع أسواقها الخارجية، وزيادة فرصة تصديرها لرأس المال. لذلك توصلت إلى الصيغة التي تضمن بها أن يكون تطوير الصناعة الأوروبية مرتبطا بها وتحت إشرافها. وأعلن عندئذ عن مشروع مارشال الذي كان نقطة البدء في قيام السوق الأوروبية المشتركة. كانت البداية هي إعادة بناء الصناعة الأوروبية تحت إشراف الولايات المتحدة، ثم تطورت المهمة لتصبح هي توحيد أوروبا الغربية، وعبرت عن ذلك معاهدة روما. وتركزت أهداف هذه المعاهدة في أمرين: إنشاء اتحاد جمركي، وتنسيق النشاط الاقتصادي لدول أوروبا الغربية، وذلك على أساس التدرج في التنفيذ. وقامت سوق مشتركة تمثل تجمعا مغلقا يتبع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي كما يتبع سياسة تمييزية ضده. وخلف جدران الحماية كانت تزداد سرعة حركة رأس المال لتصبح أوروبا الغربية ساحة لتدويل رأس المال عن طريق الاندماجات. وتحت رعاية الدولة وتحت أعطاف الجماعة الاقتصادية الأوروبية قامت منظمات أوروبية أخرى مثل اتحاد صناعات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ومثل اتحاد مصارف الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي نهاية عام 1992 تسقط آخر الحواجز الباقية داخل الجماعة الأوروبية، وتقوم سوق واحدة للعمل للسلع وللخدمات ولرأس المال وللتكنولوجيا. وتتهيأ هذه السوق التي توحد اثني عشرة دولة أوروبية أمام بقية العالم الرأسمالي لتنافس كلا من اليابان والولايات المتحدة ومعها كندا. وستتحول السوق إلى قلعة أوروبية لأن عملية التوحيد الداخلية سيرافقها درجة عالية من الحماية الخارجية. سوق تضم

320 مليونا من المستهلكين أصحاب القوة الشرائية العالية يبلغ ناتجهم المحلي الإجمالي 7 ,2 تريليون دولار، وتبلغ صادراتهم 680 مليار دولار, ووارداتهم 708 مليار دولار. وهي سوق قادرة على رفع الناتج القومي الإجمالي بنسبة 5 ,4٪، وإتاحة 8 ,1 مليون فرصة عمل جديدة، وتخفيض الأسعار للمستهلكين بنسبة 6٪.[30] وإن يكن يتوقع أن تنخفض فرص العمل الكلية بواقع 500 ألف فرصة نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية، على أن تزيد مجددا بعد عامين من قيام السوق الموحدة.

وتوالت بعد تجربة التكامل في غرب أوروبا تجارب عديدة للتكامل فيما بين الأقطار الاشتراكية أو الأقطار النامية. وأخذت التجارب الرأسمالية في القارة شكل الأسواق المشتركة لتحرير التبادل، ثم امتدت في بعض مناطق من الاقتصاد الرأسمالي لتتناول جوانب من التكامل في الإنتاج ورأس المال تقودها المشروعات المتخطية للقوميات.

ولا تقضي أشكال التكامل الحالي على كل العقبات الناشئة عن الإطار القومي لبعض جوانب الحياة الاقتصادية. ولذلك يخشى البعض من تراجع التكامل فيما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة في العقد القادم. وتقوم خشيتهم هذه على اعتبارين: الأول هو تجاوز درجة التكامل الاقتصادي الحالية لضرورات الاستقرار السياسي الجماعي، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تنسيق السياسات النقدية والضريبية، وخصوصا أسعار الصرف، والاعتبار الثاني هو بقاء مشاكل محلية بغير حل لأن حلها يعني الانعزال عن تيار التجارة العالمية وزيادة الحواجز التجارية.[31]

المشروع المتخطي للقوميات:

إذا كان التكامل الدولي يتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله فإن المشروع المتخطي للقوميات هو الذي يتولى في العادة تدويل الإنتاج ورأس المال ليتناسب مع تدويل التبادل، بل أصبح الاتجاه نحو التكامل الدولي يجري في الواقع من خلال المشروعات المتخطية للقوميات.[32] وازداد بذلك الطابع الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

فالمشروع المتخطي للقوميات هو الأداة الرئيسة الآن في تدويل الإنتاج

ورأس المال. إذ إنه يتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود القومية. وهي قوة ناتجة من قدرته على تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية على مستوى العالم كله، وقدرته على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإنتاجية والإدارية والتسويقية على أوسع نطاق وتركيزه في إنتاج وتطوير أنماط معينة من المنتجات والخدمات من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وكثيفة العلم. وبالنظر إلى مجال سيطرة هذه المشروعات الدولية من خلال فروعها وشركاتها التابعة فإنها لم تعد مجرد شركات أو مصارف عملاقة، وإنما هي كيانات اقتصادية دولية جديدة.

هذه المشروعات المتخطية للقوميات أصبحت تقوم على الصناعة الكبيرة المنفصلة عن أرضها القومية، والتي تعتمد بالكامل على السوق العالمية، أي أنها تعتمد على تقسيم العمل الدولي لكن داخل المشروع الواحد نفسه، إذ توزع العمليات الإنتاجية جغرافيا على نطاق عالمي على أساس ميزات الموقع، وبذلك تعمل على تحقيق قدر عال من اللامركزية في الإنتاج، مع قدر عال آخر من المركزية بالنسبة للتخطيط والتمويل والتسويق والتجديد التكنولوجي.[33]

وبينما تركز رأسمالها في داخل بلادها فإنها تعتمد على الحصة المتزايدة من إنتاجها وتسويقها الخارجيين. وهي في تخصصها تركز في المراحل الأرقى والأكثر ربحية التي تحتفظ بها داخل البلدان المتقدمة، بينما تترك للبلدان النامية نوعا ضيقا من التخصص يحتفظ لها بالمراحل الأقل ربحية والأكثر استخداما للعمل، أو رأس المال، أو الطاقة، أو الخامات الطبيعية. إنها تكشف عن معدل أسرع لتركيز وتداول الإنتاج ورأس المال. وسمتها البارزة هي تكامل نشاطاتها التي تضم قطاعات بأكملها من الاقتصاد القومي في عدد كبير من الدول في إطار جهاز موحد لاتخاذ القرارات بهدف تعظيم الربح على المدى الطويل مع أهداف أخرى مثل: الاحتفاظ بمصادر المواد الأولية والطاقة، أو المحافظة على الأسواق القائمة، والاستيلاء على أسواق ومصادر جديدة، وتحقيق معدل مرتفع للتقدم العلمي والتكنولوجي.

ويطلق بارنت وموللر على المشروع المتخطى للقوميات اسم المشروع الكوني، ويعرفانه بأنه «أول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم».[34] ونظرا لأن هدف هذه المؤسسة الأول هو

تنظيم إدماج النشاط الاقتصادي الدولي بطريقة تؤدي إلى تعظيم الربح الإجمالي، فإن هذه المؤسسة الكونية كيان عضوي ينبغي على كل جزء فيه أن يخدم الكل. إن المشروع الكوني يفيد الاقتصاد العالمي من خلال تحكمه المتزايد في ثلاثة موارد رئيسة هي: التكنولوجيا، ورأس المال، والتسويق- وبواسطتها يعمل على تدويل الإنتاج. ويعني هذا التدويل ببساطة أن المزيد والمزيد من السلع والخدمات الواحدة قد أصبح ينتج في العديد والعديد من الأقطار، وأن عملية الإنتاج قد صارت تتجاهل بصورة متزايدة ما يعرف بالحدود القومية. وبذلك يمكن أن يقوم نظام موحد للإنتاج على نطاق العالم.[35]

وتنعكس عمليات تدويل الإنتاج بقوة في صورة تدويل رأس المال. فقيام المشروعات الإنتاجية متخطية القوميات قد أدى إلى إلغاء كثير من القيود التي كانت تعوق حركة رأس المال على النطاق الدولي. وقد خرجت رؤوس الأموال الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية تشارك في عمليات إعادة تعمير أوروبا الغربية. وأتاحت أزمة السويس إضعاف فرنسا وبريطانيا وانهيار الإسترليني كأداة لتسوية المدفوعات الدولية مع العودة إلى قابلية تحويل العملات الرئيسة في عام 1958، أتاحت الفرصة لنشاط رأس المال الخاص وظهور الشركات الأمريكية ذات النشاط الدولي في أوروبا الغربية واليابان وجنوب شرقي آسيا. ظهرت بوصفها رأسمالية دولية تعتمد على نفسها، ومستقلة بدرجة أو بأخرى عن دولها. وفي الستينات ونتيجة القيود التي فرضت على سوق رأس المال في أمريكا مما أفضى إلى ظهور سوق الدولار الأوروبي، زادت الكفاءة الإنتاجية في المشروعات المستقرة في أوروبا الغربية واليابان، وظهرت الاحتكارات المتخطية للقوميات فيها. وسعت للمنافسة مع مثيلاتها ذات الأصل الأمريكي. وبذلك اشتدت تبعية رأس المال لآلية إعادة الإنتاج على المستوى الدولي.

ومن ثم قامت شبكة من المؤسسات المالية والنقدية ذات النشاط الدولي ازدادت قوتها في السبعينات في إطار عمليات الدولار النفطي. وقامت المصارف ذات النشاط الدولي لتوفير آليات المدفوعات وتسهيلات الاقتراض والتصرف في الموارد الفائضة والمساعدة على تخصيص الموارد وتحريك رأس المال في الدول. وتكاملت الأسواق المالية الدولية في بناء هرمي توجد

قاعدته الأساسية في المصارف والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتقف على قمته المصارف الدولية الكبرى وعدد من المؤسسات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير.[36] وأصبحت العلاقات المصرفية والائتمانية هي الجوانب الأكثر حساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وهكذا أصبح المشروع المتخطي للقوميات هو الوحدة الأساسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي المعاصر. وهو القوة المحركة للتدويل والمستفيد الأول منه. وبفضل هذه المشروعات ينشأ نظام رأسمالي دولي هو نظام جديد للإنتاج والتراكم، يعتمد على الإنتاج المتنوع المنظم على مستوى دولي، والموضوع تحت توجيه مركزي، والموجه إلى سوق واسعة تشمل العالم كله، والمتميز بالحيوية والريادة التكنولوجية بحيث يقيم علاقة هيكلية بين المؤسسات العلمية وبحوث التطبيق وعمليات الإنتاج والتسويق.

ولذلك فنحن بصدد مشروعات ترفع لواء الرأسمالية المخططة أو المبرمجة. فلا يستطيع مشروع يعمل على الصعيد الدولي أن يعمل بلا استراتيجية دولية تخطط لفترة طويلة مقبلة على أساس الإمكانات الفعلية والإجمالية وطبقا لأهداف طويلة المدى. وإذا كانت هذه المشروعات تبحث بجدية عن استقلالها الذاتي في مواجهة الدولة فإنما لكي تربح من المزايا الضخمة لكون الإنتاج والاستثمار يجريان على نطاق عدة أسواق قومية لا داخل سوق قومية واحدة. ولا يحول ذلك دون هرولتها للحصول على العقود الحكومية والإعانات التي تقررها الدولة والمزايا والامتيازات المالية والضريبية والاستخدام الفوري للتكنولوجيا الجديدة التي تتوصل إليها البحوث التي تمولها الحكومة.[37] ولا ننسى أن اتساع نطاق تدخل الدولة كان عاملا مواتيا في البداية لقيام وتوسع المشروعات المتخطية للقوميات. فلقد عملت الدولة أحيانا بفضل استثماراتها ونفقاتها على تطوير، بل على خلق الاحتكارات خلقا. فبرنامج أبوللو لغزو الفضاء في الولايات المتحدة قد اقتضى مثلا تعاون 20 ألف مشروع صناعي صار بعضها فيما بعد احتكارات عملاقة، ومنها احتكاري. بي. ام. الذي لم يبدأ نشاطه في البرنامج إلا عام 1961. وبالاستناد إلى صلاتها بالدولة استطاعت المشروعات متخطية القوميات أن تصبح في عصرنا أهم العوامل الفعالة في الساحة الدولية

القادرة على تعديل نمط تقسيم العمل الدولي، وإعادة توزيع الدخل الدولي، والتحكم في النظام النقدي الدولي بما تملكه من أصول سائلة قصيرة الأجل، والتأثير في السوق المالية الدولية، وتطوير العلم والتكنولوجيا الحديثة. وما زالت الدولة هي سندها الأساسي في إعادة توزيع الدخل القومي لصالحها.

وإذا كانت هذه المشروعات تمثل هذا القدر من الجبروت فإنها تمثل في النهاية تحديا لشكل الدولة القومية كتنظيم سياسي للمجتمع الرأسمالي. وتدخل من ثم في تناقض موضوعي معها يطرح على المستقبل إشكالية واجبة الحل. لكن أهمية هذه الحقيقة تظهر في كامل قوتها إزاء البلدان النامية التي تتهددها هذه المشروعات-وعادة ما تكون أجنبية عنها-بخطر نسف سيادتها.

وينتهي بارنت وموللو من دراستهما إلى هذه النتيجة الهامة وهي أن الثروة الهائلة للمشروعات متخطية القوميات هي في حقيقة الأمر ثروة اجتماعية من حيث مصدرها وطبيعتها، وأنه يجب أن تعامل هكذا.[38]

ولا شك أن المشروعات المتخطية للقوميات ليست سوى التعبير عن عملية تاريخية هي عملية التركيز والتمركز والتدويل المضطرد لرأس المال الاحتكاري الذي في سعيه لاستخلاص أقصى الأرباح يتوصل إلى أشكال من التنظيم والنشاط لا تعني في ظل الأوضاع الراهنة للبلدان النامية سوى النهب الحقيقي للموارد، والاستغلال والمفرط للعمل الرخيص، ومن ثم فإن من شأنها تشديد تبعيتها للرأسمالية العالمية، وتشويه وتسوية وضعها داخل التقسيم الدولي للعمل. إنها بسيطرتها على العناصر الأربعة للحياة الاقتصادية من تكنولوجيا ورأسمال وأسواق عمل ونظم تسويق تساهم ببراعة فائقة في استمرار تقسيم العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة، بحيث أصبح من المعروف أن أكثر من نصف العالم يكدح وينتج من أجل أن يستهلك ويتمتع بأقل من خمس العالم.

وتشير كل الدلائل إلى أن المشروعات متخطية القوميات التي اكتسبت أهمية أكبر، بالمقارنة بعملياتها المحلية منذ السبعينات، سوف تمثل القوة الطليعية للرأسمالية المعاصرة ذات اسبيعة الكونية. فهي تعكس أولا وقبل كل شئ نمو التيارات المتقاطعة للاستثمار فيما بين الأقطار الصناعية

المتقدمة والزيادة المضطردة في الطبيعة الكونية للإنتاج في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية حيث تتوطن الوحدات الإنتاجية في المناطق الأكثر ملاءمة لها من حيث النفقات الكلية، بل إن التدويل المضطرد للإنتاج في تزايد نتيجة ظروف تكثيف الحماية التجارية من جانب البلدان الصناعية، حيث تخلق الحماية حافزا موضوعيا لإعادة توطين المشروعات.[39] وبعد أن سمحت الصين بدخول المشروعات المتخطية للقوميات في قطاعات ملائمة لبرامج التحديث فيها، يفتح الاتحاد السوفيتي أبوابه الآن لمشروعات مشتركة معها.

إن الاتجاه الموضوعي نحو تدويل الإنتاج وهو الاتجاه الذي كشفت عنه الرأسمالية منذ بدايتها قد تأكد الآن بصورة حاسمة في ظل الرأسمالية المعاصرة. فقواها الإنتاجية تتخطى، ولم تعد تكتفي في نموها بالحدود الضيقة للدول. ولذلك فإن المشروعات متخطية القوميات تعتبر بدورها ظاهرة طبيعية في تطور الرأسمالية. فلا هي بالظاهرة العارضة ولا هي بالتطور المشبوه. لقد كانت ثمرة للدور الذي لعبه رأس المال في تدويل الإنتاج، ثم غدت اليوم هي الأداة الرئيسة لاضطراد تدويل هذا الإنتاج.

أسلوب عمل قانون القيمة:

من المعروف أن قانون القيمة هو القانون الذي يتم بمقتضاه تنظيم تبادل السلع. فهو يعمل كضابط للإنتاج، ويفعل بواسطة المنافسة في الأسواق. يضبط تلقائيا عملية توزيع وسائل الإنتاج وقوة العمل بفروع الإنتاج، وهو ما يسمى تخصيص الموارد. كما يدفع إلى تطوير القوى الإنتاجية بإدخال التحسينات والتجديدات التكنولوجية. ويحكم في النهاية عملية توزيع القيمة المضافة وتوزيع الدخل القومي. وبذلك يحكم قانون القيمة دورة الإنتاج الرأسمالي من شكلها النقدي إلى شكلها الإنتاجي إلى شكلها السلعي إلى شكلها النقدي من جديد.

وفي ظروف الاحتكار تحل السيطرة الاحتكارية محل حرية المنافسة. ومن ثم يشمل ربح الاحتكارات، علاوة على الربح المتوسط في السوق، ربحا إضافيا تحصل عليه الاحتكارات بفضل سيطرتها.

وتمثل المشروعات المتخطية للقوميات احتكارات للأقلية تعمل على

الصعيد العالمي. فهي اتحادات احتكارية متعددة القطاعات والأنشطة، صناعية ومالية وتجارية وزراعية، لها مراكزها الخاصة بالبحث التكنولوجي، وتجمع قوة عاملة من مختلف المهن والتخصصات ومن جنسيات متعددة. وحولها تجمعات هامشية تتكون من عشرات الألوف من وحدات الإنتاج من الباطن التي توفر للاحتكارات العملاقة بعضا من احتياجاتها الإنتاجية. وعلى سبيل المثال فإن احتكار فيات يعتمد في إنتاج السيارة الواحدة على منتجات سبعة آلاف مشروع كبير وصغير، منها ألف مشروع أجنبي. فهو يعمل عل الصعيد الدولي.

ومن ثم يقوم المشروع المتخطي للقوميات بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من حيث الربحية عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل إقليم من قوة عمل وموارد اقتصادية ونظم قانونية.

وبذلك تتحدد استراتيجية المشروع عل الصعيد الدولي، على مستوى السوق الدولية كلها. ومن هنا يستطيع المشروع أن يقوم بتقسيم داخلي للعمل على النطاق الدولي بالإضافة إلى استفادته من النمط الرأسمالي القائم على التقسيم الدولي للعمل. ولذلك تتنوع الأنشطة الاقتصادية التي يتولاها المشروع الواحد. ففي عام 1949 كان نصيب الاحتكار ذي الصناعة الواحدة 34٪من بين أكبر 500 احتكار في الولايات المتحدة. أما في السبعينات فقد أصبحت النسبة 6٪ ودلت دراسة أجريت حول 33 احتكارا أمريكيا على أنه فيما بين عامي 1950 و 1986 كان يقوم كل احتكار منها بنفسه أو بواسطته بحوالي 80 صناعة فرعية في المتوسط.[40] ويعتبر هذا التعدد والتنوع في الأنشطة مصدرا لقدرة المشروعات المتخطية للقوميات على التمتع بقدر من الاستقرار في الأزمات كما أنه يمنحها قدرة أكبر على المناورة على الصعيد ا لدولي.

ومعني هذا أن الاستراتيجية الجوهرية للمشروع المتخطي للقوميات تقوم على التقسيم الدولي للعمل في داخله وخارجه.[41] إنه ينظر إلى العالم كوحدة اقتصادية واحدة، ويعمل كتنظيم متكامل عضويا كل جزء فيه يخدم المجموع. وهدفه الأول هو تنظيم وإدماج النشاط الاقتصادي الذي يتولاه على صعيد العالم بحيث ينظم ربحه الكوني، أي ربحه على الصعيد العالمي.

لهذا تسمى المشروعات متخطية القوميات صانعة الأسعار، إذ إنها تختار الأسعار التي تريدها لمنتجاتها. ومن الطبيعي أن تكون هناك تجديدات. غير أن هذه التجديدات لم تعد تجري تحت ضغط المنافسة بمعناها القديم وإنما تحت ضغط تعظيم الأرباح. فالمنتجات الجديدة تجلب أرباحا أكبر. ولم يعد التحديد يجري لمجرد تسحين الجودة. إن احتكار جنرال موتورز مثلا لا يستغل أكثر من ١٪ من مجموع براءات الاختراع التي يملكها. ونتيجة ذلك انتقلت الصدارة من المنتجين أعني المهندسين والمصممين إلى رجال البيع والإعلان. إن أكبر احتكار في العالم وهو جنرال الكتريك لا يعتبر نفسه شركة إنتاج، بل شركة تسويق. ومن هنا اهتمام هذه الاحتكارات الكبرى بتغيير النماذج (الموديلات) وليس بالتجديد الحقيقي.

وتتمثل قوة احتكار الأقلية كما هو معروف في الثمن الاحتكاري الذي يفرضه معتمدا على حقيقة أن نفقة إنتاجه أقل من النفقة المتوسطة، الأمر الذي يسمح بوجود فرق ثابت بين هذه النفقة المتوسطة والنفقة الفعلية على مستوى المشروع المتخطي للقوميات مما يسمح له بمصدر ثابت لربح إضافي. ولهذا لا يوجد ما يسمى معدلا متوسطا للربح الاحتكاري. وقد تبين أن المشروعات متخطية القوميات ذات المقر الأمريكي، وذات رأس المال الذي يزيد على مائة مليون دولار تحصل عن كل دولار من المنتجات على ربح يبلغ ثلاثة أضعاف ما تحصل عليه المشروعات الصغرى ذات رأس المال الذي يبلغ مليون دولار فقط.

ومن هنا يهتم المشروع المتخطي للقوميات بما يمكن أن نسميه الربح الإجمالي، وهو الربح الصافي الناتج من مجموع العمليات التي يجريها على الصعيد الدولي في صورة تحويلات ناتجة من المبادلات بين المشروع الأم والمشروعات الفرعية والفروع. ويظل مثل هذا الربح متاحا ليس فقط عندما يرتفع الثمن بالنسبة للمنتجات الرئيسة التي ينتجها وإنما أيضا عندما لا يتغير، وحتى عندما ينخفض. لكن ذلك يفترض التحديث المستمر مما يجبر رأس المال على التوسع كيفيا وكميا لتحدي المقاومة. والمقاومة هي أسواق الاستهلاك التي تغزوها المشروعات المتخطية للقوميات بأيديولوجيتها الاستهلاكية الكونية.

وبالإضافة إلى الربح الاحتكاري الذي تحصل عليه هذه المشروعات فإن

المرونة الاقتصادية التي تتيحها لها طبيعتها الدولية هي التي تسمح لها بتعظيم أكبر للربح من خلال استخدام أدوات جديدة مثل: تحويل الأسعار وتحويل الموارد، والسيطرة على نظم النقد والائتمان والاستثمار العالمية، وذلك في التعامل مع البلدان النامية.

أ-فهي تسعى لتحقيق التكامل التجاري لنفسها باعتبار أن التسويق المحكوم أداة ضرورية لسياسة تحديد الأسعار. ونعني بها تبادل السلع في قنوات التجارة المغلقة بأسعار تخدم أغراض المشروع الأم. فتغالي في تحديد أسعار الصادرات حتى لو كانت خامات إذا كانت هي التي تنتجها أو تصدرها، لكنها تخفض أسعار هذه الصادرات إن كانت موجهة للفروع أو الشركات التابعة وهكذا. ففي حالة المعادن والمنتجات المصنوعة فإن الاتجاهات الحديثة كانت نحو التوسع في التحويلات داخل المشروع الواحد فيما بين الفروع التجارية. لقد ساعد هذا الوضع على الاستخدام الواسع لأسعار التحويل. ومن خلاله تستطيع المشروعات أن تخفض إلى الحد الأقصى مدفوعاتها من الضرائب عن طريق التحكم في أسعار الصفقات فيما بين الفروع، كما تستطيع أن ترحل الأرباح من بلدان تتميز بأسعار ضريبية مرتفعة نسبيا إلى بلدان أسعارها الضريبية أقل[42].

ب-ومن خلال التكامل التجاري تسعى المشروعات متخطية القوميات لتطبيق سياسة تحويل الموارد أيضا. فعن طريق الصادرات المكثفة إلى البلدان النامية منظورة وغير منظورة، عسكرية ومدنية، تتحول هذه الصادرات إلى مصدر للموارد، بحيث يصبح التسويق أداة أساسية من أدوات تحويل جزء كبير من الفائض الاقتصادي في تلك البلدان. يضاف إليها حصيلة الربح الناتج من التمويل والفائدة المستحقة على القروض، وتحويلات بيع وتأجير التكنولوجيا. ويتم الشيء نفسه عند الاستيراد وبخاصة بالنسبة للخامات الطبيعية.

ج-وبحكم الطبيعة الأخطبوطية لرأس المال الدولي فإن المشروعات المتخطية للقوميات قادرة على تحريك أصولها واحتياطياتها بسهولة على مستوى عالمي، وهي قادرة من ثم على أن تحدث أزمات نقدية وائتمانية مثل ما حدث عن طريق التوسع في خلق الدولار الأوروبي. ولقد أصبح التضخم سمة أساسية من سمات الرأسمالية المعاصرة. وهذا التضخم اقتطاع لا

شك فيه من موارد البلدان النامية التي تتعامل معها. ومعروف أن الدولار مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية، ومع ذلك فإنه العملة الدولية المقبولة بلا تحفظ في مقابل صادرات البلدان النامية.

محاولة توحيد السوق العالمية:

عبر التكامل الدولي والمشروعات المتخطية للقوميات تجرى عملية تدويل الحياة الاقتصادية. تجرى عملية موضوعية لتوسيع مجال توحيد ظروف الإنتاج ورأس المال. إن هذه الظروف لم تعد تتحدد على صعيد قومي. ففي ظل التدويل فقط صار يمكن للمشروع الرأسمالي أن يتغلب على ميل معدل الربح للهبوط نتيجة زيادة التركيب العضوي لرأس المال تبعا لمقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية. ولذلك يتحدد ربح المشروع المتخطي للقوميات على صعيد دولي.

ومن هنا تجرى محاولة توحيد السوق العالمية في السلع والمال والتكنولوجيا. وهي محاولة تجرى غير مصحوبة بالرغبة في توحيد الظروف الاجتماعية للإنتاج.(43)

أولا- سوق السلع:

من خلال إعادة النظر في التقسيم الدولي الراهن للعمل وإعادة توزيع الصناعة عالميا تقوم المشروعات المتخطية للقوميات مثلها مثل تجارب التكامل الدولي بعملية إعادة توزيع الموارد عبر الحدود القومية للدول المختلفة، ويتحول جزء كبير من التجارة الدولية إلى تجارة داخلية أو مغلقة بواسطة المشروعات المتخطية للقوميات عن طريق الجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والعمل، وتدفقات التجارة داخل المشروع الواحد. وهكذا امتدت سيطرتها على أغلب المعروض في سوق السلع الدولية، بحيث إنه خلال المدة من 1970 إلى 1972 كانت نسبة 78٪ من مجموع الرسوم والعوائد التي تتلقاها الولايات المتحدة سنويا تأتيها من شركاتها التابعة لها في الخارج. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 81٪ في مطلع الثمانينات.(44) كما أن جزءا هاما من تحويلات رأس المال داخل المشروعات متخطية القوميات يتولد داخليا من مكتسبات هذه المشروعات في الأقطار المختلفة، أو يقدم

محليا من مشروعات التمويل المحلية، أو يتاح لدى مصارف مرتبطة بالصناعة.

ولاشك أن هذه المعاملات التي تجري داخل المشروعات تصبح معزولة عن مفعول قوى السوق، وتصبح أقل حساسية من غيرها للتغيرات في الطلب الكلي والأسعار وأسعار الصرف والسياسات الحكومية. إنها معاملات تجري على النطاق الدولي لكنها تغدو في الواقع معاملات داخلية. ويصبح لذلك أهمية بالنسبة لتوزيع المكاسب من المبادلات الاقتصادية والتخصيص الكفء للموارد، والعلاقات بين الحكومات والمشروعات.

وشهدت عملية إعادة توزيع الموارد عبر الحدود القومية نهاية عصر من التأميمات في البلدان الصناعية المتقدمة. فقد كان بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص ضرورة من أجل توسيع سوق السلع أمام المشروعات المتخطية للقوميات، حتى البلدان النامية تخلى بعضها عن التأميمات لإفساح المجال أمام عملية التدويل، وأخذت تولى اهتمامها للأنشطة الأمامية: التشغيل، والتسويق، والتوزيع.

هكذا امتدت سيطرة المشروعات المتخطية للقوميات لتشمل السوق الدولية للسلع بصورة تميل إلى توحيدها. فاحتكار يونيلفر يحتكر الآن نصف السوق الرأسمالية للمارجرين والصابون. واحتكار هوفمان / لاروش يحتكر أكثر من نصف سوق فيتامين ج الدولية.

لقد انتقل مركز الحركة من التجارة إلى الإنتاج نتيجة حلول تصدير رأس المال محل تصدير السلع، واتخذ هذا الاتجاه ثلاثة أشكال:

1- تقسيم السوق بين الفروع المحلية للمشروعات عابرة القوميات (السيارات).

2- استيلاؤها على مواقع حاكمة في أنماط متخصصة من الإنتاج (الكيماويات والدوائيات).

3- الارتباطات التكنولوجية كأداة لتثبيت مواقعها في السوق وقاعدة للتحرك بالنسبة لتجمعات من الاحتكارات.

كما تتولى المشروعات المتخطية للقوميات عمليات الوساطة أو الخدمات، وتقدم على تحويل بعض الشركات الصناعية إلى بيوت تجارية أكبر. وتحتل مراكز وسيطة بين الإنتاج والاستهلاك النهائي في السلع المتداولة عالميا.

فهي تسيطر على 50 إلى 60٪ من الفوسفات المصدر من البلدان النامية، وعلى تجارة من 70 إلى75٪ من الأرز والموز والمطاط والصفيح والنفط، وعلى تجارة من 80 إلى 85٪ من البوكسيت(*) والشاي والنحاس، وعلى تجارة من 85 إلى 90٪ من الجوت، وعلى تجارة من 90 إلى 95٪ من خام الحديد. ومع تطور التكنولوجيا أصبح التصدير الأساسي هو تصدير التكنولوجيا. وأصبح توزيع واقتسام الأسواق الخارجية يتم طبقا لتوزيع التكنولوجيا.

وعلى أساس ضعف مراكز البلدان النامية في مجال التجارة الدولية للهياكل الأساسية مثل: تسهيلات التخزين، والأسطول التجاري، ومنافذ التوزيع، وعمليات التأمين، والخدمات الإدارية والتكنولوجية والمعلومات، نجحت المشروعات المتخطية للقوميات في الالتفاف حول تأميمات البلدان النامية، وأطاحت بالآثار التي ترتبت عليها.

غير أن محاولات توحيد سوق السلع عبر السيطرة التي تمارسها المشروعات المتخطية للقوميات لم يكن من شأنها إلغاء المنافسة بين الاحتكارات، وإنما خلقت أشكالا جديدة منها، وولدت عددا من الصراعات والنزاعات الحادة العنيفة. ومع أن إنتاج الحاسبات الآلية مثلا يتركز في الدول الرأسمالية المتقدمة فإن احتكارين في الولايات المتحدة (آي. بي. أم) واليابان (هيتاشي) كانا يسيطران وحدهما على 40٪ من السوق العالمية للآلات الحاسبة في عام 1984.

ثانيا- سوق المال:

بعد الحرب العالمية الثانية تحولت المصارف الكبرى إلى مصارف متخطية للقوميات مصاحبة لانتشار الدولار الأوروبي ثم الدولار النفطي، [45]. واتجهت لتجميع مدخرات البلدان الرأسمالية لإدماج المدخرات المحلية في البلدان المتخلفة في عملية إعادة الإنتاج الموسع للفوائض المالية على النطاق العالمي،[46] وتشكلت دورة مكثفة لرأس المال عبر الشركات والمصارف المتخطية للقوميات.

وكان دور المصارف غالبا في توحيد سوق المال بالسيطرة على عرض

(*) البوكسيت (Bauxite) : صخر يستخرج منه الألمونيوم. (المحرر).

رأس المال المحلي وطلبه في الأقطار الرأسمالية والنامية. فلقد نشأت السوق الأوروبية للدولار بودائع دولارية في مصارف أوروبا الغربية أمكن للأمريكيين أنفسهم إيداعها هناك. وقامت المصارف الكبرى في الوقت نفسه بتوجيه نشاطها إلى الخارج في محاولة لمتابعة الصناعة والتعدين والخدمات التي خرجت من الإطار القومي إلى الصعيد العالمي. وفيما بعد تراكمت الفوائض النفطية بأيدي أصحابها الذين سعوا لأبواب الاستثمار العاجل. ومع أن البلدان النامية ما زالت تتلقى جزءا كبيرا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها صارت بالفوائض النفطية مصدرة لرأس المال. وفي منتصف السبعينات كان حوالي 2٪ من مجموع الأموال الخارجية قد صدرته بلدان نامية.[47] وتنوعت صور التصدير: من الاستثمار الخارجي المباشر إلى المحفظة المالية إلى الودائع المصرفية إلى الذهب والأصول السائلة. وفي الوقت نفسه كان هناك عجز في مدفوعات البلدان المستوردة للنفط مع تخلي صندوق النقد الدولي عن توفير السيولة لهذه البلدان. هنالك ظهرت المصارف الدولية بوصفها القناة الأساسية إعادة تدوير الفوائض النفطية الموجودة لديها. ومع أن تكلفة الاقتراض من المصارف التجارية كانت مرتفعة نسبيا إلا أن حرية استخدامها من قبل الدول المقترضة كانت كبيرة، ومن ثم فإن حقوق المصارف التجارية لدى البلدان النامية التي بلغت 89 مليار دولار في نهاية عام 1975 أصبحت 362 مليار دولار في منتصف عام 1982. وهكذا نشأت سوق مصرفية متخطية للقوميات تقوم على إمكانات واسعة للاقتراض من أسواق رأس المال في الدول التي تتميز بارتفاع أسعار فائدتها. وتشكلت فيها اتحادات مصرفية دولية تعمل على ترشيد عمل النظام الرأسمالي، ودرء تحول الأزمات إلى كوارث رأسمالية في الوقت الذي تعمل على توحيد سوق رأس المال الدولية وخصوصا تعبئة مدخرات البلدان النامية، وإعادة تدويرها على المستوى العالمي. وفي هذه الظروف أثبتت الأنظمة المصرفية القومية عجزها عن توجيه تدفقات رأس المال المحلية نتيجة ضخامة تأثير وقوة جاذبية السوق الدولية للمال. وعانت الأقطار العربية من هذه الظاهرة إيجابا وسلبا.

ونذكر أنه في عام 1982 كان هناك 33 مصرفا عربيا ضمن أكبر 500 مصرف في السوق.

ثالثا- سوق التكنولوجيا:

تمثل التكنولوجيا العنصر الأكثر تأثيرا وحسما في مجال توحيد السوق العالمية. وتتولى المشروعات المتخطية للقوميات احتكار مصادر التجديد التكنولوجي. وهي تجعل منه محور المنافسة الدولية فيما بينها.. . وتتوطن أنشطة البحث التطبيقي والتنمية التكنولوجية في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان.(48)

فالرأسمالية العالمية مدفوعة بميل الربح الاحتكاري للانخفاض تتجه نحو التكامل والتدويل المضطرد، وهي تسعى لتعويض أرباحها بتأمين مصادر قوة العمل الرخيصة، والمواد الأولية الصناعية أو المولدة للطاقة. ومن هنا تختار الرأسمالية العالمية أن تنقل إلى البلدان المتخلفة عددا من الصناعات كثيفة العمل، أو رأس المال، أو الطاقة، وتبقى لنفسها تلك الصناعات الحديثة كثيفة المحتوى العلمي والتكنولوجي. وتظل آليات التدويل هنا في حدود آليتين أساسيتين هما:

الأولى: نشر كل سلسلة من السلاسل الصناعية التكنولوجية في عدد كبير من البلدان الرأسمالية والنامية بشرط أن تضمن تبعية كل حلقة من حلقات السلسلة الواحدة البتروكيماوية أو الميكانيكية أو الهندسية للحلقات الأخرى وللمراكز الرأسمالية العالمية. ففي عام 1970 ظهر في السوق الأوروبية طراز جديد من السيارات اسمه (نبتو) نتيجة شركة فورد الأمريكية. وقد تم تصنيع الهيكل في الولايات المتحدة، وتصنيع المحرك في المملكة المتحدة، وتم تجميع السيارة في ألمانيا الغربية.

الثانية: إنشاء قنوات جديدة للتجارة الدولية المقفلة ومضاعفة هذه القنوات ونشرها في فروع جديدة من الصناعة هي: الصناعة التمويلية أو ما يسمى صناعات المصب، وكسر عملية التبادل والاستهلاك ونشرها في عدة بلدان مما يكمل مفعول الآلية الأولى، ويحكم تكامل البلد النامي مع المراكز الرأسمالية العالمية.

وواضح من هاتين الآليتين حرص الدول الصناعية على عدم اقتسام معرفتها العلمية مع دول العالم النامي. وهي تفضل أن تبيع المنتجات كاملة بدلا من ممارسة تجارة الأفكار. ومهما تنشئ البلدان النامية من مصانع حديثة فإن طاقتها التصنيعية تظل دائما محدودة، إذ تنقصها مثلا قطعة

غيار أو مواد خام مستوردة طبقا للتكنولوجيا المستوردة.[49]

على أي حال فإن المشروعات المتخطية للقوميات تقوم من خلال الاستثمار المباشر وخصوصا في البلدان النامية بتداول دولي للتكنولوجيا بين الشركة الأم وفروعها المنتشرة في العالم. وغالبا ما يكون المشروع صاحب تكنولوجيا جديدة. وبهذه الصفة فإنه يحقق سيطرة مستمرة على السوق من شأنها أن تولد له ريعا.[50]

وفي الأحوال الأخرى فإن الأمر الرئيس لدى المشروع ليس هو الحصول على المقابل النقدي لقاء بيع التكنولوجيا. فالغاية الأولى هي كسب مجالات في تلك الأسواق التي ليس من المجدي التصدير المباشر إليها لسبب أو لآخر، أو تلك التي تكون إقامة الفروع الإنتاجية فيها غير مربحة. وعندئذ يتم بيع التراخيص والبراءات، ويصبح الهدف لا نقل التكنولوجيا وإنما حماية شرعية لإنتاج وتصريف منتجات المشروع المتخطي للقوميات.[51]

ويمكن أن تكون الأسرار التي لها قيمة تجارية أهم من براءات الاختراع. وعندئذ فإنها لا تضمن في عقود نقل التكنولوجيا. ويرتبط بذلك اقتناء وسائل الإنتاج والخدمات والصيانة. إذ يرتبط بيع التكنولوجيا مباشرة ببيع الآلات والمعدات والمصنوعات المكملة سنة بعد أخرى. ولذلك فإن الثمن الذي يدفع ثمنا لنقل التكنولوجيا لا يمثل في الواقع سوى قمة جبل الجليد.

وهنا تبدو ضآلة، ومع ذلك خطورة، ما يتم نقله من تكنولوجيا عبر الصناعات الجديدة. إن نقل التكنولوجيا لا يعني مجرد نقل آلات ومعدات، وإنما يعني في الواقع نقل نمط معين من استخدام عناصر الإنتاج، ونمط معين من التبادل، ونمط معين من الاستهلاك، ونمط معين من التسويق. وتبعا لذلك فإنه في الصناعات الجديدة تستمر علاقة التبعية الخارجية وإن تكن على مستوى أرقى فهي تبعية تكنولوجية. فالواقع أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد هيأت لظهور صناعات جديدة للأدوات والآلات والمنتجات الإلكترونية والكهربائية والهندسية ووسائل الاتصال، وجعلت إنتاجها وتطويرها احتكارا للبلدان الصناعية المتقدمة من خلال اتحادات احتكارية دولية. وقد ترتب عل ذلك ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا، وكذلك ارتفاع تكلفة الأعمال الاستشارية لمشروعات التصنيع الجديدة.[52]

وفي النهاية فإن السيطرة الرأسمالية العالمية التي تجرى من خلال

توحيد السوق الرأسمالية ليست مجرد سيطرة تكنولوجية معينة لصنع الآلات والمنتجات، وإنما هي أيضا سيطرة تكنولوجيا معينة لصنع ونقل مجموعة من القيم التي تجعل من إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال محورا لاهتمامها. ومن ثم يصبح أهم ما في توحيد سوق التكنولوجيا هو محاولة توحيد سوق الأفكار والقيم والثقافات.

مراجع الباب الثاني

(1) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر الإسكندرية، 1980، صفحة 19 وما بعدها- ونذكر هنا أن أول دراسة كشفت لنا عن ظاهرة التدويل كانت دراسة كولمى الاقتصادي الألماني:
Gunther Kohlmey, World economy structure and international socialist division of labour, Problems of Peace and Socialism, London, june 1966.

(2) انظر كتابات ميشاليه وخصوصا دراسته:
C.A. Michalet, Firmers internationales et internationalisation de la production, Revue du Tiers-Monde, Janvier Mars 1976, p.161.

وانظر أيضا:
Ch. Palloix, Les firmes multinationales et le proces d ßinternationalisation, Paris 1973. :وكذلك.
R. Vernon, Les Entreprises Multinationales, Paris 1973.

(3) انظر مؤلفنا «التخلف والتنمية-دراسة في التطور الاقتصادي»، القاهرة، 1982، صفحة 24 وما بعدها.

(4) انظر سعيد النجار، تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية، القاهرة، 1958، صفحة28

(5) انظر Samir Amin, In Favour of a polycentric World, Ifda Dossier 69, January : February 1989, P. 51.

(6) انظر مؤلفنا «فصول في التكامل الاقتصادي» القاهرة، 1986، صفحة8.

(7) انظر: Peter Waterman, Towards 2000, A New Labour and Democratic International . ism, Ifda Dossier 69, January/February 1989, p. 53.

(8) انظر إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات، المستقبل العربي، بيروت، أغسطس 1986، صفحة88.

(9) انظر مؤلفنا سبقت الإشارة إليه: «فصول في التكامل الاقتصادي العربي» من صفحة 9 إلى صفحة 13.

(10) انظر OCDE, Rutherford Boates, Cooperation pour de developpement, Paris,: 1983, p. 40

(11) انظر المرجع السابق: OCDE, Rutherford Boates, op. cit. P. 59

(12) انظر Martim Feldstein, The US in the World Economy, Economic Impact, 1983, 3, V.. 43, P.13.

(13) انظر سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد مع الإشارة إلى الواقع العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول، القاهرة، 15 و 16 مايو 1979، صفحة 4.

(14) انظر:
J. Bhagwati, Nation States in An International Framework, An Economist's Perspective WOMP-

.6. IMMO Workshop on the Coming Global Civilisation Moscow, October 11- 14, 1988, p

(15) انظر .U.N. World Economic Outlook, 1985, pp.64, 74

وكذلك U. N. Transnational Corporation in World Development, Third,Survey 1983, pp. 286,290. pp

(16) انظر: D. Germidis & Ch-A. Michalet, Banques Internationales et places

financieres dans les pays en voie de developpement. OCDE. Paris 1984, p.10.

(17) انظر إبراهيم سعد الدين في المرجع السابق، صفحة 87 وما بعدها.

(18) انظر J. Bhagwati, op. cit. pp. 8.9

(19) انظر مؤلفنا آنف الذكر «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر» صفحة 25.

(20) انظر مؤلفنا «التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 1980، صفحة26.

(21) انظر المرجع السابق..Germidis & Michalet, op. cit. P.10

(22) انظر Gordon Borehan, The future of commercial banks in the broader financial services industry

محاضرة ألقيت بتاريخ 6 مارس 1988 في الجمعية المركزية للمصارف العاملة في مصر، صفحة3.

(23) انظر المرجع السابق، صفحات من 4 إلى10.

(24) انظر إبراهيم سعد الدين، المرجع سابق الذكر، صفحات 91 و92.

(25) انظر بصفة عامة دراسة اوزفالد وسونكل «التكامل الرأسمالي عبر القوميات والتفكك القومي في أمريكا اللاتينية»، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم 131، القاهرة، مارس1971.

(26) انظر دراسة ماجدوف وسويزي: H. Magdoff and P. Sweezy, The deepening crisis of U.S. Capitalism, N.Y. 1981, p. 34.

(27) انظر إبراهيم سعد الدين، المرجع السابق، صفحة 90.

(28) انظر مؤلفنا «التخلف والتنمية» سابق الذكر، صفحة 79.

(29) انظر مؤلفنا «فصول في التكامل الاقتصادي العربي» سابق الذكر، صفحة 24 وما بعدها.

(30) انظر:. World Link, January/February 1989, No. 1, 2, p. 15

وانظر أيضا.

Euromoney Septmber 1986, Towards a Single Market A Supplement to، .

Euromoney and Corporate Finance

(31) انظر: .L. Thurov, in the World Economy, March 1984, p. 6

(32) يبدو أن تعبير الشركة متعددة الجنسيات قد صاغه ديفيد ليلنتال في بحث له قدمه إلى معهد كارنيجي للتكنولوجيا في أبريل 1960، ونشر بعنوان (الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات) واستخدمت التعبير بعد ذلك مجلة بيزنس ويك في تقرير خاص بعنوان «الشركات متعددة الجنسيات» في عددها الصادر بتاريخ 20 أبريل 1963. انظر باران وسويزى، رأس المال الاحتكاري، المرجع السابق، صفحة 198.

(33) انظر إبراهيم سعد الدين في المرجع السابق، صفحة89.

(34) انظر بصفة عامة R. Barnet and R

Muller, Global Reach, the Power of Multinational Corpora.tions, New York, 1974, p.14

وهو ما يؤكده مدير الأنشطة الدولية في البيت المالي العالمي) الأخوة سلمون) بقوله: «إننا لم نعد مشروعا أمريكيا، وإنما نحن مشروع كوني له فرع أمريكي».

(35) انظر: مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر»، المرجع السابق، صفحة

(36) انظر إبراهيم سعد الدين، المرجع السابق، صفحة 103 .

(37) انظر: Isaac Minian. Transnationalisation and the Investment Strategies, Development. 154.and Peace, Volume 6, Spring 1985, Budapest, p. 154 .

(38) انظر: Barnet & Muller, op. Cit,p. 374 .

(39) انظر محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، 1986، صفحة206 .

(40) انظر: United Nations-Centre on Transnational Corporations, Transnational Cor.porations in World Development, Third Survey, New York, 1983, p. 2

(41)انظر:

Stephen Hymer, The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development, in I. N. Bhagwat, ed., Economics and World Order from the 1970s . to the 1990s, New York, 1972, pp.113/141

(42) انظر:

V. Rymalov, The World Capitalist Economy-Structural Changes Trends and .Problems, Moscow, 1982. p.96.

(43) انظر محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، نوفمبر 1986، الكويت، صفحة 34 .

(44) انظر المرجع السابق U.N. Centre on Transnational Corporations, op. cit. P. 13 6.

(45) انظر ماجدوف وسويزى، المرجع السابق، صفحة 37 .

(46) انظر محمد السيد سعيد، المرجع السابق، صفحة44 .

(47) انظر المرجع السابق

U.N. Centre on Transnational Corporations, op. cit. P.31.

(48) انظر محمد السيد سعيد، المرجع السابق، صفحة 52 و 53 .

(49) انظر نصيرة أبو جمعة سعدى، عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، رسالة دكتوراه بجامعة الإسكندرية، ,1987 صفحة13 .

(50) انظر زاخماتوف، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية، موسكو1985، صفحة 98 .

(51) انظر مؤلفنا «أزمة التنمية الاقتصادية العربية» بغداد 1979، صفحة33 .

(52) مجلة عالم الاستثمار العربي، السنة التاسعة، العدد السابع، أكتوبر 1987 . صفحة 12و 13 .

الباب الثالث
رأسمالية قادرة على التكيف

تمهيد

تهاوت في التاريخ نظم عديدة عندما ثبت أن زمانها قد ولى وباد. ولقد ساعد دائما على انهيارها عجزها هي نفسها عن تأكيد قدرتها عل البقاء. وفي الوقت نفسه كشفت كل النظم عن ظاهرة موضوعية تحولت إلى قانون عام من قوانين علم الاقتصاد هو قانون تصاعد القوى المنتجة، أي النمو المضطرد والتقدم في تطورها لصالح الإنسان. غير أن هذا القانون لا يعمل في فراغ، وإنما في إطار من العلاقات الاجتماعية التي تسهل عمله أو تعرقله. وعلى مدى التاريخ تغيرت هذه العلاقات لإفساح المجال لاضطراد تصاعد القوى المنتجة. ومن هنا تغيرت النظم الاقتصادية الاجتماعية. وهكذا دلت تجربة التاريخ على حقيقة أساسية هي أن القوانين الاقتصادية مهما يكن طابعها الموضوعي فإنها تفعل فعلها وتتجلى إما عفويا وإما بوصفها فهما للضرورة، أي أنه يمكن استخدامها عن معرفة وإدراك. وهو ما تحاوله الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين.

ومن هنا تتميز الرأسمالية المعاصرة بقدرتها على التكيف، وأعني بذلك إدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية، وأخذ فعلها في الحسبان. ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة عل البقاء.

لقد خرجت الرأسمالية من الحرب العالمية الثانية وهي تواجه تحديا خطيرا يتهددها بالزوال،

ويتمثل في تقلص السوق الرأسمالية العالمية باضطراد.[1]

أ-لقد ظل الاقتصاد العالمي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى موحدا تحت إمرة الرأسمالية. كان النظام الاقتصادي العالمي هو النظام الرأسمالي، وكانت السوق العالمية هي السوق الرأسمالية. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى قامت الاشتراكية لأول مرة في روسيا القيصرية. وعندئذ انقسم الاقتصاد العالمي وانقسمت السوق العالمية. ومع ذلك ظلت الاشتراكية محاصرة في بلد واحد. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الاقتصاد الاشتراكي اقتصادا عالميا إلى جانب الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وضاقت السوق الرأسمالية العالمية لصالح الاشتراكية. وكان على الرأسمالية العالمية أن تضع هذا التطور في الحسبان.

ب-لقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تحرير مستعمرات وبلدان تابعة عديدة نالت استقلالها السياسي، وتحررت من التبعية المباشرة الغاشمة التي كانت مفروضة عليها. وبدأت في مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، وأخذت تعيد النظر في نمط تقسيم العمل الدولي الذي كان يفرض عليها التخصص في تزويد الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالخامات الطبيعية. وكان على الرأسمالية العالمية أن تضع هذا التطور في الحسبان. فمستودعات الخامات لم تعد في متناول أيديها بالسهولة نفسها التي كانت عليها من قبل.

جـ-انتهت الحرب العالمية الثانية بازدياد قوة ونفوذ الطبقات العاملة وتنظيماتها السياسية والنقابية وحصولها على حقوق أساسية عبرت عنها وثيقة حقوق الإنسان التي أصدرتها الأمم المتحدة. وتطلعت الطبقات العاملة من ثم إلى سلطة الدولة. وكان على الرأسمالية العالمية أن تضع هذا التطور في الحسبان.

لقد كان على الرأسمالية أن تتكيف مع هذه التطورات الجديدة إن شاءت البقاء. وهو ما فعلته. وفي مرحلة أولى أقدمت على تنازلات عديدة قدمتها إما للطبقات العاملة وإما لشعوب المستعمرات القديمة، وإما لحقيقة قيام عالم اشتراكي جديد. فليس من المستحيل تماما بالنسبة لها-ومن أجل تهدئة بعض الطبقات أو الشعوب أو البلدان-أن تقدم على تقديم تنازلات صغيرة من أجل التوصل إلى مخرج من المأزق الجديد.[2] وفي مرحلة تالية-

هي الأكثر أهمية-عمدت الرأسمالية العالمية إلى استخدام القوانين الموضوعية للاقتصاد الرأسمالي عن معرفة وإدراك، ومن ثم راحت تثبت قدرتها على البقاء في وجه الطبقات العاملة وشعوب المستعمرات وبلدان الاشتراكية. وتولت الرأسمالية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي قادتها تطوير القوى المنتجة المتاحة بنجاح، مما كان من شأنه تحجيم قوة العمل، وتأكيد سيطرتها على سوق الخامات الطبيعية، وضرب المثل في التطور الاقتصادي والاجتماعي المعاصر. لقد وجدت في الثورة العلمية والتكنولوجية ملاذها وملجأها باعتبارها تحدث تغييرات ثورية في القوى الإنتاجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الإطار الجديد راحت الرأسمالية تحاول فهم الضرورة باستخدام قوانين الرأسمالية نفسها، أعني بمحاصرة التحديات التي تواجهها والالتفاف حولها، ثم وضعها في خدمتها. فهذه الرأسمالية التي تجدد قواها الإنتاجية، وتضاعف كفاءة العمل في الإنتاج قد استطاعت أن تتحول من أساليب الاستعمار القديم إلى أساليب الاستعمار الجديد، وأن تنشئ مجتمع الاستهلاك حيث يطارد الروبوت عمل الإنسان الحي، وأن تسبق الاقتصاد الاشتراكي من حيث الكفاءة الإنتاجية، ومن حيث القدرة على تدويل الحياة الاقتصادية. إنها مرونة هائلة صارت تتمتع بها الرأسمالية المعاصرة. وهي مرونة ترجع موضوعيا إلى مرونة رأس المال المالي نفسه، وقابليته للحركة السريعة، وقدرته على إعادة تنظيم نمط وأسلوب حياته واستثماره وسيطرته. وهو الشكل الغالب على حركة رأس المال المعاصر.[3]

ويكفي دليلا على ذلك أن الريع النفطي الذي كان يوزع في عام 1948 بنسبة 18 للعرب و 82 لاحتكارات النفط، وأصبح بعد حرب أكتوبر يوزع بنسبة 95 للعرب و5 للاحتكارات، قد عاد من جديد وفي صمت رهيب إلى مستواه قبل حرب أكتوبر نتيجة ألاعيب رأس المال العالمي بكافة أشكاله.

8 القدرة على التكيف

في عام 1972 ظهر تقرير نادي روما «حدود النمو». وكانت توقعاته مفزعة حقا. فقد كانت تدور حول التأكيد على أنه إذا استمرت معدلات نمو السكان واستخدام الموارد على ما هي عليه فإن كارثة تهدد البشرية. أولا من خلال استنفاد الموارد الأولية، فإن لم يكن فمن خلال استنفاد المواد الغذائية، فإن لم يكن فمن خلال البيئة بأسرها عن طريق التلوث. وها نحن بعد أكثر من خمس عشرة سنة على إعلان التقرير نشهد أن المخاوف التي أفزعت نادي روما لم تتحقق. وبات هناك سؤال يطرح نفسه بشدة وهو لماذا خابت تلك التوقعات.

الواقع أن السبب يعود إلى ما وضع في التطبيق من آليات للتصحيح. فعلى سبيل المثال وضعت آلية لتصحيح ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، وذلك بتخفيض الطلب وتحريك نظام الأسعار، ووضعت آلية لتصحيح أسعار الغذاء عن طريق تعجيل البحوث في التكنولوجيا الحيوية والتسليم بأن الجوعى جوعى لأنهم فقراء وليس لعدم توفر الغذاء، كما وضعت آلية لتصحيح أسعار الخامات، وذلك بالتغلب على احتمال نضوبها أو ندرتها، وعلى «تحكم» البلدان النامية في أسعارها.

استخدام آليات للتصحيح:

قامت البلدان الرأسمالية المتقدمة بإعادة النظر في أساليب إدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي على المستويين الدولي والمحلي، بحيث تشكلت الآن آليات من نوعين: نوع يوضع في التطبيق على الصعيد الدولي، ونوع آخر يطبق على الصعيد المحلي. وهدفهما هو تصحيح أسلوب عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي.[4] وهكذا اكتسبت قدرة على التعايش مع التناقضات وتطويعها والتحكم فيها.

وهكذا أعيد النظر في آلية الأسعار، وأصبح التضخم آلية من آليات عمل الرأسمالية كما استخدمت آلية التخطيط، واكتسبت التجارة الخارجية أهمية كبرى في إدارة الأزمة الاقتصادية وتصدير هذه الأزمة إلى البلدان النامية. واستخدمت المديونية الخارجية كأداة من أدوات التكيف، وتشكلت آليات للنقل الدولي للأعباء التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي.

ومن الواضح أن آليات التصحيح على الصعيد الدولي إنما قامت لتعمل ضد البلدان النامية أساسا. فمن خلال العلاقة المتبادلة أو ما يسمى الاعتماد المتبادل فإن الحلقة الأضعف هي التي تتحمل بالأعباء. ولذلك كانت الساحة الرئيسة للصراع هي ساحة الموارد الأولية والغذائية وساحة العلاقات المالية والنقدية ومحورها المديونية الخارجية. واستخدمت في الساحتين جدوات ومقولات أساسية هي الأسعار الدولية، وتدفقات المال والائتمان، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف. فالمشكلة الحقيقية مع الدول النامية هي أنه في الظروف الحالية فإن الإنتاج وإعادة الإنتاج لا يتحققان بغير موارد مالية ونقدية إضافية.

وهكذا تدلنا تجربة السنوات الماضية على الصعيد الدولي على أن الرأسمالية العالمية قد لجأت إلى استخدام أسلوب الاستيعاب، أي الاعتراف بمطالب البلدان النامية، ثم السعي لإجهاضها والانتهاء بها إلى التجميد أو النسيان. وأمامنا تجربتان صارختان في هذا الصدد هما: تجربة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «انكتاد»، وتجربة محاولة إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وثبت في هذه الأثناء أن الدول الرأسمالية قادرة إلى حد كبير على نقل أعباء أزمتها الاقتصادية أو متاعبها الدولية وغير الدورية إلى عاتق البلدان النامية.

وإلى جانب هذه الآليات، التي استخدمت على الصعيد الدولي، أخذت الدول الرأسمالية على تحسين وتدقيق أساليب مواجهة الأزمات الاقتصادية، ونشأ عن ذلك ما يسمى الآن آليات إدارة الأزمة الاقتصادية. استعارت من الاشتراكية بعض عناصر التخطيط، واستخدمت التضخم عند الضرورة كآلية لتشغيل الاقتصاد الرأسمالي عند ميل الأرباح إلى الهبوط، واستعانت بالدولة رغما عن كل ما ترفعه من شعارات ليبرالية. فالدولة في نهاية الأمر هي التي تتولى توزيع واعادة توزيع الجزء الأكبر من الدخل القومي عن طريق الموازنة العامة. وتستفيد الاحتكارات من هذه الموازنة قروضا وإعانات ومزايا وإعفاءات من الضرائب والرسوم واعتمادات لأغراض الأمن والدفاع.

ولاشك أن قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف تفيد بصورة مباشرة من إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، ومن التدويل المضطرد لرأس المال والإنتاج. وقد أشرنا من قبل إلى اللجنة الثلاثية التي أسسها ديفيد روكفلر في عام 1972 لتوحد بين توجهات أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وأوروبا الغربية، واليابان. وتتصدى اللجنة منذ ذلك الحين للتحكم في التناقضات التي تفرق تلك الدول بعضها عن بعض، وذلك من خلال العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وعن طريق الاتفاقيات الدولية والمنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية. وقد نشأ عن ذلك نوع من الموقف الجماعي للدول الصناعية الرأسمالية عبرت عنه مؤتمرات القمة التي تعقدها بين الحين والحين. وفي الوقت نفسه تشكل للولايات المتحدة دور خاص يتجاوز كل الخلافات والتناقضات. وفي هذا الإطار الجديد توصلت الدول الصناعية إلى آليات جديدة لضمان حسن تشغيل الاقتصاد الرأسمالي وتوحيد موقفها من البلدان النامية.

بقي أن نشير إلى ما يمكن أن نسميه حدود آليات التصحيح. إن قدرة البلدان الصناعية المتقدمة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في العالم، والتغلب على العديد من الآثار السلبية لعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي لا تعني بالضرورة قدرتها على التخلص إلى ما لا نهاية من الأزمة الاقتصادية الممتدة والتي تنفجر كل حين. لكنها تطرح علينا بالضرورة حتمية الوعي بقدرتها على نقل أعباء تلك الأزمة إلى البلدان النامية بصفة

خاصة. وفي الوقت نفسه فإن الرأسمالية القادرة على التكيف لا تستطيع أن تتكيف بالكامل مع مقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية، والاتجاه المضطرد نحو التدويل المتبادل، فإن ذلك يعني نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يتسم بالوفرة وعدالة التوزيع بين الدول.

تحميد تجربة الانكتاد:

تشكل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «انكتاد» في عام 1964 بعد حملة تبنتها مجموعة دول عدم الانحياز، ودعت فيها إلى مؤتمر لقضايا التنمية انعقد بالقاهرة في صيف عام1962، انتهت أعماله بوثيقة سميت «إعلان القاهرة» تعبر عن ضرورات التنمية، وتركز على أهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد الدول النامية عن طريق التصدير بالإضافة إلى زيادة معونات التنمية. ودعت الدول المجتمعة في مؤتمر القاهرة في ختام أعمالها إلى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في إطار الأمم المتحدة. وبالفعل انعقد «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» في عام 1964. ومنذ ذلك التاريخ والمؤتمر ينعقد كل ثلاث سنوات لبحث القضايا نفسها من غير أن يتوصل إلى إنجاز يذكر.[5]

وكان آخر دورة انعقاد للمؤتمر في عام 1987 في جنيف فشا كاملا إذا ما نظر إليها في إطار المساعدة عل التغلب على أزمة الاقتصاد العالمي، أي معارضة الضغوط الانكماشية واستئناف النمو والتنمية في العالم.[6] فقد تعرضت الدورة لجهود مصممة خلال السنوات الأربع السابقة على الدورة من جانب الولايات المتحدة وأنصارها من أجل تهميش الانكتاد، وإهمال الالتزامات متعددة الأطراف لإقامة نظام دولي عادل. استخدمت الولايات المتحدة تضامن دول الشمال معها لإضعاف الجنوب، وتجميد سعيه من أجل نظام اقتصادي دولي جديد. فالولايات المتحدة بعد أن نجحت في استخدام الركود التضخمي، لابتلاع مكاسب الجنوب من تحسين شروط التبادل في السبعينات، فإنها عمدت في الثمانينات إلى إطلاق سياسات انكماشية على العالم كله. ومن خلال سيطرتها على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فرضت أسلوب التصحيح والتقلص على العالم الثالث.

ولقد بدأت الولايات المتحدة هجومها على الانكتاد بمحاولة إعادة صياغة قواعد اللعبة. وبدلا من إقامة نظام عالمي حاولت إقامة نظام فوق قومي، حيث تتأكد العلاقات غير المتكافئة، وحيث تتحول «الجات» إلى الإشراف على مجالات جديدة مثل: الخدمات وحقوق الملكية والاستثمار. ومن ثم حاولت إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية للتسعينات في اتجاه شل قدرة البلدان النامية على متابعة طرق مستقلة للتنمية أو اختيار نظمها الاقتصادية والاجتماعية، والاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لفرض سياسات تصحيح معينة عليها تتلخص في نشر الانكماش وتخفيض العملات، وتحرير الواردات، وتقليص القطاع العام، وتسهيل استثمارات المشروعات المتخطية للقوميات، ومنح المستثمرين الأجانب والمحليين حرية مطلقة.(7)

وهكذا في مواجهة «إعلان هافانا» الذي اتخذته مجموعة البلدان النامية، والذي يتلخص في اعتبار التنمية والعمالة محور إعادة بناء نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، أكدت الولايات المتحدة على رأس مجموعة الدول الصناعية في دورة جنيف الأخيرة أن التنمية هي ناتج مشتق من العمليات غير المقيدة لقوى السوق. وفي مواجهة محاولات الولايات المتحدة وأنصارها أعلنت الدول النامية أن الانكتاد منظمة مفتوحة الصلاحيات لا تلعب دورا ملحقا بالجات أو بالصندوق والبنك الدوليين.

لكن النتيجة العملية كانت هي إصرار الدول الصناعية المتقدمة على تهميش الانكتاد، وقصر دوره على البحث والدراسة لسياسات التنمية وتقديم المعونة الفنية، والتحول من ثم إلى منتدى دولي للمباحثات، وتبادل الآراء وليس منظمة دولية للتفاوض بين الحكومات.

إجهاض محاولة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد:

من خلال تجربة الانكتاد، حيث تبينت بوضوح قدرة الدول الصناعية المتقدمة على تعطيل إجراء يتم الاتفاق عليه دوليا بحجة احترام آليات السوق العالمية، اتجهت البلدان النامية في النهاية إلى ضرورة إعادة النظر الشاملة في النظام الاقتصادي الدولي بأسره. ومن ثم تصدرت الدعوة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ما انتهى إليه مؤتمر القمة لدول عدم

الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 1973 قبل أيام من انفجار حرب أكتوبر. وكان لهذه الحرب رد فعل مباشر على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط «أوبك»، فبادرت برفع سعر تصدير النفط الخام عدة مرات، مدللة بذلك على قدرة البلدان النامية على اتخاذ قرار يؤثر مباشرة في الاقتصاد الغربي، وينقل السلطة الاقتصادية لأول مرة، ولو لأجل محدود وبمناسبة سلعة واحدة، إلى العالم الثالث.[8]

وفي مواجهة هذا التطور تزعمت الولايات المتحدة الدعوة إلى تكتل من الدول الصناعية المستهلكة للنفط ظهر في ربيع عام 1974 تحت اسم «الوكالة الدولية للطاقة». وقد ردت البلدان النامية على ذلك بمطالبة الأمم المتحدة بعقد دورة خاصة للجمعية العامة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضية التنمية. وانعقدت بذلك الدورة الخاصة السادسة في أبريل ومايو 1974. وأسفرت مناقشاتها عن إقرار وثيقتين حول «إقامة نظام اقتصادي دولي جديد» قائم على العدالة والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة، والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضطردة والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة.

وتضمنت وثيقة «برنامج العمل» من أجل إقامة ذلك النظام جدول أعمال من عشر نقاط تشكل ما ينبغي أن تدور حوله المفاوضات وهي: مشاكل المواد الأولية وأثرها في التجارة والتنمية، النظام النقدي العالمي ودوره في تمويل التنمية، التصنيع، انتقال التكنولوجيا، الإشراف والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات، ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، تنشيط التعاون بين الدول النامية، مساعدة الدول في ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية، دعم دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وبرنامج خاص لمعونات الطوارئ.

وقتها بدت في الأفق إمكانية تغيير العديد من النظم التي تسود العمليات الخاصة بالتبادل الدولي غير المتكافئ. وبالمقارنة بهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الذي كان مستقرا قبل ذلك بدا كما لو أن هناك جديدا طرأ. وبالتحديد فلقد ساد الظن بأن المسلمات التي كانت تحكم التبادل الدولي

غير المتكافئ قد سقطت، أو أنها على الأقل قد أصبحت من حق البلدان النامية أن تناقشها.

وكانت هذه المسلمات تتمثل فيما يلي: [9]

أولا: إن النظام الاقتصادي الدولي قائم على قوانين اقتصادية طبيعية وموضوعية لا يمكن الخروج أو السماح بالخروج عليها من غير الإضرار بالنظام في مجموعه.

ثانيا: إن التخصيص الكفء للموارد والأنشطة الاقتصادية إنما يتم من خلال آليات السوق التي تفضي إلى تقسيم عمل دولي أمثل، وإلى استغلال رشيد لموارد الدول، وإلى توزيع عادل لمكاسب التجارة الدولية.

ثالثا: إن تنمية البلدان المتخلفة إنما تتحقق من خلال تكاملها واندماجها في النظام الاقتصادي الدولي، وبفضل النمو الذي يقع في المراكز المتقدمة وينعكس على البلدان المتخلفة.

وتطلعت الدول النامية من ثم إلى مستقبل أفضل يتمثل في حدوده الدنيا في تعديل الإطار القائم على العلاقات الاقتصادية الدولية، أي تصحيح أسلوب عمل آليات السوق وذلك بإدخال قدر من التنظيم الواعي المتفق عليه دوليا عليها. ومن هنا تم التوصل إلى صيغة جديدة للنظام الاقتصادي الدولي، بحيث أصبحت مسألة حل مشاكل الدول النامية ضرورة موضوعية للجميع، وليست مطلبا قائما على اعتبارات إنسانية أو دوافع أخلاقية. فالتنمية مطلوبة من أجل النمو المستقر المضطرد للاقتصاد العالمي كله. ووضع لذلك برنامج مفصل طويل الأجل ينفذ تدريجيا خطوة بعد خطوة وبجهود عالمية.

وحتى الآن، وفيما عدا إعلان «ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية»، لم يسفر ذلك كله عن إنجاز عملي. ومع أن الجميع قبلوا السير في الطريق المتفق عليه في اتجاهين نحو حل المشاكل الاقتصادية الدولية، ونحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول النامية نفسها، إلا أن الحصاد كان هزيلا. وتعثرت المفاوضات. وتوقفت اللقاءات أو كادت.

وفي عام 1980 حاولت لجنة برانت أن تعيد طرح العلاقات الاقتصادية الدولية وخصوصا بين البلدان الصناعية والبلدان النامية من خلال حلول وسط تتوصل إليها عن طريق مفاوضات تجرى بين الطرفين في مؤتمرات

صغيرة. ثم أعادت اللجنة المحاولة بعد ثلاث سنوات في صورة أفكار عملية جاهزة. ومع ذلك أهملت الدول الصناعية كلتا المحاولتين. فقد انتهت حقبة النفط، وتم استيعابها بالكامل، واستعادت الدول الصناعية من جديد سيطرتها على سوق النفط الدولية، ناهيك عن أسواق المواد الأولية الأخرى.

آليات لنقل أعباء الأزمة:

على الصعيد الدولي، أيضا، تمكنت الرأسمالية العالمية من نقل أعباء أزمتها الاقتصادية، سواء كانت دورية أو هيكلية، إلى عاتق البلدان النامية. وبداية فلقد ازدادت قدرة الدول الرأسمالية المتقدمة على مواجهة الأزمة وشكلت لذلك ما يمكن تسميته آليات إدارة الأزمة. ومع أنها لا تستطيع أن تحول دون اندلاع الأزمات الاقتصادية المختلفة إلا أنها تمكنت على الأقل من نقل أعبائها إلى البلدان النامية من خلال آليات اقتصادية محكمة.

فمن خلال أسعار الصرف وأسعار الفائدة والاستثمارات الإيجابية والعكسية، ومن خلال التضخم وتيارات التجارة الخارجية يمكن الآن نقل كثير من أعباء الأزمات الاقتصادية التي تنزل بالبلدان الصناعية المتقدمة. وتميزت في هذا الصدد آليتان هما مصدر أغلب مشاكل البلدان النامية وهما: آلية التجارة الخارجية، وآلية المديونية الأجنبية. ونركز الآن على الآلية الأولى.

إنه بفضل الثورة الهائلة في طرائق معالجة البيانات وعمل النماذج الاقتصادية مثلا أصبح في استطاعة الدول الصناعية أن تتحكم من بعيد في اقتصاديات العالم النامي. وبفضل إعادة نشر الصناعة عالميا أمكن ربط اقتصاد البلدان النامية هيكليا باقتصاد الدول الرأسمالية. وقامت تبعية تكنولوجية محكمة. وازدادت أهمية قنوات التجارة الدولية في نقل أعباء الأزمة، ونشأت تبعية جديدة هي تبعية غذائية. وعندما شهدت السبعينات مضاعفة أسعار النفط عدة مرات، بحيث ارتفعت قيمة تجارة الوقود في العالم من 29 مليار دولار في عام 1970 إلى 535 مليار دولار بعد عشر سنوات فقط، وزاد نصيبها من 7٪ إلى 21٪ من إجمالي التجارة الدولية، وأثرت بشدة في كافة عمليات الإنتاج والاستهلاك والتراكم الدولية، استطاعت الدول الصناعية عبر شركاتها المتخطية للقوميات أن تستعيد

توازنها، ونجحت في بناء مخزون ضخم من النفط، وتمكنت من الحد من الطلب عليه، وتخليق تكنولوجيا موفرة من استخدامه، واستعمال مصادر الطاقة البديلة. وفي النهاية انهارت أسعار النفط واستعادت الدول الصناعية سيطرتها عليها. ولم يفتها في الوقت نفسه أن تطوع نظمها النقدية والمالية لاستيعاب عوائد النفط الهائلة وإعادة تدويرها تحت إمرتها.

وإذا كان هناك تراجع كبير في معدلات. التضخم العالمي فإن الفضل في ذلك راجع جزئيا لانخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة في البلدان الصناعية. كما استخدمت المديونية الخارجية كآلية أساسية لنقل أعباء الأزمة إلى مجموع البلدان النامية. ومن البداية فلقد استخدمت إعادة تدوير الفوائض النفطية كآلية هامة من آليات تشغيل الرأسمالية المعاصرة، ومن ثم استخدمت المديونية الخارجية كضرورة لاستمرار المصارف التجارية في قبول الودائع المتضخمة المتدفقة من البلدان النفطية، وتوفير القروض لتمويل مشتريات البلدان النامية من منتجات العالم الصناعي مما يساعد على تخفيف وطأة الركود بداخله.

وفي السبعينات تمكنت معدلات نمو التجارة الخارجية من تخطى معدلات نمو الإنتاج الصناعي، ومن ثم تميزت تلك الفترة بالدور المتزايد للتجارة الدولية. وبدأت الثمانينات وهي تطرح ذلك التناقض الجاثم داخل النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي. التناقض الحاد بين النمو السريع في صادرات السلع الصناعية، والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية. وكشف تطور السوق العالمية في الواقع عن الاحتكار المتزايد للإنتاج، وتركيز رأس المال والتدخل المتزايد للدولة في الاقتصاد ممثلين في السيطرة الشاملة للمشروعات متخطية القوميات التي تسيطر على نصف التجارة الدولية. ومن ثم أصبحت مشكلة الأسواق الخارجية أكثر حدة من ذي قبل.

وفي الوقت نفسه فإن تطور الصناعة في ظل الثورة العالمية والتكنولوجية قد اتجه أغلبه نحو تجديد الصناعة في الفروع التي توفر من استخدام العمل، وتركز في استخدام رأس المال والتي تخاطب المستهلكين ذوي القدرة الشرائية العالية. و بذلك أدى نمو التجارة الدولية في هذه المنتجات الصناعية في إطار تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الوقود إلى تكثيف المنافسة بين الدول الصناعية نفسها. ووضعت التجارة في خدمة تصدير رأس المال.

وتركزت الفروع الخارجية للمشروعات المتخطية للقوميات في قطاع الصناعة التحويلية. وتشكل بذلك قطاع خارجي للصناعة الداخلية هو قطاع الصناعة الهاربة.

في ظل هذه التطورات تحولت التجارة الدولية وخصوصا تجارة البلدان الصناعية إلى قيد على النمو في البلدان النامية. وأصبحت من 300 إلى 400 شركة دولية النشاط تسيطر على نحو75٪ من صادرات البلدان النامية، مما يعني نقل دخل حقيقي منها، واستنزاف رأس المال على نطاق يجاوز ما يأتيها من مساعدات. وحيث إن نصيب البلدان النامية من الثمن النهائي الذي تباع به صادراتها في البلدان الصناعية يتراوح ما بين 10٪ من ثمن الحديد الخام و 53٪ من ثمن الشاي فإن معنى ذلك أن الزيادة في إنتاج البلدان النامية نتيجة تدهور شروط التبادل تنتقل ببساطة إلى المستهلكين في البلدان الصناعية المتقدمة ممثلين في الاحتكارات دولية النشاط.

ولقد عادت الحماية إلى التجارة الخارجية للدول الصناعية بمعنى فرض القيود على وارداتها من السلع الصناعية من البلدان النامية. وهي حماية من نوعين: حماية تقليدية تتمثل في التعريفة الجمركية، وحماية غير تقليدية تحت اسم «قيود متفاوض عليها»، أي قيود ترتضيها البلدان النامية نفسها. وفي كل الحالات تزداد النزعة الجامحة نحو الحماية لدى البلدان الصناعية التي تحاول أن تصطنع لنفسها مزايا نسبية في مواجهة البلدان النامية. وتقدر نسبة ما تغطيه الحواجز التجارية غير التعريفة الجمركية من سوق الصناعات الأمريكية بحوالي 20٪. أما اليابان فإنها ليست من بلدان حرية التجارة أصلا، وإنما هي ممارس دائم لسياسة حماية الصناعات الوليدة. والعجيب أن صناعاتها هي دائما صناعات وليدة. وأما أوروبا الغربية فقد احتمت وراء أسوار السوق الأوروبية المشتركة التي ستتحول إلى سوق مغلقة ابتداء من عام 1993.

وإذ تتوقف القدرة على التنافس في التجارة الدولية على نفقة الإنتاج خصوصا في الصناعة، وبينما ينعكس التقدم التكنولوجي عادة في صورة ارتفاع في الدخول ومنها الأجور تفتقر البلدان النامية إلى مثل هذا التطور. ومن ثم تبقى معدلات الأجور فيها منخفضة مما ينجم عنه أحيانا نشوء ميزة نسبية لصالحها. ويحدث ذلك في إنتاج بعض السلع الصناعية التي

نشأت عن عملية إعادة توزيع الصناعة عالميا، والتي تتميز بكثافة العمل أو بالاستخدام المكثف للطاقة مثل: المنسوجات والملابس، وتجميع الأجهزة الكهربائية، والبتروكيماويات. وهنا تتدخل نظم الحماية لتصطنع ميزة نسبية لصالح البلدان الصناعية.

وتقود الولايات المتحدة عملية الحماية الدولية. فهي أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في العالم، ومع ذلك فهي تفرض قيودا على استيراد عدد منها بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصاد البلدان النامية مثل: قصب السكر ومنتجات المناطق المدارية. وتقوم أوروبا الغربية بالجمع بين أسلوب دعم الأسعار وأسلوب فرض القيود على الاستيراد، مما جعل من الجماعة الأوروبية مصدرا للسكر. والشيء نفسه يقال عن الفواكه والخضراوات ولحوم البقر التي تخضع لمجموعة مذهلة من القيود تتنوع إلى حد كبير لتشمل تخصيص الحصص وتعليمات السوق وقيود التصدير وترتيبات الصحة.

وإذ تتعدد أساليب الحماية إلى هذا الحد، وإذ لم تعد الرسوم الجمركية هي الحاجز الحقيقي، بل مجموعة القيود غير الجمركية، فإن الحماية الحالية صارت تتسم بسمات خطيرة هي عدم وضوح الأدوات المتخذة، مما يجعل من الصعب تقدير مدى وأبعاد الحماية، والانتقال من القواعد الصارمة المنضبطة إلى نطاق التمييز الإداري العشوائي، والعودة إلى الثنائية في التعامل الدولي. وهي ثنائية تحد من قواعد التجارة الدولية وتنشئ معاملة غير متساوية بالنسبة للدول غير الأطراف.[15]

٩ التخطيط كآلية للتصحيح

في مطلع القرن الحالي كانت النظرية الاقتصادية تقول باستحالة التخطيط كأسلوب للحساب الاقتصادي إذا ما ألغى الأساس المادي للمنافسة وهو الملكية الخاصة. إذ كيف يتسنى للدولة استنادا إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية إدارة وقيادة الاقتصاد القومي؟ نشر باروني في عام 1908 بحثا عن دور وزارة الإنتاج في المجتمع الاشتراكي كهيئة مركزية لتحديد الأهداف بدلا من السوق. وفي بحثه هذا أكد باروني إمكانية التخطيط نظريا وصعوبته عمليا. وعارضه فون ميزس وأيده في ذلك هايك روبنز. وتصدى كاتبان هما فريد تيلور وأوسكار لانج لإثبات إمكانية قيام اقتصاد اشتراكي بكل الحسابات الاقتصادية اعتمادا على حقيقة استمرار الإنتاج السلعي في ظل الاشتراكية واستنادا إلى منهج التجربة والخطأ.

وعندما قام الاتحاد السوفياتي بوضع خطة مركزية لتوجيه النمو الاقتصادي توجيها واعيا نحو أهداف قومية محددة سلفا ونجح في محاولته تلك، امتد أسلوب التخطيط فيما بعد إلى سائر البلدان الاشتراكية. بل حاكته واقتبست منه بلدان عديدة رأسمالية ومتخلفة. ونشأ بذلك علم التخطيط

الاقتصادي، بل ساهمت النظرية الاقتصادية الرأسمالية في تطوير جوانب عديدة منه وخصوصا فيما يتعلق بالحسابات القومية وأنماط التخطيط وأدواته مستعينة في ذلك بالتقدم الذي أحرزته في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية. وبذلك أصبح تخطيط الاقتصاد القومي ممكنا كلما كانت الخطة القومية وليست آليات السوق هي المنظم الأساسي لحركته والأداة الأساسية لتوزيع الموارد وتلبية الحاجات بداخله. وتبلغ هذه الإمكانية أقصى مداها في البلدان الاشتراكية حيث كان من شأن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرئيسة أنه لم يعد بوسع آليات السوق أن تتكفل في ظل ذلك الوضع بتوجيه النمو الاقتصادي.[11]

وتطورت النظرية الاقتصادية فصارت تعترف بعجز السوق المتنامي في ظل التطور من المنافسة إلى الاحتكار. فنظام السوق يفترض في الواقع سيادة أوضاع الحرية الاقتصادية، حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تنظيم الربح وحرية المستهلك في استخدام دخله. على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار. وعندئذ فإن نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعا أمثل وباستخدامها استخداما أكمل.

غير أن نظام السوق القائم في الواقع هو مزيج من المنافسة والاحتكار، بل هو يخضع بالفعل لنظام احتكار الأقلية. وبالتالي فإن آلية الأسعار آلية مشوهة نتيجة سيادة الاحتكارات التي لا تضع الطلب الفعلي في اعتبارها وتحدد الأسعار سلفا وتحرك، بل تخلق الطلب. هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة وعجز أغلبية المستهلكين عن الإحاطة بظروف السوق. ولذلك تعجز قوى السوق عن القيام بوظيفتها في توجيه النمو الاقتصادي التوجيه الأمثل للموارد والاستخدام الأكمل لها.[12] وعلى حد تعبير أوسكار لانج فإن عدم توافر التمويل للقيام بمشروع ما فقد لا يكون تعبيرا عن قصور الموارد بقدر ما هو تعبير عن عدم رغبة أصحاب الموارد في استخدامها فيما يعتبرونه مشروعا غير مجز لهم.[13]

وليست المسألة مجرد مناقشات نظرية، وإنما فرضت الحياة نفسها

فيما بعد الحرب العالمية الثانية أن تتصدى الدولة لإدارة الاقتصاد القومي بدرجة أو بأخرى، بالاستناد إلى قطاع تملكته الدولة نتيجة تأميمات جرت قبل الحرب وبعدها. ومن ثم تطلعت الدولة إلى الأخذ بقدر من التخطيط، خصوصا في ظروف الخشية من تأثير التقلبات الضارة لدورة الأعمال. هنالك ظهرت البرمجة الرأسمالية وهي محاولات للتخطيط على المستوى القومي.

وفي الوقت نفسه، كانت الاحتكارات التقليدية تخلي مكانها للكيانات الاحتكارية الجديدة المتخطية للقوميات، والتي صارت تعمل على نطاق العالم كله، ومن ثم عمدت إلى تبنى أسلوب للتخطيط على مستوى المشروع.

لقد دار الزمن دورة كاملة، حتى أصبحت الرأسمالية هي التي تمارس التخطيط وتتبنى بعض عناصره.

البرمجة على المستوى القومي:

على المستوى القومي بدأت المحاولة في الحرب العالمية الأولى عندما أخذت الدول المتحاربة بما سمي اقتصاد الحرب. وجاءت الحرب العالمية الثانية فجعلت من اقتصاد الحرب نظاما شاملا لإدارة الاقتصاد القومي، فلقد كانت الحرب تتطلب التعبئة الشاملة لكل الموارد الاقتصادية. وبذلك أصبح من الضروري تخطيط جزء أساسي من الإنتاج. فالموارد محدودة ولا يمكن التعويل على عمل الآليات التقليدية للسوق وإلا كان من المستحيل مواصلة الحرب. ولقد أدخل نظام التقنين في توزيع الصلب والمواد الخام. توقفت صناعات مدنية كالسيارات وصناعات استهلاكية كمالية كذلك. وجرى توزيع قوة العمل فيما بين القوات المسلحة والاقتصاد القومي. ووضعت حدود لحركة الأسعار. بل حدث تقنين لتوزيع الغذاء والملابس. وباختصار قامت الدولة بتوجيه الاقتصاد القومي.

وإذا كان اقتصاد الحرب قد جعل الدولة تسبر غور عمليات إدارة وتوجيه الاقتصاد على المستوى القومي فإن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي منذ الثلاثينات قد أضعفت الإيمان المطلق بمبدأ المشروع الحر والتوازن التلقائي لاقتصاد السوق. وكشف كينز عن إمكانيات رأسمالية الدولة الاحتكارية في التطبيق. فحيثما يزداد الاستهلاك وينخفض سعر

الفائدة تزداد الكفاءة الحدية لرأس المال ويندفع المنظمون لزيادة الإنتاج، ومن ثم دعا لسياسات تقودها الدولة في ذلك الاتجاه. جرت الدعوة لوضع وتطبيق سياسات اقتصادية ترمي لإيجاد أكفأ الطرائق لتحقيق المصلحة الجماعية لرأس المال. وكان التخطيط محاولة للتوصل إلى حل وسط بين ازدياد الطابع الاجتماعي للإنتاج بفضل المستوى العالي للنمو الذي بلغته القوى الإنتاجية وبين الإبقاء على الملكية الخاصة لرأس المال.

واليوم لا توجد دولة رأسمالية ليس لديها قطاع عام. ولا تتدخل الدولة بالتأميم فقط حيث يفشل القطاع الخاص، وإنما تتدخل ابتداء وبدور إيجابي باعتبارها مصدرا للمبادرة لإعادة توزيع الدخل القومي. واليوم لا توجد دولة رأسمالية لا تأخذ بهذا القدر أو ذاك من نظام التخطيط في محاولة لترشيد عمل آليات السوق. فاقتصاد الولايات المتحدة في نظر بعض الاقتصاديين «ليس» اقتصادا غير مخطط. وفي فرنسا خطة قومية تتكفل بها الدولة. وهناك خطة في بريطانيا واليابان. فلقد وصل الاقتصاد الرأسمالي إلى درجة من نمو القوى الإنتاجية وجماعيتها وتدويلها بحيث صار التخطيط أمرا ضرورية.

ولذلك يمكن القول بوجود تخطيط اقتصادي في البلدان الرأسمالية يختلف عن التخطيط الاشتراكي من حيث طبيعته وأهدافه ورسائله.[14] ولهذا نسميه البرمجة الرأسمالية.

ولا شك في أن الرأسمالية المعاصرة، رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية، ورأسمالية الاحتكارات المتخطية للقوميات، هي رأسمالية منظمة. وهي تتطلب استثمارات ضخمة لتشجيع التقدم التكنولوجي مما يفترض تركيزا شديدا لرأس المال وتنسيقا مركزيا لبرامج البحث العلمي والتكنولوجي. ومن هنا تتدخل الدولة عن طريق التمويل العام لتساعد المشروعات الخاصة على توفير إنفاقها لخلق الفنون الجديدة والمنتجات الحديثة وتحسين مراكزها في المبادلات الدولية وتسهيل عملياتها في الأسواق الخارجية، ولتساعدها أيضا على تدويل أنشطتها الإنتاجية.[15] وهكذا تضع الدولة برامج لتخطيط بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال التعاون المشترك بين الدولة والمشروعات الخاصة. وتتناول البرامج ما يلي:

أ-برامج استثمار تتولاها الدولة بنفسها مباشرة في صورة قطاع الدولة

ومن خلال الموازنة العامة التي تلعب عندئذ دورا مباشرة في تخصيص الموارد.

ب-برامج تنسيق طويلة الأجل للاستثمارات الخاصة واقتراح أهداف لها ذات أولوية على المستوى القومي تتولى الدولة تدعيمها.

جـ-برامج للمعلومات مهمتها التنبؤ بالظروف المقبلة للسوق للحد من درجة عدم اليقين وتسمين آليات السوق.

هنا إذا شكل متطور من أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. الغرض منه تحقيق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية وعدم تعريض المنظمين للمخاطر التي يمكن توقعها مع الاحتفاظ في الوقت نفسه لكل مشروع بحريته في صنع قراره. هي محاولة لتوفير المناخ للوصول إلى أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة من وجهة نظر المشروع. ومن هنا فإن تخطيط الدولة طويل الأجل لاستثمار رأس المال العام يضفي نوعا من الاستقرار على حركة الاستثمار لرأس المال كله، ويصبح هو الأكثر تحركا وفاعلية في عناصر دورة الأعمال. لكنها محاولة تتوقف في النهاية على موافقة المشروع. ولذلك تعتبر محاولة جزئية لعلاج ما تعجز عنه آليات نظام السوق. ولقد أتاح ذلك فرصة لتحسين العلاقة بين الاقتصاد القومي واقتصاد المشروع، وأتاح فرصة أخرى لرفع معدل تطوير فنون الإنتاج.

هذه البرمجة الرأسمالية هي محاولة لترشيد عمل آليات السوق. ومن ثم تتسم بسمات معينة.

أ-فهي تخطيط تأشيري أو توجيهي وليست تخطيطا إلزاميا. التخطيط هنا عبارة عن دراسة للاتجاهات التلقائية للاقتصاد القومي للكشف عن القصور فيها، واقتراح السياسات التي يجب اتخاذها للقضاء على التقلبات قصيرة الأجل وخصوصا فيما يتعلق بالعمالة والتوظف مع الاهتمام بالسياسات النقدية والمالية. ولهذا فإن التخطيط التأشيري ليس بديلا من آليات السوق وإنما هو تخطيط تصحيحي لها.

ب-البرمجة الرأسمالية تخطيط جزئي يبدأ من فرضية أساسية هي سلامة الهيكل الاقتصادي وقدرته على تحقيق التوافق بين احتياجات المجتمع وموارده وما على الدولة إلا أن تحدث الدفعات اللازمة لكي تتحول المشروعات تلقائيا نحو الوضع الاقتصادي الأمثل. فمهمة الدولة هي اكتشاف

الاختناقات والمضاعفات الضارة فحسب. وتظل المشروعات سيدة قرارها فيما يتعلق بالإنتاج والاستثمار والتسويق. وإنما تجرى محاولة للتحكم في دورة الأعمال في البدء للحيلولة دون امتداد الهبوط والانكماش وفي النهاية لاحتواء التوسع والانتعاش حتى لا ينقلب.

جـ-البرمجة الرأسمالية هي تخطيط اختياري، وبالتالي فهي لا تتم إلا باقتناع المنظمين وبالتشاور معهم من أجل رصد توقعات حركة السوق المقبلة بهدف ترشيد آلياتها لمصلحة المشروعات الخاصة. ومن هنا تحمل المهمات في البرامج المخططة صفة التوصيات التي قد لا تتوافر الموارد لتحقيقها. ويظل الاقتصاد القومي يعمل في ظل نظام السوق استجابة لقواه وطبقا لآلياته. ومن هنا يكتسب التخطيط الاختياري طابعا وظيفيا، إذ يرمي في النهاية للحفاظ على سلامة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية. ولذلك لا يحول مثل هذا التخطيط دون استمرار العفوية والعشوائية في الاقتصاد القومي، بل إن الطابع التنبؤ ي للبرمجة يجعل من عدم اليقين أساسا تقوم عليه كل الحسابات.

وقد أشار بعض الاقتصاديين مؤخرا إلى تطور مثير فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد الرأسمالي المعاصر على التوقع. فنادرا ما يصح هذا التوقع، لأن التكنولوجيا الجديدة صارت تقلل من قيمة المعرفة والخبرة القديمتين وخصوصا بالنسبة للقوانين الاقتصادية وعملها. فإن عددا من هذه القوانين لم يعد يعمل أو صار يعمل بطريقة مشوهة.(16)

ولقد أحدثت الثورة الصناعية في زمانها اختلالات وتشوهات في أسواق المال خاصة باعتبارها الجهاز الأكثر حساسية لأوضاع الاقتصاد الرأسمالي. فالانتقال من التكنولوجيا القديمة إلى التكنولوجيا الجديدة يمثل ثورة في القوى المنتجة تنعكس مباشرة على أسواق المال قبل غيرها من الأسواق. وفي إطار أسواق المال شوهد في النصف الأول من الثمانينات أن أسعار الفائدة العالية لم تحدث-على خلاف المتوقع-زيادة عامة في المدخرات. وإنما حدث العكس. كذلك لوحظ أن تخفيض الدولار بنسبة تبلغ أكثر من 30٪ في مواجهة الين والعملات الأوروبية الرئيسة خلال الفترة من مارس 1985 إلى أغسطس 1986 لم يساهم-على عكس ما كان متوقعا-في أي تخفيض لعجز التجارة الخارجية الأمريكية. ومعنى ذلك كله أنه ينبغي السعي بدأب

لاستكشاف معالم ما طرأ من عوامل جديدة تشوه أو توقف عمل القوانين المعروفة للاقتصاد الرأسمالي.

التخطيط على مستوى المشروع:

وإذا كانت الرأسمالية المعاصرة ما زالت معرضة لأوضاع الاختلال الاقتصادي على المستوى القومي فإنها قد وصلت إلى مستوى الكفاءة والرشاد الاقتصادي على مستوى المشروع. فإن سيطرة الاحتكارات الكبرى من قومية ومتخطية للقوميات تستتبع في الواقع إحلال النشاط المخطط لتنمية الإنتاج والمتبادل محل تلقائية آليات المشروع المخطط. فلا يستطيع مشروع يعمل على الصعيد الدولي أن يعمل بلا استراتيجية دولية تخطط لفترة طويلة مقبلة وتعبئ الإمكانات الفعلية والاحتمالية للمشروع وراء أهداف طويلة الأمد جوهرها تعظيم الربح على الصعيد العالمي.

لم يعد الحجم الضخم للمشروع مجرد ميزة له، لكنه أصبح ضرورة أيضا. والنطاق الحالي للإنتاج الحديث يستلزم التخطيط على مستوى المشروع الذي يتسم بضخامة رأس المال المستثمر وتسارع معدلات تجديد رأس المال الثابت مما يستوجب باستمرار تحقيق مطالب الاستثمار المتزايدة في فترة زمنية قصيرة.[17] ثم إن إدارة النشاط الاقتصادي للمشروع وهو عادة متخط للقوميات يستدعي تنظيما داخليا وتخطيطا دقيقا من أجل تعبئة كافة قواه المنتجة لتحقيق أقصى ربح ممكن من مجمل نشاطه العالمي. ومع أن مثل هذا التخطيط تتحكم فيه قوى السوق وآليات الأسعار التي تنظم عملية الإنتاج إلا أنه لا مفر فه من أجل التغلب على التناقض الوارد بين تنظيم الإنتاج داخل المشروع وبين السوق.[18]

لقد كان المشروع الاحتكاري يعمل في الماضي لسوق مجهولة. أما اليوم وبفضل ثورة المعلومات فقد اتسعت معرفة ومعلومات رجال الأعمال عن الأسواق. اليوم تستخدم البيانات الإحصائية الواسعة المتوافرة. وأصبح ممكنا التنبؤ بمسار النشاط الاقتصادي وتطور القطاعات والأسواق لفترة مقبلة. كذلك أصبح ممكنا التوسع في التعاقدات طويلة الأجل فيما بين المشروعات وتأمين بيع جزء من الإنتاج مقدما.[19]

ولهذا فإننا نواجه الآن ما يمكن تسميته التخطيط الاحتكاري. وهو

تخطيط يتسم بسمات مثيرة. فهو تخطيط كوني وليس مجرد تخطيط قومي. وهو أيضا تخطيط مركزي شديد المركزية. وهو أخيرا تخطيط طويل الأمد وليس مجرد تخطيط قصير أو متوسط الأجل. وفي ذلك كله فإنه يختلف اختلافا بينا عن التخطيط الرأسمالي الذي تتولاه الدولة. فتخطيطها قومي لا مركزي، واهتمامه الأول بالتغلب على التقلبات قصيرة الأجل. فضلا عن أن البرمجة الرأسمالية تأشيرية بينما التخطيط الاحتكاري إلزامي.

أولا: تخطيط كوني:

يضع المشروع متخطي القوميات استراتيجية رئيسة تقوم على التقسيم الدولي للعمل-ابتداء من المديرين الذين يأتون من الدول المتقدمة والعمال الذين يستخدمون من المناطق المعروفة بقوة العمل الرخيص. ومفتاح السوق الكونية هو ميل الناس في العالم كله لاتباع نفس الأذواق ونفس عادات الاستهلاك.[20]

ويقوم التخطيط على مستوى كوني بإدماج العالم في مصنع كوني، وفي سوق كونية، وفي مركز تجاري كوني. ويتم تنظيم الإنتاج في مجموعة المصانع والمزارع والمناجم المنتشرة في الصعيد العالمي. ويتم التفكير بطريقة كونية بواسطة السحر الذي تقدمه تكنولوجيا المواصلات الحالية. فالاستخدام الواسع للحسابات الآلية يحسن من أمر جمع المعلومات وتوجيهها في العمليات والتنبؤ بدقة متزايدة باتجاهات السوق. وبفضل هذه التكنولوجيا يمكن إقامة شبكة بين الولايات المتحدة وأوروبا-بين مهندس في مكتبه في نيويورك يتخاطب مع مهندس في بريطانيا، فيصممان معا ويتبادلان التصميمات في اللحظة الواحدة. وهكذا يجري التوقع والتفكير والتخطيط معا على مستوى عالمي: توقع تخفيض عملة معينة وتجميع المواد والموارد ومواجهة الضرائب والتحرك في الأسواق.

ويتم التخطيط الكوني على أساس أن تعمل كل وحدة من وحدات المشروع أقصى ما تستطيع عمله، وأن تساهم كل منها بنصيبها في المشروع. وهكذا يروي بارنت وموللر كيف أن جنرال اليكتريك ترسل مكونات الإنتاج إلى سنغافورة ليتم تجميعها هناك بسعر 30 سنتا في الساعة بدلا من أن تجمعها

في الولايات المتحدة بسعر 40 ,3 دولار في الساعة. ويذكران أنها في الفترة فيما بين عامي 1957 و 1967 أقامت 61 وحدة خارج الولايات المتحدة، وأن عددا من هذه التحركات قد جاءت في أعقاب إضرابات واضطرابات في سنغافورة وهونج كونج أمكن أن تتجنبها. فتوطين الوحدة أو الفرع يعتمد في الحقيقة على عوامل عديدة وليس فقط على مستوى الأجور النسبية والتعريفات الجمركية. لانه يعتمد أيضا على المناخ السياسي وعلاقات العمل.

وتفكر إدارة المشروع في هذا كله وتنسق القرارات حول الأسعار وتيارات المال والتسويق والتخلص من الضرائب ونفقات البحث والتطوير على مستوى عالمي. ولذلك فإنه عندما ينشأ مشروع مشترك للسيارات في تركيا بمحركات من ألمانيا الغربية وهياكل من الولايات المتحدة مع مصادر محلية للمكونات، فإنه يحتاج لتخطيط كوني ينبغي أن يكون مركزيا أيضا.

ثانيا- تخطيط مركزي:

وتتعلق المركزية بالتصميمات وتطوير المنتجات وعمليات الشراء والتمويل، بحيث يتولى المركز مهمات العقل بينما ينتشر الجسم في العالم كله. وعلى الرغم من الحديث عن اللامركزية في المشروع متخطي القوميات إلا أنه في الواقع شديد التمركز. إذ تطبق استراتيجية واحدة للاستثمار والإنتاج والتسويق. وتوضع خطة حازمة تؤكد الطابع الموحد للمشروع، وحدة اتخاذ القرارات، وحدة التصرف، وحدة الموارد المادية والفنية، وحدة الموارد البشرية، وحدة الأهداف. ويتولى المركز تحديد هذه الأهداف والإشراف على إنجازها وتقييم النتائج التي تتمخض عن أعمال المشروع على الصعيد الكوني. وتقوم العلاقة بين المركز والفروع على نحو يعبر عنه قانونا بمفهوم التسلط والسيطرة والرقابة-أو هي باختصار مركزية السلطة.(21)

وتختلف درجة المركزية وفقا لطبيعة المشروع. فمشروعات السيارات والحاسبات التي تجوب العالم بحثا عن أرخص مصادر للخامات والعمل بالغة المركزية. احتكار رينو مثلا يصنع عديدا من مكونات السيارة التي يضع عليها اسمه في رومانيا وإسبانيا والأرجنتين، وتجمع كلها في السيارة الواحدة في عدد من المصانع حول العالم. أي أن القرارات الخاصة بماذا يصنع وأين وبأي ثمن تباع إنما تتخذ على مستوى المركز. ومن ثم تتشكل

على قول بارنت وموللرمدن كونية مثل: نيويورك، ولندن، وباريس حيث تتخذ القرارات العليا، وحيث تتم تعبئة مبالغ هائلة من رأس المال. وينظر ستيفن هايمر للمشروع كهرم تتقطع فيه الاتصالات بصورة أفقية بحيث لا يوجد اتصال مباشر بين مراكز العمليات. لكن الاتصالات تجرى من خلال مراكز السلطة العليا.

وعلى خلاف المشروع القومي الذي يسترشد بظروف سوقه المحلية، فإن المشروع المتخطي للقوميات عندما يواجه أزمة في منطقة معينة يلجأ مثلا إلى تخفيض الإنتاج والاستثمار فيها بدرجة أكبر مما تمليه الظروف المحلية للمنطقة. فالمركز يضع في اعتباره الوضع الاقتصادي واحتمالات التغير في كل البلاد، ثم يتخذ قراره في ضوء نظرته إلى وضعه الخاص بغض النظر عن حالة الاقتصاد في المنطقة المعينة.

ثالثا- تخطيط طويل الأمد:

أدت ثورة المعلومات إلى ثورة في طرائق معالجة البيانات وعمل النماذج الاقتصادية وإلى قدرة فائقة على التحكم الاقتصادي. فهذه الثورة توفر القدرة على امتلاك بدائل وخيارات تعرف نتائج تطبيقها بدقة رياضية وتحسب آثارها بحيث يمكن أن يختار منها ما يلائم الأهداف.

وبتوافر هذه البدائل والخيارات تم تقليل درجة عفوية مفعول القوانين الاقتصادية، وزادت نسبة التحكم الواعي فيها-سواء من قبل الدولة الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي.

والواقع أن الذي يحدد قرار المركز في المشروع الرأسمالي هو تلك الاتجاهات طويلة الأمد في تطور المشروع الاحتكاري نفسه. ومن هنا يعمد بالضرورة إلى التخطيط طويل الأمد الذي يعنى في الأساس بجانبين هما الاستثمارات والمبيعات.

فمن جانب يتبع المشروع برامج مختلفة لاستثمار رأس المال، يمكن أن يتتابع تنفيذها على حسب أوضاع البلدان التي يعمل فيها. وبحكم المنافسة فإن كل مشروع يخطط استثماراته بطريقة تكفل له في كل فترة معينة-حتى في حالة التوسع-احتياطيا من القدرات الإنتاجية التي يحتاج إليها عندما يثبت أن أحد المنافسين عاجز عن زيادة حصته في السوق.

ويتبع المشروع أحد أسلوبين في تعبئة رأس المال. فكثير من هذه المشروعات يملك تسهيلاته الخاصة للتمويل. كما أن كثيرا منها يملك القدرة على تعبئة الأموال حيثما يستثمر. ومن هنا يلعب الجهاز المالي للمشروع دورا أساسيا. فهو عنصر جوهري يتحكم في عمليات المشروع في كافة البلدان، ويمثل قناة للاتصال الدولي ذات التأثير المباشر في نقل التقلبات الدورية من بلد إلى آخر. وتماثل عندئذ عمليات تصدير رأس المال. مثل هذا الجهاز المالي يتحرك على مستوى العالم واضعا في الاعتبار أمرين: الأول هو فروق سعر الفائدة المدفوعة على الودائع في المصارف، وعلى الضمانات المماثلة قصيرة الأجل في البلدان المختلفة، والثاني هو اعتبارات المضاربة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتوقع التغيرات الخطيرة في السياسة المالية لتلك البلدان.

هذا عن جانب تخطيط الاستثمار. والواقع أن هذا التخطيط طويل الأجل يجري عادة على أساس من التنبؤ بالمبيعات على مدى طويل. إذ إن تخطيط حجم الإنتاج مرتبط غالبا بالمبيعات الجارية. وجزء أساسي من المبيعات هو ما يتعلق بمبيعات التكنولوجيا المباشرة وغير المباشرة. بل إن التقدم التكنولوجي الذي يتوصل إليه المشروع ينعكس فورا في صورة التجديدات الكبرى التي تمثل النصيب الأكبر من إيرادات بيع التكنولوجيا. وبذلك تربط التكنولوجيا أكثر من غيرها من العناصر بين المبيعات والاستثمارات.

ومع ذلك فإن التخطيط لم يستطع حتى الآن أن يقضي على إفراط الإنتاج قضاء تاما، وعندما تستشعر المشروعات من خلال أجهزة الرصد والتنبؤ فيها اقتراب أوضاع الانكماش فإنها تبدأ بتقليل استثماراتها حتى قبل أن تحل الأزمة. ويؤدي هذا إلى هبوط مستبق في نمو المخزون وينشأ بذلك استثمار عكسي.[22] إنها تقطع الإنتاج مبكرا حماية للأسعار. وقد يكون من شأن ذلك في ظروف معينة تأجيل الانكماش أو التخفيف من حدته. لكن ذلك يصدق أساسا على اقتصاد المشروع الأم أكثر مما يصدق على فروعه وملحقاته في البلدان الأخرى.

وفي النهاية، فإن استخدام الرأسمالية المعاصرة لأسلوب التخطيط كآلية من آليات التصحيح إن صح على المستوى القومي فقد أصبح يتجاوز

ذلك المدى على مستوى المشروع. فالتخطيط هو أسلوب عمل المشروع الاحتكاري المعاصر في إطار السوق. ومن ثم نلمس مرة أخرى ذلك التناقض القليل أو الكثير بين التنظيم مخطط المتوازن للإنتاج على مستوى المشروعات الاحتكارية وفوضى الإنتاج التي مازالت قائمة على مستوى الاقتصاد القومي.

10 التضخم كآلية للتصحيح

في السبعينات من هذا القرن تحول التضخم من خلل طارئ يصيب الاقتصاد الرأسمالي في أوقات معينة يختل فيها التوازن بين التدفقات العينية المحدودة والتدفقات النقدية غير المحدودة إلى آلية أساسية من آليات تصحيح عمل الاقتصاد الرأسمالي ؛ وأصبح آلية لتصحيح ميل معدل الربح للانخفاض. ونظرا للتدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال أصبح يتم نقله على المستوى العالمي من دولة إلى دولة، ومن مجموع الدول الرأسمالية إلى مجموع البلدان النامية. وتشكلت بذلك آلية للتصحيح تتمثل في مجموع السياسات التي ترمي إلى خلق ونشر الضغوط التضخمية من جانب ومقاومة الضغوط الانكماشية من جانب آخر. ولقد برزت هذه الآلية في التطبيق في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ابتداء من عام 1974 من ثلاثة دولارات للبرميل في العام السابق إلى 36 دولارا في عام 1980.

لقد حدثت عندئذ نقطة تحول في النظام النقدي العالمي.[23] نشأت محفزات للتضخم تعمل على تعزيز الطلب حتى في أوضاع الركود. كانت الأسعار عادة ما تنخفض في كل مرة يقع الركود فيها. لكن لأول مرة في عام 1975 ثم في عام 1979

يرتفع مستوى الأسعار خلال الركود. وبدا أنه يمكن في ظل اقتصاد راكد أن يستمر التضخم وقد يزيد. وبدا أيضا أن النمو الاقتصادي قد يظل ضعيفا على الرغم من محفزات التضخم وضغوطه.

من خلل طارئ إلى آلية للتصحيح:

اختلف القرن الحالي عن القرن الماضي، عندما تحولت الرأسمالية من المنافسة إلى الاحتكار. ومنذ بداية القرن ونظام الأسعار يعمل في اتجاه واحد فقط هو اتجاه الصعود. غير أنه حتى السبعينات كانت هناك فترتان خرجتا على المألوف: التضخم في الحرب العالمية الأولى، ثم الكساد الحاد في عام 1921 الذي نال من هذا التضخم. لكن الأسعار بقيت مع ذلك عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الحرب. ومع الكساد الكبير في الثلاثينات هبطت الأسعار إلى مستوى ما قبل الحرب. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فرفعت الأسعار إلى الاتجاه التاريخي. ومنذ بداية الأربعينات أصبح العالم يعيش في حالة من التضخم لم تتوقف بنهاية الحرب، بل إن التوسع الذي أعقب الحرب قد وضع الأسعار في اتجاه صعودي يلتقي مع الاتجاه السائد منذ بداية القرن.[24]

في أعقاب حرب كوريا في عام 1950 ثم في عامي 1956 و 1957، ثم فيما بين عامي 1962 و1966 تعرض الاقتصاد الرأسمالي لموجات متوالية من ارتفاع الأسعار. وفي الأعوام الستة من 1963 إلى 1969 ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حدود تتراوح ما بين 16٪ و 54٪. وكانت موجات ارتفاع الأسعار أعلى وأعنف في البلدان النامية.

ويشير ماجدوف وسويزي بصفة خاصة إلى حركة الأسعار في الولايات المتحدة. فعند نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال فترات الركود التي وقعت في أعوام 48 / 1949 و 53 / 1954 و 57 /1958 كانت الأسعار تهبط أو ترتفع بنسب ضئيلة. ومع حرب فيتنام وتخفيض الدولار وانفجار المديونية وزحف الركود ارتفعت الأسعار بأكثر من 5٪. واستمر الصعود طوال الستينات. وطوال خمسة عشر عاما من 1952 إلى 1967 ارتفعت الأسعار بمتوسط سنوي يبلغ 2٪. لكن متوسط المعدل السنوي للارتفاع في عامي 1965 و 1966 كان أعلى بنسبة 50٪ من متوسط ما قبلها. ومنذ عام 1967 والأسعار في

ارتفاع بتأثير ثلاثة عوامل هي: الضغوط التي فرضتها حرب فيتنام على الاقتصاد الأمريكي، وانهيار نظام برتون وودز بعد تخفيض الدولار مرتين، وانفجار مشكلة الديون الخارجية.

وبدأت في عام 1969 موجة جديدة من ارتفاع الأسعار تحولت فيما بعد إلى تضخم لم يسبق له مثيل. فلقد تعرضت البلدان الصناعية عندئذ لأزمات نتيجة التوسع في منح القروض. وهي أزمات لم تعد ذات طابع محلي بل اكتسبت طابعا دوليا. وأصبح التضخم ظاهرة دولية مظهرها ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات لم تعرف منذ العصور الوسطى.

ومنذ السبعينات كشفت التطورات عن جانب من ظاهرة التضخم لم يكن معروفا من قبل. فلأول مرة اصطحبت الأزمة الاقتصادية التي حلت في منتصف السبعينات بالتضخم، وكانت الأزمات مصحوبة من قبل بانكماش نقدي. وفيما بين عامي 1970 و 1973 فقط بلغ معدل الارتفاع في الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة في عقد الستينات بأكمله. وفي عام 1974، ومع رفع أسعار النفط، تصاعدت الأسعار بشكل أكثر حدة بينما كانت أوضاع الركود تخيم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

والواقع أن هذا الاقتصاد لم يعرف في تاريخه الطويل معدلات للتضخم أعلى مما عرف في السنوات الأخيرة. ففيما بين عامي 1971 و 1978 ارتفعت أسعار الجملة أكثر من 3,5 مرة مقابل معدل 1,9٪ في الستينات، وارتفعت أسعار المواد الغذائية 3,6 مرة مقابل معدل 1,8٪ في الستينات، أما أسعار الخامات المنجمية فقد تضاعفت 6 مرات مقابل معدل لم يتجاوز 11 ٪، أما أسعار الطاقة فقد تضاعفت سبع مرات. حدث ذلك في كافة بلدان العالم الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة حتى أنه عندما حل الركود مرة أخرى في عام 1979 ظل مصحوبا بالتضخم.[25] وكان المعنى الحقيقي لاستمرار التضخم في ظل الركود أن التضخم صار آلية لتصحيح حركة الأسعار من أجل الاحتفاظ بارتفاع معدل الأرباح. ومن ثم اكتسب التضخم طابعين جديدين، إذ صار سياسة مقصودة وغدا ظاهرة عالمية.

أولا- التضخم سياسة مقصودة:

لا شك أن الميل إلى التضخم، بمعنى رفع الأسعار، كامن في طبيعة

الاقتصاد الرأسمالي. فرفع الأسعار يعني إمكانية زيادة الربح. غير أن الرأسمالية ظلت حتى الحرب العالمية الأولى حريصة على ثبات قيمة النقود خوفا من انكماش الأعمال. وكان ذلك سببا في أن تصبح كمية النقود هي التي تتحكم بمعدلات النمو والتوسع الاقتصادي. ولم يكن الاهتمام عندئذ متجها إلى النتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك، وخصوصا البطالة، ما دامت النقود في صحة جيدة، ومادام ميزان المدفوعات متوازنا. كانت العبرة عندئذ بالتوازن النقدي ولو على حساب التقلبات الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما بعد الكساد الكبير في الثلاثينات، اتجه الاهتمام إلى ضمان مستوى كاف من الطلب والإنفاق الاستثماري والسيولة النقدية، تحولت زاوية الرؤية. وبدلا من الاهتمام بالتوازن النقدي، وغالبا ما كان يكون توازنا شكليا، اتجه الاهتمام إلى التوازن الحقيقي، بمعنى الخشية من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح التوسع الاقتصادي هو الذي يتحكم في كمية النقود. وبفضل هذا التحول في الرؤية أمكن الحد من البطالة، وشهدت الدول الصناعية توسعا مستمرا وبمعدلات نمو غير متوقعة. وتحولت ظاهرة التضخم إلى ظاهرة طبيعية.-فكيف حدث هذا ؟

لقد حدث هذا التحول نتيجة البحث عن مصدر رأس المال اللازم للتوسع المستمر في الأعمال. بالأمس كان المصدر هو الادخار، ثم غدا الادخار غير كاف، وأصبح التمويل يتم عن طريق التضخم النقدي. من هنا كانت سلسلة التخفيضات النقدية في أكثر البلدان الرأسمالية، ورفع قيمة النقد في بلدان رأسمالية أخرى. وتلتقي جميعها عند توفير التمويل عن طريق التضخم.

إن الخوف من التضخم فيما قبل الحرب العالمية الثانية قد تحول إلى ثقة في التضخم فيما بعدها. وفي أيدي الاحتكارات غدت سياسة التضخم الواعية أداة اقتصادية حاسمة لدى الجماعات الصناعية والمالية. وصار الاهتمام كبيرا بما يسمى التضخم التدريجي المحكوم لضمان ارتفاع تدريجي في الأسعار بوصفه حافزا اقتصاديا يشجع على الاستثمار، وعلى بيع السلع الاستهلاكية المعمرة، وعلى تحويل المدخرات الصغيرة إلى رأس مال نقدي من خلال شراء السندات الجديدة. هذا التضخم التدريجي يسهل أيضا عملية تخفيف الضغط من جانب الديون القائمة، ومن ثم يخلق طريقا

إضافيا للتوسع في الائتمان، ويضع عقوبة على الاكتناز. وأخيرا فإن التضخم التدريجي إذ يساعد على التحكم في الدورة الاقتصادية بإطالة فترات الانتعاش والتحكم في آلية تكوين الأسعار فإنه يتيح بذلك تحويل جزء أكبر من الأرباح إلى رأس مال، ومن ثم يميل لتسريع النمو الاقتصادي وزيادة أرباح الاحتكارات.

وكان كينز قد أشار في (النظرية العامة (إلى التسليم بوجود نسبة محتملة من البطالة لتحقيق العمالة الكاملة. وجاء صامولسن-في محاولة لمتابعة كينز-بمعدلات خلاصتها أن معدل بطالة يبلغ 5, 1٪ يفترض زيادة في الأسعار في حدود 5, 6٪، وأن معدل بطالة يبلغ 5٪ لا يفترض بالمرة ارتفاعا في الأسعار، أما التوازن فيتحقق عند معدل 3٪ لكل من البطالة وارتفاع الأسعار. ثم جاء فيليبس فوضع منحنى أثبت بمقتضاه وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض البطالة. وارتفاع معدلات البطالة يخفض معدلات ارتفاع الأسعار. وعلى سبيل المثال، فإنه عند معدل صفر من التضخم فإن البطالة تصل إلى 8٪، أما عند معدل 4 ٪ من التضخم فإن معدل البطالة يكون صفرا. وتسود العمالة الكاملة.

هكذا غدا التضخم الزاحف أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، ترمي أساسا لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح المجموعات الاحتكارية داخل الاقتصاد القومي، مثل ما ترمي لزيادة حصة رأس المال الاحتكاري على حساب البلدان المنتجة للمواد الأولية داخل الاقتصاد الدولي. فالمطلوب هنا هو استخدام تضخم الأسعار، عن وعي، كأداة لزيادة نصيب رأس المال الاحتكاري على حساب العمال في البلدان الرأسمالية، وعلى حساب الفلاحين ومنتجي الخامات في البلدان النامية. ويبدو أن هذه الصيغة الجديدة تناسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية. ففي الظروف الحالية يبدو من الصعب ضغط الأجور بصورة مباشرة، أو الحيلولة دون زيادتها بالتدريج. ومن ثم أصبح التضخم النقدي، تضخم الأسعار، رافعة حاسمة لتحقيق زيادة الأسعار. كذلك فإنه من الصعب الوقوف في وجه إصرار البلدان النامية على تصحيح أسعار خاماتها. ومن ثم أصبح التضخم النقدي أداة لتعويض الزيادة المفروضة

على أسعار الخامات، سواء تم التعويض بالدفع بعملة متضخمة أو بتصدير سلع مصنوعة بأسعار تضخمية في مقابل الخامات المستوردة. ولقد شهدت البلدان النفطية هذا النمط من التعامل الدولي.

ثانيا- التضخم ظاهرة عالمية:

فيما مضى كان التفكير في التضخم يتم على أساس أنه مشكلة محلية. لكن التضخم الحالي أصبح في السنوات الأخيرة ظاهرة عالمية تتناول العالم الرأسمالي بأسره. وذلك وضع لم يسبق له مثيل في القرن الماضي.

والواقع أن الطابع العالمي للتضخم لم يظهر إلا في نهاية الستينات. صحيح أن زحف التضخم لم يتوقف طوال الستينات بمعدل سنوي يتراوح ما بين 2٪ و 4٪. لكن المجتمع الدولي تقبل هذا التضخم الزاحف عندئذ كاتجاه عادي في عالم يتجه نحو التوسع. ومنذ النصف الثاني من عام 1972 بلغت الزيادة في الأسعار5٪، ثم تغير المعدل السنوي للتضخم لعام 1972 كله إلى 7٪. وفي عام 1973 قفزت الزيادة في الأسعار العالمية إلى 20٪.

ويجمع الاقتصاديون على أن الولايات المتحدة هي التي لعبت الدور القيادي في توليد التضخم العالمي. فالولايات المتحدة، التي تمثل وحدها أكثر من ثلث الناتج الإجمالي في العالم الرأسمالي، قد واجهت منذ نهاية الخمسينات خطر البطالة. وفيما بين عامي 1958 و 1964 تراوحت نسبة البطالة ما بين 5٪ و 7٪ من القوة العاملة. ولقد حاول كيندي معالجة البطالة بتخفيضات واسعة في الضرائب. وبفضلها وبفضل تصعيد حرب فيتنام حتى عام 1965 هبطت معدلات البطالة بحدة من 7, 5٪ في عام 1963 إلى 5, 3٪ في عام 1969. عندئذ كان من شأن التوسع الاقتصادي أن يبعد الاقتصاد الأمريكي عن حالة استقرار الأسعار. وكانت هناك الأسباب: من التوسع في إصدار النقود ومن زيادة الأجور. ولقد حاول جونسون فيما بعد معالجة التضخم الناشئ بتخفيض الإنفاق على بحوث الفضاء، وتنمية المجتمع والإسكان والتعليم، لكن المحاولة اعتبرت عدولا عن العمالة الكاملة. لذلك وصلت البطالة في عام 1971 إلى 9, 5٪ مع استمرار التضخم. وكان ارتفاع قيمة الواردات في سنة واحدة هي سنة 1971 بمعدل 14٪ مظهرا للتضخم الذي دفع للتوسع في الاستيراد.

كان اصطحاب التضخم للبطالة في الولايات المتحدة ظاهرة غير معروفة من قبل، لا للاقتصاد التقليدي ولا للاقتصاد الكينزي. وكان الوضع صعبا حقا. فمكافحة التضخم تزيد من البطالة، ومكافحة البطالة تزيد من التضخم.

لهذا يعتبر عقد الستينات في الولايات المتحدة بمثابة عقد للتضخم النقدي، وخصوصا منذ عام 1965. وفيما بين عامي 1960 و 1970 تضاعفت الكتلة النقدية وزيادة، بينما زادت القيمة الحقيقية للإنتاج بأقل من 50٪. ومن ثم كان الارتفاع في معدل العرض النقدي إلى الإنتاج الحقيقي أكبر من 30٪، وهي الزيادة التي سجلها مستوى الأسعار. وفي عام 1970 وحده كانت الزيادة في العرض النقدي تبلغ 12٪.

وعندئذ اصطحب التضخم في أمريكا بتسارع حاد في معدلات التضخم في العالم الرأسمالي، منعكسة في صورة كل من الزيادة الحادة في الكتلة النقدية والارتفاع المفاجئ في الأسعار. وهكذا يمكن الحديث عن التضخم كمشكلة عالمية. فإنه نظرا لأن الدولار كان قد حل محل الذهب فإنه قد أصبح هو حامل التضخم على النطاق العالمي.

تصحيح آلية تكوين الأسعار:

هكذا يمكن القول إنه مع نشأة وسطوة الاحتكارات منذ بداية القرن حدثت تغيرات كبيرة في آلية تكوين الأسعار. ولقد ثبت أنه كلما زادت درجة الاحتكار تطور الاتجاه نحو التنظيم الاحتكاري للأسعار، وزاد استقرارها النسبي. وبالتالي انطوت الرأسمالية الاحتكارية على عوامل رفع الأسعار بل استعدادها لخلق ونشر الضغوط التضخمية. وإنما ظل ذلك الاتجاه يجري على أرضية آليات السوق نفسها. ولذلك لا يعد ارتفاع الأسعار في مرحلة التوسع الاقتصادي اتجاها تضخميا، إذ من الطبيعي طبقا لآليات السوق أن تكون قيمة السلع في هذه المرحلة أعلى منها في المراحل الأخرى من دورة الأعمال. فإن عمالا جددا يدخلون بالإضافة إلى العمال الذين فقدوا مهارتهم خلال بطالتهم الإجبارية في مرحلة الركود. ولذلك تكون قيمة العمل المتجسد في كل وحدة من وحدات السلع المنتجة في مرحلة الانتعاش أعلى منها في مرحلة الركود.[27] ثم تأتي سلطة

الاحتكارات وقدرتها على فرض أسعار احتكارية، وذلك بفضل قدرتها على تراكم وتمركز رأس المال والتركيز المضطرد في الإنتاج، وسيطرتها من ثم على نصيب متزايد من هذا الإنتاج. ولذلك يؤدي بيع المنتجات الرئيسة بأسعار احتكارية إلى ارتفاع عام في الأسعار، وبلا تضخم. وهكذا فإنه في ظل الاحتكار وجد اتجاه قوي وملح ومتعاظم من أجل خلق مزيد من الأرباح أكثر مما يوجد من منافذ الاستثمار المربح. وفي ظل هذا الاحتكار كان التضخم كامنا لا يظهر إلا في فترات الخلل الذي يصيب السوق فجأة ولزمن ممتد.

أما في السبعينات من هذا القرن فقد أصبح التضخم ملحوظا في كل مراحل الدورة الاقتصادية تقريبا. وتحول من ظاهرة طارئة قد تكون موسمية أو دورية إلى عامل دائم التأثير في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج. تحول التضخم في الواقع إلى ظاهرة هيكلية. وبصفة خاصة ونظرا إلى أن الارتفاع الكبير في الأسعار لابد من أن يزيد من اختلال التوازن والتناسب بين قطاعات الاقتصاد، فإن القطاعات المتقدمة تحقق أرباحا عالية ومن ثم تحقق تطورا أسرع من غيرها. ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون المصدر الرئيس للتضخم المعاصر هو تلك الاتجاهات التضخمية طويلة الأمد السائدة منذ بداية القرن في الاقتصاد الرأسمالي. غير أن هناك عوامل جديدة إضافية هي التي جعلت من التضخم الآن آلية لتصحيح الأسعار بعد أن كان مظهرا من مظاهر اختلال هذه الأسعار.

ففي ظل التدويل المضطرد للرأسمالية الاحتكارية يصبح التضخم أكثر من أي وقت مضى سلاحا أساسيا للحفاظ على ارتفاع معدل الربح. فالاحتكارات قادرة على رفع الأسعار على الرغم من تناقص الطلب الحقيقي. ومع توقع هذا الهبوط فإنها تبادر إلى تخفيض الإنتاج من قبل أن يقع بالفعل. ومن ثم يتغذى التضخم المعاصر بمصدرين خطيرين: مصدر داخلي لا ينقطع من الإنفاق المتزايد من جانب الدولة والاحتكارات والأفراد، ومصدر خارجي هو تفكك النظام النقدي الدولي. وهكذا تتصدى الاحتكارات لتحريك وتدوير رأس المال النقدي سريع النمو، وزيادة حجم الدخول النقدية للسكان، وتشجيع الدولة على اتباع أسلوب التمويل بالعجز. وفي الوقت نفسه تتصدى هذه الاحتكارات لإدارة وتوجيه العملات الرئيسة في العالم، وخلق سيولة

دولية لا رقابة لأي دولة بالتحديد عليها، مع توزيعها توزيعا غير متكافئ على المستوى الدولي. ويكفي أن تكون عملة من العملات الرئيسة مقبولة دوليا لكي تصبح احتياطيا نقديا لغيرها من العملات، مما يتيح لتلك العملة أو تمول العجز في تجارة دولتها أو ميزان مدفوعاتها، وذلك عن طريق خلق سيولة دولية من جانبها وحدها وبإرادتها المنفردة. أي أن مديونيتها الخارجية تتحول إلى وسيلة فريدة لتمويل عجزها الخارجي. وهكذا صار العجز المزمن في ميزان المدفوعات الأمريكي يسوى إلى حد كبير بالدولار الأمريكي. وهذا الدولار أصبح بدوره أساسا للتوسع النقدي في البلدان الدائنة للولايات المتحدة. وما ذلك إلا تصدير للتضخم، أي أن التضخم المعاصر صار من شأنه أن يعيد توزيع الموارد الحقيقية في العالم لصالح أكبر البلدان الرأسمالية.

ومن هنا يرى روبرت تريفين بحق أن هناك زيادة مذهلة في السيولة الدولية هي العامل الأكبر في إطلاق أسوأ تضخم عالمي في التاريخ.

وهكذا صار التوسع في طلب النقود وعرضها على المستوى العالمي يحدث مستقلا عن أسواق السلع والخدمات، وتعبيرا عن عملية تكوين الأسعار الدولية. وحدث المثل على المستوى المحلي في البلدان الرأسمالية. ففي السبعينات أخذت تتكشف الطبيعة الجديدة للتضخم. فقد صارت الاحتكارات أقدر على فرض أسعارها الاحتكارية. وصارت الاحتكارات الدولية تفرض أسعارا دولية، وصارت الاحتكارات المحلية تفرض أسعارها المحلية فرضا، بدليل أن الزيادة في أسعار التجزئة صارت تتجاوز حدود الزيادة في تجارة الجملة تعبيرا عن الاحتكار المكثف في أسواق التجزئة. فمن خلال الأزمة الاقتصادية التي تفجرت منذ عام 1974 لم يعد التضخم مجرد سياسة تلجأ إليها الرأسمالية عند الضرورة، وإنما هي سياسة دائمة لا تقتصر على مرحلة الرواج والانتعاش، بل تشمل كافة مراحل الدورة الاقتصادية بما فيها مرحلة الركود والكساد.

واصطحبت هذه المرحلة لأول مرة بالتضخم، وسميت مرحلة الركود التضخمي.

وهناك تسليم بأن السبب الرئيس لاستمرار هذا التضخم إنما يكمن في عوامل هيكلية.

وفي مقدمة هذه العوامل الهيكلية:

أ-تنافس الفئات الاجتماعية المختلفة، من أصحاب الأجور وأصحاب الأعمال، على الموارد الفعلية المتاحة، والسعي لجعل حركة الأجور متخلفة عن حركة الأسعار.

ب-اختلال التوازن بين مستوى وتركيب الإنفاق العام وتزايد التسليح، وبين مستوى وتوزيع العبء الضريبي.

جـ-التضارب بين الاستخدام الكامل للموارد المحلية والتوازن في الحسابات الخارجية، ومن ثم التأثير في معدلات التبادل.

د-اتجاه عدم مرونة أسعار المنتجات الصناعية إلى الانخفاض بما يتطلبه ذلك من تغيير في الأسعار النسبية وتغيير في أنماط الإنتاجية والطلب، وهو تغيير يتم من خلال الزيادة في المستوى العام للأسعار.

إننا نواجه نمطا جديدا من التضخم يتغذى بمصدر داخلي لا ينقطع هو الإنفاق المتزايد من جانب الحكومات والهيئات العامة والاحتكارات والأفراد، كما أنه يتغذى خارجيا بواقع تفكك النظام النقدي الدولي وتصدى الاحتكارات الدولية لإدارة وتوجيه العملات الرئيسة في العالم الرأسمالي.

(أ) على المستوى المحلي:

تدور العوامل المحلية للتضخم بصفة أساسية حول علاقة الاحتكارات بجهاز الدولة، والتقائهما حول سياسة الإنفاق المتزايد لإنعاش الاقتصاد.

وعندئذ فإننا نلتقي في المقام الأول بسياسة الدول الكبرى القائمة على تدخل الدولة بصورة متزايدة في النشاط الاقتصادي، هذه السياسة الرامية إلى عسكرة الاقتصاد، أو على الأقل إلى الإنفاق العسكري الضخم الذي يعني العجز الضخم في الميزانيات العامة. والذي يغطى بدرجة كبيرة عن طريق التمويل المصرفي. ونذكر هنا أنه في عام 1974 دفعت البلدان الرأسمالية المتقدمة مبلغا يتراوح ما بين 70 و 80 مليار دولار إضافي نتيجة الزيادة الطارئة على أسعار البترول. هذه الزيادة لم تكن تمثل سوى 4٪ من الناتج القومي الإجمالي لمجموع البلدان الرأسمالية الكبرى. لكن الولايات المتحدة أنفقت وحدها في حرب فيتنام 170 مليار دولار. أما حلف الأطلنطي فتتجاوز نفقاته العسكرية 120 مليار دولار سنويا.

كما أننا نلتقي أيضا بعملية تركيز الإنتاج والتوزيع وتمركز رأس المال وهي العملية التي تضع الاقتصاد الرأسمالي بأسره تحت سيطرة الاحتكارات. وتسيطر الاحتكارات حاليا على حركة النقود والأسعار. فجزء كبير من رأس المال النقدي أصبح يتركز في مؤسسات مالية لا تخضع للبنك المركزي، وتستهين بسياسات سعر الخصم وسعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي، كما أنه صار بوسع الاحتكارات أن تحقق أرباحا مفاجئة، وصارت قادرة على الاحتفاظ بالنقد السائل في خزائنها، أو في حساباتها بالمصارف التجارية التابعة لها.

وبالمثل فإن الاحتكارات التجارية القائمة بالتوزيع تعمل على تشجيع الاستهلاك، مستخدمة أساليب عديدة للبيع بالأجل، وهي تسهيلات لا تخضع لسيطرة المصارف، ثم إن خضوع الأسعار للاحتكارات قد أتاح لها بناء نظام لتكوين الأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بصورة أسرع من ارتفاع دخول العاملين. وباتباع أسلوب التوسع الاقتصادي المضطرد، بدفعات مستمرة، يصبح التضخم أداة إضافية لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الاحتكارات.(29)

(ب) على المستوى الدولي:

ويتغذى التضخم، على المستوى الدولي، بسيطرة الاحتكارات الدولية على تحركات رؤوس الأموال بنوعيها قصيرة وطويلة الأجل، وكذلك بعجز الدول والمصارف المركزية عن الاحتفاظ بنظام نقدي دولي مقبول من الجميع، وما يشيع في المبادلات الدولية من تمييز وحماية وحروب التجارة والعملات.

والواقع أن التضخم في دولة ما، وخصوصا إذا كانت في قوة الولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا، أصبح ينقل إلى الدول الأخرى من خلال القنوات النقدية المتاحة. وما زال النظام النقدي الدولي يسمح بخلق سيولة دولية بلا رقابة وبلا حدود. وهو يسمح بتوزيع غير متكافئ لهذه السيولة. ومن ثم فإن آلية التضخم العالمي من شأنها أن تعيد توزيع الموارد الحقيقية في العالم لصالح البلدان ذات الاحتياطي النقدي الكبير. وفي هذا الإطار فإن الدولار الأوروبي يساهم بدور مباشر في التضخم العالمي. وذلك من خلال كونه على رأس حركات تحمل الاضطراب إلى أسواق الصرف، ومن خلال

تدفقات رأس المال قصيرة الأجل التي تجري بهذا الدولار الأوروبي.

وفي النتيجة النهائية تحول التضخم إلى آلية للتصحيح إذ يجري التدخل لتصحيح آلية تكوين الأسعار للحفاظ على معدل الربح المخطط.

فمنذ أواسط الستينات يواجه الاقتصاد الرأسمالي ظاهرة معينة هي اتجاه المعدل العام للربح إلى الانخفاض والحاجة إلى المزيد من رأس المال للتجديد والإحلال، مما يعني اتجاه التركيب العضوي لرأس المال الصالح رأس المال الثابت. فذلك ما يقتضيه التقدم العلمي والتكنولوجي المضطرد. ومن ثم يأتي الحل برفع الأسعار، أي بخفض القوة الشرائية للعملة. لكن تدهور هذه القوة الشرائية لا يصيب كافة السكان بصورة متساوية.

لقد غير التركيب الاحتكاري من أسلوب تكوين الأسعار. ونتيجة سيطرة الاحتكارات فإن الاتجاه العام للأسعار هو نحو الصعود. وشكل ذلك منطلقا للتضخم. ومع السباق التقليدي بين الأسعار والأجور، وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية فإن زيادة معدل تمركز رأس المال هي التي تشكل أرضية مواتية للاتجاهات التضخمية. وعندئذ يستخدم التضخم كأداة للحفاظ على مستوى مرتفع للأرباح، بل لمحاولة رفع معدل الربح بانتظام، أي لإعادة توزيع الدخول لمصلحة رأس المال.

هي إذا آلية جديدة لمجابهة وتصحيح ميل معدل الربح للانخفاض. إن التركيز البالغ لكل من الإنتاج ورأس المال مع سيطرة نظام احتكار الأقلية على الأسواق يشكلان معا وضعا لم يعد يسمح بتخفيض الأسعار من خلال المنافسة، بينما يجعل من المستحيل تصحيح أو ضبط الأسعار دون اللجوء إلى التضخم. وهكذا تشكلت آلية محكمة ومعقدة للأسعار. وبالتنسيق بين الدولة والاحتكارات تتوسع الدولة في الإنفاق العام في محاولة للحفاظ على مستوى من الطلب أعلى من مستوى العرض، بينما تتجه الاحتكارات لخلق ضغوط تضخمية والحيلولة دون انخفاض الأسعار حتى عند انخفاض الطلب. ويكفي أن تبدأ الاحتكارات برفع التكاليف في قطاعات معينة كقطاعات الطاقة والصناعات المعدنية وصناعة الآلات. ومعروف أن رفع تكاليف التعبئة والتغليف والإدارة والإعلان والتسويق والترويج أمر يوجد بالكامل بأيدي الاحتكارات الإنتاجية. كما أن التقدم التكنولوجي كفيل بالتعجيل باستخدام كل تقدم تكنولوجي وتجريد الآلات قبل الأوان. وبحركة

الاحتكارات داخل السوق تسود الأسعار الاحتكارية وتسرى على المشروعات الصغرى متمتعة بذلك بالمزايا التي تتيحها لها الاحتكارات الكبرى.

ومن هنا تتمثل الآلية الخاصة بالأسعار في أمرين: الأول هو إطلاق قوى تعمل تلقائيا على رفع الطلب بمعدل أسرع من معدل زيادة الإنتاج في حالات الانتعاش، وخفض الطلب بمعدل أقل من معدل انخفاض الإنتاج في حالات الركود. وعندئذ تدار الأسعار بحيث تحول دون تحول التضخم الزاحف إلى تضخم راكض، وتحول دون تحول الانكماش إلى كساد كامل. وتستخدم في هذا الصدد أساليب شتى مثل التمويل بالعجز والدعم للمنتجات الزراعية والصناعية والحد من الإنتاج مع تعويض المنتجين وتنمية القطاعات غير المنتجة من الاقتصاد والتوسع في الإنفاق العسكري، وغزو الفضاء، وإبقاء نسبة من الطاقات الإنتاجية عاطلة، وخلق مصادر دائمة لتزويد السكان بالقوة الشرائية. وتكتمل حلقة التنظيم الاحتكاري للأسعار بأسلوب إدخال سلع جديدة بأسعار مرتفعة إلى السوق. ويتمثل ذلك في تخطيط إنتاج وتسويق سلعة جديدة كل حين لمدة محدودة بعدها يتم سحب السلعة من الإنتاج أو تطويرها. أما البواقي التي لم تبع فتطرح للبيع في سوق السلع القديمة بسعر منخفض، أو تصدر للبلدان النامية كسلع جديدة بأسعار عالية.

ثم إن كلا من الدولة والاحتكارات تتضافر جهودها معا لمد إجراءات التنظيم الاحتكاري إلى القطاع غير الاحتكاري. وبذلك تقع آلية تكوين الأسعار تحت السيطرة الكاملة للاحتكارات. إن هذا الأسلوب هو الذي يفسر لنا لماذا ترتفع أسعار التجزئة في أوقات الكساد والركود، بينما قد تنخفض أسعار الجملة ليس فقط لأن أسعار التجزئة ترتفع بأسرع من أسعار الجملة، ولكن أيضا تعبيرا عن سطوة الاحتكار في مجال التبادل.[30]

وإذا كانت الدول الرأسمالية قد طرحت منذ عام 1974 هدف أولوية العمل ضد التضخم وأولوية استخدام الأدوات النقدية والمالية لتحقيق هذا الهدف، ومنها أسعار الفائدة وأسعار الصرف فلقد كان ذلك يعني استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي. إن الجهود الرامية لاحتواء التضخم تصطحب عادة بانهيار في النمو الاقتصادي وزيادة في البطالة. ولقد نجحت الدول الرأسمالية في الثمانينات في السيطرة على التضخم، وظهر أن المطلب

الحقيقي لها هو إدارة التضخم لا استبعاده. وعندما نجحت أخيرا في السيطرة على التضخم بالفعل، وهبط المتوسط السنوي للتضخم في عام1986 إلى نسبة 3 , 2٪ فقط وهو أدق مستوى بلغته منذ عام 1961، فلقد تحقق ذلك بصفة أساسية نتيجة انهيار أسعار النفط والخامات.(31)

النقل الدولي للتضخم:

يجري نقل التضخم من بلد إلى بلد آخر داخل مجموعة الدول الرأسمالية نتيجة اعتبارين أساسيين هما:

أ-آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة سواء كان ذلك من خلال أشكال التكتلات الإقليمية أو عن طريق المشروعات المتخطية للقوميات، محققة بذلك تدويل الإنتاج ورأس المال.

ب-آليات التحويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار الخامات. فلقد فشلت أسعار أغلبية الخامات مثلا في أن تحرز ارتفاعا فيما بين عامي 1951 و 1972. وعلى العكس من ذلك تحكمت الاحتكارات الدولية في طريقة صنع الأسعار لمنتجاتها، وأثرت من ثم في شروط تبادل الخامات بالمقارنة بالمنتجات الصناعية.

ومن هنا توجد «دورة أعمال دولية»، إذ تربط بين الاقتصاديات القومية للدول الرأسمالية أداتان رأسيتان هما من جانب الآثار المالية لميزان المدفوعات على العرض النقدي، رمن جانب آخر الآثار العينية للتجارة الدولية على الأسواق المحلية.

فالدول التي تتميز بانطلاق التضخم منها تشجع في الواقع عجز ميزان المدفوعات بينما يحصل في الدول الفائضة زيادة في عرض النقود. وهذه الدول الأخيرة تخشى من المساس بهذه الزيادة سواء في المدى القصير أو المتوسط، بل هي ترحب بها في الواقع. أما في الزمن الطويل فلا خلاف على ضرورة المساواة في مستويات التضخم فيما بين هذه الدول جميعا. وفي هذه الحدود تعترف الدول الرأسمالية بدور السوق الأوروبية للدولار، وتعترف بأن الدولار الأوروبي قد ساعد على نمو النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

التضخم في بلدان صناعية مختارة

نسبة التغير السنوي

البلد	1982	1983	1984	1985	1986
البلدان الصناعية	7.4	5.0	4.8	4.2	2.3
الولايات المتحدة	6.2	3.2	4.3	3.6	1.9
كندا	10.8	5.8	4.3	4.0	4.2
فرنسا	11.8	9.6	7.4	5.8	2.5
ألمانيا الغربية	5.3	3.3	2.4	2.2	.2-
اليابان	2.6	1.9	2.3	2.0	-
المملكة المتحدة	8.6	4.6	5.0	6.1	3.4

المصدر : I M F Memorandum, March 2, 1987, P.1

وهنا يبرز بصفة خاصة دور الولايات المتحدة في نقل التضخم على المستوى الدولي، وذلك باستخدام الإمكانات النقدية والمالية التي أتاحها النظام النقدي الدولي للدولار الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي ظل هذا النظام أصبح يمكن للتضخم أن ينتشر في العالم كله نتيجة حقيقة أن المصارف المركزية في أغلبية الدول الرأسمالية قد قبلت أن تراكم الدولارات لديها بطريقة تلقائية. ومن ثم أعفت الولايات المتحدة منذ البداية من الالتزام بأي قدر من الانضباط في ميزان مدفوعاتها.

ولقد كان الأمر يؤخذ بقدر كبير من البساطة طالما كانت الولايات المتحدة تتمتع بميزان مدفوعات لصالحها. فلقد كان العالم مدينا كله تقريبا للولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان فائض ميزان المدفوعات الأمريكي يفضي إلى تدفق للأموال من العالم كله إلى الولايات المتحدة. فلما تحول الفائض إلى عجز خرج الدولار الأمريكي ليتكدس في أسواق النقد والمال في العالم وخصوصا في أوروبا. وتدفقت الدولارات على أوروبا الغربية واليابان مما جعل الدول الرأسمالية كلها تشهد زيادة كلية في أرصدتها الأجنبية بمعدلات سنوية لا تقل عن ١٠٪. ومن ثم كان من

الضروري تصحيح الأسعار. فالزيادة في الأسعار النسبية كانت ذات طابع تضخمي.

وفي هذه الظروف فإن التضخم الأمريكي عندما يحدث لا بد من أن يحكم التضخم في العالم، طالما ظلت الدول الصناعية الأخرى متمسكة بعدم تغيير أسعار صرف عملاتها بالدولار. وبعد أن تراكم الدولار في أسواق أوروبا واليابان تخلت أمريكا عن سمعة عملتها بغية تعويض ارتفاع الأسعار وتعظيم صادراتها، ومنعا لاستمرار نزيف الذهب منها. وكان من شأن فصل الذهب عن النظام النقدي الدولي وتعميم نظام تعويم العملات أن شجعا على نقل التضخم. فقد تضاعف حجم الدولارات المتراكمة خارج الولايات المتحدة. وأطلقت هذه الدولارات بالتالي موجة عارمة من موجات التضخم. كما أن هذا التوسع النقدي الدولي الذي طبع بداية السبعينات قد أطلق بدوره العنان لزيادة حادة في الطلب على مستوى العالم كله. ونتيجة ذلك أصبح النشاط التجاري الدولي هو العامل الرئيس في انتشار موجة التضخم.

إن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ثم تخفيض الدولار الأمريكي في ظل أوضاع قدرة الاحتكارات الدولية على رفع الأسعار أعلى من تكاليف الإنتاج الجارية في محاولة لتعويض النقص في المبيعات قد أديا في النهاية إلى انفجار تضخمي هز أركان العالم في منتصف السبعينات. والسمة الأساسية لهذا التضخم هي أنه منقول من الخارج أكثر منه تضخما نابعا من الداخل. وهنا تأتي العوامل الداخلية لتضاعف من حدة هذا التضخم.

وبينما ينتقل التضخم من بلد رأسمالي إلى بلد رأسمالي آخر من خلال ما سميناه دورة الأعمال الدولية فإنه يصدر من مجموع البلدان الرأسمالية إلى مجموع البلدان النامية من خلال حركة التجارة الدولية أساسا.

وكانت البلدان النامية أول من قاسى من ظاهرة التضخم العالمية دون أن تكون مسؤولة عنها، عن نشأتها وعن تفاقمها. وكانت هذه البلدان ولا تزال تدفع باستمرار أمام كل موجة من موجات التضخم في البلدان الرأسمالية أسعارا أعلى مقابل المعدات والخدمات والسلع والأسلحة التي تستوردها. كما أنها دفعت أكثر فأكثر تلك الاستثمارات التي كانت تحصل عليها من البلدان الرأسمالية. وفي المقابل كانت عائداتها الناجمة عن بيع

منتجاتها من المواد الخام تتضاءل سواء بسبب مفعول التضخم أو بسبب تدهور العملة التي تدفع بها أو بسبب القيود التي تضعها الدول الرأسمالية على وارداتها منها.

فالدول الرأسمالية التي تسيطر على 75٪ من التجارة العالمية تتولى تصدير التضخم إلى البلدان النامية التي تتعامل معها في أكثر من 80٪ من تجارتها الدولية. ويتم ذلك بصفة أساسية من خلال قنوات التجارة الدولية وخصوصا عن طريق الواردات. وهنا نتبين التأثير الخاص الذي تمارسه الأسعار القيادية، أي أسعار تلك السلع التي تتحدد في الخارج طبقا لأوضاع السوق العالمية.. ومن ثم يتم تصدير التضخم عن طريق التصدير إليها، خصوصا وأن قطاع التجارة الخارجية يمثل فيها الجانب الأكبر من إجمالي الناتج القومي لديها. ومن الممكن قياس حجم ذلك التضخم وتحديد مداه بالرجوع إلى التغير الحاصل في نسب التبادل التجاري للبلدان النامية. ومن هنا فإن استيراد التضخم من البلدان الرأسمالية تعبير عن مدى تأثير التضخم المنطلق منها في شروط التبادل بين المنتجات الأولية والسلع الصناعية، أي أن التضخم الدولي مصحوب دائما بهبوط في شروط التبادل الخاصة بالخامات والمنتجات الأولية.

والواقع أن باستطاعة القوى التي تتحكم في السوق العالمية وهي الدول الصناعية المتقدمة أن تجعل الأسعار الخاصة بالسلع الصناعية ترتفع مقابل أي زيادة في الطلب عليها، بينما تستطيع أيضا أن تقابل أي انخفاض في الطلب عليها بتقليص حجم الإنتاج بدلا من تخفيض الأسعار. وبالعكس فإن إنتاج وتسويق الخامات والمنتجات الأولية غالبا ما تسيطر عليه قوى هي القوى نفسها، وبالتالي فهي تسمح عادة بتقلب الأسعار أو بالتباطؤ في رفعها. ونتيجة ذلك فإن استيراد التضخم أكثر احتمالا من قدرة البلدان النامية على رفع أسعار صادراتها. وعندئذ فإن الزيادة الكبيرة في أسعار الواردات لا مفر من أن تنعكس على مستوى الأسعار المحلية والتكاليف المحلية.

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن تغير أسعار تصدير السلع الصناعية مرتبط ارتباطا مباشرا بمعدل التضخم في البلدان الصناعية. أما تغير أسعار الخامات فهو على العكس أقل ارتباطا بأوضاع البلدان النامية منه بأوضاع

السوق العالمية.

وعند تحديد قنوات تصدير التضخم فإنها تدور كلها تقريبا حول محور الاستيراد. إذ يتوقف الأمر أولا فيما يتعلق بالاستيراد على هيكل الواردات. ثم يتسلل التضخم من قنوات أخرى مثل: عدم استقرار أسعار الخامات، وعجز موازين المدفوعات، وصعوبات البرمجة، أو التخطيط وتدابير الحماية المتصاعدة ضد الدول النامية، وتقلب أسعار العملات الرئيسة، والتأثير في المؤسسات النقدية وأسعار الفائدة. وعلى سبيل المثال فإنه من خلال التعويم الموجه لأسعار الصرف الخاصة بالعملات الرئيسة يجري انتشار أوسع لمعدلات التضخم مثل ما تكون للتوسع في السيولة الدولية نتائج تضخمية.

وينتهي ذلك كله إلى عملية إعادة توزيع للدخل الدولي لصالح البلدان الرأسمالية على حساب البلدان النامية في إطار شروط التبادل غير المتكافئ. فالتضخم هنا ينعكس مباشرة على موازين مدفوعات البلدان النامية. ومن شأن استمرار التضخم مع تصاعد أسعار الفائدة أن يفاقما من عجز هذه الموازين. وتشهد الدول النامية من ثم انخفاض قيمة عملاتها بالنسبة للعملات الرئيسة على الرغم حتى من انخفاض قيمة هذه العملات نفسها.

مثل هذا التضخم المستورد ينعكس في أغلبية الدول النامية في صورة العجز عن إدارة الاقتصاد القومي، وإعادة النظر بصفة دورية في برامج التنمية وخططها. وقد تضطر نتيجة ذلك إلى تغيير نمط توزيع الدخول. وقد تدفع مخاطر الاستثمار طويل الأجل بالمستثمر إلى حلبة المضاربة مما يساعد على التهام قدر أكبر من القوة الشرائية ورفع تكلفة الإنتاج إلى مستويات أكبر، مما تفرض قوة التضخم المستورد. وهنا فإن الأمر يتفاوت بحسب السلع المستوردة للتضخم. فعند استيراد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية فإن وطأة التضخم المستورد تحل بالأجور. أما عند استيراد السلع الاستثمارية فإنها تحل بالتكلفة.

ويتوقف الأمر في النهاية على مدى ارتباط البلدان النامية نفسها بالسوق الرأسمالية للسلع ورأس المال وعلى رأسها النظام النقدي الدولي. وتلك أوضاع تنعكس مرة أخرى على قدرة البلدان النامية على التخلص من التضخم المستورد أو على الحصانة ضده.

مراجع الباب الثالث

(1) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر» الإسكندرية، 1980، صفحة 9 وما بعدها.

(2)انظر مؤلفنا «المشاركة كشكل من أشكال الاستعمار الجديد» القاهرة، 974، صفحة 24.

(3)انظر Henry Wallich, The Limits to Growth in Retrospect, Economic Impact, 1983, pp. 61/59

(4) انظر مؤلفنا «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية» القاهرة، 1987، صفحة 34 وما بعدها.

(5) انظر إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة، 1976، صفحة 7.

(6) انظر: Ch. Raghavan, Unctad VII and the Promises of Geneva, Ifda Dossier . November / December, 1987, pp 47/38.

وانظر أيضا:

Jan Pronk, North-South Negotiations after UNCTAD VII, Moscow, October. 10- 16- 1988, p.3,

(7) انظر في هذا المعنى صراحة

Donald Regan, Dealing with international financial strains, Economic Impact 1984/5, p.13.,

(8) انظر:إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، صفحة 16.

(9) انظر مؤلفنا «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية»، صفحة93.

(10) انظر مؤلفنا السابق، خصوصا صفحة40.

(11) انظر مؤلفنا «التخلف والتنمية» المرجع السابق، صفحة145 وما بعدها.

(12) انظر عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، بيروت، 1975، صفحة12.

(13) انظر أوسكار لانج، مقالات في التخطيط الاقتصادي، ترجمة محمد صبحي الأتربي وإبراهيم برعي، القاهرة، 1969، صفحة14.

(14) انظر أحمد مراد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، دمشق، 1973، صفحة111. ونحيل إلى هذه المراجع العامة عن التخطيط الرأسمالي:

Andrew Shonfield, Modern Capitalism, the changing balance of public and private power, Oxford, 1965.

Vera Lutz, Central Planning of the Market Economy, London, 1969.

J. E. Meade, The Theory of Indicative planning, Manchester,1976.

(15) انظر:

P. Herzog, Politique Economique et Planification en Regime Capitaliste, Paris,1971,pp. 66.

(16)انظر: Brankovic, op. cit. P.25/31.

(17) انظر: Stephen Hymer, The Multinational Corporation and the Law of Uneven 1970 Developoment, in I. N. Bhagwati, ed., Economics and World Order from the. to 1990s, New York, 1972, pp113/141

(18) انظر أحمد مراد، المرجع السابق، صفحة113.

(19) انظر منشيكوف، الدورة الاقتصادية، تطورات ما بعد الحرب، ترجمة سعد الساعي، القاهرة،

1980، صفحة199.

(20) انظر بارنت وموللر، المرجع سابق الذكر، صفحة31.

(21) انظر نصيرة بوجمعة سعدي، المرجع السابق، صفحة 44 و45

(22) انظر منشيكوف، المرجع السابق، صفحة204.

(23) انظر بصفة عامة كتاباتنا حول هذا الموضوع:-

- مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية، 1980

- التضخم والتنمية في الوطن العربي، بيروت، 1982.

- التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية، القاهرة، 1987. وانظر المراجع الواردة فيها.

(24)انظر:

H. Magdoff and P. Sweezy, U. S. Capitalism, New York & London, 1981, p.128.

(25)انظر دراستنا «التضخم والتنمية في الوطن العربي» المرجع السابق، صفحة 16.

(26) انظر منشيكوف، المرجع السابق، صفحة423.

(27) انظر يوجين فارجا، القضايا الاقتصادية للرأسمالية، موسكو، 1975، صفحة220.

(28) انظر منشيكرف، المرجع السابق، صفحة 465

(29) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر» المرجع السابق، صفحة96.

(30) انظر مؤلفنا «التضخم والتنمية في الوطن العربي» المرجع السابق، صفحة37.

(31) انظر: H. Magdoff and P. Sweezy, op. cit. p. 208

الباب الرابع
هيئة الرأسمالية المالية

تمهيد

عندما انهارت بورصة نيويورك في أكتوبر 1987، وخسرت في يوم واحد 500 مليار دولار لم يكن ذلك الحدث المذهل تعبيرا عن أزمة في بورصة عالمية بقدر ما كان تعبيرا عن أزمة في قلب الرأسمالية المالية التي تربعت على قمة الاقتصاد الرأسمالي منذ عقدين تقريبا. فلقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها إلى المضاربة، حتى الطبقة الوسطى تحولت من الاستثمار العقاري إلى الاستثمار في الأسهم. ولم يعد هذا الاستثمار الأخير مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم بقدر ما صار تعبيرا عن حركة رؤوس الأموال المتزاحمة للحصول عليها. وكلما تزايدت التوقعات من ارتفاع أسعار الأسهم تزايد الاقتراض من المصارف لشرائها. حتى لقد ارتفعت قيمة أسهم إحدى الشركات منذ بداية عام 1987 حتى انفجار الأزمة من 56 دولارا إلى 200 دولار للسهم، وساد جو من الرخاء المفتعل بعيدا عن واقع الاقتصاد الحقيقي. فلقد زادت الميزانية العسكرية زيادة هائلة أوصلت عجز الميزانية العامة إلى 210 مليارات دولار في عام 1987، بينما وصل العجز التجاري إلى 15 مليار دولار في السنة نفسها. ومع ذلك ظل الرخاء يسود. فهو رخاء لم يدفع الاقتصاد الأمريكي ثمنه، لكن دفعه المتعاملون معه من اليابانيين والأوروبيين ودول النفط والشعوب النامية.[1] ولم يكن الوضع المفتعل ليستمر إلى الأبد. وعندما انفجرت بورصة نيويورك

في نهاية الأمر اندفع الجميع مذعورين للتخلي عن الأسهم مثل ما تكالبوا من قبل للحصول عليها. وكانت الكارثة التي انتقلت إلى كافة عواصم الرأسمالية العالمية. لكنها سرعان ما استوعبتها.

إننا نعيش في ظل هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى أحيانا صعود الرأسمالية المالية.[2] ومعروف أن هذه الرأسمالية المالية قد أخذت في الظهور منذ نهاية القرن الماضي مع انتقال الرأسمالية من أوضاع المنافسة إلى أوضاع الاحتكار. ومع تركيز رأس المال وتزايد نشاط المصارف وتقديمها الائتمان الكبير لكبار الرأسماليين أمكن لقلة قليلة العدد من الاحتكاريين أن تخضع لإشرافها مجموع العمليات التجارية والصناعية في المجتمع, وصارت تجد في العمليات المصرفية الإمكانية للتعرف بدقة على حالة الأعمال لدى كل رأسمالي على حدة، ثم للإشراف عليهم والتأثير فيهم. وفي النهاية اكتسبت القدرة على تقرير مصائرهم. هكذا نشأت الصلة الوثيقة بين المصارف والصناعة. وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأسمالي الصناعي للمصرف والارتباط الشخصي بين المصارف والمشروعات الصناعية والتجارية. واندمج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ليشكلا ما نسميه رأس المال المالي.

وخلال القرن الحالي جرى التحول من الرأسمالية القديمة إلى الرأسمالية الحديثة، من سيطرة رأس المال بوجه عام إلى سيطرة رأس المال المالي، أي رأس المال الموجود تحت تصرف المصارف والذي يستخدمه رجال الصناعة. وفي البداية كان رأس المال المالي المتركز بأيدي أقلية مالية تحصل على أرباحه الطائلة من تأسيس المشروعات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة بالإضافة إلى إقراض رجال الصناعة والأعمال. ولقد ساعد في خروج رأس المال بحثا عن الاستثمارات الأكثر ربحا في كل أرجاء العالم، وخصوصا تلك التي لم تكن حققت تطورها الرأسمالي بعد. وأخذت الرأسمالية المالية تكتسب طابعا ريعيا طفيليا فقد صارت تعيش جزئيا على توظيف رأس المال لا على استثماره، صارت تعيش على ريع الأوراق المالية لا ربح المشروعات الإنتاجية. وصارت البورصة هي مرآة هذه الرأسمالية المالية ترى فيها نفسها كل صباح.

وخلال ربع القرن الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية سادت ظروف

عجلت بالمزيد من التراكم الرأسمالي. فمن جانب كان لابد من تعمير ما خربته الحرب، ومن جانب آخر لابد من تعويض ما فقدته الرأسمالية من مستعمرات. وجرت عملية تاريخية لتطوير العلم والتكنولوجيا أدت مباشرة إلى التعجيل بزيادة رأس المال عموما وتغيير التركيب العضوي لصالح رأس المال الثابت. ومع إعادة تعمير أوروبا الغربية سيطر رأس المال الأمريكي ومعه الدولار الأمريكي على الصناعة والتجارة والمال في العالم. ومع نقص السيولة الدولية في مطلع الستينات قامت السوق الأوروبية للدولار التي ظلت متماسكة على الرغم من انهيار النظام النقدي الدولي القائم على قاعدة الدولار، وساد أسلوب تعويم العملات الرئيسة. ورغم الانخفاض المستمر في قيمة الدولار وعدم استقرار أسواق الصرف كانت تغيرات أسعار الصرف تقابل بفروق دورية في أسعار الفائدة مما كان يدفع لتوظيف رأس المال مباشرة في شراء العملات والمضاربة فيها. وهكذا ساد عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية. وتميزت هذه الأسواق باستخدام أداتي أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وظلت سياسة أمريكا النقدية تجذب رأس المال الأوروبي ليستثمر، أو يوظف فيها ولتحرم أوروبا نفسها من هذا الاستثمار، وبالتالي من تحديث صناعتها بالقدر المنشود. وبدأ يتشكل رأسمال جديد هو رأسمال دولي.

ومنذ منتصف الستينات بدأت تتكون مصارف دولية خاصة تأخذ على عاتقها مهمة التمويل الدولي. وعندما حلت أزمة الطاقة في النصف الأول من السبعينات أثبت النظام الدولي للنقد والمال قدرته على تحويل الزيادة المضاعفة في أسعار النفط، بل قدرته على استعادة الفوائض النفطية إلى المراكز المالية العالمية. وأحدثت زيادة إنتاج النفط زيادة هائلة في السيولة الدولية. واستخدمت الفوائض النفطية تلك لمواجهة العجز في موازين مدفوعات البلدان الرأسمالية المتقدمة وتمكينها من الاستمرار في تصدير رأس المال أيضا، بل استخدمت في تمكينها من التوسع في إقراض البلدان المتخلفة. وتحولت البترودولارات إلى إضافة حاسمة لرأس المال الدولي. وهي إضافة لا مفر منها حتى لو فكرت الدول النفطية في تغييرها. فلو قررت دولة نفطية أن تسحب أموالها من تشيزمانهاتن مثلا فإنها مضطرة لإيداعها في مصرف آخر من المستوى نفسه. وعندها يكون بإمكان

تشيزمانهاتن نفسه أن يقترض المبلغ نفسه من أجل تعويض ما تم سحبه منه، خصوصا وان المصارف في الأقطار النفطية نفسها قد تحولت إلى الائتمان العالمي، وحلت فيه محل مصارف البلدان الصناعية في تمويل المستوردين المحليين. وبذلك تحررت المصارف العالمية من أعباء رفع الفائدة، ولعبت الاحتياطيات المودعة في الخارج بالعملات الأجنبية دورا إضافيا في إسباغ الطابع الريعي على الاقتصاد النفطي. فقد صارت الأقطار النفطية تعتمد في بعض دخلها القومي على عوائدها من استثماراتها وتوظيفاتها الخارجية. وفي سنوات 1982 و 1983 و 1984 مثلا حققت السعودية عائدا من استثماراتها الخارجية يبلغ 13 إلى 14 مليار دولار في السنة.

وفي الوقت نفسه بلغت عوائد الكويت من استثماراتها الخارجية تحت بند الفوائد والأرباح ما تتراوح قيمته بين 5 و7 مليارات دولار، أي أن هذه الفوائد قد تجاوزت حصيلة الكويت من تصدير النفط نفسه.[3]

وزادت حركات رأس المال الدولي وخصوصا في صورة القروض. وفي مطلع الثمانينات بلغت القروض المصرفية الدولية 1020 مليار دولار مقابل 57 مليار دولار قبلها بعشر سنوات فقط. ونشأت ظاهرة دولية، ولا أقول مشكلة دولية، اسمها الديون الأجنبية. وهي في الحق ظاهرة اقتصادية بالغة الخطر، في نشأتها وفي استفحالها-وقبل ذلك في منحها وتوزيعها واستخدامها، حيث تؤثر في الدخل القومي المتاح وفي استخدامه لأغراض الاستثمار والاستهلاك-. ومع تقدم عملية تدويل العلاقات الاقتصادية وتعميق تقسيم العمل الدولي والتوسع المصاحب في عمليات إعادة الإنتاج الدولية، نمت أهمية وخطورة رأس المال النقدي والمالي. ومع اضطراد تدويله وازدياد تركيزه وتمركزه في أيدي عدد قليل من المصارف الاحتكارية الدولية أصبحت العلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي نقطة التقاء المصالح الاقتصادية المتنافسة والمتناقضة.[4] وعلى سبيل المثال، ففي الولايات المتحدة، حيث سعر الفائدة مرتفع، يصطحب العجز في الموازنة العامة للدولة بالعجز في موازين التجارة والمدفوعات، فينعكسان في صورة مديونية حكومية ضخمة في الداخل وتقلبات حادة في سعر صرف الدولار في الخارج. ومع ذلك يظل الدولار عملة دولية للادخار والاستثمار والتبادل والمضاربة في العالم كله. مثال آخر: هو مجموعة البلدان النفطية النامية

ذات الفوائض التي تتجاوز قدرتها على الاستثمار، والتي تصبح بلداننا مصدرة لرأس المال وعاملا نشطا في أسواق النقد والمال الدولية.

وهكذا تشهد الرأسمالية المعاصرة إفراطا في تراكم رأس المال النقدي بالمقارنة برأس المال المنتج. وهي ظاهرة مصحوبة بحركات انتقال رأس المال النقدي دوليا، وبالأزمة الحادة في الأوضاع المالية للحكومات، وبارتفاع أسعار الفائدة دوليا مع التقلبات الشاملة في أسعار الصرف، ومصحوبة في الوقت نفسه بأزمة الإفراط في الإنتاج في البلدان الصناعية المتقدمة. وهي مصحوبة أيضا بأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية واستفحال أعباء خدمتها، والانخفاض الملحوظ مؤخرا في التدفقات المالية الممنوحة كمعونات وقروض، والضغوط القاسية لصندوق النقد الدولي وبرامجه لتصحيح مسار اقتصاد البلدان المدينة. وعلى العكس من هذه التيارات نشهد في الواقع عمليات تحويل الفائض الاقتصادي والمدخرات العادية من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية المتقدمة. وهو ما يمكن أن يسمى التدويل المتزايد لمدخرات البلدان النامية بالإضافة إلى عمليات هروب رأس المال منها، وتعويم عملاتها، والمضاربة عليها بالهبوط، وتخفيضها بأمر من صندوق النقد الدولي.

وهكذا أصبح دور رأس المال الدولي في عملية إعادة الإنتاج الدولية هو تكوين وتراكم رأسمال ضخم من خلال التركيز والتمركز للفائض الاقتصادي الدولي، وتوزيعه وإعادة توزيعه من خلال استخدام آليات أسواق النقد والمال الدولية وخصوصا آليات الائتمان والصرف. وفي هذا الإطار اتجه تفضيل رجال الأعمال لتمويل استثماراتهم عن طريق القروض المصرفية وليس عن طريق التمويل الذاتي. والسر في ذلك هو أن الفوائد على القروض المصرفية يتم خصمها من أصل الإيراد الخاضع للضريبة، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الضريبة المدفوعة ويعني في الوقت نفسه ارتفاع حجم الربح. ويرتبط بذلك ارتفاع معدل أرباح رأس المال المالي نفسه. فمن يشرف على الجهاز المصرفي والجهاز الإنتاجي يقوم بتركيب رأس المال بطريقة تسمح باقتطاع الجزء الرئيس من الربح لصالح من يتحكم في رأس المال المشرف على الإنتاج.

وهكذا هيمنت الرأسمالية المالية على الرأسمالية المعاصرة. فلديها

تراكم رأسمالي دولي هائل، ولديها جهاز مصرفي دولي بالغ الحداثة والتقدم، ولديها الدولار عملة دولية مقبولة ومطلوبة، ولديها أسواق نقدية ومالية دولية مسلحة بأدواتها المتنوعة القادرة حتى على تعبئة مدخرات البلدان النامية وإعادة توزيعها دوليا . وأصبحت آليات الائتمان والصرف بالغة الدقة والإتقان. وغدت المضاربة وظيفة طاغية لأسواق النقد والمال. ففي الماضي كانت تتم المفاضلة بين اعتبارات العائد السنوي لرأس المال واعتبارات الأمن والمخاطرة، وصارت الآن تجرى بين العائد السنوي والمكاسب الرأسمالية الجاهزة.[5] فلقد طغى الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي.

والخلاصة هي أن أهم ما يشهده الاقتصاد الرأسمالي المعاصر من تطورات هو ذلك الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي النقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات.[6] لقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى الاقتصاد الرمزي. وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضا بين المضاربة والاستثمار. وأصبح الريع مفضلا على الربح، والرسملة على العائد السنوي. وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة، لكنه يكشف أيضا عن الرمزية والصورية المتزايدة لهذه الرأسمالية وتنوع أساليبها وأدواتها المستخدمة، وبراعتها المتصاعدة في انتزاع الأرباح والفوائد والريوع والعوائد من كل نوع.

11 صعود الاقتصاد الرمزي

بنشأة رأس المال المالي في نهاية القرن الماضي بدأت معالم الاقتصاد الرمزي في الظهور. بدأت في الظهور تلك الرأسمالية غير المرتبطة بالإنتاج، أعني تلك الرأسمالية ذات الطبيعة الطفيلية. فقد بدأ في التكوين رأسمال اسمي يتمثل في الأوراق المالية لا في الإنتاج، ويجنى الريع لا الربح.

ومن قبل كانت الرأسمالية قد أعدت مقوماتها ومؤسساتها وأدواتها المناسبة. كانت النقود قد ظهرت بصورة عفوية في سياق تطور الإنتاج السلعي، ثم تحولت النقود إلى تعبير مجرد من الثروة، ثم لم تلبث أن تحولت إلى رأسمال ربوي، ثم تحول رأس المال النقدي بواسطة المصارف إلى رأسمال منتج. وتراكمت المدخرات لدى المصارف تخلق ودائع حقيقية وتمنح أصحابها فوائد هي أقرب إلى الريع. وأصبحت المصارف مؤسسات لتلقى الودائع الحقيقية ولخلق الودائع الائتمانية من لا شئ. أصبح الائتمان مصدرا لخلق رأسمال نقدي لا يلبث أن يتحول إلى رأسمال منتج. وإلى جانب المصارف قامت البورصات. وفي المصارف والبورصات صار يتداول رأس المال في صورته النقدية وصورته الاسمية في خدمة شركات

المساهمة. وصارت المضاربة نشاطا أساسيا لرأس المال.

وهكذا كلما أوغلت الرأسمالية في النمو ازداد فيها الطابع الرمزي حتى كان عصرنا الراهن، حيث نما القطاع غير المنتج نموا مطلقا، وازداد وزنه النسبي في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة زيادة حادة في إنتاجية العمل بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية. وظهر الاقتصاد الرمزي كامتداد لظهور رأس المال المالي. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والاقتصاد الرمزي يتوسع شيئا فشيئا. غير أنه في ربع القرن الماضي، وخصوصا منذ منتصف الستينات صارت الهيمنة له على الاقتصاد الحقيقي. فماذا نعني بالاقتصاد الرمزي على وجه الدقة ؟

مفهوم الاقتصاد الرمزي:

يطرح دراكر الاقتصادي الأمريكي صاحب الفضل في إبراز هذا المفهوم أن الاقتصاد الرمزي يعني حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات.[7] ومع التسليم بأن حجم التجارة الدولية في هذه السلع والخدمات قد تضاعف عدة مرات عما كان في أي وقت مضى، إذ بلغ حوالي ثلاثة تريليونات دولار سنويا، لكن حركة رؤوس الأموال الدولية فاقت هذا الرقم كثيرا. ففي السوق الأوروبية للدولار في لندن، فإن المعدل اليومي لدوران رأس المال يبلغ 300 مليار دولار، أي 75 تريليون دولار في العام. يضاف إلى ذلك عمليات تبادل العملات في أهم مراكز المال في العالم. ويدور فيها حوالي 150 مليار دولار يوميا، أي ما يقرب من 35 تريليون دولار في السنة.

وتستخلص من هذه الوقائع نتيجتان خطيرتان: أما الأولى فهي أن حجم رأس المال غير المرتبط بالتجارة، والمستقل فعليا عنها إلى حد كبير يفوق كثيرا حجم رأس المال المنتج حركة رأس المال في الأسواق المالية لم تعد مرتبطة بحجم التجارة الدولية، ولم تعد مرتبطة بالضرورة بمهمة تمويل هذه التجارة الدولية، بل استقلت عنها وصارت تدور دورتها الخاصة.

فإذا ما انتقلنا إلى الساحة الداخلية للاقتصاد القومي فلسوف نشهد ظاهرة مماثلة في الاتجاه. فالموازنة العامة للولايات المتحد الأمريكية عبارة

عن بالوعة تمتص اعتمادات السيولة النقدية في العالم كله، بما يجعل الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم. والواقع أن عجز الموازنة العامة يقف وراء العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات تعبيرا عن نقص المدخرات المحلية. فهذان العجزان هما عبارة عن قرض من باعة السلع والخدمات في العالم للولايات المتحدة. ومن دون هذا القرض لم تكن الولايات المتحدة لتستطيع تمويل عجز الموازنة العامة دون المخاطرة بإحداث تضخم كبير. وعلى الرغم من عجزها التجاري غير المسبوق إلا أنها لا تعاني من الانكماش. واستطاعت أن تبقي تضخمها مكبوتا، وتتمتع بأقل معدل للبطالة.

هي إذا أساليب جديدة لإدارة الاقتصاد الدولي للرأسمالية، قد نكون فيها محاولة لتجنب المشكلات المحلية غير المحسومة، مثل ما تستخدم الولايات المتحدة آلية أسعار الفائدة المرتفعة لاجتذاب رؤوس الأموال من كافة أنحاء المعمورة. ومثل ما تستخدم اليابان سياسة تشجيع الصادرات حتى تحافظ على مستويات العمالة على الرغم من ركود الاقتصاد الياباني.

وهكذا لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطا أحدهما بالآخر ارتباطا عضويا بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيرا بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي: تعبير التدفقات النقدية عن التدفقات العينية، وإنما أصبحت حركة رأس المال وأسعار الفائدة وأسعار الصرف منذ النصف الأول من السبعينات بعيدة عن حركة التجارة الدولية، وأصبحت حركة مستقلة عنها، ولها دورتها الخاصة، وتشكلت لها آلياتها المستقلة.

وتستخدم الولايات المتحدة هذه الآليات ببراعة تناسب قوتها الاقتصادية الدولية. وكما بينا فيما سبق فإنها أكبر دولة مدينة لكنها لا تعاني-بفعل هذه المديونية الكبرى-انكماشا في الأعمال ولا بطالة غير عادية، ولا تواجه تضخما متفجرا. وعلى العكس نجد اليابان. فاليابان الدائنة، وليست الولايات المتحدة المدينة، هي التي تواجه الأزمة. أولا لأن المدين الرئيس لليابان وهو الولايات المتحدة يدفع دينه الخارجي بعملته المحلية. وكل ما تحتاجه الولايات المتحدة هو تخفيض عملتها هذه، وعندئذ سوف تجد اليابان نفسها وقد جردت من ثروتها. فاليابان تملك أكثر من نصف الدولارات المدينة بها الولايات المتحدة للعالم. ولهذا قاوم اليابانيون كل محاولة لجعل الين عملة

تجارية دولية حتى لا تفقد السيطرة عليها. والمصارف اليابانية مجتمعة تملك من الأصول في العالم أكثر مما تملك مصارف أي دولة بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها. هذه الأصول جميعا هي دولارات أمريكية تبلغ 640 مليار دولار. ومعنى ذلك أن تخفيض قيمة الدولار يؤثر في اليابانيين تأثيرا ساحقا. ومع ذلك فإن اليابان تفضل حدوث مثل هذه الخسارة في دولاراتها على حدوث بطالة في صناعاتها.

وإذ يبيع منتجو الخامات في العالم منتجاتهم بالدولار فإن البلدان النامية هي أكثر الجميع تأثرا بالاقتصاد الرمزي، بحيث إنه لم يعد أمامها سوى هذا الخيار الصعب: القيام بالتنمية المستقلة اعتمادا على صادرات المواد الخام، أو المشاركة مع رأس المال الدولي بالاعتماد على مزايا العمالة للتعاقد الصناعي من الباطن مع الدول المتقدمة للقيام بالأعمال كثيفة العمالة التي لا يمكن إخضاعها للأوتوماتية، أي أنه ليس أمامها سوى أن تتحول إلى كوبا، أو أن تتحول إلى سنغافورة وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية.[8]

وإذا ما توقفنا أمام النموذج الأمريكي قليلا فلسوف نتبين الآليات الجديدة التي تستخدمها الولايات المتحدة في إطار الاقتصاد الرمزي. فالعجز التجاري والعجز في المدفوعات هما في النهاية تعبير عن قضية كبرى هي نقص المدخرات الأمريكية. والسبب في ذلك النقص هو العجز الضخم في موارد الحكومة الذي يمتص المدخرات ويستبعد الاستثمارات الخاصة. ونتيجة هذا التنافس على المدخرات المحلية النادرة وضعت أسعار الفائدة المرتفعة التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وصارت هذه الأموال تمول بدورها زيادة الواردات السلعية والخدمية على الصادرات. وتعمل أسعار الفائدة المرتفعة على تعزيز تنمية الدولار مما يثبط الصادرات ويشجع الواردات الأمريكية. وفي الوقت نفسه فإن العجز الخارجي لا ينقص من قيمة الدولار، وإنما يتم تمويله بهذا الدولار. وتصبح أكبر دولة مدينة في العالم هي نفسها ذات أقوى عملة عالمية.[9] وهكذا استخدمت الولايات المتحدة استخداما جديدا كلا من سعر الفائدة وسعر صرف الدولار.

ومعنى ذلك في الحقيقة أن حركة رؤوس الأموال لم تعد مرتبطة عضويا بحركة السلع والخدمات. وصارت حركة رؤوس الأموال المستقلة تشكل

دورتها المستقلة، بل تشكل اقتصادها المستقل. وفي اعتقادنا أن هذا التطور الخطير قد حدث منذ منتصف الستينات عندما ظهرت السوق الأوروبية للدولار، وعندما تشكلت المصارف الدولية المملوكة ملكية خاصة. وعندما أقبلت الحقبة النفطية في السبعينات بعوائدها الهائلة التي فاقت الأسواق النقدية والمالية بإعادة تدويرها ببراعة تامة تأكدت نهائيا معالم الاقتصاد الجديد-الاقتصاد الرمزي-، وتشكلت آلية جديدة هي آلية الديون الأجنبية التي يتولى إدارتها صندوق النقد الدولي.

بداية الدولار الدولي للدولار:

انتهت الحرب العالمية الثانية لأول مرة في التاريخ الحديث بقيام نظام نقدي دولي يضع في الاعتبار دروس المرحلة التاريخية التي مرت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تلك المرحلة التي شكلت مقدمات الحرب العالمية الثانية بالفعل. ولقد لخص راجنار نوركسه في دراسته الشهيرة «التجربة النقدية الدولية» تلك الدروس في درسين جوهريين: أما الدرس الأول فهو وضع ترتيبات نقدية دولية على المستوى الدولي بالتحديد تكفل استقرار التبادل الدولي وتسوية المدفوعات الدولية بلا خلل أو اضطراب نقدي. ومن هنا أهمية تثبيت الصرف، وأما الدرس الثاني فهو ألا يتم تثبيت سعر الصرف الخارجي على حساب مستويات العمالة والأعمال في الداخل، وأن يتم بالذات تجنب خطر الانكماش والبطالة الذي حدث في الثلاثينات.[15]

إن التجربة المريرة التي عاشها العالم الرأسمالي كله طوال العشرين عاما المنصرمة فيما بين الحربين العالميتين قد كشفت النقاب عن ضرورة السعي الجدي لإقامة نظام نقدي دولي، يكافح لمصلحة الجميع ضد تقلبات الصرف الخارجي. ولقد تحددت عناصر هذا النظام كما يستخلصها نوركسه في ختام دراسته لتلك التجربة كما يلي: استخدام الذهب كوسيلة للتسويات الدولية وتحرير الاحتياطيات المستخدمة غطاء للعملات-تحديد أسعار الصرف على الأقل بالنسبة للبلاد الأساسية عن طريق اتفاقيات متبادلة-تثبيت واقعي مستمر للعملات الرئيسة فيما بينها بلا التزامات دائمة، ومن ثم إدماج المناطق النقدية في نظام واحد يضمن ثبات الصرف عمليا-تعاون دولي يرمي إلى خفض حجم التحويلات الشاذة للأموال السائلة-درجة من

التنسيق في السياسة العامة الضريبية والمصرفية للدول الكبرى بهدف مكافحة التقلبات الفجائية للدخول، وبالتالي ضمان أسواق أكثر ثباتا بالنسبة للبلاد المنتجة للمواد الأولية.

وهكذا تمت في بريتون وودز محاولة لإقامة نظام نقدي دولي أساسها تثبيت أسعار الصرف، وذلك بتثبيت سعر الذهب بالنسبة للدولار على أساس 35 دولارا لأوقية الذهب. وفي مقابل ذلك التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان التحويل بين الذهب والدولار مثل ما التزمت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بأن تضع لعملاتها سعر تعادل مع الذهب أو الدولار. وفي الوقت ذاته تضمنت المحاولة خلق موارد دولية للائتمان يمكنها أن تساعد الدول التي تواجه عجزا مؤقتا في موازين مدفوعاتها. وعلى الرغم من أن اتفاقية بريتون وودز كانت لا تزال تحمل آثار صراع القوى بين الإسترليني والدولار إلا أنها كانت خطوة نحو بناء نظام نقدي دولي يعتمد على علاقات نقدية دولية مستقرة أساسها الدولار والإسترليني معا. وسرعان ما فرض الدولار نفسه بوصفه العملة الأساسية في المدفوعات الدولية. وأصبح الدولار بفضل مشروع مارشال هو الشكل الرئيس للاحتياطيات النقدية. وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدائن الأول للعالم الرأسمالي الذي كان يعاني بعد الحرب من عجز في المدفوعات الدولية، بينما خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهي تستحوذ على 75٪ من احتياطي الذهب العالمي.

ومع ذلك فسرعان ما تغيرت الصورة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد فائض قصير الأجل أصبح هناك عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، بدأ في عام 1950 واستمر بعده، باستثناء فائض طفيف في كل من عامي 1951 و 1957. ففي هذه الأثناء استعاد الاقتصاد الأوروبي مكانته وهبط نصيب أمريكا من إجمالي الصادرات العالمية من 23,6٪ في عام 1948 إلى 16٪ في عام 1967، في حين ارتفع نصيب الدول العشر الصناعية الأخرى من 34,9 ٪ إلى 45,6 ٪. وتغلبت الدول الأوروبية، وخصوصا دول المحور القديم، على عجز مدفوعاتها. وتراكم لديها فائض من الاحتياطيات وعادت عملاتها لحرية التحويل كاملة تأمينا لسهولة انتقال رؤوس الأموال فيما بينها. وكفت عن تصدير رأس المال إلى الولايات المتحدة، وهاجر رأس

المال الأمريكي إليها. وساعد على ذلك توسع الولايات المتحدة في الإنفاق الحكومي في الخارج والزيادة الهائلة في الاستثمارات الخارجية الأمريكية التي ارتفعت إلى 81 مليار دولار في عام 1965، وإلى 122,2 مليار دولار في نهاية عام 1967.

وتراكم الدولار لدى الدول الأوروبية، وظهرت سوق الدولار الأوروبي، وهي سوق لرؤوس الأموال الأمريكية؛ أصلها مرتبط مباشرة بالعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، نتيجة تجارة أوروبا مع الولايات المتحدة. لكنها صارت تقرض في الواقع فروع الشركات الأمريكية في أوروبا، فإن جزءا من الاحتياطيات التي تغادر الولايات المتحدة كان يبقى بأيدي هذه الشركات في صورة حسابات دولارية حرة في السوق الأوروبية. وعندئذ فإن الدولار الأوروبي الذي ساهم في إيجاد نوع من السيولة الدولية، قد استخدم أيضا في المضاربة على الدولار نفسه، ومن ثم صار يؤدي إلى تفاقم الوضع غير المستقر للنظام النقدي الدولي، وخصوصا للدولار.

وهكذا بعد أن تجمعت عناصر أزمة في النظام النقدي الدولي، فيما سمي أزمة السيولة الدولية، تفجرت الأزمة في مارس عام 1968 حين أوقف (نادي الذهب) نشاطه. فبعد سنوات من ظاهرة (الهرب من الدولار)، والتي اتخذت صورة (شراء الذهب)، أصبح للذهب سوقان وسعران: سوق نقدية يجري التعامل فيها بين المصارف المركزية وتحتفظ بالسعر القديم للذهب، وسوق تجارية خاصة بالتعامل في الأسواق الحرة ويتحدد السعر فيها طبقا للعرض والطلب. وبذلك فقد نظام تحويل الدولار إلى الذهب أهميته العملية- تلك الأهمية التي اعتمد عليها نظام النقد الدولي كما صاغته اتفاقية بريتون وودز.

ومع ذلك فلقد رأت الدول العشر الصناعية الكبرى المشتركة في ترتيبات الإقراض أن مقومات ثبات أسعار الصرف على أساس السعر المقرر للذهب مازالت مقومات صالحة، وكل ما هنالك أنه لابد من زيادة السيولة الدولية عن طريق التوسع في الائتمان الدولي واستنباط شكل جديد من أشكال الاحتياطيات النقدية. ومن ثم اتجهت جهودها لإنشاء سيولة دولية إضافية في صورة حقوق السحب الخاصة.

والواقع أن السيولة الدولية المتاحة عندئذ كانت تعتمد على أصول متنوعة،

أهمها الذهب، ثم العملات الأساسية الاحتياطية، ثم شريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي، ثم السيولة الاتفاقية، ثم حقوق السحب الاتفاقية من صندوق النقد الدولي. ومع أن من المسلم به تفاوت توزيع الأصول الاحتياطية في العالم، وخصوصا فيما بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية، حيث يمكن أن تقبع بلا استخدام إلا أن العجز المزمن في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والذي انعكس في صورة ازدياد تراكم المطلوبات منهما هو الذي فرض السعي لإيجاد سيولة إضافية هي حقوق السحب الخاصة.

والواقع أن المستفيد الأساسي منها هو أكبر قوة اقتصادية في العالم الرأسمالي وهي الولايات المتحدة التي تستحوذ وحدها على 22٪ من إجمالي حقوق السحب الخاصة، والتي تتمتع-إن جاز التعبير-بعجز ممتد في مدفوعاتها . فالواقع أيضا أنه يمكن للولايات المتحدة أن تشتري أرصدتها بالدولار التي تكون في حوزة دول أخرى مقابل الدفع بحقوق السحب الخاصة. وبذلك تتمكن من تخفيف حدة عجز ميزان مدفوعاتها بفضل الزيادة في السيولة الدولية، كما تتمكن من الحد من تراكم الدولارات كأرصدة لدى المصارف المركزية في الخارج.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اضطرت-تحت ضغط تدهور مكانة الدولار-أن تتخلى عن مركزها كقوة مهيمنة على نشاط صندوق النقد الدولي، وأن تقبل مشاركة السوق الأوروبية التي أصبح لها-تحت ضغط موازين مدفوعاتها الفائضة إزاء الدولار-حق الفيتو الذي تتمتع به الولايات المتحدة من قبل، فإن الدول الصناعية الرأسمالية قد ظلت كلها على اتفاق عل ألا تصبح السيولة الإضافية الجديدة وسيلة تلقائية لانتقال الموارد الحقيقية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية التي استمرت بالتالي عاجزة-حتى في ظل السيولة الإضافية الجديدة-عن تحقيق مصلحتها المنشودة من تعديل النظام النقدي الدولي هي: تثبيت أسعار المواد الأولية والربط بين أي تطوير للنظام النقدي الدولي واحتياجات تمويل التنمية الاقتصادية.

وكانت محصلة ذلك كله هي استمرار النظام النقدي الدولي الذي أنشأته اتفاقية بريتون وودز في طريق الأزمة. فالواقع أنه عندما حاول الحلفاء في بريتون وودز أن يعيدوا (السلام النقدي) لم يفعلوا في النهاية أكثر من أن

يعيدوا توزيع المراكز بين الكبار. فاستبعدت دول المحور المغلوبة من السوق الدولية، وقامت بريطانيا العظمى بتنصيب الدولار عملة دولية بديلا من الذهب، فكافأتها الولايات المتحدة فاحتفظت من ثم للإسترليني بمكانة دولية. وأنشئ صندوق النقد الدولي كمنظمة دولية لإقرار هذه الأوضاع الجديدة، حيث يتم التصويت بحسب الحصة المقررة لكل دولة، ومن ثم تنتفي بداخلها المساواة بين الدول الأعضاء، وتضمن السيطرة للدول الصناعية الرأسمالية الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

ولتأمين مكانة الدولار تكفلت اتفاقية بريتون وودز بتخفيض العملات-عمليا-بالنسبة للدولار، وذلك عن طريق تثبيت قيمة الدولار بالنسبة للذهب. ولقد اتخذت الولايات المتحدة من هذا الوضع، أي من القيمة الثابتة للدولار-وحتى على الرغم من أي تضخم داخلي في الولايات المتحدة-، وسيلة للسيطرة النقدية العالمية، ولإجبار بعض العملات المنافسة على تخفيض قيمتها رسميا. لقد كان ذلك يعني تخفيض أسعار كل شئ في الخارج مقوما بالدولار، ومن ثم رفع معدلات الربح للمشروعات الأمريكية في الخارج وخصوصا في أوروبا الغربية.

غير أنها بتجديد طاقتها الصناعية لم تلبث الدول الأوروبية أن تغلبت على الولايات المتحدة في الأسواق الخارجية، وبدأ العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في الخمسينات بعد حرب كوريا وفيتنام. وبعد الخمسينات أخذت الاضطرابات النقدية تتوالى، وغدت البلاد الصناعية الرأسمالية كلها معرضة لأزمات مالية نتيجة التوسع المفرط في الائتمان، وهي أزمات تختلف عن الأزمات التقليدية لإفراط الإنتاج.

فمنذ عام 1961 اتسمت السياسة الاقتصادية الأمريكية بمحاولة إنعاش الاقتصاد القومي مع استيعاب عجز سنوي ضخم في المدفوعات الدولية. واستنادا إلى ثبات سعر التعادل مع الذهب عند 35 دولارا للأوقية، على الرغم من ارتفاع أسعار السلع مرات ومرات، استطاعت الولايات المتحدة أن تنقل جزءا من أعبائها إلى الدول الأخرى. كانت تستطيع أن تشتري فيها مصانع ومناجم وتستأجر عملا رخيصا-مقوما كل ذلك بالدولار-. وفي الوقت نفسه أصبح من غير المجزي استخراج الذهب لانخفاض سعره بالدولار، فخفضت شركات مناجم الذهب إنتاجها، فيما عدا جنوب أفريقيا

حيث الأجور بالغة التدني. ومن ثم فإن عرض الذهب لم يعد يجاري التوسع المضطرد في التجارة الدولية، ولم تعد احتياطيات الذهب-لدى المصارف المركزية-كافية لمساندة تقلبات موازين المدفوعات.

وتوالت عمليات إعادة تقييم العملات الأساسية، سواء بالتخفيض أو بالرفع. كان المطلوب هو التوسع الاقتصادي في الداخل والخارج. وبغض النظر عن محاولات وقف الإفراط في التوسع في الائتمان الذي جعل سعر الفائدة في أعلى مستوى بلغته منذ العصور الوسطى، فلقد أصبح من الضروري أن تتخذ الولايات المتحدة قبل غيرها الإجراءات التي تحمي النظام النقدي الدولي للجميع. بالطبع لم يتخل أحد عن الدولار، وإلا ارتد الفعل على الجميع. حتى حقوق السحب الخاصة كانت محاولة أيضا لدعم الدولار. وإزاء العناد الأمريكي، عمدت الدول الأوروبية إلى تعويم عملاتها، وبالتالي أنهت من جانبها-عمليا-اتفاقية بريتون وودز القائمة على تثبيت أسعار الصرف. ومع ذلك اتفقت الدول الأوروبية-حماية للدولار-على المحافظة على أسعار صرف محددة لعملاتها إزاء الدولار. وفي أغسطس 1971 عدلت أمريكا عن تحويل الدولار إلى الذهب، ومن ثم تم تخفيض الدولار لأول مرة. لكنه كان تخفيضا غير كاف لمعالجة وضع الدولار الدولي فأعقبه التخفيض الثاني في فبراير 1973. وبذلك أجهز على ما بقي من النظام النقدي الدولي الذي أقيم في بريتون وودز. فجرى تعويم الإسترليني في يونيو 1972، وتبعه في عام 1973 تعويم عام للعملات الرئيسة، وأصبح النظام النقدي الدولي يتسم إلى درجة كبيرة بعدم ثبات أسعار الصرف، وأصبحت الدول تتدخل في تنظيم التعويم، فلا يوجد تعويم مطلق.

ظهور السوق الأوروبية للعملات:

في ظل النظام النقدي الدولي الذي اعترف بدور دولي خاص للدولار تشكلت السوق الأوروبية للدولار. فقد سمح هذا النظام النقدي الدولي للولايات المتحدة أن «تعاني» من عجز مستمر في العمليات الرأسمالية في ميزان مدفوعاتها دون أن تخشى من مطالبة دائنيها حائزي دولاراتها بتحويل هذه الدولارات إلى ذهب.[11] ومن هنا تراكمت الدولارات خارج الولايات المتحدة منذ نهاية الخمسينات. وأصبح هناك نوعان من الدولارات الخارجية.

كان هناك الدولارات الخارجية عامة وهي مجموع الأرصدة المقومة بالدولار والمملوكة في الخارج في صورة ودائع مصرفية وسندات على الحكومة الأمريكية. وكان هناك إلى جانبها الدولارات الأوروبية وهي أرصدة دولارية يحتفظ بها في المصارف الأوروبية، وخصوصا في لندن التي أخذت ابتداء من عام 1957 في التعامل بانتظام في الودائع الدولارية. [12] واستخدمتها تلك المصارف في تمويل التجارة. وفي الستينات اشتركت المصارف الأمريكية في هذه العملية وفضلت منح القروض لعملائها من لندن بدلا من نيويورك لأن الودائع الدولارية في لندن كانت خالية من شروط الحد الأدنى من الاحتياطي.[13]

قامت سوق الدولار الأوروبية نتيجة القيود التي فرضتها أمريكا وقتذاك على سعر الفائدة وعلى تصدير رأس المال. فقد قرر بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وضع حد أعلى لأسعار الفائدة في المصارف الأمريكية، في الوقت الذي قررت دول أوروبا الغربية جعل عملاتها قابلة للتحويل إلى الدولار، مما سهل انتقال رؤوس الأموال من أمريكا وإقبال المستثمرين الأمريكيين على أوروبا الغربية.

أصبحت هذه السوق أكثر جاذبية في نظر المستثمر الأمريكي نفسه في الوقت الذي كان هناك تدفق للدولارات الأمريكية على أوروبا الغربية بسبب العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي، مع تقييد حرية تصدير الأموال الأمريكية، وبذلك كانت السوق الأوروبية للدولار محاولة للتخلص من القيود الأمريكية على الودائع وتصدير رأس المال. لكنها كانت وسيلة خطيرة بأيدي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على أوروبا الغربية نفسها.

ففي فترة الستة عشر عاما ما بين عامي 1948 و 1964 زادت احتياطيات الدول الصناعية العشر الكبرى من الدولارات الأمريكية بنسبة تتراوح ما بين الضعفين أو ثلاثة الأضعاف إلى الثلاثين ضعفا. [14] وكان حرص هذه الدول على الاحتفاظ بالدولار يعني أن على الولايات المتحدة أن تدفع لتلك الدول أكثر مما تقبض منها-بمعنى أن يظل ميزان المدفوعات الأمريكي في حالة عجز وأن تسوى الفروق دفعا بالدولار-. وتحولت مشكلة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي إلى مشكلة خروج رأس المال الأمريكي وليست مشكلة

تدهور التجارة الخارجية الأمريكية. وأصبح فائض الميزان التجاري هو الذي يمول جزءا أساسيا من الاستثمارات الأمريكية في الخارج. وبدا كما لو أن أمريكا تحاول أن تجعل حلفاءها في أوروبا الغربية يدفعون جزءا أساسيا من أعبائها.[15]

لكن هذه الدولارات الأوروبية صارت تلعب دورا أبعد شأنا مما قدر لها أربابها في بداية الأمر. فلقد كانت الاحتكارات الأمريكية المتخطية للقوميات هي أول من استخدم الدولارات الأوروبية كأداة تتمتع بسيولة دولية من غير أن تكون خاضعة لأي نوع من القيود من أي سلطة قومية. وفي الواقع فلقد كانت فروع المصارف الأمريكية في أوروبا الغربية هي أكبر الحائزين وأكبر المقرضين للدولارات الأوروبية. وهكذا خلقت المصارف الأوروبية والأمريكية معا عملة عالمية جديدة، خلقتها بطريقة تجريبية غير واعية. ولذلك ظهر اقتراح بضم المصارف المركزية الأوروبية إلى لجنة عمليات السوق المفتوحة داخل مصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. وفي الوقت نفسه، وعلى حد قول فريدمان، فإن نظام الودائع بالدولار الأوروبي صار يسمح بإعادة إقراضها أكثر من مرة. ومن ثم تتضاعف الحقوق التي تنشأ بالدولار عن نفس الوديعة. وعندما حدث أن السوق الأوروبية المشتركة قد تسببت في عجز حوالي 20 مليار دولار في ميزان المدفوعات الأمريكي، فلقد أدى ذلك إلى مضاعفة الأثمان على هذا الأساس، بحيث ارتفع رصيد القروض الدولارية قصيرة الأجل إلى 200 مليار دولار.[16]

وهكذا تشكلت سوق أوروبية للدولار، في لندن وباريس وفرانكفورت وجنيف، لدى المصارف وشركات التأمين وعند المستثمرين. تشكلت في البداية على أيدي المقترضين لتمويل التجارة الخارجية وزيادة التسهيلات الداخلية. وابتداء من عام 1962 أخذت فروع المصارف الأمريكية في أوروبا في الاقتراض من السوق لتمويل فروع الاحتكارات الأمريكية داخل أوروبا ولتمويل التجارة الأمريكية الداخلية. وتعددت عملياتها وأدواتها: من عمليات التغطية الآجلة إلى عمليات شهادات الإيداع، إلى ترتيبات القروض القائمة أو الاحتياطية، إلى تطوير حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.[17]

أ-فقامت عمليات التغطية الآجلة (SWAPS) لتغطية مخاطر الصرف. وتشتمل على عمليتين إحداهما تسدد فورا والأخرى مستقبلا. كما في

حالة فرنسي يقترض في سوق الدولار بالمارك لمدة ثلاثة شهور ثم يبيع هذه الماركات مقابل فرنكات لاستخدامها في مدفوعات محلية. ويتعاقد فورا على شراء الماركات بعد ثلاثة شهور بالسعر نفسه الذي باع به. ولقد مارستها المصارف المركزية أيضا للمحافظة على أسعار صرف عملاتها.

ب-وقامت عمليات شهادات الإيداع في صورة ودائع لأجل قابلة للبيع حتى ينتفع المستثمر بسعر الفائدة المرتفع، كما يتمكن إذا احتاج إلى سيولة من أن يبيعها فيحصل على أمواله فورا. وقد طرحت المصارف الأمريكية هذه الشهادات منذ أوائل الستينات وخصصتها للمودعين المحليين، ولم تكتسب الصفة الدولية إلا في عام 1966. وتكمن أهميتها في إمكان بيعها قبل حلول موعدها. وهي تباع لدى مكاتب متخصصة في لندن تمولها بالاقتراض من سوق الدولار الأوروبي.

جـ-ترتيبات القروض القائمة أو الاحتياطية (Stand-by) وبدأت بتأمين المصارف لنفسها عند احتياجها لأرصدة دولارية فتتفق مع مصارف أخرى وخاصة المصارف الأمريكية على تغطية نفسها عند عجزها عن مقابلة التزاماتها بالدولار الأوروبي. وهي ترتيبات ناشئة عن عدم وجود مقرض أخير لتلك المصارف.

د-نقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل من خلال سوق منظمة بعملة مقبولة في العالم كله مما شجع حركتها التي نشأت في الأصل عن اختلاف أسعار الفائدة، سواء كان ذلك عند تقييد الائتمان الداخلي فيرتفع سعر الفائدة، وتتدفق الدولارات ومن ثم تزيد إمكانات الائتمان، أو كان ذلك عند الرغبة في التوسع في الائتمان الداخلي بخفض سعر الخصم مما قد يدفع بالأموال إلى ا لخارج.

ولقد كان ذلك ممكنا دائما، غير أن قيام السوق الأوروبية زاد من إمكانية حركة رؤوس الأموال حجما وسهولة وسرعة. وعندما لجأت الحكومة الأمريكية اإلى الحد من خروج رؤوس الأموال في عام 1966 زادت الشركات الأمريكية من الطلب على الائتمان للتوسع، فارتفعت أسعار الفائدة وجاوزت الحد الأقصى المقرر قانونا. وعجزت المصارف التجارية عن جذب الودائع، ومن ثم لجأت إلى فروعها في الخارج للحصول على موارد من سوق الدولار من أجل نشاطها الداخلي. واستمر اقتراضها يتزايد منها حتى أصبحت

هذه السوق موردا طبيعيا لها.

وهكذا لعب الدولار دوره الدولي في ظل نظام بريتون وودز. ومع الأزمة التي صادفها الدولار طوال الستينات تنتهي تلك المرحلة التي لا تلبث أن تفضي في بداية السبعينات إلى وقف قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب وتعميم تعويم العملات الرئيسة. وعندئذ يأخذ النظام المصرفي الخاص المتخطي للقوميات في الظهور متزامنا مع مسيرة النظام النقدي الدولي إلى الانهيار. وتحولت السوق الأوروبية للدولار إلى سوق للعملات الرئيسة كلها. وأسفرت عن تداول واسع للائتمان الدولي. تشكلت القروض الجماعية التي تقدمها مجموعة من المصارف معا. وقامت سوق للسندات الأوروبية لحاملها لا ضرائب عليها. وأصبح تداولها يتم في سوقين. سوق أولية للإصدارات الجديدة، وسوق ثانوية للتعامل في السندات المصدرة من قبل. وعلى الرغم من تمركزها في لندن فإن هذه السوق كانت سوقا دولية واحدة. إذ إن المتعاملين يجلسون في مكاتبهم داخل مصارفهم يراقبون الشاشات الإلكترونية للحصول على أسعار السندات في كل لحظة في أي مكان في العالم. فيشترون ويبيعون بالهاتف. وبحكم الطبيعة الإلكترونية لهذه السوق فلا يوجد ما يدعو لتجمع أكثر المتعاملين فيها في مدينة واحدة.

وهكذا، ومع تطور الاقتصاد الدولي نحو المزيد من التدويل والتكامل، يتطور نظام نقدي دولي خاص تمارسه المصارف الخاصة الدولية التي تأخذ على عاتقها مهمة التمويل الدولي وتسهيل المدفوعات الدولية بدلا من أو إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

قيام المصارف الدولية الخاصة:

وشهد منتصف الستينات مولد ظاهرة خطيرة في أسواق المال الدولية هي ظهور المصارف الخاصة الدولية التي قامت في السبعينات بإعادة تدوير أموال النفط الفائضة عندما أودع منتجو النفط ومصدروه أموالهم فيها، فقامت بإقراضها لمستوردي النفط في البلدان النامية. وهكذا أدت إعادة تدوير الدولارات النفطية إلى ثورة في العمليات الدولية للمصارف

بحيث تضاعفت وفاقت العمليات المحلية لها.[18] ومن هنا قامت واستفحلت ظاهرة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

وتمثل هذه المصارف شكلا جديدا من أشكال تركيز رأس المال وتمركزه دوليا. ولاشك في أن العامل الرئيس وراء ظهور المصارف الدولية الخاصة كان هو مجاراة عملية التدويل المضطرد التي كانت تجري على أيدي المشروعات المتخطية للقوميات وخطتها للتوسع على النطاق العالمي. ففي البداية لم تكن تمتلك أو تخلق سوى عدد صغير من المشروعات الخارجية بينما كانت تسعى للتوسع في الأسواق المحلية. وفي مرحلة تالية اتسع دور العمليات الخارجية وأصبحت إدارتها وظيفة مستقلة بداخلها، مع السعي للسيطرة على الأسواق الخارجية. وهو هدف أخذ يتحول ليأتي في المقدمة من أهدافها قبل الاحتفاظ بالمواقع داخل الاقتصاد القومي. وأخيرا أصبح المعيار الغالب هو نشاطها على الصعيد العالمي، وأصبح الهدف هو تعظيم الربح على مستوى العالم أو الربح الكوني.

وفي السبعينات تم التوسع السريع في أسواق المال الدولية لمتابعة ما جرى في المشروعات المتخطية للقوميات. قامت المصارف المتخطية للقوميات أيضا، تبعت عملاءها الكبار. وأصبحت فروعها الأجنبية مصدرا لرأسمال نقدي إضافي متراكم أصلا في بلدان أخرى. وكانت ظروف الركود الاقتصادي والنمو البطيء للأعمال في الداخل سببا جعلها تبحث عن رأس المال في الخارج. ومن هنا كان التوسع السريع للدولار الأوروبي وتوسع المصارف الأجنبية. وتولت منح القروض للبلدان النامية والمضاربة على العملات.

وفي كثير من الأحيان جرى الاندماج بين المشروعات والمصارف، حيث تراكمت المحافظ المالية للمشروعات لدى المصارف وشركات التأمين، كما توسعت المشروعات في ملكية أوراق البنوك. وتبادلت كل من المصارف والمشروعات علاقات التعاون للتوسع المضطرد في الأسواق العالمية.

لقد كانت السبعينات حاسمة في أمر معين. فعندما انفجرت حقبة النفط استطاعت مجموعة من المصارف التجارية أن تقضي على التخوف الذي انتاب السوق المالية من فوائض النفط. لكن تلك المصارف استطاعت في الواقع أن تعيد تدوير هذه الفوائض. وفي عام 1974 عندما دخل العالم

الرأسمالي في أوضاع الركود، وهبط الطلب على القروض محليا زاد استعداد المصارف للإقراض الخارجي. وتولت على الفور تمويل قروض بلغت 45 مليار دولار في المتوسط سنويا ذهب نصفها لبلدان العالم النامي المستوردة للنفط.

وجرت بذلك ثورة في عمليات المصارف الدولية الخارجية. فقد أصبحت العمليات الخارجية لهذه المصارف تمثل مرتين وأكثر حجم العمليات الداخلية. وزادت الودائع في النظام المصرفي الدولي في نهاية السبعينات على 600 مليار دولار، أي خمس حجم القرض النقدي في البلدان الصناعية السبعة الكبرى. واتخذت أغلب المصارف لنفسها شبكة دولية من الفروع، بحيث أصبح ثلث قروضها وثلث أرباحها يأتيانها من الخارج.(19)

وهكذا حدث خلال السبعينات تحول هائل في مصادر التمويل الدولي تمشيا مع التوسع السريع لأسواق رأس المال الدولية، واستمر النمو في الاقتراض من المصادر الرسمية والخاصة، لكن الاقتراض من المصادر الخاصة صار ينمو بسرعة أكبر-حتى إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير نفسه لم يحصل من الدول الأعضاء إلا على 10٪ فقط من أمواله، بينما قامت المصارف الخاصة بتقديم 90٪ منها. وطبقا لإحصائيات مصرف التسويات الدولية في بازل فإن صافي الإقراض المصرفي الدولي قد ارتفع فيما بين عامي 1973 و 1980 من 170 مليار دولار إلى 810 مليارات دولار.

لقد نشأ نظام مصرفي يتخطى القوميات هو نظام للوساطة المالية يعمل على مستوى العالم. ويتكفل بتوفير سرعة الحركة لرؤوس الأموال من خلال المصارف. مهمته تلبية احتياجات التمويل التي أوجدها التدويل المتسارع للإنتاج والتبادل. فتدويل الأنشطة الاقتصادية لا يكتمل دون تدويل التداول النقدي عن طريق الصرف الخارجي. بل أخذ هذا النظام المصرفي يتجه إلى القيام بالوظائف. التقليدية للنظام النقدي الدولي بعد أن تحطمت أسس نظام بريتون وودز.(20)

وبفضل نمو وسائل الاتصال الحالية نتيجة ثورة المعلومات والأتوماتية قامت شبكة اتصال مصرفية على صعيد العالم كله(*). وفي عام 1983 كانت تضم 500 مصرفا في 15 دولة تتبادل الرسائل فيما بينها في فترة زمنية

(*) SWIFT: Society for Worldwide Interbank Telecommunications.

قصيرة تماما. وهي شبكة كانت تسمح بتبادل 300 ألف رسالة في اليوم، جعلت من تلك المصارف مجموعة العملاء الأفضل في الساحة الدولية. وبالتالي ضاعفت من حجم عملياتها وجعلت منها سوقا عالمية واحدة كما لم تكن في أي وقت مضى.(21)

وتتصدى المصارف الدولية الخاصة بالضرورة لمهمة تلبية احتياجات التمويل: تمويل التجارة الدولية، وتمويل الإنتاج الدولي. ولا جديد في تمويل التجارة سوى تمويل صادرات السلع الرأسمالية وتدخل الدولة لإعادة تدويل اعتمادات التصدير بأسعار فائدة تفضيلية والتأمين ضد المخاطر النوعية المرتبطة بالتصدير. أما تمويل الإنتاج الدولي فيجري في أعقاب المشروعات المتخطية للقوميات التي تعد استراتيجيتها كما تعلم من منظور كوني من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل اتساقا مع تدويل العملية الإنتاجية. وتتولى المصارف الدولية الخاصة تقديم التمويل متعدد الجنسيات أو المتخطي للقوميات. ونظرا لضخامة الاستثمارات المطلوبة فإن تلك المصارف تتجمع لتقديم التمويل. كما تتولى الإدارة الدولية للسيولة المتوافرة لدى المشروعات.

الإقراض المصرفي الدولي

	مليار دولار		
	المبالغ	القائم	التغييرات
	نهاية 1973	نهاية 1980	من نهاية 1973 إلى نهاية 1980
الاقتراض الدولي بالعملات المحلية			
1 - مصارف في الولايات المتحدة	27	137	+ 150
2 - مصارف في البلدان الأخرى	23	152	+ 129
الاقراض بعملات أجنبية			
3 - مصارف في السوق الأوروبية	188	751	+ 563
4 - مصارف في كندا واليابان	28	100	+ 72
5 - فروع خارجية للمصارف الأمريكية	24	141	+ 117
إجمالي الإقراض الدولي	290	1321	+ 1031
صافي الإقراض الدولي	170	810	+ 640

المصدر: مصرف التسويات الدولية، بازل.

وفي هذه الحدود يمكن أن يكون النظام المصرفي الدولي الجديد أقدر على إعادة توزيع السيولة الدولية بين مناطق العالم منه على خلق هذه السهولة. لكن التحول الذي طرأ على مهمات المصارف الدولية تحول خطير وغير مسبوق. فهذه المصارف هي في الواقع مصارف تجارية، شعارها منذ نشأتها أن المصارف وليدة التجارة. ولقد ظلت تحافظ على طبيعتها التقليدية تلك حتى عندما كانت تدخل وسيطا بين قروض البلدان النامية ومقرضيها الدوليين. ففي الخمسينات حتى في الستينات كانت تيارات رأس المال تفد إلى البلدان النامية في صورة استثمار مباشر أو اعتمادات وقروض حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف بشروط مناسبة وأسعار فائدة منخفضة. وكانت قروض المصارف تلعب دورا ثانويا هنا. فقد ظلت مرتبطة أساسا بتوريدات معينة من البلدان الصناعية وغالبا ما تكون مضمونة حكوميا. ثم أصبحت هذه القروض الأخيرة تقدم من خلال أسواق النقد والمال وخصوصا السوق الأوروبية. هذه القروض والاعتمادات تضاعفت من النصف الثاني للسبعينات إلى الثمانينات تضاعفت أربع مرات بين عامي 1975 و 1982 وبلغت 42 مليار دولار. وصارت الدول النامية أهم مدين في السوق الأوروبية، وبلغت أكثر من 50٪ من مجموع الاعتمادات الممنوحة من المصارف التجارية الكبرى، وأصبحت تمثل حوالي 50٪ من كل الاعتمادات المصرفية الدولية.

وهكذا تطورت أسواق الائتمان الدولية. حدث انفصال متنام بين الإنتاج العيني والعمليات المالية، واتسع الفارق بين التراكم الإنتاجي والتراكم المالي، مما أدى إلى تضخم في القدرات الائتمانية الدولية في السبعينات، وأصبحت عملياتها منفصلة عن عملية الإنتاج، وأصبح الجانبان يحصلان على دخول من نفس حجم النقود الذي أقرض مرة وأكثر من مرة، وقام عالم وهمي من المضاربة الضخمة.[22] وتحولت الصناعة المصرفية إلى صناعة خدمات مالية دولية متقدمة ومعقدة وحادة المنافسة.

لقد نشأ نظام مصرفي يتخطى القوميات لكن بلا مصرف مركزي على الرغم من قيامه بخلق النقود الدولية التي تجد صورتها أساسا في الدولار الأوروبي. ومازالت المصارف الدولية الخاصة تتولى خلق ومضاعفة هذا الدولار الأوروبي كلما نقلت الدولارات من عميل اقتصادي نحو مصرف تجاري غير أمريكي. فهذه الوديعة الجديدة تصبح وديعة دولية. وانطلاقا

منها يبدأ مسار مضاعف للائتمان. ويظل الدولار عملة ذات طبيعة دولية- عملة ناقلة دولية. ويظل الدولار الأوروبي أصلا ناقلا دوليا، بمعنى أنه ما زال الشكل الذي تتخذه رؤوس الأموال الباحثة عن التوظيف الدولي. وعندئذ فإنه يسمح لهذه التوظيفات بسرعة الحركة على الصعيد العالمي.

لقد أصبح النظام المصرفي الدولي الجديد هو ملتقى كل المشروعات المالية الضخمة. وكان في السبعينات هو النظام الوحيد القادر على استيعاب وإعادة تدوير الفوائض النفطية لإطلاق عملية إقراض الدول النامية. ونجح بذلك في تحويل السيولة الدولية إلى عملية خاصة غير حكومية، وتحويل التمويل الدولي للبلدان النامية إلى عملية خاصة غير حكومية. ومع التراجع المضطرد في دور المنظمات الرسمية الدولية فإن النظام النقدي الدولي أصبح الآن نظاما خاصا يتولاه رأس المال الخاص المتخطي للقوميات. [23]

12 إعادة هيكلة آليات النقد والمال

بظهور الدولار الأوروبي، وقيام المصارف الدولية الخاصة، وإعادة تدوير الفوائض النفطية، واتساع السيولة الدولية جرت تغيرات عميقة في أسواق النقد والمال الدولية أسفرت عن صعود الاقتصاد الرمزي، وعن تفوق رأس المال النقدي على رأس المال الإنتاجي. فقد صار كسب المزيد من الأموال هو الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي وليس المزيد من الإنتاج. تحولت الأموال من منتجي السلع إلى البلدان الصناعية ومن النظام المصرفي إلى أسواق النقد والمال. وهبط نصيب رأس المال الإنتاجي في تدفقات رأس المال الخاص وتغلبت تدفقات القروض. وهكذا يلاحظ البنك الدولي في تقريره لعام 1985 أن ثمة تحولين رئيسين حدثا في رأس المال الدولي خلال العقدين المنصرمين هما: التحول من الأسهم إلى القروض، والتحول من التمويل الرسمي إلى التمويل الخاص.

لاشك في أن تقسيم العمل الدولي أمر مستحيل دون قيام وتطور العلاقات النقدية والمالية الدولية. وفي ظل أوضاع الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة

والتدويل المضطرد لرأس المال والإنتاج فإن عمليات تكرار وإعادة الإنتاج في كل البلدان صارت مترابطة على المستوى العالمي. غير أن الأولوية صارت الآن لهدف إعادة إنتاج رأس المال.

ومن هنا يمكن الحديث عن إعادة هيكلة أسواق النقد والمال الدولية، مؤسسات وآليات. ويمكن القول إن هذه الأسواق قد شهدت منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات تطورات جديدة تتمثل فيما يلي:

أولا: إعادة تشكيل القطاع المالي والمصرفي وخصوصا مؤسساته (deregulation)، ونشأة عدد كبير من المراكز المالية الدولية خارج أوروبا وأمريكا تلعب دور الوسيط مستفيدة من فروق التوقيت الزمني بين أجزاء السوق الدولية.

ثانيا: إحلال إصدار صكوك الدين القابلة للتداول محل القروض التقليدية الصادرة بمناسبة عمليات الإنتاج (*).

ثالثا: دخول أسواق النقد والمال مباشرة ولو بغير وساطة المصارف نفسها(*1)

رابعا: اندماج أسواق النقد والمال الدولية في سوق واحدة واكتسابها بذلك الطابع الكوني (*2)، حيث تتحقق كونية الاستثمارات والاقتراض والتنظيم والأدوات.

ولاشك في أن أخطر ما يجري من عملية إعادة هيكلة لأسواق رأس المال هو ما يمس آلياتها، إذ يتم التحول الآن من عقلية المصارف التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية مصارف الاستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق. وتصبح الآليات الأساسية هي آلية القرض أو الدين. ويتم التحول من القرض للإنتاج إلى القرض للقرض أو لمزيد من القروض. وتلعب تقلبات وتغييرات أسعار الفائدة والصرف دورا بالغ الفعالية. وتبرز المضاربة بوصفها نشاطا جوهريا لرأس المال لا يتحرك بهدف التصحيح كما كانت البداية الأولى للمضاربة، وإنما بهدف الكسب والمزيد من الكسب لرأس المال. ومن ثم فإن رأس المال هذا الذي يتوسع

Securitisation (*)

Disintermediation (*1)

Globalisation (*2)

داخليا وخارجيا يتولى إعادة النظر في الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون وإعادة توزيعه بين الأجزاء المختلفة لرأس المال. ويذهب المشتغلون بدنيا النقد والمال إلى أننا بصدد ثورة مالية تدفعها خطوات متقدمة وغير عادية في جمع المعلومات والاتصالات. وإذ أصبحت الأسواق المالية دولية تماما وكونية صارت سوقا واحدة بعيدة عن أي رقابة قومية. ولقد نمت هذه السوق خلال القرن الماضي حيث صارت المدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات المالية تتغلب على تلك المدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية. ولقد صارت سوقا دولية تتداول نوعا جديدا من رأس المال هو رأس المال الدولي. وهو رأسمال بالغ القوة والعنف والذكاء شعاره الأساسي أن الديون محرك للنمو الاقتصادي.

الدور الحاسم للحقبة النفطية:

وفي الواقع فإن هذه الثورة المالية لم تبلغ ما بلغته إلا نتيجة الحقبة النفطية ونجاح النظام النقدي والمالي الدولي في إعادة تدوير فوائضها.

ففي أعقاب الارتفاع المتوالي في أسعار النفط منذ أواخر عام 1973 ارتفعت قيمة صادرات النفط أضعافا مضاعفة، ولم تستطع الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط أن تستوعب هذه الزيادة. وعلى الرغم من تعرض بعضها لعجز في حساباتها الجارية في الفترة ما بين عامي 1975 و 1977 فقد تكون لها فائض كبير في ميزان عملياتها الجارية. فاتجه الجزء الأكبر منه للخارج من أجل توظيفه. واتخذ أغلبه شكل الودائع المصرفية مما أتاح سيولة كبيرة لدى المصارف التجارية الدولية ضاعفت من طاقتها الإقراضية.

وتوافرت في ذلك الحين ظروف مواتية للاقتراض الدولي. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم في الأقطار الصناعية اصطحب هذا التضخم بركود في الأعمال والإقدام على اتخاذ إجراءات انكماشية قوية. ومن ثم اتجهت طلباتهم على صادرات البلدان النامية للهبوط. وباتت آفاق تدفق رأس المال والمساعدات سيئة بدرجة أكبر من ذي قبل. وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع أسعار النفط قد أحدث تحسنا كبيرا في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية النفطية حيث يعيش خمس سكان كافة البلدان النامية. ومع ارتفاع أسعار النفط، وعلى الرغم من كساد التجارة الدولية ارتفعت

أثمان الواردات وفي مقدمتها أسعار النفط. ومن هنا كان على الأقطار الصناعية من أجل المحافظة على النمو في واردات البلدان النامية جميعها أن تتوسع في الإقراض الأجنبي. وإزاء قلة احتمالات تدفق رؤوس الأموال، وعدم استجابة صندوق النقد الدولي والحكومات الصناعية لاحتياجات التمويل في البلدان النامية لم يعد مفر من الاقتراض من المصارف التجارية ولو بتكلفة عالية.

الأقطار المصدرة للنفط

موجز الحساب الجاري

فيما بين عامي 73 / 1980

(مليار دولار)

	73	74	75	76	77	78	79	80
الصادرات	39.0	117.9	109.6	133.3	146.3	141.5	211.1	305.0
صادرات النفط	34.8	112.0	103.6	126.0	137.9	131.9	198.8	290.2
الصادرات الأخرى	4.2	5.9	6.0	7.3	8.4	9.6	12.3	14.8
الواردات	20.2-	35.8-	56.2-	68.0-	48.9-	100.4-	100.7-	138.0-
الميزان التجاري	18.8	82.1	53.4	65.3	61.4	41.1	110.4	167.0
صافي تحويلات الخدمات وغيرها	12.2-	14.3-	18.4	253-	29.7-	36.1-	42.0	52.0-
مقبوضات	4.3	8.8	12.1	14.5	18.1	21.0	23.8	32.0
مدفوعات	16.5-	23.1-	30.5-	39.8-	47.8-	57.1-	65.8-	84.0-
ميزان الحساب الجاري	6.6	67.8	35.0	40.0	31.7	5.0	68.4	115.0
بلدان الفائض(*)	6.7	43.3	30.8	36.3	33.5	19.8	55.7	
البلدان الأخرى(**)	0.1	24.5	4.2	3.7	1.8-	14.8-	12.0	
حجم النفط المصدر (مليار برميل)	10.82	10.68	9.38	10.73	10.75	10.25	10.41	9.52
متوسط سعر التصدير (دولار للبرميل)	3.22	10.49	11.05	11.74	12.83	12.86	19.10	30.50
التغيرات السنوية (100%)	40.6	225.8	5.3	6.2	9.3	0.2	48.5	59.7

المصدر : صندوق النقد الدولي .

(*) العراق والكويت وليبيا وقطر والسعودية والإمارات العربية .

(**) إيران وعمان وفنزويلا ونيجيريا والجزائر وأندونيسيا .

الدول المصدرة للنفط

توزيع فوائض الحساب الجاري

فيما بين عامي 1974 و 1980

(مليار دولار)

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
فائض الحساب الجاري	68	35	40	32	5	68	115
+ عمليات رأسمالي لقطاع النفط	12-	1	6-	1-	2	8-	-
+ صافي الاقتراض	2	3	8	10	16	11	9
= صافي تدفقات النقد الأجنبي	58	39	42	41	23	71	124
استخدامات صافي تدفقات النقد الأجنبي							
1 – توظيفات في الأقطار الصناعية والأسواق الأوروبية	49	28	33	33	17	65	109
أ – ودائع مصرفية	30	11	14	13	5	42	..
ب– سندات قصيرة الأجل	8	-	2-	1-	1-	4	..
جـ– "طويلة الاجل"	3	5	7	8	1	1	..
د – أخرى	8	12	14	13	12	18	..
2 – صندوق النقد والبنك الدوليان	4	3	2	-	1-	2-	5
3 – تدفقات إلى البلدان الأخرى	5	7	7	8	7	8	10

المصدر : صندوق النقد الدولي .

وهكذا كان هناك طلب كبير على قروض المصارف الدولية الخاصة، وطلب من الأقطار الرأسمالية لمواجهة عجز العمليات الجارية والتمويل الاستثماري والمضاربة في أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف. وطلب من الأقطار الاشتراكية لتمويل مشروعات ومواجهة عجز العمليات الجارية. وساعد على ذلك عدم مشاركتها في عضوية المنظمات النقدية والمالية

الدولية، وطلب ثالث من الأقطار النامية غير النفطية للتمويل الاستثماري وتمويل عجز المدفوعات بعد ارتفاع أسعار استيراد النفط والمواد الغذائية والسلع الصناعية الإنتاجية والوسيطة، وخصوصا في ظروف عدم مرونة هياكلها الإنتاجية. وكان هناك أخيرا طلب المنظمات الدولية النقدية والمالية لتمكينها من مواصلة أعمالها عن طريق طرح سندات دولية تعيد إقراض حصيلتها.

وكانت الفترة الذهبية في الحقبة النفطية هي ما بين عامي 1973 و 1980. وهي الفترة الجديرة بالدراسة المتأنية. فقد ارتفع خلالها سعر برميل النفط من 22, 3 دولار إلى 50, 30 دولار، وزادت قيمة صادرات النفط من 8, 34 مليار دولار إلى 2, 290 مليار دولار.

أولا- البلدان النامية النفطية:

تحولت البلدان النامية المنتجة والمصدرة للنفط إلى بلدان مصدرة لرأس المال، وبالتالي صارت أقل اعتمادا على رأس المال الأجنبي. وكانت الظاهرة الهامة مثلا هي قيام مجموع المنظمات المالية العربية ذات الطبيعة الدولية في السبعينات فيما بين عامي 1973 و 1980. قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في عام 1973، وكذلك البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وقام بنك التنمية الإسلامي في عام 1975، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976. وشاركت هذه المنظمات الإقليمية والدولية مع غيرها من المنظمات الدولية الخاصة والرسمية في التمويل واسع النطاق دوليا. وتوالت عمليات الإيداع وإعادة الإيداع فيما بين المصارف الدولية، وشاركت في خلق وتداول السندات الدولية. وتولى المصرف العربي الدولي وحده في عام واحد المشاركة في خمسة وعشرين إصدارا دوليا على المستوين العربي والدولي بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 713 مليون دولار.[25]

زادت فوائض العمليات الجارية سنة بعد أخرى، حتى أن أقطارا عربية أربعة هي: السعودية والكويت والإمارات وقطر تضاعفت عوائدها عشرين مرة في عشر سنوات من عام 1973، إلى عام 1983. وكان على المصارف العربية مثلا أن تقوم بثلاث مهمات ذات أولوية على غيرها هي: تحويل

الاقتصاد العربي من اقتصاد يتعامل بالنقد إلى اقتصاد يتعامل بالشيك، وإعادة تدوير الأموال الفائضة إلى السوق المالية الدولية، والمشاركة المالية مع هذه السوق في عملية تدويل رأس المال.

وكان من اللافت للأنظار أن نحو 43٪ من إجمالي رؤوس الأموال في المشروعات العربية الدولية والمشتركة التي أقيمت في نهاية السبعينات تتركز في قطاع التمويل، أي أنها تمثل أداة من أدوات الامتداد بالمصالح المالية للدول الرأسمالية مستخدمة في ذلك جزءا من رؤوس الأموال العربية نفسها.

وهكذا في غمرة الركود والتضخم اللذين كانا يسودان الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبينما كانت أجهزة الإنتاج فيه تشكو من ارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع قيمة الدولار الإسترليني وارتفاع أسعار التصدير، كان هناك حرص على استمرار ارتفاع أسعار الفائدة حتى بلغت أسعار القروض التجارية في الولايات المتحدة 20٪، لكنها عادت فهبطت إلى 11٪ بغرض الحد من اضطراد الانكماش والحد من انتشار البطالة.

وكان من الواضح منذ نهاية الثمانينات أن على الأقطار النامية النفطية للحفاظ على معدلات نموها أن تلجأ هي الأخرى إلى الاقتراض نتيجة هبوط القيمة الحقيقية لعوائد تصدير النفط، ونتيجة الارتفاع المتصل في مستويات الاستيراد.

وهكذا تأكد الانفتاح المالي للبلدان النفطية وخصوصا البلدان العربية على أسواق النقد والمال الدولية في كلتا الحالتين. حالة الفائض وحالة العجز في الحسابات الجارية. وقد أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987 مؤشر مؤشرا لهذا الانفتاح المالي، إذ حسبه بصورة مبسطة وذلك بحساب نسبة إجمالي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إلى المعروض النقدي بمعناه الضيق، أي العملة المتداولة خارج المصارف والودائع النقدية لدى الجهاز المصرفي. وطبقا لذلك المقياس فإن درجة الانفتاح المالي مع العالم الخارجي مرتفعة جدا في البلدان النفطية وخصوصا بالنسبة للإمارات إذ تقترب من سبعة أضعاف تليها السعودية، ثم الكويت.

ومنذ السبعينات أخذت ظاهرة تهريب الأموال العربية للخارج أبعادا واسعة.

وتشير إحصائية لصندوق النقد الدولي إلى أن الأموال النقدية العابرة للحدود والمملوكة لأفراد عرب أو المودعة في الخارج لدى مصارف أوروبية وأمريكية في نهاية عام 1986 تعادل 2, 66 مليار دولار. وهو مبلغ يزيد على ما تملكه الدول العربية نفسها.

كما يقدر رئيس صحيفة المصرفيين العرب ثروات الأفراد العرب الموظفة في الخارج من خلال وسطاء ماليين بما يزيد على 125 مليار دولار في عام 1986.

مؤشر الانفتاح المالي

للدول العربية في عام 1986

أكبر من واحد		أكبر من نصف وأقل من واحد		أقل من نصف	
الإمارات العربية المتحدة	6.75	الأردن	0.90	الصومال	0.49
السعودية	5.33	مصر	0.71	موريتانيا	0.35
الكويت	3.86	ليبيا	0.66	اليمن الشمالي	0.29
البحرين	2.71			اليمن الجنوبي	0.26
عمان	2.50			السودان	0.24
قطر	2.18			تونس	0.18
لبنان	2.13			المغرب	0.12
				الجزائر	0.8
				سوريا	0.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987 ، صفحة 166 .

وفي الوقت نفسه تقدر الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حجم الديون الخارجية العربية بنحو 130 مليار دولار، أي ما يوازي تقريبا حجم الثروات والأموال العربية المودعة في الخارج بواسطة أفراد عرب. وهنا تكمن المفارقة، كما يقول محمود عبد الفضيل، إذ تتساوى الثروات العربية الفردية في الخارج مع حجم الدين العربي الخارجي، أي أن الأموال

عجز الادخار عن الاستثمار

في مصر

(مليون جنيه)

	1975	1976	1977	1978	1979
المدخرات	359	987	1508	1014	1074
الاستثمارات	1328	1580	2050	2264	2560
نسبة التمويل الخارجي	%72	%37.20	%26.50	%55	%139

المصدر : فؤاد مرسي : التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، 1980 ،

صفحة 26 .

العربية المهاجرة أو الهاربة هي ذاتها التي يعاد تدويرها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي.[26] لكنها النزعة نحو تدويل المدخرات الفردية. وهي غير منفصلة عن الاتجاه الدولي نحو التكاثر المالي لا التراكم الإنتاجي.

ثانيا- البلدان النامية غير النفطية:

وفي الوقت نفسه، فإنه بإعادة تدوير الفوائض النفطية عبر البلدان الصناعية التي عانت من الركود في النصف الثاني من السبعينات، استطاعت هذه البلدان أن تحتفظ بأسعار الفائدة المرتفعة، وذلك بإقراض البلدان النامية غير النفطية. وتعكس أسعار الفائدة المرتفعة أوضاع العملات المتدهورة. فهي تعويض عن انخفاض أسعار الصرف أو هي عائد مخاطرة عن التعامل في العملات الضعيفة. ومن ثم ارتبطت حركة أسواق النقد بحركة أسعار الصرف. وهكذا كان شأن البلدان النامية المستوردة للنفط، والتي واجهت العجز في حساباتها الجارية وكانت تعاني من صعوبات خطيرة في التمويل. ومن ثم تحققت زيادة هائلة في الاقتراض من جانبها لصالح البلدان الصناعية. وقامت بهذا الإقراض المصارف التجارية الدولية التي قامت هكذا بالوساطة بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية والتي استفادت هكذا من ارتفاع أسعار الفائدة.

في بلد كمصر مثلا أعيد الاعتبار في عام 1975 لسعر الفائدة كأداة لتوجيه الائتمان. وكان ذلك بناء على طلب من صندوق النقد الدولي بحجة مواجهة مشكلة نقص التمويل المحلي الذي لم يتوفر حتى بالنسبة لمشروعات قد توفر لها التمويل الأجنبي، فلقد كان عجز المدخرات عن الاستثمارات رهيبا. وانعكس ذلك على حاجة مصر إلى المزيد من التمويل الخارجي.

وتشجعت البلدان النامية غير النفطية بصفة عامة على الاقتراض الخارجي، وخصوصا من المصارف التجارية الدولية. كانت الحقبة تشيع التفاؤل بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المنشود عن طريق الديون الخارجية.

البلدان النامية غير النفطية

تمويل عجز الحسابات الجارية والزيادة في

الاحتياطيات فيما بين 1973 و 1980

(مليار دولار)

	73	74	75	76	77	78	79	80
العجز في الحسابات الجارية	11.3	36.9	45.8	32.1	28.0	36.2	54.9	68.0
الزيادة في الاحتياطيات الرسمية	9.3	1.2	2.0-	12.3	10.9	18.0	11.6	9.0
المجموع	20.7	38.2	43.8	44.4	38.8	54.2	66.5	77.0
تم تمويلها بواسطة								
1 – تدفقات غير مدينة	9.2	12.2	11.2	11.4	13.3	14.9	19.4	20.5
2 – تدفقات رأسمالية رسمية طويلة الأجل	5.5	9.6	11.4	10.2	14.4	16.3	15.9	19.1
3 – تدفقات رأسمالية خاصة	5.7	14.8	18.8	18.5	10.6	22.3	30.5	35.8
4 – استخدام تسهيلات ائتمانية	0.3	1.6	2.4	4.3	0.5	0.7	0.7	1.6

المصدر : صندوق النقد الدولي .

فهي من جانب إضافة إلى المدخرات تسمح بارتفاع معدل تكوين رأس المال. وهي من جانب آخر احتياطي يمكن أن يستوعب ويمتص الصدمات الخارجية.

وجلي أن تمويل عجز العمليات الجارية لدى البلدان النامية غير النفطية قد تم أساسا بفضل التدفقات الرأسمالية الخاصة التي شكلت في عام 1980 نحو 5, 46٪ من مصادر تمويل العجز، تلتها التدفقات التي لا تشكل ديونا وتمثل 6, 26٪، تلتها التدفقات الرأسمالية الرسمية طويلة الأجل نسبة 8, 24 ٪. وكان واضحا في هذا التطور أمران: الأول هو هبوط نسبة المساعدات، أو التدفقات غير المدينة من 4, 44٪ في عام 1973 إلى 6, 26٪ في عام 1980. والثاني هو ارتفاع نسبة الديون الخارجية الخاصة أي المملوكة للمصارف التجارية الدولية من 5, 27٪ في عام 1973 إلى 5, 46٪ في عام 1980. وكان المؤشر واضحا فقد صارت الديون هي محرك النمو الاقتصادي أو هكذا صورت.

المديونية محركا للنمو الاقتصادي:

لقد تجمعت مؤشرات عديدة توحي بأن تحركات رؤوس الأموال تجري بشكل مستقل عن حركات السلع والخدمات. ففي الوقت الذي كان حجم السوق الحقيقية للسلع والخدمات والتجارة الخارجية في العالم يبلغ ثلاثة تريليونات دولار في السنة كان حجم الائتمان والنقد ورأس المال في السوق الأوروبية للدولار فقط يفوق ذلك الحجم بحوالي 25 مرة. ونشأ اقتصاد يمكن أن نسميه اقتصاد الائتمان والديون، بل إن تمويل الاستثمار في البلدان النامية لم يعد يجري دائما عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن عن طريق الاقتراض من المصارف الدولية. وهكذا أصبح الاقتراض يتناول الأمرين معا: تمويل الإنتاج وتمويل العجز الخارجي. وبعبارة أخرى فما زالت تدفقات رأس المال الدولي تتخذ شكلين أساسيين هما: رأس المال الإنتاجي بإقامة وحدات إنتاجية، وشراء أصول رأسمالية-ورأس المال الائتماني في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية-. ويلاحظ في هذا الصدد أنه نتيجة تركيز رأس المال وتكوين المجموعات المصرفية العملاقة ظهر نوع من تقسيم العمل فيما يتعلق بتدفقات رأس المال إلى البلدان النامية. فتقوم

المشروعات المتخطية للقوميات بالاستثمارات الإنتاجية المباشرة بينما تقوم المجموعات المصرفية المتخطية للقوميات بعمليات المضاربة في الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات.

أولا- رأس المال الإنتاجي:

إنه مع الاتجاه إلى تدويل الحياة الاقتصادية تلعب تدفقات رأس المال الإنتاجي على تدويل الإنتاج. وتصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة لتوسيع الإنتاج وإيجاد ضمانات ضد مخاطر التكنولوجيا، وضد مخاطر التصميمات والاستشارات الهندسية، وضد المخاطر التجارية، وأداة أيضا لتمويل عقود الشراء المتبادل وعقود بناء الوحدات الإنتاجية مع ضمان التسويق. وكانت الاستثمارات المباشرة تتزايد حتى الستينات بفضل تدفق رأسمال جديد، أما منذ منتصف الستينات فإن الأرباح أصبح يعاد استثمارها محليا. ففي عام 1967 كان 71٪ من الزيادة في الاستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية في صورة رأسمال جديد، أما في عام 1980 فقد أصبح ما يعاد استثماره يمثل 54٪ منها. ومن هنا كان اهتمام الدول الرأسمالية الكبرى بضرورة إلغاء كل قيد ليس فقط على رأس المال الأجنبي، بل على توسع رأس المال المحلي. فلقد صار رأس المال الداخلي هو المصدر الأساسي لتكوين رأس المال الأجنبي الجديد، بينما تراجعت التدفقات الجديدة لرأس المال الأجنبي. إذ يتوقع المستثمرون الأجانب استعادة أموالهم في مدى يتراوح ما بين 3 و 5 سنوات. ثم إن الزراعة والهياكل الأساسية والمرافق العامة لا تجذبهم. وما لم تهبط أسعار الفائدة فلا يتوقع زيادة في الاستثمارات الأجنبية الجديدة حقا، لأن العائد على المشروعات لا ينافس معدلات الفائدة في الأسواق المالية.

ومن هنا فإن أكثر من نصف تدفقات رأس المال الإنتاجي صار يتم فيما بين البلدان الصناعية نفسها، وصارت أمريكا هي المصدر الأكبر لرأس المال على شكل استثمارات مباشرة، مما يتيح لها ممارسة الإشراف التام على المشروعات الإنتاجية. ومن ثم أصبحت المصارف الأمريكية هي المقرض الأساسي. ولقد تحصل على الأموال من السوق الأوروبية نفسها في صورة ودائع بالدولار أودعت كجزء من الاحتياطي النقدي للدول أو من مودعين

لهم عملة أجنبية فائضة. ففي عام 1950 كانت الاستثمارات الخاصة الأمريكية المباشرة في أوروبا الغربية لا تتجاوز 7, 1 مليار دولار، ارتفعت في عام 1960 إلى 7, 6 مليار دولار، ثم صارت 5, 24 مليار دولار في عام 1970، وبعد عشر سنوات صارت 6, 95 مليار دولار، وصعدت في العام التالي إلى5, 101 مليار دولار. وبالمثل تجذب السوق الداخلية الأمريكية رأس المال الأوروبي، لا سيما في الصناعات الخفيفة وصناعة الغذاء، تجذبه بسعتها وأساليبها الطليعية للإدارة واستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا. وهنا أيضا فيما بين البلدان الصناعية نفسها، فإن تعبئة الأموال في الأسواق المحلية صارت واحدة من السمات المميزة للآلية الاقتصادية لعمل الاحتكارات. (27(فالأوروبيون مثلا يمولون الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، كما تكشف عن ذلك الإحصائية التالية.

ثانيا-رأس المال الائتماني:

شهدت حقبة النفط في السبعينات تصاعدا مذهلا في حجم القروض والاعتمادات التي منحتها مجموعة المصارف الدولية الخاصة بالمقارنة بالائتمان الصادر عن المنظمات الدولية والحكومات. فلقد زاد حجم الإقراض الدولي عشر مرات من 12 مليار دولار في عام 1972 إلى 120 مليار دولار في عام 1980. وتعددت العملات التي صار يتم بها التعامل داخل النظام المصرفي الدولي، بحيث صارت تشتمل على عملات من دول الخليج. كان عجز موازين مدفوعات البلدان النامية قد تصاعد إلى أرقام كبيرة بلغت في عام 1988 مثلا 80 مليار دولار. ولقد صار يتم تمويل العجز بالرجوع أساسا إلى الأموال الموجودة في سوق العملة الأوروبية. ونشأت تجمعات رسمية عن مصارف عديدة من أجل فتح اعتمادات الائتمان والقروض. وارتفعت قروض المصارف الدولية الخاصة إلى حوالي 50٪ من كل ديون البلدان النامية في عام 1975، ثم صعدت إلى 70٪ في عام 1985. وكانت في حدود 25٪ في بداية السبعينات. أما القروض الحكومية والقروض المضمونة من الحكومات فانهارت نسبتها من 34٪ في عام 1971 إلى 14٪ في عام 1983 ,[28] وبالمثل فقد ظلت إمكانية البلدان النامية للحصول على الائتمان من خلال إصدار السندات الدولية ضعيفة بالمقارنة بالبلدان الصناعية، نظرا للمستوى العالي

أرباح الاستثمارات الخاصة المباشرة الأمريكية

في أوروبا الغربية

(مليون دولار)

السنة	إجمالي الأرباح	أرباح محولة لأمريكا	أرباح معاد استثمارها محليا
1966	1051	637	414
1970	2402	1266	1136
1975	4988	2643	2345
1680	15995	8385	7610

المصدر : ميخائيل زاخماتوف وآخرون ، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية :

أوروبا الغربية ، موسكو ، 1985 ، صفحة 88 .

المطلوب في تلك الأوراق. ولذلك ظلت كمية الأموال المتاحة في أسواق الأذون صغيرة، وظلت البلدان النامية لا تحصل على الأموال إلا من خلال ائتمان متوسط الأجل تقدمه مصارف مجتمعة معا لهذا الغرض.

اصدارات السندات الدولية

(مليار دولار)

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
من البلدان المتقدمة	3.6	5.0	16.3	23.5	23.6	22.4	27.0	29.0
من البلدان النامية	1.3	1.0	0.7	1.9	4.0	6.1	4.2	3.5
من المؤسسات الدولية	3.0	5.4	5.3	8.3	7.2	8.1	6.0	6.6
إصدارات أخرى	0.1	0.6	0.7	0.3	1.2	0.4	2.0	2.0
المجموع	8.0	12.0	23.0	34.0	36.0	37.0	39.2	41.1

المصدر : البنك الدولي ومورجان جارانتي .

وهكذا كان على المصارف الدولية الخاصة أن تلعب الدور الأكبر في التمويل الائتماني للبلدان النامية. ومع ذلك ينبغي أن نضيف هنا أن سياسة منح الائتمان كانت تتم في انسجام مع سياسة تصدير رأس المال. فلم تكن المعارف تتحرك بعيدا عن المشروعات. ولهذا فإن الائتمان الدولي الذي

حصلت عليه البلدان النامية كان يجري في الواقع طبقا لأوضاع التعاون بين مجموعات المصارف ومجموعات الشركات الصناعية المتخطية للقوميات. فالمصارف الدولية كانت تعمل كأجهزة تمويل للصناعات، أو بيع للمعدات والتكنولوجيا، وكذلك كموزعين مباشرين للعملة الأجنبية. ومن ثم فإنها كانت تمول الأسواق المحلية النقدية والمالية معا.

ومنذ مطلع الثمانينات أخذت القروض التي تحصل عليها البلدان النامية في الانخفاض. واتجه الإقراض نحو الحكومات والهيئات الحكومية في الدول الصناعية، وكذلك نحو المنظمات الدولية. واتجهت استراتيجية البنك الدولي نفسه نحو التمويل المشترك، أي منح الائتمان المشترك من قبل البنك الدولي مع المصارف الدولية الخاصة. وارتفعت أرقامه من 200 مليون دولار في عام 1975 إلى متوسط سنوي بلغ خمسة مليارات دولار في السنوات من 1982 حتى نهاية 1985.

تطور حجم السوق الأوروبية للائتمان

(مليار دولار)

	1973	1975	1980	1985
حجم السوق	22,023	19,530	77,392	49,378
نصيب الدول النامية	7,048	11,307	32,792	15,145
النسبة %	32.0	57.8	42.4	30.6

المصدر : **Kolloch, op. cit. p. 53.**

وفي النهاية فإن السوق الأوروبية للائتمان وهي السوق التي تعكس حركة إقراض البلدان النامية قد سجلت الاتجاهين اللذين عبرت عنهما تلك الحركة: اتجاه الزيادة في السبعينات، واتجاه النقصان في الثمانينات حتى عاد نصيبها إلى أقل مما كان في مطلع السبعينات. ولا تسير حركة رأس المال الائتماني في اتجاه البلدان النامية وحدها. فالبلدان المتقدمة كانت منذ الخمسينات ومازالت حتى الآن هي ساحتها الأساسية، حتى لقد

أنشأ مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في نهاية عام 1980 تسهيلا مصرفيا دوليا خاصا يمثل نوعا من المنطقة الحرة المصرفية لتشجيع المصارف الأجنبية على العمل في أمريكا وعلى تحول سوق الدولار إلى الولايات المتحدة. ومع تزايد العجز في الموازنة العامة، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات الأمريكيين، وصل متراكم الدين العام إلى ألف مليون دولار، بحيث أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم. ويعني هذا أن سائر دول العالم بما فيها الدول النامية تقوم حاليا وإلى تلك الدرجة الفاحشة بتمويل الطلب المحلي لأغنى دولة في العالم. [29] ويقدر أن الولايات المتحدة كانت تجذب إليها 15٪ من المدخرات العالمية، وأن الدول الأخرى تمول 40 ٪ من استثماراتها.[30] وتعتبر اليابان هي المصدر الأساسي لرأس المال الأجنبي في أمريكا، وعلى الرغم من أن سوق المال في طوكيو لم تكن أبدا السوق الجاذبة للأموال الأجنبية إلا أن فائض رأس المال قد تولد لديها بفضل التطبيق السريع للتكنولوجيا الحديثة في الصناعات التحويلة، وبفضل الفائض المتنامي في ميزان المدفوعات. وتليها ألمانيا الغربية.

وتفضل اليابان ألا توسع الطلب المحلي في الوقت الذي تزيد من توجهها الخارجي حتى أصبحت مصدرا للانتعاش الجديد في الاقتصاد الدولي.

إن رأس المال يتحرك ذهابا وإيابا فيما بين الدول الصناعية. والجديد في حركته هو تلك السياسات الخاصة بأسعار الفائدة العالية المتبعة في بعض البلدان المتقدمة من أجل جذب رأس المال الأجنبي، وكذلك الاقتراض الواسع من الخارج.

تصاعد دور أسعار الفائدة والصرف:

منذ السبعينات تحولت أسعار الفائدة وأسعار الصرف إلى أداتين من أدوات السيطرة النقدية الدولية. واستخدمتهما الولايات المتحدة، في ظل إدارة ريجان لمنافسة اليابان وألمانيا الغربية، على أساس أن التدويل المضطرد لتبادل السلع والخدمات ورأس المال يفترض بالضرورة حرية انتقال التدفقات النقدية التي تسهل ذلك التبادل.[31] ولقد حدث ذلك بعد تقلبات عنيفة في قيمة العملات وخصوصا الدولار، وانهيار الثقة في نظام الائتمان الدولي. ومع انهيار اتفاقيات بريتون وودز جرى النمو الهائل في المعاملات النقدية

في العالم كله.

والواقع أنه يتشكل الآن مستوى رفيع من التنظيم الاحتكاري للنقد والمال على المستوى الدولي سواء بالنسبة للبلدان النامية أو الدول المتقدمة. وتشكلت آلية بالغة الأهمية تتمثل في تحريك كل من أسعار الفائدة، وأسعار الصرف من أجل إنعاش الاقتصاد الرأسمالي وخصوصا في ظروف الركود. ففي السبعينات وفي ظل الركود انتعشت السوق المالية الدولية وتشكلت المصارف المتخطية للقوميات. وجرى ذلك بفضل التوسع في منح الديون للبلدان النامية. وارتفعت أسعار الفائدة حينذاك إلى معدلات عالية لم تعرف منذ العصور الوسطى. ولقد حدث ذلك كله على الرغم من مضاعفة السيولة الدولية نتيجة مضاعفة أسعار النفط الدولية. [32]

أولا-أسعار الفائدة:

ابتكر رجال المصارف الدولية الخاصة تنويعة واسعة تتشكل من أدوات وفنون جديدة للتمويل. ابتكروها بغرض إعادة استثمار رأس المال النقدي مرات ومرات. وبفضل نظام الائتمان الدوار (Roll-over credit) أصبح بوسعها أن تقرض الودائع قصيرة الأجل لمدد طويلة، إذ تمد المصارف أجل الائتمان لمدد تتراوح ما بين ثلاثة وستة شهور. وباستمرار فإنها تعيد تمويل نفسها من أجل الحصول على السيولة من سوق العملة الأوروبية بشروط «ليبور»[3*] أي بشروط أسعار الفائدة المعروضة فيما بين المصارف في سوق لندن. من هنا ظهرت أسعار فائدة معومة أو متغيرة يتم احتسابها بإضافة هامش إلى سعر الفائدة بين مصارف لندن. وتشكلت من ثم آلية معينة تتلخص في إدارة خدمة القروض واستمرار دفع الفائدة، وبالتالي الحفاظ على الأوضاع المربحة للقروض. وعلى الرغم من المخاطر التي كانت تتعرض لها المصارف الدولية الخاصة، وخصوصا مع الدول المدينة، إلا أنها واصلت العمل طبقا لتلك الآلية. وكانت المصارف الأمريكية هي أكثرها تورطا في أعمال القروض الخارجية مع البلدان النامية وأكثرها تعرضا للخسائر-فإن لها حوالي 40٪ من ديون أكبر الدول المدينة في أمريكا اللاتينية، كما أنها قد أقرضت حوالي 120 إلى 240 في المائة من مواردها المملوكة لها لأربع دول منها-. مع

Libor: London Inter Bank Offer Rate (*)

أنه طبقا للقانون الأمريكي فإن القروض التي تزيد مدفوعات الفائدة فيها عن 90 يوما من التأخير عن الدفع يجب أن توضع في حسابات منفصلة وينبغي أن يتم تخفيضها.

ومن هنا فإن المصارف الأمريكية كانت ولا تزال مستعدة لأن تقرض الدول المدينة تلك المبالغ المطلوبة لدفع الفوائد في تاريخ استحقاقها حتى تظهر هذه القروض من الناحية الشكلية كما لو كانت سليمة في دفاترها، وذلك على عكس المصارف في ألمانيا الغربية التي تسمح بخصم الاعتمادات المشكوك فيها من الإيراد الجاري. ومن هنا ترفض المصارف الأمريكية فكرة تجميد أو رسملة الفوائد. وتقترح لذلك الاحتمالات التالية:[33]

أ-تحويل الفائدة المتأخرة إلى قرض جديد أي إطالة أمد استحقاق الدين الأصلي.

ب-تطبيق سعر فائدة ثابت مع تمويل الفرق في سعر الفائدة الجاري عن طريق فتح ائتمان جديد.

جـ-الدفع البالوني بوضع حد أقصى لسعر الفائدة مع معاملة الفرق عن سعر السوق عن طريق سعر استهلاك إضافي لمجموع القرض.

ولقد قامت المصارف الأمريكية ببيع أجزاء من القروض القائمة لمصارف أخرى بخصم على قيمتها الاسمية يصل إلى 30٪، وقامت في نيويورك سوق دولية لقروض بلدان أمريكا اللاتينية. ولاشك في أن تلك المصارف الأمريكية قد استفادت من ذلك.

وقد دخلت الشركات الصناعية الدولية في هذه التجارة مستخدمة مبالغ ضخمة من الاعتمادات التي تلقتها البلدان النامية لشراء مجمعات صناعية وشركات مملوكة للدولة فيها. ولقد تم تحويلها إلى استثمارات مباشرة تعزيزا لاقتصاد السوق، ومن ثم زادت احتمالات تعرض الاقتصاد النامي لدورات إعادة إنتاج رأس المال الدولي.

وعلى الرغم من توقف نظام الائتمان الدوار في الثمانينات إلا أن حجم الاعتمادات الأوروبية التقليدية في عام 1985 كان مجرد ثلث حجمها في عام 1981، وأكثر قليلا من نصفها في عام 1982. يقابل ذلك مستويات قياسية في عام 1985 لإصدارات القروض والسندات الدولية، إذ بلغت القروض طويلة ومتوسطة الأجل 150 مليار دولار. ويتمتع هذا النوع الأخير

من الائتمان بميزة هائلة هي أن السندات يمكن التعامل فيها في الأسواق المالية الثانوية، وأن المصارف يمكنها في أي وقت أن تبيع محفظتها. وهي تغيرات جوهرية تحدث في النظام المصرفي والمالي الدولي.

في العقدين الماضيين تميزت أسعار الفائدة باتجاه كبير إلى الارتفاع. فكان متوسط سعر الفائدة في الأسواق المالية العالمية يتقلب ارتفاعا وانخفاضا، فارتفع من 12٪ في عام 1979 إلى 17٪ في عام 1980، إلى 20 ٪ في عام 1982، ثم هبط إلى 10٪. وتتراوح حتى 13٪ في عام 1984 / 1985. وبلغت نسبة مدفوعات الفائدة إلى خدمة الديون من 25٪ إلى 40٪ في المدة نفسها.

والواقع أن التطورات الدورية للاقتصاد الرأسمالي مع تقلبات الحاجة إلى الائتمان هي التي تحدد في التحليل النهائي مستوى سعر الفائدة. يضاف لذلك أوضاع التضخم التي سادت أو تسود، كما يضاف إليها الطلب على رأس المال النقدي لتمويل العجز في الموازنات العامة. [34] وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم في الأقطار الرأسمالية الكبرى إلا أن سياسة أسعار الفائدة المرتفعة باقية وإن تكن عبئا كبيرا على ميزانية الدولة. ولاشك في أن أسعار الفائدة المرتفعة تلك إنما تعود إلى العائد العالي لرأس المال بفضل الإعفاءات الضريبية للاستثمار، وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي صارت قاعدة لإنتاج منتجات عالية الجودة مستخدمة عملا وخامات وطاقة أقل. [35]

لقد أفضت تطورات ربع القرن الماضي إلى قيام سوق دولية شاملة حقا هي السوق الأوروبية للعملات. ومع ذلك فإن مستوى سعر الفائدة السائد في أمريكا يظل ذا تأثير كبير في تدفقات النقد والمال الدولية التي تتم في صورة دولارات، وكذلك على أسعار الفائدة المطبقة على الدولار الأوروبي. ومستوى الفائدة عن القروض بالدولار يتحدد بالتغيرات في العرض والطلب على أسواق النقد والمال الأمريكية. وعبر السوق الأوروبية فإن هذا المستوى يؤثر في اتجاهات الفائدة في أهم العملات الرأسمالية.

ثانيا- أسعار الصرف:

في ظل أوضاع ازدهار التجارة الدولية في رأس المال النقدي بواسطة

القطاع المصرفي والقطاع غير المصرفي، ومع تعويم العملات الرئيسة والاتجاه إلى ارتفاع أسعار الفائدة اتجهت أسعار الصرف للدول الصناعية وخصوصا عملات الدول ذات العجز الخارجي إلى الانخفاض. وحيث إن أسعار الصرف تتقلب دائما فإن عمليات رأس المال الدولي صارت توجه بحيث تحافظ على قيمة رأس المال النقدي المستثمر.

ومن هنا فإن مخاطرة أسعار الصرف في البلدان الصناعية تصل إلى حدها الأدنى، أو تبطل تماما من خلال التعامل على الصرف الآجل فيما بين البنوك الكبرى. أي أن أسعار فائدة أعلى تدفع على رأس المال النقدي المستثمر في عملة أجنبية، بحيث تستخدم لصالح المستثمر إذا لم يتخذ احتياطه ضد مخاطر الصرف. ولقد يلجأ إلى المضاربة بأمل أن العملة الأجنبية مترجمة إلى عملته المحلية تزداد قيمتها إن لم تخسر شيئا منها خلال فترة توظيف نقوده في العملة الأجنبية. (36)

ولقد دخلت الولايات المتحدة، وخصوصا منذ انهيار نظام بريتون وودز، معركة رفع مكانة الدولار أي المشاركة في حروب رأس المال النقدي الدولي. وانتقلت المنافسة إلى مجال رؤوس الأموال حيث ينتصر فيها البلد الذي يتمكن من التغلغل مع رأسماله بأقصى درجة ممكنة في اقتصاد البلدان الأخرى وحماية اقتصاده من رأس المال الأجنبي. وبما أن سعر الصرف المخفض للدولار كان يشجع على تدفق رأس المال إلى الولايات المتحدة، ويحول دون تصديره، فإنها بدأت تخسر الحرب في السبعينات. وخلال خمس سنوات من 1976 إلى 1981 ازداد تدفق رأس المال المالي على أمريكا عشر مرات من 2, 2 مليار دولار إلى 3, 21 مليار دولار وانخفض تصدير الاستثمارات الأمريكية الخاصة المباشرة من 3, 24 مليار دولار في عام 1979 إلى 2, 19 مليار دولار في عام 1980، ثم إلى 7, 8 مليار دولار في عام 1981. لهذا كان لابد من رفع سعر صرف الدولار لتغيير مجرى الاتجاه. ومن هنا رفعت الإدارة الأمريكية من سعر الفائدة على ودائع الدولار، وجذبت بالتالي أموالا قصيرة الأجل مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار من عام 1980 إلى منتصف عام 1983 بنسبة 5, 1٪ إزاء الفرنك الفرنسي، وبنسبة 53٪ بالنسبة للمارك الألماني الغربي، وبنسبة 50٪ حيال الجنيه الإسترليني. وسعر الصرف المرتفع هذا أنعش التوسع الأمريكي على شكل

تصدير رأس المال طويل الأجل وقلص بأكثر من مرتين تدفق وأسر المال الأجنبي على أمريكا. [37]

لكن أمريكا دفعت لذلك ثمنا باهظا. انحرفت بمقادير هائلة من رؤوس الأموال النقدية قصيرة الأجل في شكل نقود ساخنة مستثمرة في المضاربة. وانخفضت قدرة السلع الأمريكية على المنافسة في الأسواق العالمية، ونشأ عجز قياسي في الميزان التجاري الأمريكي، وتباطأ خروج الاقتصاد الأمريكي كله من الأزمة الدورية، ونمت البطالة بداخله بسرعة.

والواقع أن الارتباط صار قويا فيما بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف. فلقد اقترن ارتفاع أسعار صرف الدولار باختلال آلية الحسابات الدولية وباشتداد حرب أسعار الفائدة.

ومع ذلك حل الدولار محل السيولة الدولية التي ينشئها صندوق النقد الدولي. وبلغت نسبته في احتياطي العملات الأجنبية في عام 1984 في العالم 72٪. ويمثل هذا الاحتياطي قروضا ممنوحة للولايات المتحدة بمقداره دون أن يتحدد موعد سدادها، في الوقت الذي تستخدمها لتمويل عجزها الخارجي.

وعلى العكس من أوضاع البلدان الصناعية إزاء الدولار، فإن العجز في الموازين الجارية لحوالي 123 دولة نامية وهو العجز الذي تزايد في السبعينات قد بلغ 113 مليار دولار في عام 1981. وإذا كان هذا العجز قد هبط فيما بعد في الثمانينات نتيجة ضغط الواردات بقسوة، فلقد كان هناك ارتفاع مأساوي في مدفوعات الفوائد الخارجية التي بلغت 63 مليار دولار في عام 1984، أي أنه كان هناك نقل صاف للموارد من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية الدائنة منذ ذلك العام. والخطير في الأمر أن مديونية البلدان النامية بعملاتها الوطنية تنمو باضطراد ليس فقط بسبب سعر فائدة الدولار المرتفعة، وإنما أيضا نتيجة خسائر الصرف الدائمة للعملات الوطنية في مواجهة الدولار. وطبقا لتقديرات مصرف إنجلترا فإن حجم هرب رأس المال من بلدان أمريكا اللاتينية قد بلغ حوالي 80 مليار دولار خلال أربع سنوات 1981 / 1984، أي أن حجم المديونية الجديدة في هذه الفترة كان يجب أن يعاد تحويله هو الآخر إلى الخارج لتمويل ذلك الهروب. [38]

آلية المديونية الداخلية:

هكذا تعيش الرأسمالية المعاصرة على المديونية كمحرك للنمو الاقتصادي، سواء كانت هي المديونية الداخلية أو المديونية الخارجية. والدين مكون طبيعي وضروري في اقتصاد الأعمال. وهو ينمو مع النشاط الاقتصادي كقاعدة عامة ويهبط مع الركود. كان كذلك قبل مرحلة الركود الحالية، إذ كان معدل الدين القائم في بلد كالولايات المتحدة إلى الناتج القومي الإجمالي حوالي 1,5 مرة فيما بين عامي 1950 و 1960. وفي الستينات بدأ الدين يتراكم بسرعة أكبر. وفي السبعينات حدث تحول كبير، إذ إنه كلما كان الركود منتشرا كان الاعتماد على الدين أكبر بوصفه محركا للاقتصاد. وفيما بين عامي 1970 و 1980 ارتفع المعدل من 1,57 إلى 1,70 مرة. وفي عام 1985 كان الدين القائم يساوي ضعفي الناتج القومي الإجمالي.

وفي بلد كالولايات المتحدة أصبح الاحتفاظ بالنشاط الاقتصادي رهنا بالمديونية الداخلية. وفي عام 1981 حين تولى ريجان أصبحت طلبات الائتمان للحكومة الفدرالية في المقدمة نتيجة برنامج التسليح المكثف. ومن ثم اتبعت الحكومة سياسة التمويل بالعجز مما جعل أسعار الفائدة ترتفع. لقد ارتفعت الأبعاد النسبية للعجز في الميزانية الفدرالية منسوبا إلى الناتج القومي الإجمالي من 3،٪ في عام 79/ 1980 إلى 4,3٪ في عام 1984، أي أنها تضاعفت أكثر من عشر مرات في أربع سنوات. هذه الزيادة في الدين الداخلي هي المسؤولة عن سعر الفائدة العالي الذي ساد في منتصف الثمانينات، والذي ارتفع إلى الحد الذي صار معه أي انخفاض حاد في معدل التضخم غير كاف كأداة لتخفيضه. ومن هنا كان ارتفاع عائد الفائدة على رأس المال النقدي المستثمر في صورة دولارية.

وتعاني كل البلدان الصناعية المتقدمة، وليست أمريكا فقط، من مستويات من العجز في الموازنة العامة. وينظرون إلى هذا العجز كمشكلة قومية مع أنها مشكلة عالمية أصابت حتى البلدان النامية التي تلعب فيها الميزانية العامة دورا في التخطيط، وفي تخصيص الموارد، وفي التوزيع. وإعادة التوزيع أفضل من غيرها من الأدوات المالية الأخرى. ويرى البنك الدولي أنها ظاهرة مصاحبة للتطور الرأسمالي. فلقد زاد حجم المالية العامة خلال القرن الماضي زيادة هائلة في البلدان الصناعية. ففي عام 1880 كان المتوسط

غير المرجح لمصروفاتها العامة كحصة من الناتج القومي الإجمالي حوالي 20٪. وبحلول عام1885 كان المتوسط قد بلغ 47٪. وحدث القدر الأكبر من الزيادة بعد الحرب العالمية الثانية. ومع بداية عقد الثمانينات من القرن الحالي صارت معظم البلدان الصناعية أمام عجز كبير في موازناتها.[39] وارتفعت نسبة القروض الصافية للحكومات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1983، فبلغت 9, 4 ٪ في الولايات المتحدة، و 7, 3٪ في اليابان، و 7, 2٪ في ألمانيا الغربية، و 3, 3 ٪ في فرنسا، و5, 3٪ في المملكة المتحدة، و 11٪ في إيطاليا. وهي مستويات عالية لم يسبق لها مثيل-على الأقل في زمن السلم-. وبهذا فإنها تنقص من رأس المال المعد للاستثمار، وتساعد على مقاومة الركود في الأعمال.

وفي تقدير سويزي وماجدوف أن القوى التي تساعد الآن على مقاومة الاتجاه إلى الركود في الاقتصاد الأمريكي تتمثل أساسا في هيكل من الدين الداخلي المتزايد منذ الستينات، والمتصاعد بعد كساد منتصف السبعينات بمعدل يفوق معدل توسع الاقتصاد الحقيقي. ومن ثم قام هيكل مالي ضخم لكنه هش لأنه معرض للضغوط التي تهدد بازدياد عدم استقرار الاقتصاد ككل.[40] ويشمل هذا الهيكل المالي الضخم ديون الحكومة والقطاع العائلي ورجال الأعمال ماليين وغير ماليين. غير أن القطاع المالي بوصفه مقترضا قد ضاعف ديونه عشرين مرة في مدى عشرين عاما من 1965 إلى 1985.

الدين الأمريكي الداخلي

(1965 = 100)

المقترض	1965	1970	1975	1985	1985
الحكومة	100	123.1	182.4	284.5	585.8
المستهلكون	100	140.1	226.8	421.2	696.5
رجال الأعمال غير الماليين	100	165.1	277.9	468.8	762.3
رجال المال الماليون	100	200.5	421.6	917.0	1920.2

المصدر: Sweezy and Magdoff, What is Stagnating : the Welfare State or Capitalism, Socialism Today Round Table, Caftat Yougoslavia 1986, p. 10.

في الستينات بدأ الدين يتراكم بمعدل أسرع من معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، فاتسعت المسافة بينهما. وفي السبعينات ازدادت المسافة اتساعا. وكان ذلك مقدمة لانفجار الدين في الثمانينات إذ صار ضعف الناتج القومي الإجمالي في عام 1985. وأصبح الاعتماد على الدين يخترق كل ساحة من ساحات الاقتصاد الأمريكي.

أ-فالمديونية الحكومية ازدادت للتعويض عن اقتصاد أصابه الضعف. ومع أن نصيب مديونية الحكومة من جملة المديونيات انخفض من 34٪ في عام 1965 إلى 27٪ في عام 1985، إلا أن نصيب إنفاق الحكومة الفدرالية ارتفع من 13٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 1950 إلى25٪ في عام 1985. في الستينات كان الاعتماد على العجز في الموازنة العامة، وفي السبعينات أصبح العجز مطلوبا لدفع 8٪ من نفقات الحكومة الفدرالية، فارتفعت في الثمانينات إلى 17٪.

ب-أما مديونية المستهلكين أو القطاع العائلي فقد عبرت عن رغبة قوية لاقتناء السيارات واستعداد للتوسع في الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية. ففي عام 1970 كان الدين يمثل 68٪ من دخل المستهلك بعد اقتطاع الضرائب، فأصبح يمثل 85٪ في عام 1985.

جـ-أما دنيا الأعمال غير المالية فقد اقترضت لتعيش، ثم صارت تقترض لتستمر في خدمة قروضها. وهي تواجه طاقة إنتاجية فائضة وطلبا متراجعا. وأصبحت تواجه تكلفة خدمة الدين التي تبلغ 50٪ من مجموع التدفق النقدي للشركات في عام 1982، بينما كانت لا تزيد في نهاية السبعينات عن 27٪.

د-أما أغرب معدل نمو في الاقتراض فكان في القطاع المالي نفسه الذي يعمل كوكيل. يتلقى أموالا طائلة ليتولى إقراضها. وفي الظروف الحالية تجاوز دوره دور الوسيط فأصبح يقترض لنفسه. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد أسعار الأصول المالية. ونشأت أدوات مالية جديدة في توفر أساليب جديدة وإضافية لمخاطر تحويل الأسعار فيما بين المشاركين في السوق حتى تزدهر. ومن ثم تصاعد حجم المعاملات المالية، وبدا الخروج على التنظيم المالي لشروط المؤسسات المالية ولأنواع المعاملات وللأسواق التي تدخلها.

في الستينات كانت السوق الآجلة مرتبطة بحركة السلع، أما الآن فتسود المضاربة التي قد تصل إلى حد المقامرة. لقد قفز رقم المضاربات في

بورصة الأوراق المالية في نيويورك بحيث تضاعفت قيمة الأسهم المتداولة يوميا من 19 مليون دولار في عام 1975 إلى ملايين دولار. وقفزت قيمة العقود الآجلة من 9,3 مليون دولار في عام 1960 إلى 2,11 مليون دولار في عام 1970. وفي منتصف السبعينات أصبحت السوق الآجلة في المعادن النفيسة والعملات الأجنبية والأوراق المالية، ثم توالت بعض التجديدات مثل المراهنة على مستقبل أسعار البورصة. وفي عام 1980 أصبحت قيمة العقود الآجلة 92 مليون دولار، ثم أصبحت 160 مليون دولار في عام 1985.

نمو القطاع المالي

(مليار دولار)

السنة	الناتج القومي الاجمالي		نسبة القطاع المالي إلى الإنتاج السلعي
	الإنتاج السلعي	القطاع المالي	
1950	153.3	32.2	%21.0
1960	250.5	72.8	29.1
1970	440.7	145.8	33.1
1980	1144.6	400.6	53.0
1985	1566.7	626.1	39.9

المصدر : Sweezy and Magdoff , op. cit. p. 22

أصبح التعامل الآجل صناعة هي صناعة النمو. فمنذ عام 1977 حتى عام 1985 تزايد الإنتاج الصناعي بنسبة 25٪، أما حجم التعامل الآجل فقد ارتفع بنسبة 370٪. فالرأسماليون لا يستثمرون في طاقة إضافية للإنتاج، بينما مصانعهم ومناجمهم قادرة على إنتاج أكثر مما تستوعب السوق. ومن ثم أصبح التحول واضحا من الأهداف الصناعية إلى الأهداف النقدية. فقد حل صنع النقود محل صنع السلع. وفي عام 1950 كانت مساهمة القطاع المالي تبلغ 21٪ من مساهمة القطاع السلعي، فتضاعفت في عام 1985 لتصل إلى 40٪. فقد كان الربح في القطاع المالي أكبر منه في قطاع الإنتاج.

13 آلية المديونية الخارجية

عرفت الرأسمالية منذ القرن الماضي ظاهرة تصدير رأس المال في صورتيه، كرأسمال للإنتاج وكرأسمال للائتمان، وقامت بمنح الائتمان وتقديم القروض وتسويق السندات لبلاد كمصر، وروسيا القيصرية، والدولة العثمانية. ولقد تولت هذه العمليات المصارف الكبرى التي تحولت من مجرد وسيط بين المدخرين والمستثمرين إلى أصيل يندمج بداخله رأس المال المصرفي في رأس المال الصناعي ويقوم بخلق الائتمان خلقا. ومن ثم قامت بتصدير رأس المال بغية زيادة معدل الربح، وتوطيد مواقعها في صراع المنافسة من أجل الأسواق الخارجية. وظل اهتمامها معلقا في الأساس بتصدير رأس المال للإنتاج سعيا وراء مصادر الخامات الرئيسة اللازمة للصناعة. وكانت القروض تحتل جانبا أصغر من عملياتها الخارجية التي كانت عمليات انتقائية لأقطار معينة. وظل الأمر هكذا حتى كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، وتقلصت السوق الرأسمالية العالمية للخامات بتحرير كثير من المستعمرات وأشباه المستعمرات. وطرأ وقتذاك تحول هام على تصدير رأس المال للإنتاج، إذ اتجه أغلبه نحو البلدان الصناعية نفسها. كما تركزت

حركات رأس المال الائتماني الدولية في السوق الأوروبية للعملات وخصوصا الدولار، وهي السوق التي ولدت من واقع العجز المضطرد في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وفجأة في السبعينات تضاعفت المديونية الخارجية للدول المختلفة وتحولت إلى ظاهرة عالمية. ثم في الثمانينات تحولت إلى أزمة عالمية مازالت الدول الرأسمالية تديرها ببراعة حتى الآن. لكنها تكشفت في النهاية عن آلية جديدة تديرها الرأسمالية العالمية من أجل التمويل العكسي للموارد من البلدان النامية. وهذا هو الجانب الذي يعنينا في دراستنا.

المديونية الخارجية كظاهرة عالمية:

تضاعفت المديونية الخارجية للبلدان النامية عدة مرات، واستفحلت منذ الستينات من هذا القرن. ففي عام 1960 كانت تقدر بحوالي 18 مليار دولار، ثم أصبحت 74 مليار في عام 1970، وصارت 610 مليارات دولار في عام 1980، وبلغت حوالي 1000 مليار دولار في عام 1980، ولقد قفزت إلى 1229 مليار دولار في عام 1988. وكانت خدمة الديون لا تزيد على 6, 2 مليار دولار في عام 1960 فأصبحت تستوعب 920 مليار دولار في عام 1984, [41]

كانت المديونية تنمو حتى نهاية الستينات بمعدل سنوي لا يتجاوز15٪ في المتوسط، فارتفع هذا المعدل المتوسط في النصف الأول من السبعينات إلى 20٪، ثم ارتفع إلى 25٪ ابتداء من النصف الثاني من السبعينات. وعاد في الثمانينات فهبط إلى حوالي 10 ٪. وفي عام 1967 مثلا كانت مديونية البلدان النامية تمثل 4 ٪ من مجموع المديونية الخارجية العالمية، فأصبحت تمثل 26٪ في عام 1976. كما طرأ تغير جذري على تركيب وهيكل الدين، فقد زادت القروض غير الرسمية من 1, 21٪ في عام 1966 إلى 1, 41٪ في عام 1976. وفي نهاية عام 1985 كان مبلغ 552 مليار دولار أي 7, 55٪ من مجموع المديونية الخارجية البالغ 991 مليار دولار مملوكا للمصارف التجارية. [42] كما صارت المديونية الخارجية ظاهرة عالمية تشمل الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، وإن كانت تتركز في مجموعة قليلة منها أغلبها في أمريكا اللاتينية وفي مقدمتها البرازيل والمكسيك.

فما الذي دفع بالديون الخارجية للبلدان النامية إلى التوسع في الاقتراض

إلى ذلك المدى الخطير، وثانيهما ما الذي دعا البلدان الرأسمالية إلى الإقدام على منح القروض عن سعة.

تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية

وخدمتها السنوية

(مليار دولار)

السنة	المديونية	الخدمة السنوية
1960	17.9	2.6
1965	37.1	4.9
1970	74.1	9.0
1975	206.8	27.2
1980	610.0	68.0
1985	790.0	92.0

المصدر :

Hans - Joachim Dubrowasky and Helmut Faulwetter, The indebted ness of developing countries and its consq-uences, in W.Luchterhand, op. cit. pp. 21,22.

أولا- دواعي تصاعد الاقتراض:

من السهل القول إن مشكلة الديون إنما تعبر عن عجز كثير من البلدان النامية عن مواجهة تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها. لكن من الصعب البحث فيما وراء ذلك العجز عن أسبابه الكامنة في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وير آلية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الاقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية. ولهذا فإن عجز ميزان المدفوعات إنما يعبر عندئذ عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير خامات واستيراد آلات وسلع رأسمالية ووسيطة لازمة للإنتاج، بل سلع استهلاكية عديدة. ولابد من أن يعاني بالتالي من تدهور شروط التبادل نتيجة انخفاض أسعار صادرات

الخامات وارتفاع أسعار الواردات الصناعية.

ومنذ الستينات وقضية التنمية مطروحة على البلدان المتخلفة بإلحاح. ولقد وقعت أغلبيتها الساحقة في قبضة التنمية ذات التوجه نحو الخارج. وكان من شأنها أن تلعب تدفقات التجارة ورأس المال مع البلدان الرأسمالية دورا هاما في ميزان المدفوعات. وفي السبعينات واجهت البلدان النامية ضرورات تحديث الهياكل الأساسية لخدمة المشروعات الخاصة والعامة الجديدة مع قلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام مع تزايد عجز ميزان المدفوعات نتيجة ضعف التصدير وتصاعد الاستيراد. وفضلت أغلبيتها الإسراع بالتنمية عن طريق التمويل الخارجي، ومن ثم لجأت إلى القروض الخارجية. ولم تظهر في البداية خطورة عجز المدفوعات الخارجية واضحة تماما نتيجة ارتفاع مستوى السيولة الدولية. والواقع أن هذا الارتفاع لم يكن علامة صحة للاقتصاد الدولي، وإنما نتيجة الانكماش الذي أخذ ينتابه كل بضع سنوات، والفوضى النقدية الدولية بعد انهيار نظام بريتون وودز. وهكذا حدثت زيادة سريعة في معدلات نمو المديونية الخارجية. ضاعفت منها أحيانا رغبة الصفوة الحاكمة في التركيز على الاستدانة لإشباع الطلب المحلي المتنامي والإسراع بالتصنيع القائم على الاستيراد. وكثيرا ما اصطحب ذلك بزيادة في التسلح، والقوات المسلحة وتهريب للأموال. ففي عام 1983 مثلا عندما كانت ديون زائير الخارجية خمسة مليارات دولار كانت التقديرات أن الثروة الشخصية للرئيس موبرتو تزيد على أربعة مليارات دولار أغلبها في مصارف سويسرا.

ومع تصاعد أسعار النفط ابتداء من عام 1974، والتوسع في خطوات التنمية في البلدان النفطية وغير النفطية على السواء، أصبح معدل ارتفاع استيراد التكنولوجيا يفوق بشدة معدل تزايد الدين الخارجي: 2 ,27٪ مقابل 3 ,20٪ فيما بين عامي. 1970 و 1976. واتجهت بعض البلدان النفطية منذ عام 1975 كالجزائر مثلا إلى زيادة الاقتراض الخارجي لمواجهة العجز في ميزان السلع والخدمات على الرغم من تدفق رأس المال من صادرات النفط. وزادت تدفقات خدمة الدين في البلدان النامية بمعدل أسرع من معدل نمو الدين نفسه الذي ارتفعت جملته إلى حصيلة الصادرات من 89٪ في عام 1973 إلى 111٪ في عام 1978 فابتلعتها وحققت عجزا.

كان هناك وهم أن القروض سوف ترد بالدولار، وأن التضخم يخفض من قيمة الدولار. فكان الاعتقاد سائدا برد الديون بدولار رخيص. غير أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وارتفاع أسعار صرف الدولار وإعادة جدولة الديون بأسعار فائدة أعلى قد عمل كله على زيادة حجم الديون فنمت نموا خياليا. وظهر أن هناك ميلا طبيعيا لدى القروض لأن تنمو مع سعر الفائدة، بمعنى أن هناك باستمرار دينا جديدا موروثا مساويا لسعر فائدة الدين القديم، وظهر أن المديونية صارت مديونية طويلة الأجل فعلا. فصادرات البلدان النامية تتوقف عادة على النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية التي يمكن إذا ما أرادت أن تزيد الطلب عليها في صورة كمية مع تحسين أسعارها. أما واردات البلدان النامية فتتوقف على درجة نمو البلدان النامية نفسها. وكل من صادراتها ووارداتها تتوقف على سعر الصرف الخارجي، ومن ثم تواجه البلدان النامية مشكلة مع أسعار الصرف التي ينبغي عليها تبعا لذلك أن تخفضها لإعطاء حافز قوي للصادرات، وتجنب الإفراط في الواردات في الوقت الذي كان عليها أن تواجه أسعار الفائدة العالمية العالية.

ثانيا- دواعي التوسع في الإقراض:

في ظل هذه الظروف اتجهت البلدان النامية في السبعينات، سواء بهدف تمويل العجز في موازين المدفوعات أو توفير التمويل الخارجي للتنمية، نحو الاقتراض الواسع من المصارف الدولية الخاصة. فلماذا أقدمت هذه المصارف على التوسع في الإقراض ؟

منذ منتصف الستينات، وظهور المصارف الدولية الخاصة، أخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في قبض أيديهما عن البلدان النامية.[43] وأخذ الاقتراض الدولي يتحول ليصبح إقراضا خاصا في نهاية الستينات وخصوصا بعد عام 1973. وارتبط ذلك بعاملين حاسمين هما ظهور السوق الأوروبية للدولار وإعادة تدوير فوائض النفط بعد رفع أسعاره بواسطة الدول المنتجة والمصدرة له.[44]

لقد استغرقت السوق الأوروبية للدولار 12 عاما ليصل حجم عملياتها في عام 1970 إلى 57 مليار دولار. غير أن الحجم الصافي لتعاملها في السنوات العشر التالية تضاعف أكثر من عشر مرات. لقد بدأت تيارات

التمويل الدولية بالعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، واصطحب تدويل رأس المال بتدويل للإنتاج، واستدعى البحث عن رأس المال تطويرا مستمرا في التمويل الدولي، ومن ثم اتجهت الأموال في البداية للبلدان الصناعية. لكن الكساد الذي صادفته هذه البلدان في مطلع السبعينات جعل المصارف الدولية الخاصة توجه أموالها الخاملة نحو البلدان النامية، خصوصا وقد حلت الحقبة النفطية وأعادت تلك المصارف تدوير الفوائض النفطية. وهكذا أفضت تناقضات الوضع الدولي إلى الزيادة الضخمة في المديونية الخارجية للبلدان النامية. فالكساد يحرم الدول النامية من موارد نابعة من صادراتها، وهو نفسه يخلق السيولة الفائضة التي تمكنها من الحصول على القروض.

هذا التناقض كان يمكن أن يصبح فخا لا مخرج منه إذا ما اتخذت الدول الصناعية قرارها بتحديد السيولة الدولية، وإذا ما استمرت معدلات سعر الفائدة في الارتفاع. وهو ما حدث بالفعل. ومن ثم ظهرت ظاهرة إعادة إنتاج مصطنعة للديون. فالديون تفضي إلى ديون جديدة، مثل ما تفضي الأصول إلى أصول جديدة. حتى فرص الاستيراد صارت متوقفة على فرص الاقتراض من الخارج، ولو لخدمة الدين. ففي عام 1980 كان نصف القروض يعقد من أجل خدمة ديون قديمة. وفي عام 1985 ارتفعت النسبة إلى الثلثين، لتصبح خدمة الدين بندا ثابتا في بنود السياسة الاقتصادية للبلدان المدينة.

لقد قامت البلدان النامية خلال ركود السبعينات في البلدان الصناعية بالاقتراض المضاعف منها، ومن ثم أدت إلى تماسك الطلب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي أن المديونية الخارجية الفاحشة التي حدثت إنما تجد جذورها الحقيقية لدى المصارف الدولية الخاصة التي كانت تحتفظ بسيولة هائلة لا تستطيع السوق الرأسمالية استيعابها، فأعادت تدويرها من البلدان النفطية إلى البلدان النامية طالبة القروض. وشهد العالم في الفترة بين عامي 1973 و 1982 تصعيد التدفقات المالية الدولية من المصارف التجارية الكبرى إلى العالم النامي. وعل الرغم من المنافسة الضارية فيما بين هذه البنوك, مما أدى إلى التجمع في اتحادات وجماعات مصرفية دولية و أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى القروض الخاصة الجماعية، إلا أن أرباح المصارف السبعة الكرى في الولايات المتحدة من العمليات الخارجية

قد ارتفعت من 22٪ من جملة الأرباح في عام 1970 إلى 60٪ في عام 1982.[45] والواقع أن تغير مصدر الاستدانة من المنظمات الدولية والحكومات إلى المصارف الدولية الخاصة قد كان من شأنه في حد ذاته رفع أسعار الفائدة، بحيث إنه في الفترة فيما بين عامي 1969 و 1975 كانت هذه الأسعار تتزايد بمعدل سنوي يبلغ 2,24٪ في المتوسط. فقد كانت الفائدة تحسب على أساس الأجل القصير يضاف إليها علاوة مبنية على تقدير المخاطر.

وأصبحت ظاهرة المديونية الخارجية ظاهرة عالمية مذهلة. صار الجميع يقترضون في ظل الحقبة النفطية: أقطار نامية غير نفطية بل أقطار نامية نفطية، وأقطار اشتراكية على رأسها الاتحاد السوفيتي، بل أقطار رأسمالية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وبينما كانت مديونية أمريكا لا تقلقها، إذ كان بوسعها أن تحول عجزها الداخلي والخارجي والبطالة فيها إلى بلدان أخرى فإن ذلك لم يكن بوسع أحد من البلدان النامية لا المدينة ولا الدائنة. فحجم الدين الخارجي للبلدان النامية غير الأعضاء في منظمة الأوبك في عام 1981 مثلا بلغ 430 مليار دولار. ويا للعجب فإنه كان يضارع حينذاك حجم الأصول الأجنبية لبلدان الأوبك المودعة في المراكز المالية الرئيسة وهو 423 مليار دولار!! أي أن النظام المالي الدولي صار يعمل كوسيط استخدم موارد جانب من الدول النامية لإقراض وتطويع جانب آخر منها.[46] فلما انهارت أسعار النفط والخامات تغيرت الصورة بالنسبة للديون الخارجية.

وطبقا لبيانات صندوق النقد الدولي فإن الدين العالمي قد قفز في النصف الأول من الثمانينات من 500 مليار دولار تقريبا في عام 1980 إلى 800 مليار دولار في عام 1985. وكانت أمريكا اللاتينية في مقدمة القارات المدينة بنسبة 46٪، تليها آسيا بنسبة 28٪، فأفريقيا بنسبة 16٪. لكن أسوأها حالا هي أفريقيا نظرا لضخامة خدمة ديونها بالمقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، فضلا عن هشاشة اقتصادها المعتمد على خامات تتدهور أسعار تصديرها.[47]

وطبقا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المديونية الخارجية للبلدان النامية في النصف الأول من الثمانينات كانت كما يلي:

تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية

(مليار دولار)

أنواع الديون	في نهاية 1982	1983	1984	1985
الدين طويل الاجل	586	649	691	781
الدين قصير الاجل	234	219	211	210
الدين الخارجي الكلي	820	868	902	990

المصدر : OECD - Financing and external debt of developing countries 1985 Survey, Paris 1986.

لقد استمرت المديونية الخارجية في الارتفاع وإن تباطأت سرعة نموها. لكن خدمتها بلغت أرقاما خيالية.

خدمة الديون الخارجية سنويا

طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية

(مليار دولار)

	1982	1983	1984	1985
خدمة الدين الكلية	128.8	123.3	132.7	132.6
استهلاك الدين طويل الأجل	53.9	53.7	56.9	62.0
فوائد الدين طويل الأجل	50.1	47.0	52.8	53.0
فوائد الدين قصير الأجل	24.8	22.6	23.0	17.6

المصدر : OECD - Financing and external debt of developing countries 1985 Survey, Paris 1986.

وطبقا لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، الصادر في عام 1988، انخفضت أسعار المواد الأولية فيما بين عامي 1980 و 1986 انخفاضا حادا، وهبطت أسعار النفط الخام بصورة أكثر حدة، بحيث انخفض النمو في مجموعة الدول النفطية بمتوسط يزيد على 3٪ من عام 1980 إلى عام 1987 مقابل نمو بلغ 8٪ خلال الفترة من عام 1973 إلى عام 1980. وكانت الأسعار الحقيقية للسلع الأولية في نهاية عام 1987 بحيث تقل بحوالي 32٪

عن المتوسط الذي بلغته فيما بين عامي 1980 و 1984. وكان السبب في هذا التدهور هو مجموع سياسات النمو والتجارة في البلدان الصناعية. وبعد فترة من «الإفراط في الإقراض والاقتراض» جاءت نقطة التحول في أوائل الثمانينات. استنزفت الموارد من الجانبين: استنزفت السيولة لدى الدول الدائنة واستنزفت القدرة على الدفع لدى الدول المدينة.

مؤشرات الدين في البلدان النامية

(نسب مئوية)

	1975	1985	1987
جميع البلدان النامية			
نسبة خدمة الدين	13.7	21.8	21.0
نسبة الدين / الناتج القومي الإجمالي	15.7	35.9	37.6
البلدان المثقلة بالدين			
نسبة خدمة الدين	24.0	33.9	32.7
نسبة الدين / الناتج القومي الإجمالي	18.1	49.5	55.9
أفريقيا منخفضة الدخل			
نسبة خدمة الدين	10.2	17.9	34.7
نسبة الدين / الناتج القومي الإجمالي	25.2	68.9	76.2

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1988، واشنطن، 1988.

فعندما كانت المديونية تبلغ 800 مليار دولار فإن مدفوعات الفائدة بلغت من 80 إلى 85 مليار ومثلها كأقساط سنوية. ولمواجهة هذا العبء كان لابد من معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 3٪. وبافتراض معدل نمو للسكان يبلغ 5, 2٪ فإن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان يجب ألا يقل عن 5, 5 ٪ وهو معدل بعيد المنال.(48)

ويعترف البنك الدولي أنه كان على البلدان السبعة عشر المثقلة بالديون أن تحول الفائض التجاري الكلي الذي لم يبلغ في عام 1981 سوى أقل من تريليون دولار إلى فائض تجاري سنوي متوسطه 32 مليار دولار خلال المدة

من عام 1983 إلى عام 1987. وذلك لا يتم إلا بضغط الواردات وخفض الاستثمارات والحد من الاستهلاك. وكان غريبا أن يتم ذلك فعلا. فانخفضت وارداتها فيما بين عامي 1980 و 1987 بمعدل سنوي متوسطه 3 ,6٪ وانخفضت استثماراتها سنويا بنسبة 3 ,5٪، ونزل استهلاك الفرد فيها بنسبة 6 ,1٪ سنويا، لكنها كانت باعتراف البنك الدولي لطمة مزدوجة إلى البلدان النامية: فقد أدت التخفيضات في استهلاك الفرد إلى انهيار مستوى المعيشة وأدت تخفيضات الاستثمار إلى تهديد إمكانات النمو في المستقبل.

وهكذا سنة بعد سنة تتضاعف أعباء خدمة الدين وتتضاعف وطأة الدين على الاقتصاد الهش في البلدان النامية. ففي عام 1987 بلغت جملة مديونية البلدان النامية 1190 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 7 ,8٪ عن عام 1986. ووصلت المديونية إلى 1229 مليار دولار في عام 1988 بنسبة زيادة ضئيلة هي 03،٪. ومع ذلك فإن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بلغت 42 ٪ في أمريكا اللاتينية، وكانت نسبة مدفوعات الفوائد وحدها 2 ,26٪. أما في آسيا فكانت النسبة هي 7 ,25٪ و 6 ,10٪ على التوالي، وفي أفريقيا 7 ,26٪ و 8 ,11٪. [49] ووقفت البلدان النامية المدينة في مأزق لا مخرج منه: بين أسعار الفائدة المرتفعة وخدمة الدين الباهظة من جانب وانهيار حصيلة صادراتها من جانب آخر.

أزمة المديونية الخارجية:

وكان لابد من أن تتحول المديونية الخارجية إلى أزمة تنفجر فتهدد كلا من البلدان الدائنة والبلدان المدينة. ونعني بذلك عجز البلدان المدينة أولا عن خدمة ديونها، وعن دفع الفائدة والأقساط السنوية. وثانيا عن السير فيما أزمعته أصلا من تنمية اقتصادية واجتماعية، كما نعني بها أيضا عجز البلدان الدائنة عن استرداد قروضها. لكن جوهر الأزمة إنما يوجد في النهاية في الطريقة التي يتم بها التصحيح الهيكلي للاقتصاد الدولي، وهي طريقة إلقاء الجزء الأكبر من الأعباء على أضعف الحلقات في الاقتصاد الدولي أي البلدان النامية.

كنا قد تبينا كيف أنه منذ بداية السبعينات قد زادت الديون الممنوحة من جانب المصارف الدولية الخاصة بسرعة فائقة، حتى بلغ نصيبها ابتداء

من عام 1975 أكثر من نصف المديونية كلها. بل ارتفعت فيما بين عامي 1980 و 1985 ما بين 68٪ و 71٪. غير أننا نصادف منذ اندلاع أزمة الديون في عام 1982 ظاهرة التوقف الفعلي من جانب تلك المصارف عن الإقراض، ومن ثم فإن معدل نمو المديونية قد تباطأ بحدة من 18٪ في السنة فيما بين عامي 1978 و 1981 إلى 5،4٪ في عام 1984، [50] كما أخذت نسب الديون إلى الصادرات في التراجع بصورة واضحة عن مستواها العالي الذي بلغته في عام 1983.

وفي عام 1983 بالتحديد فإن البلدان النامية إذا ما أخذت مجتمعة قد كشفت عن معدل نمو سلبي يعكس تأثير وعواقب الركود الذي ساد في السنوات الأربع السابقة. ولذلك فإن التدهور في أوضاع البلدان النامية كان محصلة لعدة عمليات:

أ-تناقص دخول البلدان النامية من تصدير خاماتها في ظل أوضاع الحماية والركود في التجارة الدولية ابتداء من عام 1982.

ب-ارتفاع أسعار الفائدة وخصوصا في الولايات المتحدة التي كانت تعتمد على رأس المال الأجنبي في تمويل عجز الموازنة العامة.

جـ-تقييم الدولار بأعلى كثيرا من قيمته فكان في فبراير 1985. وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي أعلى بنحو 50٪ من مستواه في نهاية 1980.

عندئذ مارست الدول الدائنة كافة الضغوط الممكنة على البلدان المدينة.. . خفضت كافة أنواع التدفقات المالية إليها من معونات اقتصادية وقروض مصرفية واستثمارات مباشرة. ففي عام 1980 كانت حصيلة القروض الصافية (القروض الجديدة-مدفوعات القروض القديمة) 26 مليار دولار، فنزلت الحصيلة في عام 1983 إلى ملياري دولار فقط، أي أن المصارف الدولية قد حصلت من حساب خدمة الديون أكثر مما أعطت من قروض جديدة. وأما الاستثمارات فقد هبطت بشدة. فالاستثمارات المباشرة القادمة من بلدان مجلس المعونة الاقتصادية والتنمية والتي بلغت 17 مليار دولار في عام 1981 لم تزد على 8،7 مليار دولار في عام1983.

وتدخل صندوق النقد الدولي ليدفع بعض البلدان المدينة المثقلة بخدمة ديونها لتحقيق موازين تجارية متوازنة، بل تحقيق فوائض من خلال التخفيض الجذري للواردات.

وأنجزت بذلك ما يسميه الصندوق في تقريره في عام 1985 «تحولا مأساويا» في مدفوعاتها الخارجية. إن عجز الميزان الجاري الذي بلغ 113 مليار دولار في عام 1981 قد هبط في عام 1984 إلى 38 مليار دولار فقط. وبالتالي هبطت نسبته من 21٪ إلى 7٪ من حصيلة صادراتها.

وبالنظر إلى حقيقة أن ثلاثة أرباع المديونية الدولية القائمة تتركز في عشر دول نامية هي. المكسيك، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، والهند، وإندونيسيا، والأرجنتين، ومصر، وفنزويلا، والفليبين، وماليزيا، فقد ركز صندوق النقد الدولي ضغوطه عليها. وقامت البرازيل والمكسيك بإجابة الصندوق إلى طلبه وأجرتا خفضا جذريا في وارداتهما بحيث حققتا في منتصف الثمانينات فائضا تجاريا كبيرا.

فماذا كانت النتيجة ؟ إن تحقيق ذلك الفائض التجاري قد أفقر البلدين و ذلك باستنزاف ماليتهما وتقليص أسواقهما الداخلية. ففي البرازيل مثلا هبط الدخل الفردي فيما بين عامي. 1980 و 1983 بنسبة 23٪، وتضاعفت البطالة ثلاث مرات، وتحول حوالي 40 ٪ من الطاقة الصناعية إلى طاقة عاطلة.(51)

الميزان التجاري للبرازيل والمكسيك

(مليار دولار)

السنة	البرازيل	المكسيك
1979	2.7 -	3.1 -
1980	2.8 -	3.7 -
1981	1.2 +	4.5 -
1982	0.8 +	6.6 +
1983	6.3 +	13.8 +
1984	13.0 +	12.8 +
1985	12.5 +	7.5 +

المصدر : Dubrowasky and Faulwetter, The indebtedness of developing countries and its consequences, p.23 in W. Luchterhand, Current and monetary problems of the developing countries in the World Capitalist Economy, Asia, Africa, Latin America, Special issue 19, Berlim , 1987.

وفي منتصف الثمانينات عندما كانت ديون البلدان النامية تبلغ تريليون دولار، وكانت قد تضاعفت تقريبا بعد عام 1980، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان كان قد بلغ 5 , 2 تريليون دولار. لكن كان عليها في عام 1984 وحده أن تدفع خدمة للديون 1 , 157 مليار دولار منها 72 مليار دولار مدفوعات فائدة، أي أكثر من مجموع القروض الجديدة التي حصلت عليها. فالمصارف الدولية الخاصة التي زادت قروضها الصافية بحوالي 84 مليار دولار قد قبضت أيديها وأنقصت منح قروضها حتى عام 1985 بمقدار 10 إلى 12 مليار دولار سنويا. فإذا كانت مدفوعات الفوائد وحدها 72 مليار دولار وتيارات رأس المال الخارجة منها 10 مليار دولار فإنه كان هناك في النهاية نقل عكسي للموارد المالية. وفي الحساب النهائي أصبحت البلدان النامية مصدرة صافية لرأس المال، ومن ثم تمكنت البلدان الرأسمالية من حل بعض مشاكلها.[52]

إدارة المديونية الخارجية:

عندما انفجرت أزمة المديونية الخارجية في النصف الأول من الثمانينات ذهبت الظنون بالناس كل مذهب. غير أنه شيئا فشيئا أدرك الجميع أن الأزمة «تحت السيطرة». وتبين أن البلدان الرأسمالية الدائنة تتولى إدارة الديون الخارجية منذ البداية إدارة حازمة وفيما وراء ما يقال من وظائف تقليدية للقروض الدولية من التشجيع على التصدير إلى البلدان النامية، ومن توفير الاستخدام المجزي، لرأس المال الائتماني، ومن خلق ظروف اقتصادية وسياسية مواتية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية،[53] فإن المديونية الخارجية الجديدة التي جرت بفضل مبادرات المصارف الدولية الخاصة منذ السبعينات ليست سوى آلية من آليات الاقتصاد الرمزي الصاعد. فلم تكن نشأة هذه المديونية هفوة ارتكبتها المصارف الدولية، ولم يكن استفحالها وتضاعفها عشرات المرات خطأ وقعت فيه وهي في غفلة من أمرها، ولم يكن اندلاع الأزمة مفاجأة لها، وإنما كان كل ذلك جزءا لا يتجزأ من المرحلة الجديدة التي تشهد هيمنة الرأسمالية المالية.

وهذا هو الدليل. فأكبر بلد مدين في العالم، وهو الولايات المتحدة

الأمريكية، بعجز في ميزانيته العامة الأخيرة يبلغ 155 مليار دولار، وعجز في ميزانه التجاري يتراوح ما بين 137 و 150 مليار دولار سنويا، ومديونية خارجية تزيد على ألف مليار دولار، هذا البلد لا يواجه أي أزمة من واقع ديونه الداخلية والخارجية، ولا يعاني أي عجز في السيولة الدولية، بل إنه هو الذي يصدر العملة الدولية التي تسوي أغلب المبادلات الدولية وتعتبر احتياطي الأرصدة الدولية المفضل.

كذلك عندما نجحت دول الأوبك في رفع أسعار النفط منذ نهاية 1973 فإن هذه الأسعار المرتفعة قد كلفت الدول الصناعية أكثر من ألف مليار دولار حتى عام 1985، أي أكثر قليلا من الدين الخارجي للبلدان النامية في تلك السنة. لكن التكلفة التي ترتبت على ارتفاع أسعار النفط لم تدمر اقتصاديات البلدان الصناعية على الرغم من أنها في عام واحد هو عام 1981 وفي قمة ارتفاع الأسعار قد كلفتها نحو 250 مليار دولار. وذلك على عكس ما فعلته المديونية بالبلدان النامية.

وأخيرا فإن البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى، وعندما بلغت التعويضات بالإضافة إلى الفائدة على الديون الخارجية ما نسبته 24٪ من قيمة صادرات ألمانيا قررت لجنة خاصة تابعة لمصرف التسويات الدولية أن ألمانيا محقة في إعلانها أن من المستحيل عليها أن تفي بما عليها من التزامات المدفوعات الخارجية. وتوقفت دفعات التعويض بالكامل في عام1932.

لكن الدول الصناعية تعامل البلدان النامية بطريقة أخرى. ولقد نجحت حتى الآن في احتواء أزمة الديون الخارجية، بل قامت أغلب المصارف الدولية الدائنة بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المتوقعة منها. لكنها لا تتخلى عنها ولا تتنازل عن أي شئ منها، وإنما تواصل إدارتها بحزم. وتبين الآن أن الدول الدائنة والمصارف الدولية الخاصة، والمصرف العالمي قد عهدت كلها إلى صندوق النقد الدولي بإدارة الديون الدولية معها. فهناك مؤسسة مالية عالمية تتشكل من مجموعة المصارف الدولية الخاصة والمصارف المركزية في البلدان الصناعية، ومصرف التسويات الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار المتفرعة منه، وصندوق النقد الدولي. بهذه الشبكة من المؤسسات المصرفية تشرف البلدان

الدائنة على اقتصاد البلدان المدينة وتتولى إدارة ديونها الخارجية. وقد تعزز هذا الإشراف بإنشاء نظام أفضل لتبادل المعلومات بين المصارف الدولية الخاصة من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى. وأقامت المصارف المركزية شبكة من خطوط التعاون الثنائية، وفيما بينها تفاهم على أنه عند الضرورة سوف تتخذ دور المقرض الأخير لدعم مصارفها التجارية الدولية، وتعمل جماعيا لحل مسألة السيولة قصيرة الأجل التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي الدولي.

وهكذا في ظل ثورة المعلومات والتدويل المضطرد لرأس المال تطورت الآن الصناعة المصرفية التي يقف على قمتها صندوق النقد الدولي. ومع أن الصندوق قد أنشئ في البداية لمساعدة البلدان الصناعية على مواجهة الخلل الطارئ في موازين مدفوعاتها إلا أنه أصبح الآن مخصصا هو والبنك الدولي لمنح الائتمان كليا أو في الغالب للبلدان النامية. ومع أن نصيبه تراجع في منح هذا الائتمان بالمقارنة بالمصارف التجارية الدولية، إلا أن دورة الإشراف على اقتصاد البلدان النامية. ولقد تزايد دوره هذا مع تطور المديونية الخارجية لها. ومع ذلك فإن هذه البلدان لا تتمتع كلها بأكثر من 35٪ من القوة التصويتية في الصندوق مقابل 09, 46٪ لست بلدان رأسمالية كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وبصل مجموع ما للبلدان الرأسمالية من أصوات إلى 64٪.[54] في ظل استمرار الركود النسبي في الأنشطة الإنتاجية والتحول نحو الأنشطة المالية الدولية وخصوصا مع الثورة الهائلة في وسائل الاتصال الدولي، وغلبة المضاربة على السوق المالية الدولية فإن الهدف الجوهري للصندوق صار هو العمل المستمر على إزالة العوائق التي تعوق حركة رأس المال الدولي. وبالتالي فإن المديونية الخارجية تصبح سبيلا تلقائيا لتعبئة الفائض الاقتصادي للبلدان النامية وتحويله إلى الخارج.[55] ولضمان استمرار هذه العملية يتولى الصندوق إدارة أزمة المديونية الخارجية طبقا لأسلوب محدد يقوم على أساس إقناع البلدان النامية باتباع سياسة انكماشية واستخدام سوط المشروطية معها.

أولا- سياسة انكماشية:

في مرحلة أولى كان الحل لدى الصندوق هو النصح بمسلك التصحيح

مع التمويل، ثم تطور فأصبح النصح بمسلك التأجيل أو إعادة الجدولة.[56] وكان المقصود أن التمويل الذي يمكن أن تقدمه المصارف لا يزيد على 50٪ من الفوائد المستحقة كل سنة، وبالتالي فإن الدولة المدينة مطالبة بتقديم فوائض كبيرة في ميزانها التجاري لدفع الفوائد. فهي لا تتلقى موارد جديدة ولا استثمارات جديدة، وإنما تتلقى تمويلا في حدود 50٪ من السعر الاسمي للفائدة. ومن ثم يظل الحجم الحقيقي للدين ثابتا.

ومن أجل الحصول على ذلك التمويل ينبغي على البلد المدين أن يقوم ببرنامج تقشف لتخفيض العجز الداخلي والخارجي، وجعل سعر الصرف واقعيا، وذلك ما يسمى بتصحيح المسار الاقتصادي. وإلى جانب برنامج التقشف ينبغي القيام بإصلاحات هيكلية ترمي للحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، واستبعاد كل أنواع الدعم، وجعل الاقتصاد قادرا على المنافسة الخارجية بدعوى استبعاد تشوهات العلاقة بين النفقات والأسعار. كما يتطلب الصندوق قيام البلد المدين بعدد من الإجراءات النوعية التي تعني إقرار أولوية الزراعة على الصناعة، وأولوية القطاع الخاص على القطاع العام، وأولوية المشروع الأجنبي على المشروع الوطني، وأولوية الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.[57]

ومن الواضح أن سياسة الصندوق هي سياسة مؤداها أن تدفع الاقتصاد نحو الانكماش، نحو بطء النمو الاقتصادي، ونحو البطالة والتضخم والغلاء. وتقع وطأتها بشدة على الفقراء قبل غيرهم. ولقد ترتب عليها بالفعل فشل مسلك التصحيح. وفي الاجتماع السنوي للصندوق في عام 1987 كان واضحا تماما أن مسلك التأجيل قد فشل هو الآخر. فلم يزد الدخل الفردي منذ عام 1980، وإنما زاد الركود والتضخم في البلدان المدينة. بل هبط الدخل الفردي في أمريكا اللاتينية بحوالي 6,7٪ فيما بين عامي 1981 و1986. وفي الوقت نفسه لم تتحسن القدرة على الدفع. ومن المعروف أن معامل الدين /الصادرات يجب ألا يزيد على 2، لكنه أصبح 2,6 في عام 1982 وقفز إلى 3,8 في 1987.

وفي البرازيل بالتحديد ارتفع هذا المعامل من 3,4 في عام 1982 إلى 5، 4 في عام 1987. لقد استطاعت البرازيل مثلا بعد ثلاث سنوات من التصحيح أن تحصل على فائض تجاري، لكنه تحقق نتيجة انقلاب الوضع في التبادل

الخارجي. فالصادرات قد زادت بمعدل 9٪ بينما اقتطعت الواردات بنسبة 33٪. وبالتالي فإن القدرات الادخارية والاستثمارية للبرازيل التي كانت تبلغ حوالي 22 ٪ قد هبطت إلى 16 ٪. [58] وعندما يفتخر الصندوق بأنه استطاع أن يحول عجزا مقداره 40 مليار دولار في بلدان أمريكا اللاتينية الأساسية في مدى سنتين ونصف السنة إلى فائض قدره 30 مليار دولار فإنه يفضل في الواقع أن هذا معناه إخراج 70 مليار دولار من دائرة الطلب العالمي أيضا.

ثانيا- سوط المشروطية:

يستخدم صندوق النقد الدولي ما يسمى المشروطية لتجديد شروط المدين الصالح للحصول على ائتمانه على الرغم مما هو معروف من ندرة هذا الائتمان. ومنذ السبعينات حين بدأ الصندوق يتراجع عن دوره في منح الائتمان، وترك المكان للمصارف الدولية الخاصة أخذ الصندوق يشدد من شروطه، ويتخطى حدود ما هو معروف من يسر وملاءة المدين، وتقدير ذلك تقديرا ماليا إلى مناقشة صلاحية العميل أصلا للتعامل معه. ولقد وضع شرطا جديدا تتضمنه عقود القروض هو شرط عدم حصول عجز في السداد في سائر الديون الأخرى التي تلتزم بها الدولة النامية. وبصفة عامة فإن منح القرض الدولي مناسبة لمناقشة كل ما يدخل تحت سيطرة الحكومة المقترضة، بحيث تصبح المسألة هي الإشراف على إدارة اقتصادها القومي بأكمله، وبالتالي فإنها تنال من حرية الحكومة في تغيير سياستها الاقتصادية منفردة. والاعتقاد السائد لدى الصندوق هو ندرة موارده، وبالتالي ضرورة الحذر من التصرف فيها.

ولسنا معنيين هنا في دراستنا للمديونية الخارجية للبلدان النامية إلا بجانب واحد فقط هو طبيعتها كظاهرة كونية تجد مصدرها في آليات السوق الرأسمالية العالمية. ولابد من أن تجد حلها فيها بالضرورة في ضوء العلاقة الحتمية التي تجمع بين التجارة والعمالة والمال عل المستوى العالمي. ومن مفارقات هذا العصر ذلك التناقض بين الكفاءة التي كشفت عنها الرأسمالية في نقل قوى الركود إلى البلدان النامية والعجز الذي سجلته في نقل قوى التوسع والانتعاش إليها. فمن الواضح أن آليات النقل لا تعمل

بطريقة واحدة في المراحل المختلفة لدورة الأعمال. لكن ما دام الصندوق هو الذي يضع بالتشاور مع البلدان النامية تقديراته لموازين مدفوعاتها في الأجل المتوسط، وتقديراته للعجز المتوقع في حساباتها الجارية واضعا في الاعتبار قدراتها الاستيعابية، فإنه مسؤول أيضا عن توفير ما ييسر لها تمويل هذا العجز.

ولقد ثبت الآن أن الموقف من المديونية الخارجية قد تغير كثيرا في العقدين الأخيرين. فقبلها كان التركيز يتم على تحسين ظروف الدول النامية، وذلك بتحسين قدرتها على الاستيراد من البلدان الصناعية. وكانت هناك أيضا مسألة المدى الذي تستطيع أن تصل إليه في تحسين قدرتها على التصدير إلى هذه البلدان. ومن الثابت الآن أن التجارة الدولية تعاني من ضغوط تجعلها أقل حرية مما كانت عليه في مطلع السبعينات. وعندما بدأ الاقتراض واسع النطاق في عام 1974 فإنه اصطحب في الواقع بتصعيد لاتجاهات الحماية. وفي سنة 1982 المعروفة بالسنة السوداء هبطت التجارة الدولية بنسبة تزيد على 6٪. وطوال هذه المدة كانت الحماية تبرر بالكساد، لكنها عندما حل الانتعاش استمرت أيضا. وبرز بوضوح الضعف الهيكلي لأسواق الخامات. فإنه بالإضافة إلى ضعف أسعار التصدير للمواد الخام كانت هناك ضغوط الحماية التي تصيب الصناعات التصديرية للبلدان النامية. يضاف إلى ذلك ظررف ضعف الطلب الدولي في الأسواق، وهو ضعف له طبيعة دورية عند انخفاض معدلات النمو في البلدان الصناعية. ولذلك كله ركز الصندوق في الثمانينات على الاقتطاع الحاد من الواردات- فذلك هو الحل الوحيد المتاح إذا أمكن تنفيذه.

من هنا فإن ظاهرة المديونية الخارجية للبلدان النامية، ولا نقول أزمتها، مرشحة للاستمرار طويلا. ففي أكتوبر 1985 تقدم جيمس بيكر وزير الخزانة في الولايات المتحدة, ومصارفها تملك ربع المديونية التي قدمتها المصارف الدولية، بخطة قيل إنها استراتيجية جديدة للديون، لكنها دعت البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن يضيق كالصندوق الدولي من قروضه في إطار قروض التصحيح الهيكلي، وإن دعت المصارف الخاصة لزيادة قروضها بحوالي 20 إلى 30 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. فقد تبين أنه منذ عام 1982 لم تمنح هذه المصارف قروضا للبلدان النامية إلا في إطار إعادة

الجدولة أو تأجيل دفع الفوائد. وكذلك هبطت القروض الجديدة من 52 مليار دولار في عام 1981 إلى 5 مليارات دولار في عام 1986، وإلى 8 مليارات دولار في عام 1987. وبعد أربع سنوات، في مارس 1989، دعا خليفته نيكولاس بريدي المصارف التجارية نفسها لأن تزود البلدان المدينة بمدى أوسع من الدعم المالي، وطالبها بتخفيض في رقم الدين، وفي خدمته، وتخفيف شروط الإقراض الجديد.[59]

والواقع أن المصارف الدولية الخاصة ليست مؤهلة لتقديم أي مساعدة لموازين مدفوعات البلدان النامية، وليست مؤهلة لتقدير الأهمية النسبية التي ينبغي أن توضع على التمويل والتصحيح في التعامل مع اختلالات المدفوعات الدولية. فهذه مهمة يتولاها بالطبيعة صندوق النقد الدولي في إطار إعادة هيكلة مجموع العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة. لكن الصندوق يكتفي في هذا الزمن بإدارة المديونية الخارجية استجابة لضرورات الاقتصاد الرمزي التي جعلت هذه المديونية بأيدي المصارف الخاصة. حتى الحلول المختلفة التي يطرحها الصندوق وملحقاته فإن أغلبها يتمثل في تنشيط حركة رأس المال الدولي، مثل تحويل الدين إلى سندات دولية، ورسملة مدفوعات الفوائد المتأخرة، وتحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات داخل البلدان النامية. ويلتقي هذا الاتجاه مع الاتجاه نحو تركيز وتدويل الإقراض المصرفي الذي يعكس كما تبين دورات الرأسمالية المالية، حيث توجد مرحلة توسع وتراكم رأسمالي مكثف تعقبها بسرعة أزمة تشتد معها الحاجة إلى استخدام الفائض المتراكم لأغراض مالية.

تحويل عكسي للموارد المالية:

هكذا تحولت ظاهرة المديونية الخارجية المتصاعدة إلى أداة من أدوات تكيف الرأسمالية المعاصرة: أداة لضمان إعادة تدوير الفوائض النفطية وأداة لتمويل واردات البلدان النامية من الدول الصناعية. تحولت إلى آلية من آليات الاقتصاد الرمزي تتلخص في إدارة خدمة الفائدة وأصل الدين، وتركز بصفة خاصة على الاستمرار في دفع الفائدة، وبالتالي الحفاظ على الأوضاع المربحة للقروض. ومن هنا عمليات إعادة الجدولة. وحلت المصارف الدولية محل صندوق النقد الدولي في وضع الشروط على الإقراض الدولي

للبلدان النامية، وتحولت إلى مديرين عالميين للأسواق المالية ومنسقين للسياسات الاقتصادية للدول. وعند اللزوم فإنها تستدعى صندوق النقد الدولي ليفرض على المدين المشاكس شروطه لخدمة الدين. وعلى الرغم من ضآلة الموارد التي يضعها الصندوق تحت تصرف الدول المدينة، فقد تضاعفت أهمية صندوق النقد الدولي في النظام الدولي للائتمان. فإنه يتولى الإدارة العليا للديون ويضمن استمرار وظيفتها الأساسية: أن تكون مصدرا مستمرا لدفع الفوائد.

وأبسط دليل على ذلك أن مبلغ ديون العالم الثالث لا يمثل «أزمة» بالمعنى الدقيق للعالم الرأسمالي الذي يستطيع أن يتحمله. ففي يوم واحد هو يوم 19 أكتوبر 1987 المعروف بيوم الاثنين الأسود فقد العالم الرأسمالي مبلغ تريليون دولار خسارة صافية في البورصات.. . أما الدين العام في الولايات المتحدة نفسها فيبلغ تريليوني دولار. والمبيعات السنوية لأكبر احتكار متخط للقوميات تبلغ ثلاثة تريليونات دولار. والناتج الإجمالي القومي لدول المجموعة الأوروبية يبلغ 8 إلى 9 تريليون سنويا، ولذلك فإن المديونية الخارجية للبلدان النامية البالغة 1,2 تريليون دولار لا يمكن أن تهز الاقتصاد الرأسمالي العالمي.[60]

وعلى العكس فإنها تمثل أداة طيعة بين يديه يستخدمها الآن كآلية من آلياته لتحويل اتجاهات وتدفقات الموارد، بحيث إن البلدان الفقيرة هي التي تمول البلدان الغنية على نحو لم يعرف من قبل-ولا حتى في ظل العصور الأولى للاستعمار-. فالمديونية الخارجية في عديد من البلدان المدينة قد تحولت إلى تصدير متزايد لرأس المال، وأسفرت بذلك عن تمويل أو نقل موارد حقيقية إلى البلدان الدائنة.

في بداية السبعينات تدفق فائض نسبي من رأس المال النقدي من البلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية في صورة قروض. وحدث التدفق نتيجة أمرين هما: بطء معدلات استثمار رأس المال الصناعي، وتراكم الأصول من البلدان النفطية. وتحول سوق القروض إلى سوق المشتري، وأصبحت المصارف التجارية أكثر اهتماما بدفع الفائدة منها باسترداد الدين نفسه. وفي نهاية السبعينات أصبحت قروض البلدان النامية هي أكثر أعمال المصارف الدولية ربحا، إذ تضمنت القروض على السطح فوائد وأرباحا

وتحت السطح تحويلات في الأسعار.[61] وظهر دور جديد للمديونية هو أن تكون في خدمة استخدام الائتمان، وكذلك رأس المال المشترك في الأعمال مع البلدان النامية، وذلك بتوفير شروط مواتية لإعادة الإنتاج. لم تعد المديونية علاقة شاذة ولا طارئة في مجرى العلاقات الاقتصادية الدولية، بل أصبحت إعادة إنتاج ظروف المديونية تتضمن إعادة توزيع الدخل العالمي بحيث يوضع في الحساب عوامل عديدة مثل تقلبات العوامل التي تؤثر في البلد المدين، وتطورات أسعار الفائدة والصرف في الأسواق النقدية والأزمات الدورية، وهرب رؤوس الأموال، وتحويل الأسعار وأسعار التصدير والاستيراد.

أصبحت المديونية الخارجية آلية لتحويل عكسي للموارد المالية من البلدان النامية.

أولا-النموذج النظري:

يثبت النموذج النظري حقيقة أساسية هي أن القروض أصبحت مصدرا لمزيد من القروض، وأنه كلما زاد الاقتراض زادت الحاجة إلى الاقتراض. وهذا النموذج يبين ما يمكن أن يحدث إذا استمرت دولة نامية في الاقتراض من المصارف الدولية.[62] ولنفرض جدلا أنها تحتاج إلى مليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات على أن ترد القروض على عشرين سنة بسعر فائدة تبلغ 10٪. ففي السنة الأولى تقترض الدولة النامية مليون دولار، وتدفع 150 ألف دولار فوائد وأقساط سنوية، أي أنه يتبقى لديها لاستخدامها 850 ألف دولار. وفي السنوات التالية، ومع استمرار اقتراضها مليون دولار سنويا، فإن خدمة ديونها تتزايد تصاعديا وهكذا فإنها تحصل على أقل فأقل من الأموال الصافية المتاحة لاستخدامها. وفي نهاية ثماني سنوات فإن خدمة الدين ترتفع إلى 000 ,060 ,10، وتتجاوز القرض الجديد بمبلغ 60 ألف دولار. وعندها ينبغي أن تجد تمويلا جديدا لمجرد دفع الدين القديم. ومنذ هذه اللحظة يصبح هناك تدفق عكسي لرأس المال. ففي السنة العاشرة مثلا هناك نقل لمبلغ 275 ألف دولار للخارج. وتكون الدولة النامية قد وقعت بالكامل في مصيدة الديون.

ويبدو هذا النموذج أدنى من الواقع المعقد نتيجة ثلاثة ظروف. فالفوائد قد تضاعفت مثلا في أقل من 18 شهرا من خريف 1979، كما أن المصارف

نفسها عمدت إلى الحد من قروضها الجديدة. وأخيرا فإن أصل الدين الجديد ينبغي أن تضاف إليه التأخرات عن الدين القديم.

نموذج الاقتراض

(بالألف دولار)

السنة	الاقتراض الجديد (1)	خدمة الدين على الدين المتراكم (2)	(3)	(4)	الهامش المتاح (5)
	المبلغ	الفائدة	القسط	المجموع	1 - 4
الأولى	1,000	100	50	150	850
الثانية	1,000	195	100	295	705
الثالثة	1,000	285	150	435	565
الرابعة	1,000	370	200	570	430
الخامسة	1,000	450	250	700	300
السادسة	1,000	525	300	825	175
السابعة	1,000	595	350	945	55
الثامنة	1,000	660	400	1,060	- 60
التاسعة	1,000	720	450	1,170	- 170
العاشرة	1,000	775	500	1,275	- 275

ثانيا-الواقع الفعلي:

كان عام 1981 آخر عام زادت فيه المدفوعات إلى البلدان النامية (صافي تدفقات الموارد) عن المدفوعات منها (الخدمة السنوية للدين)، ومن ثم كان عام 1982 هو العام الأول فيما يسمى أزمة الديون.

وهكذا، ومنذ نهاية عام 1981 أصبحت البلدان النامية مصدرة صافية لرأس المال. وطبقا لبعض التقديرات ارتفع التحويل الصافي لرأس المال من سبعة مليارات دولار في عام 1981 إلى 56 مليار دولار في عام 1983، إلى

74 مليار دولار في عام 1985. وفي هذا العام الأخير كانت القروض الجديدة وإعادة الجدولة 41 مليار دولار، لكن خدمة الديون كانت 114 مليار دولار. وطبقا للتقديرات نفسها فإن الصادرات الصافية لرأس المال من أمريكا اللاتينية وحدها ارتفعت فيما بين عامي 1981 و 1985 من 2,0 إلى 4,42 مليار دولار، أي أنها تضاعفت 85 مرة، وارتفعت في أفريقيا من 3,5 إلى 5,21 مليار دولار، في آسيا من 7,1 إلى 7,9 مليار دولار.

الحركة السنوية للديون

(مليار دولار)

السنوات	80	81	82	85	86	87
المدفوعات إلى البلدان النامية	128	138	116	84	82	85
المدفوعات من البلدان النامية	84	102	132	152	144	147
الفرق	44 +	36 +	16 -	68 -	62 -	62 -

المصدر : Susan George, Global Economic Security and the political Implications on International Economic Security, Moscow, August 22/26 1988, p.2.

في سنة واحدة فقط هي سنة 1984 قامت أمريكا اللاتينية بتحويل موارد اقتصادية تبلغ أكثر من 70 مليار دولار للبلدان الصناعية سواء بوصفها تدفقات مالية وفوائد وأرباح، وقيمتها 3,37 مليار دولار، أو بوصفها تدهورا في شروط التبادل بلغت قيمته 20 مليار دولار. ويمكن أن نضيف عشرة مليارات دولار أخرى قيمة رأس المال الهارب وخصوصا إلى الولايات المتحدة. وأخيرا خمسة مليارات دولار نتيجة لتقييم الدولار بأعلى من قيمته.

وهكذا يقدر التحويل العكسي، للموارد بمبلغ 135 مليار دولار فيما بين عامي 1983 و 1988 حسب إحصائيات البنك الدولي للديون الخارجية للدول النامية، وهو رقم مرتفع للغاية يمثل 71٪ من زيادة الناتج القومي ما بين عامي 1982 و 1987 لسائر مجموعة البلدان النامية. [63]

ثالثا- عوامل مضاعفة للنقل العكسي:

لا شك في أن نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون ذاتها قد أدى إلى تناقص صافي الموارد المقترضة على نحو سريع نظرا لأن

أعباء الفوائد والأقساط السنوية صارت تلتهم الجزء الأكبر من القروض الجديدة. وابتداء من عام 1982 أصبح التدفق الصافي سلبيا بالنسبة للبلدان النامية في مجموعها. ومعنى هذا أن هناك عملية تحويل عكسي للموارد من البلدان النامية المدينة إلى البلدان الصناعية الدائنة.(64)

وتضافرت في الواقع عدة عوامل لمضاعفة ظاهرة النقل العكسي للموارد، أي الإفقار المنظم للبلدان النامية. ففي مقدمة هذه العوامل ازدياد أعباء خدمة الدين وخصوصا ارتفاع أسعار الفائدة مصحوبة بتدهور حصيلة صادرات الخامات، وهروب رؤوس الأموال من البلدان النامية.

أ-إن 70٪ إلى 80٪ من القروض الجديدة لأكبر البلدان المدينة منذ عام 1979 كانت تجرى لدفع الفائدة عن قروض جديدة. (65) فالواقع أنه مع ارتفاع نسبة خدمة الدين فإن فرص استهلاك الديون قد تناقصت: وعندما ارتفعت خدمة الديون الخاصة فيما بين عامي 1970 و 1976 من 6, 14٪ إلى 6, 30٪ هبط معدل استهلاك الديون إلى أقل من نصف ما كان عليه، وكان ارتفاع سعر الفائدة حاسما في زيادة خدمة الدين. فقد ارتفع سعر الفائدة للدولار فيما بين مصارف لندن من 5, 9٪ في عام 1978 إلى 1, 12٪ في العام التالي، ثم قفز إلى 6, 16٪ في عام 1981 وإن أخذ في الهبوط في عام 1982 إلى 3, 13٪. وزاد من حدة الوضع أن أسعار الفائدة اتجهت إلى أعلى في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار الصادرات في كثير من البلدان النامية. وعندما كانت هذه البلدان تدفع في عام 1982 سعر فائدة اسميا يزيد على 13 ٪ كانت أسعار صادراتها قد انخفضت بنحو 5٪. (66)

التغير في أسعار الفائدة وأسعار التصدير

في البلدان النامية

	78	79	80	81	82	83	84	85
سعر الفائدة (ليبور)	9.5	12.1	14.3	16.6	13.3	9.9	11.2	8.7
الرقم القياسي لسعر التصدير								
(التغير كنسبة مئوية)								
لدى مصدري النفط	3.2	36.6	46.3	6.3	4.4 -	9.2 -	1.0 -	3.6 -
لدى مستوردي النفط	3.8	19.4	12.0	2.1 -	4.8 -	1.0 -	1.3 -	1.6 -

المصدر : سهير معتوق ، التحويل العكسي للموارد في إطار ازمة مديونية العالم الثالث ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد يناير وأبريل 1988 ، صفحة 33 .

ب-يظهر افتقار البلدان النامية واضحا جليا بمقارنة خدمة الدين المتصاعدة بانهيار حصيلة الصادرات. وطبقا لبعض التقديرات فإنه فيما بين عامي 1980 و 1985 قفزت خدمة الدين من 78 مليار دولار إلى 114 مليار دولار، بينما هبطت حصيلة الصادرات من المواد الأولية عدا النفط من 104 مليارات دولار إلى 87 مليار دولار. ومن ثم فإن نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات قد حلقت في السماء من 75٪ في عام 1980 إلى 132٪ في عام 1985، أي أن البلدان النامية كانت تدفع لخدمة الدين مبلغا يمثل 132٪ من قيمة ما تكسبه من صادرات الخامات عدا النفط. وكان عليها أن تدفع الفرق بصادرات أخرى من سلع وخدمات، وبقروض جديدة، وبإعادة جدولة الديون. ولهذا اقترح المؤتمر الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية الذي اجتمع في كويت في عام 1984 وضع حدا أعلى لخدمة المديونية يتراوح ما بين 20 إلى25٪ من حصيلة التصدير.

وترى سوزان جورج أنه عندما انخفضت حصيلة صادرات أفريقيا من 64 مليار دولار في عام 1985 إلى 45 مليار دولار في عام 1986، بينما انخفضت في الوقت نفسه شروط التبادل بحوالي الثلث، فإن مديونية أفريقيا تكون قد دفعت فعلا.

جـ-بمراجعة الفائدة المدفوعة منذ عام 1982 إلى عام 1987 فإن كل الدول النامية كمجموعة تكون قد دفعت متوسطا قدره 14٪ من دينها القائم سنويا، و 70٪ من كل ديونها القائمة في عام 1967 ,[68] ومع ذلك فما زالت الديون قائمة وما زالت الخدمة جارية. وهكذا تبين في مسألة الديون أن الفقراء هم الذين يمولون الأغنياء، لكن تبين أيضا أن القوى الاجتماعية التي تتحمل الأعباء في البلدان النامية هم الفقراء وليسوا الأغنياء، وهم الذين يتحملون أعباء الاقتراض الخارجي، وأعباء خدمة الديون، وأعباء إعادة جدولتها. ويرى كاسترو أن كثيرا من الديون القائمة في أمريكا اللاتينية مثلا ديون غير مشروعة عقدتها نظم دكتاتورية عسكرية للتسلح أو للقيام بمحاولات نووية. ويرى آخرون أن تجارب أمريكا اللاتينية تشير إلى أن الدين الخارجي، وخصوصا في أكثر البلدان النامية تطورا، يخلق الظروف المواتية لنمو الرأسمالية المحلية وإلغاء التأميمات التي تكون قد تمت، إذ تنمو مصالح مشتركة بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي، ويتوجه

جزء كبير من رأس المال المحلي إلى الخارج خوفا من الأخطار المحتملة أو سعيا وراء مضاربات العملات والمعادن النفيسة وأسواق السلع الآجلة. وطبقا لتقديرات مورجان جارانتي فإن حوالي 200 مليار دولار قد هربت من 18 دولة مدينة خلال عقد واحد من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن تدفقات رأس المال من البلدان النامية في الفترة 1975 / 1987 بلغت حوالي 300 مليار دولار تمثل حوالي ثلث الزيادة في مديونيتها خلال الفترة نفسها.(69)

ونشير في النهاية إلى التأثير السلبي لذلك كله على البلدان النامية في صورة تثبيط الجهود الرامية إلى تعبئة الادخار الكامن في صورة تثبيط محاولات تطوير الإنتاجية المحلية وتفضيل الاستيراد الجاهز على أعباء الإنتاج. وقد أشار بعض التقديرات إلى أن معدل النقص في التراكم القومي بسبب الاعتماد على دخول الأموال الأجنبية على مدى عقدين فيما بين عامي 1950 و 1970 قد كان في المتوسط 5,0 إلى 1,0، وبعبارة أخرى، فإن كل دولار مقدم من الخارج قد أنقص التراكم المحلي بمقدار نصف دولار. وتلك ظاهرة لازدياد الطابع الطفيلي في اقتصاد البلدان النامية الذي يشيخ قبل الأوان والذي يندمج بسرعة فائقة في حركة رأس المال الدولي.

إننا في الواقع أمام ظاهرة لا مثيل لها في التاريخ لتحويل الموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ومن الفقراء إلى الأغنياء داخل البلدان الفقيرة. وهي ظاهرة تعتبر جزءا لا يتجزأ من استراتيجية رأس المال الدولي لحماية نظام استخدام رأس المال دوليا والاحتفاظ باحتمالات استخدامه في البلدان النامية، وضمان استخدام القروض التي لم تسدد بعد. وفي عام 1985 أقر مجلس المحافظين في البنك الدولي إنشاء وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف لكي تتحمل المخاطر غير التجارية عن رأس المال الخاص في حالتي منح القروض لرأس المال الخاص، وقيامه بالاستثمار المباشر في البلدان النامية. والمهم أن كلا من البنك والصندوق الدوليين يحصلان الآن هما أيضا على الجزء الأكبر من مواردهما المالية من الأسواق المالية. في اليابان، وألمانيا الغربية، وسويسرا وبعض البلدان النامية.

ففي الماضي استخدمت الرأسمالية المتقدمة البلدان النامية كأسواق لسلعها وخدماتها ورأسمالها الإنتاجي، والآن أصبحت تستخدمها أسواقا

لرأسمالها النقدي الباحث عن الاستثمار في صورة قروض. وفي الماضي كانت القروض الممنوحة مرتبطة بحركة السلع والخدمات، والآن أصبحت متحررة منها وتعبيرا عن حركة رأس المال النقدي الرمزي. وبذلك انفصلت حركة الديون الخارجية عن تطورات الإنتاج والدخل في البلدان النامية أيضا . وصارت أداة لتدعيم عملية إدماج هذه البلدان في الرأسمالية العالمية.

مراجع الباب الرابع

(1) انظر مقال أسامة سرايا في الأهرام اليومي بتاريخ 3 ديسمبر، 1987.
(2) (2) انظر
Ch. Raghavan, UNCTAD VII and the promises of Geneva, Ifda Dossier62, November / December 87, p.40
(3)انظر
J. Teller, Monetary capital investment by selected Arab States of the Gulf region in the international monetary and capital markets, p. 152, in current and monetary, problems of the developing countries in the World Capitalist Economy, Asia, Africa, Latin America, Special Issue 19, Academie-Verlag, BerlinÆ1987†
(4)انظر
W. Luchterhand, The main areas of conflict and future developments, tendencies and monetary Relations between developing countries and finance capital, p. 7, in. W. Luchterhand, op. cit†
(5)انظر محمود عبد الفضيل، أزمة بورصة أم أزمة نظام، العاصفة على أسواق المال العالمية، مجلة المنار، عدد يناير، 1988، صفحة 94.
(6) انظر Peter Drucker, op. cit الترجمة العربية، صفحة24
(7)انظر Peter Drucker, op. cit المرجع السابق من صفحة 24 إلى32
(8) انظر Peter Drucker, op. cit المرجع السابق صفحة32
(9) انظر. مؤلفنا «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية»، المرجع السابق صفحة 49.
(10) انـــظـــر R. Nurkse, l‘experience monetaire internationale, Societe des Nations, Geneve . 1944 وخصوصا الفصل التاسع، ابتداء من صفحة 239.
(11) انظر
H. J. Dubrowsky and j. Harteb, On the demands of developing countries for a change in the international monetary and financial system, in Willi Luchterhand. 95.op. cit p†
(12) انظر حازم منصور، الدولار الأوروبي، مجلة مصر المعاصرة، عدد أبريل، 1972، صفحة 55 وما بعدها.
(13) انـظـر The Economist, May 16, 1986, A Survey of the Euro Markets. P. 8.
(14) انظر إسماعيل صبري عبد الله، أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية، مجلة مصر المعاصرة، عدد يناير، 1967، صفحة57.
(15) انظر هشام متولي، النظام النقدي الدولي، دمشق، 1971، صفحة6.
(16) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر»، المرجع السابق، صفحة94.
(17) انظر حازم منصور، المرجع السابق، صفحة 64 وما بعدها.
(18) انظر مؤلفنا «التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية»، الإسكندرية، 1980، صفحة 260 وما

بعدها.

(19) Evelyn Kolloch, Expansion of transnational banks in developing . countries: causes and consequences, in Willi Lunchterhand, op. cit. P. 42.

(20) انظر

Pierre-Bruno Ruffini, Les banques multinationales, Paris 1983, p.12.

(21) انظر في أثر الثورة التكنولوجية على الأعمال المصرفية والنظام المصرفي الدولي:

. The Economist, March 25, 1989, International Banking Survey

(22) Pierre-Brano Ruffini, op. cit.p.231.

(23) انظر. H. J. Dubrowsky and J Hartlet, op. cit. p.87

(24) انظر حكمت نشاشيبي Arab Banker, January/February,1987

(25) المصرف العربي الدولي، تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو1980.

(26) انظر محمود عبد الفضيل، الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية، المستقبل العربي، العدد 11، سنة 1988، صفحة 65.

(27) انظر ميخائيل زاخماتوف وآخرين، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية: أوروبا الغربية. موسكو، 1985، صفحة 78.

(28) انظر Evelyn Kolloch, op. cit. P .42.

(29) انظر طاهر كنعان، بين الجنوب والشمال، آفاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، مجلة المنتدى، العدد 28، المجلد 3، كانون الثاني / يناير، 1988، عمان، صفحة 22.

(30) انظر. 31. Brancovic, op. cit. p .

(31) انظر Lothar Myritz, The exchange rate of interest policy of US imperialism and its impact on developing countries, in Willi Lunchterhand, op. cit. P.72.

(32) انظر مؤلفنا «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية»، المرجع السابق، صفحة 54.

(33) انظر. 49 Evelyn Kolloch, op. Cit p.

(34) انظر. Lothar Myritz, op. Cit p 49.

(35) انظر The Chase Economic observer, Volume 4, Number 6, November / December.1984, p 5.

(36) انظر. Lothar Myritz, op. cit. p 78

(37) انظر دراسة جورجي ماتيوخين: التناقضات المالية النقدية، في زاخماتوف، المرجع السابق، صفحة 163 وما بعدها.

(38) انظر. 85 Lothar Myritz, op. cit. p

(39) انظر تقرير البنك الدولي عن عام 1987، أغسطس، 1988، واشنطن، صفحة 61.

(40) انظر

Paul Sweezy and Harrry Magdoff, What is Stagnating: the Welfare State or. 7 Capitalism?Socialism Today Round Table, Caftat, Yugoslavia, 1986, p

ويشير الكاتبان في دراسة سابقة إلى أن الاقتصاد الأمريكي صار مدمنا بصورة متزايدة لاستخدام الدين وخصوصا الدين الخاص، ويخصان بالذكر الحصول على الائتمان لأغراض الاستهلاك.

(41) انظر

Hans-Joachim Dubrowsky and Helmut Faulwetter, The Indebtedness of developing 21,22. countries and its consequences, in W. Luncherhand, op.cit. pp

(42) انظر

Egon Kemens, Debt problems in developing countris,1987, Budapst, unpubli-. shed paper, p.7.

(43) انظر

Norman Girvan, Swallowing the IMF medicine in the seventies, Development.Dialogue, 1980, No.2.

(44) انظر Samuel Lichtenszteijn and jose Quijano, World world Debt and the International private banks, IFDA Dossier 16, March / April, 1980, p 64.

(45)انظر

F. Clairmonte and I. Cavanagh, Third World Debt crisis threatens a collapse of world trade and financial systems, IFDA Dossier 59, May/ Juin, 1989, pÆ44Æ

(46) انظر مؤلفنا «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية»، المرجع السابق، صفحة 89.

(47) انظر. Clairmonte and Cavanash, op. cit. p 43

(48) انظر

G. Shirokov, Export of capital to colonial and dependent countries, Social Sciences, No. 4 1988, pÆ181†

(49) انظر تقرير البنك المركزي المصري عن السنة المالية 87/ 1988، القاهرة، 1989، صفحة 93.

(50) انظر. IMF-World Economic Outlook, April 1985

(51) انظر. Dubrowasky and Faulwetter, op. cit. p 25

(52)انظر . Luchterhand, op. cit. p .W 12

(53) انظر

S. Fiedler, The development of national banking systems under the influence of external financing and growing indebtedness: Peru in the early 1980, in W

Lunchterhand, op. cit. p.130

(54)انظر

Klaus Kolloch, The police of the IMF and the WR with regard to developing.countries, in W. Luchterhand, op. cit. p. 58.

(55)انظر محمد دويدار، صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، عدد يناير وأبريل، 1988، من صفحة 10 إلى صفحة 19.

(56) انظر

L. C. B. Periero, The third world debt a dangerous game, Seminar on International Economic Seurity, Moscow, August 22 / 26 1988, p.6.

(57) انظر

Gouda Abdel-Khalek, Egypt‘s recent aid exprience, EADI, General Conference working group B-2: Aid performance and polices, Madrid 3/7 September1984, p.12 (58)—14, 8, 7, 6 L. Pereira, op. cit. Pp

(59) انظر. IMF Survey, March 20, 1989, p .90

(60)انظر

Susan George, Global Economic Security and the political implications of debt Seminar on International Economic Security, Moscow, August 22/26 1988, p.7

(61)انظر. Dubrowasky and Faulwetter, op. cit. p22

(62) انظر. Clairmonte and Cavanagh, op. cit. p 44 وانظر أيضا رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، القاهرة 1986، ص 147- 157

(63) انظر جورج قرم، العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي، مع الإشارة إلى الواقع العربي، الجمعية العربية للبحوث العربية، المؤتمر العلمي الأول، القاهرة 15 و 16 مايو، 1989، صفحة 3.

(64) انظر سهير معتوق، التمويل العكسي للموارد في إطار أزمة مديونية العالم الثالث، مجلة مصر المعاصرة، عدد يناير وأبريل، 1988، صفحة23.

(65) انظر45 Clairmonte and Cavanagh, op. Cit. P

(66) انظر سهير معتوق، المرجع السابق، صفحة32.

(67) انظر 47 Clairmonte and Cavanagh, op. cit. P

(68) انظرSusan George, op. cit. P 5.

(69)انظر / Henry Azzam, Capital Outflows from the Arab Region, Arab Banker, March April, 1989, p22.

الباب الخامس
إعادة نشر الصناعة والزراعة عالميا

تمهيد

انطلقت الرأسمالية تجوب العالم كله منذ القرن التاسع عشر بفضل ثورتين: ثورة الصناعة وثورة المواصلات. كان اختراع الآلة والكشف عن قوة البخار بداية تشكل السوق العالمية، ولقد دفعت الرأسمالية وحدة هذه السوق وتكاملها إلى أبعد مدى. وكان على النظرية التقليدية في التجارة الدولية أن تتصدى لتفسير، وربما لتبرير، هذا التحول الخطير في العلاقات الاقتصادية الدولية. كان عليها أن تبين أولا أن التبادل الدولي مفيد لجميع أطرافه، ومن ثم ينبغي ألا توضع في سبيله القيود. كان عليها أن تبين متى ولماذا يتم التبادل الدولي. وتكفل بهذا آدم سميث، وديفيد ريكاردو. فقال آدم سميث: إن الدول تتبادل لأنها متفاوتة في ظروف الإنتاج ولذلك ينبغي أن تتخصص في الإنتاج لتجني بذلك مزايا تقسيم العمل، وقال ريكاردو: إن التبادل الدولي يتم بالدقة عندما تختلف النفقات المقارنة للسلع المعينة في بلد عنها في بلد آخر. وكان على النظرية التقليدية أن تبين ثانيا كيف يتم توزيع مكاسب التجارة الدولية. وقد تولى جون ستيوارت ميل شرح الطريقة التي يتم بها التوزيع بحسب نسبة صادرات كل دولة إلى وارداتها من الدولة الأخرى. وأخيرا كان على النظرية التقليدية أن تدلي برأيها في توازن المبادلات الدولية. وقد تصدى كل من جان باتيست سيه، وديفيد ريكاردو لبيان أن التوازن يتحقق لكل دولة بطريقة

تلقائية من غير تدخل من جانب أحد، لكنه قد يختل مؤقتا. غير أن اختلاله لا يلبث أن يزول سريعا وتلقائيا أيضا ليعود التوازن من جديد.

وهكذا بشرت الرأسمالية منذ البداية بالمزايا المطلقة للتقسيم الدولي للعمل، على أساس أن التبادل التجاري لابد من أن يؤدي في أوضاع النمو غير المتساوي لبلدان العالم إلى تقسيم دولي للعمل يجعل لكل بلد إنتاجا ينسجم مع مزاياه الطبيعية. وكان معنى ذلك الإقرار بحتمية تخصص بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في إنتاج الخامات وتخصص الرأسمالية في الإنتاج الصناعي. وبالفعل تضاعفت التجارة العالمية ثلاث مرات فيما بين عامي 1700 و 1820، تضاعفت خمس مرات فيما بين عامي 1820 و 1870. لكن كان مؤدى القول بنظرية المزايا المقارنة أساسا للتجارة الدولية وقاعدة لازدهارها أن يكون ازدهار صناعة المنسوجات في بريطانيا مثلا على حساب إلغاء هذه الصناعة في الهند ومصر. وعندما تحولت الرأسمالية في نهاية القرن التاسع عشر إلى رأسمالية احتكارية تجمع بين الصناعة والمال أصبح لتصدير رأس المال الأولوية عل تصدير السلع. وأدمج اقتصاد المستعمرات وأشباه المستعمرات وهو الوضع الذي صارت إليه بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تخصصت في الخامات أدمج بالكامل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وأصبحت تتولى برأسمال أجنبي وبعمالة محلية إنتاج الخامات والمنتجات الأولية التي يطلبها الاقتصاد الرأسمالي باضطراد. واتخذت التجارة الخارجية لهذه البلدان نمطا معينا: تصدير خامات مقابل استيراد مصنوعات. واتخذت لذلك آلية معينة. فهي تصدر أكثر مما تستورد بحيث تحقق دائما ميزانا تجاريا فائضا ليتجه الفرق الإيجابي لخدمة رأس المال الأجنبي. فقد صارت موردا صافيا للموارد إلى البلدان الصناعية.

وعلى الرغم من التطورات العنيفة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين في العلاقات الاقتصادية الدولية فلقد ظلت نظرية المزايا المقارنة أساسا معتمدا للتبادل الدولي. كل ما حدث من تغير هو اضطراد حركة تحرير المستعمرات وأشباه المستعمرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإقدام هذه البلدان الجديدة على تحرير ثرواتها الطبيعية، والتصرف في خاماتها، واستخدام تجارتها الخارجية أداة للتنمية الاقتصادية وخصوصا لبناء أصول إنتاجية جديدة. لكن سرعان ما تغيرت الرأسمالية العالمية

تغيراتها الجذرية التي شاهدناها في الأبواب السابقة من هذا الكتاب. فرأسمالية ما بعد الصناعة، رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية، الرأسمالية القادرة بكفاءة مذهلة عل التكيف والمتخطية لإطار القوميات نحو العالمية، هذه الرأسمالية المالية الدولية راحت تجري بعض التغييرات في النمط القديم للتقسيم الدولي للعمل ليصبح الدور الأساسي للشركات المتخطية للقوميات، وتنافسها على المستوى العالمي.[1] وبالتالي صارت التجارة الدولية أداة رئيسة في أيديها لإعادة توزيع الدخل العالمي لصالحها.

إن هيكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي يشهد حاليا وخصوصا منذ السبعينات تغيرات بعيدة المدى.[2]

أ-فأوضاع التجارة الدولية تتميز بسيطرة هياكل احتكار الأقلية والتجارة البينية المقفلة فيما بين الشركات المتخطية للقوميات وفروعها الدولية. وأهم معالمها تكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية نفسها، وازدياد حصتها من التجارة الدولية للمنتجات تامة الصنع من معدات وآلات ووسائل نقل، وسيطرة عدد محدود منها عل التجارة الدولية في السلع الغذائية الأساسية وهي الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان. فحصة الدول العشر الأولى من التجارة الدولية، وكلها دول رأسمالية فيما عدا الاتحاد السوفيتي، تبلغ 63٪ من قيمة التجارة الدولية في عام 1986، وتمثل الدول الخمس الأولى وهي ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة، واليابان، وفرنسا، والمملكة المتحدة وحدها 40٪ من التجارة الدولية،[3] بينما تسيطر الشركات المتخطية للقوميات على حصة النصف تقريبا من هذه التجارة الدولية كلها.

ب-في ظل التدويل المضطرد للقوى الإنتاجية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والطبيعة الدولية المتزايدة لرأس المال اكتسبت التجارة الدولية قوة خاصة في عملية التكيف والتصحيح وتصدير الأزمة إلى البلدان النامية. فمن جانب يزيد الاعتماد المتبادل بين المراكز الثلاثة للرأسمالية وهي الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا الغربية، بحيث إن تقلبات الدورة الاقتصادية وتزامنها في هذه المراكز قد جعلا من التجارة الدولية وسيلة هامة لنقل التضخم والركود إلى الأقطار النامية. ومن جانب آخر فإن الأسواق الدولية التي زادت من دورها في التدفق الصافي للموارد المالية وخصوصا بين

البلدان الصناعية والبلدان النامية قد جعلت المدينين يعتمدون منذ الستينات عل تدفق مالي لا ينقطع. وجعلت الأقطار النامية عرضة أكثر لتقلبات أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصادرات والواردات. وبالتالي أكدت من قوة التأثير الذي تمارسه الأموال الدولية عل التجارة. كما جعلت لحركات أسعار الصرف أهمية كبرى في التجارة والإنتاج والعمالة. وانفصلت بالتالي عن حركات الاقتصاد الحقيقي.

جـ-وفي الوقت الذي ازدادت فيه عوامل الخلل في التنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الخامات عمدت البلدان الصناعية إلى الاستخدام المتزايد للتدابير التجارية الكمية وشبه الكمية لحماية المنتجين المحليين من الصدمات خارج نطاق الجات، مثل ما حدث بالنسبة للاتفاقية متعددة الأطراف حول الخيوط الصناعية والمنتجات الصناعية ذات الكثافة من العمل. وبينما يقدر ما كسبته البلدان النامية معا من صادرات السلع الزراعية خلال السنوات الأخيرة بحوالي 75 مليار دولار في المتوسط سنويا فإن الولايات المتحدة، والجماعة الأوروبية، واليابان قد أنفقت مثلا نحو 42 مليار دولار سنويا لبرنامج الدعم الزراعي. وهكذا توالت الضربات التي حلت بالبلدان النامية من خلال التبادل الدولي.

د-لكن أخطر هذه الضربات جميعا هو ما نزل بأسواق الخامات التي تخصصت البلدان النامية في إنتاجها طبقا لنمط التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته البلدان الصناعية منذ القرن الماضي. فلقد تمكنت هذه البلدان بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية من خلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية البديلة، ومن ثم حل اعتمادها عل مصادر الخامات الطبيعية والموارد الأولية. وهكذا تراجع الطلب عليها نتيجة ثلاثة عوامل: الهبوط المستمر لمعايير استهلاك الخامات الطبيعية في الوحدة الواحدة من الناتج النهائي، والاستخدام الواسع للبدائل الصناعية محل الخامات الطبيعية، ومحاولات البلدان الصناعية الاكتفاء الذاتي في الزراعة والمعادن. ومثل ما ازداد المحتوى من الخدمات في مدخلات الصناعة، نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات، انخفض محتوى صناعات الأدوات المنزلية والسيارات من الخامات الطبيعية. وهكذا هبطت أمية البلدان النامية كمصدرة للخامات والمواد الأولية فيما عدا النفط. وحتى التحسن النسبي الذي طرأ لعدة

سنوات على شروط التبادل نتيجة ارتفاع أسعار النفط فإنه لم ينشأ عن أي تحسن في الهياكل الاقتصادية للبلدان النفطية، وإنما نتيجة ظروف دولية أتاحت لها القدرة عل الانفراد بتحديد أسعاره في السوق الدولية. وفشلت البلدان النفطية حتى الآن في ربط أسعاره بأسعار أهم السلع الصناعية التي نستوردها. وبالتالي تميزت علاقات البلدان النامية بالدول الصناعية بعدم الاستقرار الذي انعكس في صورة تقلبات في الطلب على صادرات البلدان النامية وعدم استقرار أسعار الخامات نفسها. ولقد تأثرت هذه الأسعار مباشرة بالتقلبات الجارية في النشاط والأعمال في البلدان الصناعية، وأيضا وبطريق غير مباشر بتقلبات أسعار الصرف عل أسواق الخامات. ومن هنا تدهورت شروط التبادل للبلدان النامية.

وهكذا انخفضت حصة البلدان النامية من التجارة الدولية فيما بين عامي 1970 و1985 بمقدار النصف تقريبا. وانخفضت حصتها من الصادرات العالمية فيما بين عامي 1980 و 1986 من 5, 28٪ إلى 20٪، وانخفضت حصة البلدان النفطية الرئيسة بالذات من 1, 17٪ إلى 6, 6٪ من الصادرات العالمية. حتى النفط فلقد تضاعفت حصة الدول الرأسمالية من الصادرات العالمية للنفط الخام من 5٪ في عام 1970 إلى منتصف عقد الثمانينات، حيث ارتفعت إلى 1, 12٪ من صادرات النفط العالمية. أما الواردات العالمية فقد انخفضت حصة البلدان النامية منها من 31٪ في عام 1970إلى 18٪ في عام 1985.

وفي النهاية فإنه منذ بداية الثمانينات تراجعت حصة الدول النامية في التجارة الدولية تراجعا حادا بعد أن كانت زادت بشكل ملموس في السبعينات: فبعد أن كانت نسبة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية قد زادت من 7, 20 ٪ عام 1963 إلى 88٪ في عام 1980، عادت لتهبط إلى7, 19٪ في عام 1987، أي إلى أقل مما كانت عليه عام 1963 قبل ربع قرن.

من هنا يبرز في السنوات الأخيرة نمط معدل للتقسيم الدولي للعمل يتلخص في انتقال الصناعة جنوبا وانفراد الشمال بعصر ما بعد الصناعة. إنه نمط يطرح عل البلدان النامية أن تواجه عملية التنمية بصيغة أخرى هي الانتقال من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. وبالتالي فإنه يحتفظ للبلدان النامية بدورها الأصيل كمورد

للخامات الطبيعية الرخيصة نسبيا، ولكنه يمنحها دورا جديدا هو دور المورد الثانوي للمنتجات الصناعية، قد تكون هي تلك المنتجات السهلة نسبيا المحتاجة إلى أيد عاملة رخيصة وخبرة تكنولوجية بسيطة. لكن البلدان الصناعية تحاول أن تنقل إليها أيضا تلك الصناعات الضارة بالبيئة. وفي الوقت نفسه تصر البلدان الصناعية على السيطرة على إنتاج وتصدير أهم المنتجات الزراعية الغذائية المستهلكة لمصادر مائية كبيرة أو لطاقة وفيرة. وبالتالي فإن البلدان النامية معرضة حاليا من خلال قنوات التجارة الدولية، وبعد أن حققت تحررها الوطني لكي تصبح مرة أخرى، مثل ما كانت قبل التحرر، هي المورد الصافي للموارد إلى البلدان الصناعية.

تطور صادرات البلدان النامية

نسبة 1975 = 100 قيمة الوحدة

السنة	القيمة الكلية				الحجم الكلي			
	المجموع	الخامات عدا الوقود	الوقود	المنتجات الصناعية	المجموع	الخامات عدا الوقود	الوقود	المنتجات الصناعية
1975	100	100	100	100	100	100	100	100
1980	238	172	281	159	112	118	98	199
1985	202	128	253	132	107	139	61	360

المصدر : UNCTAD VII, Assesment of the World Economy, Geneva, 1987, p. 11.

وندرس فيما يلي جوانب ثلاثة أساسية من النمط المعدل الراهن الذي يعتبره البعض نمطا جديدا للتقسيم الدولي للعمل: إعادة نشر الصناعة جنوبا، وإعادة نشر الزراعة شمالا، والعودة إلى الحماية.

14 إعادة نشر الصناعة جنوبا

في ظل الرأسمالية المعاصرة تواجه البلدان النامية قضية التصنيع بينما تواجه البلدان الصناعية قضية إعادة التصنيع-أعنى إعادة تشكيل هيكل الصناعة. وهكذا تتم حاليا عملية واسعة النطاق لإعادة نشر الصناعة عالميا.

فلقد تطورت الرأسمالية كما نعلم تطورا بعيد المدى فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وتغيرت بالضرورة أشكال وطبيعة العلاقات الاقتصادية المتبادلة فيما بين قطاعيها: المتقدم والمتخلف. ونشأ عن ذلك تطوير متنوع ومتعدد المعالم لنمط التقسيم الدولي للعمل الذي ساد طويلا منذ منتصف القرن الماضي. وكان جوهر التطوير يدور حول التصنيع.

والتصنيع مسيرة عمرها مائتان من السنين، كان المحرك الأول لها وعلى الدوام هو التقدم في عملية التجديد التكنولوجي.

ولقد وقفت البلدان النامية فيما بعد الحرب العالمية الثانية في صراع طويل بين ضرورة التخصص لتتميز فيما تنتجه وضرورة التنويع والتصنيع لتتحرر من وطأة السوق الرأسمالية العالمية. واشتدت الحملة على نظرية النفقات المقارنة والنمط السائد لتقسيم العمل الدولي. فكتب

بربيش منذ عام 1949 عن اقتصاد المراكز والأطراف مبينا أنه على الرغم من النظرية فإن تخصص بلدان أمريكا اللاتينية في إنتاج الغذاء والخامات التي تتبادل في مقابل منتجات صناعية مستوردة ليس في صالح هذه البلدان تماما لأن نسب التبادل تبدى اتجاها غير موات لها. وهو أمر مرتبط بالمرونة المنخفضة للطلب على الغذاء والخامات بالمقارنة بالدخول والأسعار، بينما الطلب على السلع الصناعية مرن للغاية فيما يتعلق بالدخول، إذ يتزايد هذا الطلب بنفس معدل زيادة الدخول. ونظرا لانخفاض مرونة الطلب على السلع التي تصدرها البلدان المتخلفة فإن نمو صادراتها لا يفيد كثيرا في زيادة دخلها من بالعملات الأجنبية، بحيث إن الإنتاجية الكبرى في فروع التصدير لا نعني بالضرورة إيرادات أكبر من التصدير بل قد تنقص. ومن ثم ينبغي ألا تعتمد على إنتاج وتصدير هذه المنتجات. وتبعه ميردال الذي أكد على أن التفاوت الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة يتزايد على عكس ما توحي به النظرية من أن الفروق تتجه للتناقص. والتجارة بين الطرفين لا تحدث تساويا في الأسعار التي تحكمها عناصر الإنتاج، وإنما تتجه لتولد تباعدا متزايدا عن التوازن. وإذا كانت أغلبية البلدان المتخلفة ذات معدل تجارة خارجية مرتفع بالنسبة للناتج أو الدخل القومي فإن هذا المعدل على عكس تعاليم المدرسة التقليدية ليس علامة صحة على استغلالها للميزة الاقتصادية لتقسيم العمل الدولي، وإنما هو علامة على تخلفها وبالدقة على حقيقة أن إنتاجها الكلي في غاية الانخفاض. وعليها بالتالي أن تعيد تنظيم تجارتها.، وأن تحمي صناعتها من المنافسة الخارجية.

وهكذا صار التصنيع هدفا أساسيا من أهداف البلدان المتخلفة التي نالت هذا القدر أو ذاك من الاستقلال السياسي عن المراكز الرأسمالية. وتمحورت حوله عمليات التنمية الاقتصادية التي جرت. ووضعت له سياسات تراوحت بين التصنيع لإحلال الواردات والتصنيع لتصدير المنتجات. وفي الحالتين كان مفهوم التصنيع ينطلق من فرضية أساسية هي محاولة نقل التوسع الاقتصادي من البلدان الصناعية إلى البلدان المتخلفة عن طريق آليات التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال. كان مفهوم التصنيع يقوم عل أساس أن التوسع الصناعي في البلدان الرأسمالية سيؤدي بالتبعية

إلى زيادة الطلب على المنتجات القابلة للتصدير في البلدان المتخلفة، ومن ثم يزيد من دخلها الحقيقي ومن قدرتها على استيراد السلع الأساسية المطلوبة لعملية التصنيع. كما أنه يؤدى إلى زيادة إمكانات توفر التكنولوجيا لدعم التصنيع فيها مع زيادة في تدفق الموارد المالية إليها.

وهذه الفرضية كلها كانت تقوم على عدد من الفروض في مقدمتها هذان الفرضان: (4)

أولا-ضرورة اتخاذ إجراءات تنطوي على تقديم أقصى تشجيع ممكن في البلدان المتخلفة للمشروع الخاص، وخلق أفضل الظروف المواتية لنشاط رأس المال الأجنبي، وكفالة أوسع الفرص للتعاون بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، مما يعني توسيع قاعدة الملكية الخاصة لرأس المال.

ثانيا-التسليم بضرورة إجراء قدر ما من النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة لكنه القدر الذي لا يقضي على تخلفها التاريخي، ومن ثم الاعتماد لا على التخلف المطلق لها، وإنما على تخلفها النسبي وخصوصا في مجال العلوم والتكنولوجيا.

وانتهت أغلبية هذه التجارب في البلدان النامية إلى الفشل. وفيما عدا البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، فقد أدت الزيادة في العجز في موازينها الخارجية إلى تحميلها بعبء ثقيل من المديونية الخارجية. ومنذ الثمانينات أصبحت الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، بما فيها البلدان النفطية، تواجه عجزا في موازينها الجارية أو تحقق توازنا بالكاد. وأصبحت هذه البلدان تواجه أزمة في إنتاج المواد الغذائية. بل كان على بعضها أن يسعى وراء المواد الخام. فبلاد كانت في مقدمة المنتجين للقطن والمنسوجات القطنية صارت تستورد أكثر من نصف ما تحتاج إليه من أقطان.

تعديلات في تقسيم العمل الدولي:

في الوقت نفسه، ومع التدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال بتأثير الثروة العلمية والتكنولوجية، وتحت السيطرة المتزايدة للاحتكارات الدولية المتخطية للقوميات على الأسواق العالمية لتكنولوجيا الإنتاج ورأس المال وتصريف المنتجات، وفي محاولة منها للتكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة، فلقد قامت بإجراء بعض التعديل على النمط الرأسمالي السائد لتقسيم العمل

الدولي. ومع ذلك وعلى الرغم من كل أهمية هذه التعديلات فإنها تظل هامشية لم تمس بعد جوهره المتمثل في احتكار القطاع المتقدم للتكنولوجيا المتقدمة وتخصص القطاع المتخلف في المنتجات الأولية أساسا، وفي بعض المنتجات الصناعية ذات الأهمية الثانوية.

بدأت في نهاية الستينات عملية نقل بعض الصناعات إلى البلدان النامية، وهي تلك الصناعات غير الحيوية، أو على حد قول جالبريث هي الصناعات القديمة أو المريضة. [5] حتى أن نصيب تلك البلدان من الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي قد تغير خلال ثلاثين عاما تغيرا خياليا، إذ ارتفع من ١٠,١٪ في عام 1950 إلى 15٪ في عام 1984. وتغير منوال التجارة الدولية بين قطاعي العالم الرأسمالي، فبعد أن كان يتمثل في مبادلة مواد خام بسلع مصنوعة أصبح يقبل مبادلة سلع مصنوعة بسلع مصنوعة أي مبادلة سلع أدنى بسلع أرقى. وبعد أن كان هدف البلدان الصناعية هو ضمان تزويدها بالخامات من البلدان النامية أصبح الهدف هو تصنيع هذه الخامات محليا للاستفادة من رخص العمل. [6] ويذلك أعيد توزيع ونشر الصناعة عالميا.

وتحقق ذلك عل مستوين: أحدهما بفضل التغير الذي طرأ على نمط تصدير رأس المال، والآخر بفضل التغير في نمط التجارة الدولية. [7]

أولا- تغير نمط تصدير رأس المال:

التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا، وتطور فروع جديدة للإنتاج، ونمو العلاقات الاقتصادية الدولية، كلها عوامل ساعدت عل خلق طلب ثابت ومتسع على رأس المال التمويلي فيما بين المشروعات الصناعية، كما أن دور شركات التأمين ومشروعات الاستثمار ومؤسسات الإقراض والادخار وصناديق المعاشات قد نما في سوق المال.

لكن الجديد في رأس المال هو التوسع الكبير والنمو السريع في صادراته بواسطة الاحتكارات الدولية، منذ الخمسينات، بمعدلات قياسية لم تعرف من قبل. حتى لقد أصبح تصدير رأس المال سلاحا هاما في صراع الاحتكارات الدولية من أجل إعادة تقسيم العالم. وفاق معدل نموها معدل نمو الصادرات السلعية اعتبارا من عام 1960. وباعتبار عام 1950 سنة

الأساس فإن الإنتاج الصناعي لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة قد ارتفع في عام 1971 إلى ثلاثة أمثاله، وزادت الصادرات السلعية أكثر من أربع مرات، أما تصدير رأس المال فقد تضاعف ست مرات. والجديد في هذه الظاهرة هو التركيز على تصدير رأس المال إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة وليس إلى البلدان المتخلفة كما كان الحال من قبل، وبعبارة أخرى تبادل صادرات رأس المال فيما بين الدول الرأسمالية نفسها. وفي الوقت نفسه فإننا نلاحظ عزوفا متزايدا من جانب الاحتكارات الدولية عن الاستثمارات في قطاع الصناعة المنجمية في البلدان المتخلفة يقابله من جانب آخر انتقال هذا الاستثمار إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وإلى البلدان الرأسمالية المنيعة نسبيا كأستراليا وجنوب أفريقيا.

لاشك في أن رأس المال الأجنبي ما زال يصدر إلى البلدان المتخلفة، بل إن كثيرا من هذه البلدان قد تحولت في السنوات الأخيرة إلى طلب رأس المال الأجنبي بإلحاح، بعد أن كانت قد عمدت منذ الخمسينات إلى تقييد نشاطه. وهو تحول محكوم باعتبارات عديدة، في مقدمتها تلك الصعوبات التي واجهتها في عملية التنمية، والرغبة في الحصول على موارد مالية إضافية وعلى المعرفة التكنولوجية والخبرة التنظيمية والإدارية للإسراع في التنمية الصناعية، وتطوير القطاعات الأخرى من الاقتصاد. غير أن الموقف الجديد من رأس المال الأجنبي محكوم أيضا بالتغيرات التي طرأت على القوى الاجتماعية داخل البلدان المختلفة منذ إحراز استقلالها السياسي. فرأس المال المحلي قد صار يرى في النمو الذي حققه وفي الرقابة التي تفرضها الدولة أساسا كافيا لرفع القيود التي تفيد رأس المال الأجنبي. واتجهت صادرات رأس المال للعمل في مجالين. إنتاج المواد الأولية، واستغلال العمل الرخيص. وتشير دراسات أخيرة قام بها مكتب العمل الدولي إلى أن الاحتكارات الدولية تستثمر في صورة مشروعات قائمة أكثر منها في مشروعات جديدة تنشئها. وفي هونج كونج وفي كوريا الجنوبية تستخدم هذه الاحتكارات أسلوب التعاقد من الباطن لإنتاج بعض المنتجات بواسطة المشروعات الملحية. وهي تنقل إليها تلك المراحل من الإنتاج، أو حتى تلك المرحلة الواحدة، التي تستدعي عادة استخداما كبيرا للعمل. وبذلك يتحدد معيار توطين التشغيل. ومع ذلك فتشير الإحصائيات المتاحة

لدى مكتب العمل الدولي إلى حقيقة بالغة الخطورة. فمن مجموع العاملين في الاحتكارات الدولية في عام 1970 مثلا ويقدر عددهم بحوالي 13 إلى 14 مليون فرد، لم تخلق فرص عمل في البلدان المتخلفة كلها إلا لمليونين من الأفراد، يشكلون نسبة هزيلة إذا قيست بمجموع السكان فيها: ‎,2٪.

ويستغل العمل الرخيص في البلدان المتخلفة لإقامة صناعات للتصدير تابعة للاحتكارات الدولية. فالواقع أن ما يجري من تدويل الإنتاج ما زال يخضع لقانون التطور غير المتكافئ الذي يحكم الاقتصاد الرأسمالي بقطاعيه. وبذلك يدمج باستمرار اقتصاد البلدان المتخلفة في السوق الرأسمالية العالمية. ففي كوريا الجنوبية تحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أنشطة إحلال الواردات التي تغلب فيها رأس المال الأمريكي إلى الأنشطة الموجهة للتصدير، وقد زاد فيها نصيب رأس المال الياباني. وفي كافة المجالات التي تدخلها فإنها تحاول أن تحقق لنفسها وضعا شبه احتكاري، معتمدة في ذلك على احتكارها للتكنولوجيا. ومع ذلك، فلقد دلت الدراسات على أنها نادرا ما تحدث تغييرا في التكنولوجيا المستخدمة في البلدان التي تدخلها، فالأمثلة قليلة على حالات تكييف التكنولوجيا المستوردة مع الظروف المحلية للعمل والعرض. وفي هذا الصدد كانت التكنولوجيا المتبعة حتى الآن إما مماثلة بدرجة قليلة أو كبيرة للتكنولوجيا المحلية وإما كانت كثيفة رأس المال كثافة عالية.

ثانيا- تغير نمط التجارة الدولية:

كان من شأن الثورة العلمية والتكنولوجية زيادة اعتماد البلدان الصناعية بعضها على بعض. ومع استمرار التبادل بين خامات البلدان المتخلفة ومصنوعات البلدان المتقدمة جرى نوع من التغيير في نمط التجارة الدولية. ومن هنا ظهر ما يسمى خطأ التقسيم الدولي الجديد للعمل، أي إعادة توزيع الصناعات دوليا طبقا لتوافر عوامل الإنتاج، وعلى أيدي الاحتكارات الدولية، وبخاصة عن طريق فروعها في البلدان المتخلفة. مثل هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل يتخذ في التطبيق أشكالا عدة تجمعها كلها رغبة الاحتكارات في إضعاف الضغوط التي تخضع لها في سوق العمل. ومن ثم تتجه هذه الاحتكارات للتخلص من الصناعات التي لم تعد مجزية اقتصاديا،

وذلك بنقلها إلى البلدان المتخلفة حيث تستخدم كأداة لتوجيه تنميتها نحو الصناعات الخفيفة أو لتوطين بعض حلقات الصناعة الثقيلة فيها.

وفي هذا الصدد فإن المنافسة بين الاحتكارات الدولية لم تحل دون اتخاذها موقفا مشتركا يدور حول صياغة مداخل تجارية مشتركة إزاء البلدان المتخلفة. ولعل أخطر ما توصلت إليه تلك الاحتكارات الدولية هو ما يسمى الآن التجارة الدولية البينية.

وتكشف دراسة أخيرة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن (المبادلات البينية وأثرها في التجارة والتنمية) عن عدم وجود تقديرات للنطاق العالمي لهذه التجارة. وطبقا لتقديرات وزارة التجارة الأمريكية، المبنية على التعريف الضيق للتجارة البينية بوصفها التجارة بين مشروعات مرتبطة بعضها ببعض بعلاقة الملكية، فان نصيب هذه المشروعات المحلية في واردات الولايات المتحدة قد ارتفع من 25٪ في عام 1966 إلى 32٪ في عام 1975. وطبقا لنفس التقديرات فإن نصيب هذه المبادلات في واردات الولايات المتحدة من البلدان النامية قد ارتفع في الفترة نفسها من 30٪ إلى 35٪، وبالذات فإن واردات النفط في أمريكا تتم بدرجة كبيرة من خلال هذه التجارة.

وعندما نبحث في طبيعة التجارة الدولية البينية فلسوف نجد أنها تنطوي على واحدة من العلاقات التالية:

أ-علاقة ملكية: حيث تجرى التجارة بين وحدات مكونة لمشروع واحد متعدد الجنسيات. وهنا يتمتع هذا المشروع بحرية واسعة في تحديد الأسعار.

ب-علاقة سيطرة: حيث تفرض الأسعار عل طرف من جانب الطرف الآخر، أو تفرض عل الطرفين من جانب طرف ثالث، من خلال آليات الإشراف أو السيطرة.

جـ-علاقة تعاقد: حيث تفرض التعاقد بين مشروعات مستقلة ما يسمى أسعار التحويل. ومثالها التأثير الذي يمارسه مشروع على آخر بمقتض اتفاق مقاولة من الباطن، أو عقد إدارة، أو معونة فنية، أو فرض خاص، مما ينطوي على تأثير مباشر أو غير مباشر في تسعير المعاملات.

وتحويل الأسعار هو التسعير الذي يتحدد لسلع وخدمات تتبادل فيما بين مشروعات مرتبطة بعضها ببعض، لكنها مقيمة في بلدان مختلفة.

ويستخدم المشروع أسلوب التحويل في الأسعار لتحسين مصالحه الكلية في مختلف البلاد، أي ربحيته الكلية. كما يستخدمه أيضا كأداة لسياسة التسويق، موجهة لاستبعاد المنافسة المحلية. ويتفاوت الأمر في سياسة تحويل الأسعار بالنسبة للسلع المستوردة عنه بالنسبة للسلع المصدرة.

أ-فيمكن أن يخفض السعر بالنسبة لسلع مستوردة تخضع لمعدلات مرتفعة من الرسوم الجمركية، ويكون الغرض عندئذ هو خفض المدفوعات المحلية للبلد المضيف، أو يكون الغرض هو زيادة ضغط المنافسة على المشروعات المحلية أو لاستبعادها كليا من خلال الإفلاس أو الاستيلاء عليها، كما حدث في صناعة المعدات الكهربائية في البرازيل. ويمكن على العكس رفع أسعار السلع المستوردة للتخلص من الرقابة عل أسعار السلع النهائية، وهي الرقابة المنتشرة في البلدان المتخلفة. وقد يتم رفع أسعار التكلفة برفع أسعار المدخلات المستوردة. وقد يكون الغرض هو خفض الربح المحلي للمشروع من أجل تخفيض الضرائب المحلية عليها. كما قد يكون الغرض هو رفع قيمة السلع الاستثمارية بهدف رفع قيمة أصول المشروع.

ب-وبالنسبة للبلاد المضيفة المصدرة للخامات، فيوجد عادة حافز معقول لرفع أسعار التحويل عندما تسير هذه البلاد على سياسة منح إعانات التصدير كجزء من سياسة تنمية الصادرات. غير أن الحافز لخفض التسعير هو الغالب. وبكون الغرض عندئذ هو الرغبة في اتخاذ التسعير آلية لتحويل الموارد إلى الخارج. فعند تصدير المنتجات كاملة أو شبه كاملة للمشروع في الخارج، وسواء كان التصدير بغرض التسويق النهائي أو بغرض استكمال تصنيع الناتج، فإنه يتم نوع من التخفيض للأسعار.

وهكذا أسفر التغير في نمط تصدير رأس المال وفي نمط التجارة الدولية عن اتجاه موضوعي أخذ يتزايد منذ السبعينات لانتقال صناعات معينة إلى البلدان النامية.

نقل بعض الصناعات إلى الجنوب:

ولقد قامت الدول الصناعية بهذا التحول الخطير في أعقاب ضيق السوق الرأسمالية العالمية نتيجة تحرر البلدان النامية من قيود التبعية السياسية. وكانت عملية التجديد التكنولوجي هي القوة المحركة لإعادة

أكبر شركات الصلب في العالم

الإنتاج في عام 1987 من الصلب الخام

(مليون طن متري)

الشركة	البلد	الإنتاج
نيبون ستيل	اليابان	26.0
اوزينور / ساسيلور	فرنسا	16.7
بريتيش ستيل	بريطانيا	13.6
فينيسيدر	ايطاليا	12.5
بوهانج	كوريا الجنوبية	11.3
نيبون كوكان	اليابان	11.3
بتلهيم ستيل	الولايات المتحدة	10.5
يو . اس . اكس	الولايات المتحدة	10.4
تيسن	ألمانيا الغربية	10.2
كوازاكي ستيل	اليابان	10.1
سوميتومو	اليابان	10.1

المصدر : Mario Lupo, Reinforcing Steel, World Link, January/ February, 1989, p. 90.

توزيع ونشر الصناعة عالميا . وهكذا تحركت الدول الصناعية في محاولة للتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم، مدفوعة بميل معدل الربح الاحتكاري للانخفاض نتيجة نمو التكامل والتدويل المضطرد . تحركت لتعويض خسائرها الفعلية وتأمين مصادر قوة العمل الرخيصة والمواد الأولية الصناعية، أو المولدة للطاقة . وتحركت في إطار أزمة إفراط إنتاج في الصناعات الإنتاجية ولا سيما الصناعات البتروكيماوية والفولاذية مثل: تلك الصناعات التي تعتمد بكثافة في إنتاجها على الطاقة أو خام الحديد، والصناعات التي يعتمد استهلاك منتجاتها على النفط كالسيارات.[8]

ولنضرب مثلا بصناعة الصلب في الولايات المتحدة. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت صناعة الصلب الأمريكية تتمتع بتفوق تكنولوجي على منافسيها، بحيث صارت هي المنتج العالمي المسيطر، وقدمت في عام 1955 نحو 40٪ من الاحتياجات العالمية. لكنها في عام 1985 لم تكن تقدم سوى 11٪ من الصلب العالمي، وأصبح 25٪ من الاستهلاك الأمريكي للصلب يستورد من الخارج.[9] فلقد فقد الصلب مكانه في السوق لصالح منتجات جديدة أخف وزنا وأكثر قابلية للتطويع، وأشد مقاومة للتآكل مثل: البلاستيك، والألومنيوم، والألياف الزجاجية، خصوصا في صناعة السيارات.

ومع ذلك فمازالت صناعة الصلب من الصناعات الأساسية في البلدان الصناعية، وإنما انتقلت المكانة الأولى في إنتاج الصلب إلى اليابان.

وما يقال عن صناعة الصلب الخام يمكن أن يقال بصفة عامة عن صناعة التعدين التي لم تعد مربحة للاحتكارات نتيجة أزمة المواد الخام وهبوط أسعارها باستمرار، والانتشار الواسع للبدائل، والانخفاض النسبي في إنتاجية العمل فيها لبطء عملية التجديد التكنولوجي.

من هنا انقسمت الصناعة إلى صناعة حيوية وأخرى غير حيوية. وأخذت البلدان الصناعية تحتفظ لنفسها بالصناعات الحيوية مثل: الصناعات الإلكترونية والكهربائية، وتتخلى عن الصناعات غير الحيوية، أو الصناعات الدنيا، والمتقادمة تكنولوجيا. ومثالها الصناعات كثيفة العمالة. تجميع الأجهزة والأدوات والسيارات. والصناعات بسيطة التكنولوجيا: النسيج والغذاء والإطارات والملابس. والصناعات الملوثة للبيئة مثل تكرير النفط.

وبعض الصناعات الحديدية كثيفة استهلاك الخامات أو الطاقة من نفط وغاز طبيعي وكهرباء. وبعض الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية بهدف إحلال الواردات. وفي بلدان أخرى قامت مشروعات صناعية ضخمة مخصصة للتصدير مثل مشروعات الحديد، والصلب، والألومنيوم، وبناء السفن، والأسمدة الكيماوية، وهي صناعات تتميز بالاستهلاك الكثيف للطاقة. وقد تقوم في النادر صناعات حيوية تستخدم التكنولوجيا الجديدة والمتجادلة. إلا أن ما ينقل منها هو حلقة واحدة أو مرحلة محدودة من العملية الإنتاجية تتميز عادة بكثافة العمالة مثل: إنتاج بعض مكونات الصناعة الإلكترونية (أشباه الموصلات) التي يمر إنتاجها بثلاث مراحل أساسية.

فتتضمن المرحلتان الأولى والثانية عمليات إنتاجية معقدة ودقيقة تتم في البلدان الصناعية، أما المرحلة الثالثة التي تقتصر على عمليات التجميع وإجراء الاختبار وهي عمليات متكررة وكثيفة العمالة فإنها تنقل إلى البلدان النامية.[10] وتسمى هذه الصيغة صيغة المعالجة الثانوية المجزأة، أي نشر عمليات الإنتاج أفقيا في عدة بلدان بعد تجزئة هذه العمليات رأسيا. وهكذا تتحول البلدان النامية من جيوب استخراجية إلى جيوب للتجميع الصناعي الأولى أو الهامشي. حتى لتعتبر عملية مقاولة للإنتاج. وهي عملية تتخذ صورتين: أولاهما صورة الصناعات المصدرة في عمليات المنبع مثل: التكرير الكامل، وتسييل الغاز، والأسمدة الكيماوية، والبتروكيماويات، وتنقية معدن الألومنيوم، وإنتاج الحديد والصلب، والصورة الأخرى هي صورة الصناعات المصدرة في عمليات المصب، أي التحويل النهائي أو ما بعد الصناعي مثل: تجميع السيارات، والتحويل الكيماوي، أو ما بعد الكيماوي لمنتجات بتروكيماوية وسيطة أو نهائية.

ومع نقل الفروع غير الحيوية من الصناعة يتم كذلك تصدير المعدات البالية والتكنولوجيا المتقادمة التي تجد لنفسها أسواقا مستمرة. وقد تنتقل معها بعض الصناعات التابعة. وتتمثل صورة هذا النقل بصفة خاصة في صناعة السيارات التي يمكن أن تصطحب بنقل صناعة قطع الغيار، وبعض المكونات بالإضافة إلى السيارة نفسها. وهكذا انتشرت صناعة السيارات في عديد من البلدان النامية، انتقلت إلى إسبانيا، ومصر، والبرازيل وغيرها. وفي عام 1990 سوف تنتج شركات السيارات اليابانية ما لا يقل عن مليون ونصف مليون سيارة سنويا في مصانع أقيمت في الولايات المتحدة، فقد أصبح تصنيعها هناك أرخص منه في اليابان.

تتحرك الصناعة القديمة المريضة، الثقيلة والخفيفة، نحو الجنوب إلى البلدان حديثة التصنيع، حيث تتمتع بالميزة في إنتاجها. وتتمثل هذه الميزة بالدرجة الأولى في وفرة العمل الرخيص. ولهذا يتم النقل بدلا من اتخاذ إجراءات الحماية ضدها. وهو ما يلتقي مع طموحات بعض البلدان النامية الراغبة في التصنيع إما لإحلال الواردات، وإما لتشجيع الصادرات. ولقد رأى بعض البلدان الآسيوية الأكثر تقدما في الصناعة أن إعاءة تشكيل هيكل الصناعة صار أمرا ضروريا لا لبلوغ قدر أدنى من الكفاءة الإنتاجية،

ولكن للرد عل احتمالات أخرى مثل ارتفاع تكلفة العمالة وازدياد الحماية في أسواق التصدير وتعاظم المنافسة فيما بينها.[12] وبالتالي فإن نقل الصناعة جنوبا يوفق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال وطموحات البلدان النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات معا.

ولقد كانت المحصلة النهائية لعملية نقل الصناعة جنوبا أن تضاعفت صادرات البلدان النامية من المنتجات الصناعية النهائية ونصف النهائية: المنسوجات، والملابس، والأحذية، والأغذية، والمعادن غير الحديدية المصنعة، والأجهزة المنزلية، والسيارات.

الدول الصناعية الجديدة:

وتشكلت ظاهرة من الدول الصناعية الجديدة التي تتميز في الأساس بوفرة العمالة الرخيصة. وتلك هي ميزتها الأساسية، لكن فيها تكمن مشكلتها الأساسية أيضا.

فلقد طرأت منذ الستينات تغيرات هامة على نمط الميزات النسبية في العالم بعد أن جرى تحول في الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها البلاد الصناعية في عدد من الصناعات التقليدية مثل: المنسوجات، والملابس، والمصنوعات الجلدية، والزجاجية، والأدوات المنزلية والكهربائية، والحديد والصلب، وعدد من الصناعات المعدنية، وبناء السفن، وفي فروع هامة من الصناعات الإلكترونية. ومن ثم تحولت تلك الصناعات إلى عدد من البلدان النامية وخصوصا كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، والبرازيل، والمكسيك، والهند.

ويطلق التعبير بالأولوية على دول جنوب شرقي آسيا الأربع وهي: تايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونغ كونج. وكل ما لديها من عناصر الإنتاج هو الأيدي العاملة الرخيصة.[13] ولقد كانت موازين معاملاتها الجارية تعاني من الخلل حتى بداية الثمانينات ثم اختلف الوضع في عام 1983. وبعد أن كانت مساهمتها في التجارة العالمية تمثل 2٪ من الصادرات العالمية، أصبحت 5 ,6٪ في عام 1987. غير أن 40٪ من تلك الصادرات يتجه نحو الولايات المتحدة وهي المستورد الأول منها. فلقد بلغت الاستثمارات الأجنبية

فيها 8, 11 مليار دولار في عام 1984. وتراوح معدل الربحية فيها ما بين 13٪ و 14 ٪ متجاوزا بذلك معدل اليابان البالغ 4, 9٪، ودول أوروبا الغربية البالغ 3, 4 ٪، غير أن 40 ٪ من إجمالي الاستثمارات مملوكة للولايات المتحدة، بينما تستحوذ اليابان على 30٪ منها.

وتمثل البرازيل نموذجا فريدا للدول الصناعية الجديدة. فلقد كانت الفكرة لدى رأس المال الدولي أنه بالسيطرة على مصادر المواد الأولية والسوق الداخلية تستطيع الاحتكارات الأمريكية أن تسيطر على اتجاه الاقتصاد في البرازيل عن طريق إقامة المصانع للتجميع وصناعات معينة لخدمتها. ففي البداية أرسلت جنرال موتورز السيارات مفككة من أجل تجميعها مستفيدة من الإعفاء من الرسوم الجمركية. جمعتها في سان باولو تحت عبارة «صنع في البرازيل». ثم اشترت جنرال موتورز بعض المشروعات المحلية المساعدة لتقيم الصناعات المساعدة للصناعة: مقاعد السيارات.. شموع الاحتراق. وهكذا استبعدت الصناعات المحلية المشاركة. ثم انتقلت إلى البرازيل بعد ذلك مصانع عديدة للسيارات: فورد، وفولكس فاجن، ومرسيدس، والفا روميو، وفيات. ثم انتقلت رؤوس الأموال إلى صناعات بتروكيماوية: اتحاد الكاربيد والجماعات الكيماوية الفرنسية والبرازيلية. وانتقلت إليها صناعات دوائية تابعة لاحتكارات سيبا/ وساندوز- وباير ولاروش وبعض الصناعات الميكانيكية الثقيلة تابعة بصفة خاصة لشنايدر. وانتقلت المشاركة إلى الصناعات التقليدية من الملابس والمنسوجات والأحذية والفراء. وأصبحت البرازيل في النهاية تصدر السيارات واللواري) شاحنات (والأتوبيسات والبواخر والآلات الزراعية والميكروسكولات.[14]

إن نقطة البدء هي تلك الميزة التي تتمتع بها البلدان النامية حاليا. وهي قوة العمل الرخيصة. فلم تعد رؤوس الأموال الأجنبية تنتقل لتأمين الحصول على المواد الأولية الرخيصة بقدر ما تنتقل تأمينا للحصول على قوة العمل الرخيصة. فهناك فائض عمل كبير في العالم الثالث مع طبقة رأسمالية نامية لكن ضعيفة نسبيا. ومن ثم تحولت سوق العمل إلى سوق عالمية بضم البلدان النامية إليها كاحتياطي للعمل. وبذلك جرى تغير أساسي في النمط الراهن لتقسيم العمل ا لدولي.

فقوة العمل التي تتولى المشروعات المتخطية للقوميات تشغيلها تشمل

العديد من الجنسيات المختلفة، أي أنها قوة عمل متخطية للقوميات هي الأخرى.[15] وبالتالي تتباين بداخلها أوضاع التشغيل لظروف العمل وتفاوت معدلات الأجور ومستوياتها، وذلك طبقا لأوضاع سوق العمل في كل دولة. وتشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في الشركات المتخطية للقوميات إلى حوالي نصف قوة العمل الإجمالية في بداية الثمانينات، وأحيانا تصل إلى ثلاثة أرباعها أو تزيد. وعل سبيل المثال، فإن إجمالي العمالة في جنرال موتورز كان 741 ألف عامل في بداية الثمانينات، منهم 219 ألفا في الفروع الأجنبية. وذلك كله أمر طبيعي، إذ كانت معدلات الأجور في مطلع السبعينات تبلغ في تايوان نصف معدلاتها في هونج كونج، وثلث معدلات الأجور في اليابان، وعشر معدلاتها في ألمانيا الغربية، وواحدا على واحد وعشرين من معدلات الأجور في الولايات المتحدة.[16] وذلك هو الاعتبار الحاسم الذي حكم انتقال الصناعة جنوبا إلى آسيا وأمريكا الجنوبية، حيث يكون الوضع السياسي «غير معاد للنشاط الرأسمالي» وحيثما تكون الطبقة الرأسمالية النامية حريصة على الاندماج في رأس المال الدولي.

إن مشكلة البلدان الصناعية الجديدة تكمن في حقيقة أنها تعتبر مجرد محطات للإنتاج الصناعي فحسب. فرأس المال الأجنبي يحاول أن يستفيد من المزايا النسبية للبلد النامي، بقوة عمله الرخيصة، وخاماته الطبيعية، وطاقاته، وموقعه الجغرافي لإنتاج منتجات صناعية معدة للتصدير في الغالب إلى السوق العالمية، وهي صناعة عابرة تستورد أغلب عناصر إنتاجها لتعيد تصديرها بعد إدخال قدر من التصنيع عليها. وقد يتم التصدير إلى المشروعات الأم في البلدان الرأسمالية نفسها.

ويتفاوت ذلك القدر من التصنيع الذي يجري في البلد النامي. وغالبا ما يتخذ شكل التجميع أو المعالجة المجزأة لنشر سلسلة الصناعة المعينة في أكثر من بلد لضمان تبعية كل حلقة منها للحلقات الأخرى. وعندئذ يتم نقل الصناعة في صورة من هذه الصور الثلاثة: صورة المقاولة بالتوريد والتنفيذ لإنشاء الصناعة الجديدة، وصورة المشاركة، حيث يتم تلاقي رأس المال المحلي والعالمي، وصورة التملك، حيث يتم كسر السلسلة الصناعية للسلعة الواحدة، ونثر حلقاتها على عدة بلاد. وفي بعض الحالات يتم تحويل

للصناعات أو المصانع القائمة أصلا. وعندئذ تتخذ التجارة الدولية التي تجري صورة المبادلات البينية بين الفروع الدولية للمشروعات الأم.

في كل هذه الحالات تقوم صناعة تتوطن في البلد النامي. وقد تساهم في تنمية الناتج الصناعي وتطوير العمالة الصناعية فيه. غير أن مصير هذا التصنيع يظل رهنا بالمراكز الصناعية، بسيطرة المشروعات الدولية على الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق. وهي مشروعات تتحرك طبقا لربحيتها الدولية ومن ثم يتقرر مصير فروعها بعيدا عن الظروف المحلية.

وهنا تكمن المشكلة، إذ إن نقل الصناعة يتم سواء من جانب رأس المال الدولي أو رأس المال المحلي على أساس التخلي مقدما عن السوق المحلية. فالتصنيع الجاري يهمل منذ البداية السوق المحلية من جانبيها: من جانب العرض أي الإنتاج، حيث لا يهتم بتحقيق أي تشابك صناعي أمامي أو خلفي مع الاقتصاد المحلي، ومن جانب الطلب، أي الاستهلاك، إذ إنه لا يأخذ في الاعتبار الطلب المحلي. وعندما يضعه في الاعتبار فإنه ينظر إليه نظرة قاصرة. إنه ينظر عندئذ إلى الطلب الفعلي مغفلا الطلب الإجمالي مستقبلا.(17)

باختصار فإن الظروف الحالية للرأسمالية العالمية صارت تسمح بقيام صناعات ما في البلدان الأطراف. ولاشك في أن المراكز تشجع على استمرار هذا التطور-لكن إلى المدى الذي تتطلبه الاحتياجات الموضوعية لنمو رأس المال الدولي-وبعبارة أخرى فإن المراكز تعيد إنتاج-وعلى مستوى أرقى باستمرار وبأشكال متجددة دوما-علاقات التبعية في الأطراف. ولاشك في أن القطاعات الرأسمالية التي تنمو هكذا في الأطراف ترتبط بشكل وثيق بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي تدخل فيها. وعندئذ فإن نمو هذه العلاقات الخارجية من شأنه أن يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق روابط التبعية.

15 إعادة نشر الزراعة شمالا

نخوض هنا في أرض غير معبدة: فعلى قدر ما أصبحت إعادة نشر الصناعة جنوبا ظاهرة موضوعية مسلما بها، فإن إعادة نشر الزراعة شمالا مازالت في بداياتها الأولى، ويجهلها أو يتجاهلها جل الباحثين. ومن هنا كانت تلك الأهمية الخاصة التي نوليها لهذا الموضوع. فمن صميم مهمة الباحثين أن ينقبوا تحت السطح ليكشفوا عن تلك البذور الكامنة التي توشك أن تنبت وتنمو وتعطي ثمارا حلوة أو مرة.

فمنذ الستينات، وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية والتدويل المضطرد للإنتاج، تلاحقت الظواهر المتناقضة في مجال الزراعة. وبينما كان الحجم الكلي للإنتاج الزراعي العالمي يتزايد كانت حاجة البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى منتجات الحقول تقل، بينما الملايين من شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يتضورون جوعا أو يعانون من نقص التغذية. وتغيرت هياكل الإنتاج الزراعي تغيرا بعيد المدى تناول جانبيه الأساسيين من خامات زراعية ومواد غذائية. وأصبحت ظاهرة الأزمة في المجال الزراعي أكثر وأكثر حدة. فمن جانب حدث تطور كبير في أساليب الزراعة في البلدان المتقدمة

سمح ويسمح باضطراد برفع إنتاجية العمل الزراعي، بحيث تضاعف الناتج المادي الزراعي في السبعينات أكثر من مرتين. ومن جانب آخر تزايد نقص الغذاء في أغلبية البلدان النامية في الوقت الذي ازداد فيه عدم المساواة في توزيع موارد الزراعة بين الدول.[19]

والواقع أن دور الزراعة كمصدر للخامات لم يتدهور على الرغم من تراجع نصيبها من التجارة الدولية، وعلى الرغم من بروز دور البلدان الصناعية في تصدير الخامات عدا الوقود. أما الزراعة كمصدر للمواد الغذائية فتجري إعادة هيكلتها على المستوى العالمي، بحيث نشهد حاليا تحولا في إنتاجها من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. ومنذ منتصف السبعينات كانت البلدان المتقدمة تحقق 55٪ من التجارة الدولية في الغذاء فيما بينها، وتتبادل 37٪ منها مع الدول النامية، بينما لم تتبادل هذه الدول الأخيرة فيما بينها سوى نسبة 8٪ منها.

إن تقسيم العمل الدولي في المنتجات الزراعية غير متكافئ من كافة الوجوه. والسبب في ذلك هو تركيز إنتاجها وتصديرها في عدد قليل من الدول المتقدمة تكنولوجيا وتركيز الإنتاج والتصدير فيها-أو على الأقل تركيز التصدير فقط-بأيدي الشركات متخطية القوميات.

ولقد أصبحنا بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي تتابع في ميدان الزراعة نجد أنفسنا أمام قيام ظاهرة المزارع الصناعية، أو المصانع الزراعية التي سوف تغير من النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي في الزراعة تغييرا بعيد المدى.

وكل ذلك قد أفضى في النهاية وبعد التطورات التي حدثت في الستينات ثم السبعينات إلى البدء في عملية إعادة نشر الزراعة عالميا، ونقل قطاعات منها من الجنوب إلى الشمال. وهي العملية التي أخذت تتشكل مع مطلع الثمانينات.

أزمة الزراعة في البلدان النامية:

ظلت الزراعة حتى زمن قريب قطاع الإنتاج الذي تحكمه العوامل الطبيعية أكثر من العوامل البشرية. فالأرض والمناخ ومياه الري والأمطار وعوامل البيئة المختلفة تلعب في الإنتاج الزراعي دورا حاسما. وأغلب هذه العوامل

تتميز بأنها عوامل أو مواد محدودة لا يستطيع الإنسان أن يزيد منها طبقا لإرادته. ومع ذلك سجلت الزراعة منذ بداية هذا القرن زيادة مضطردة في الغلة بفضل تكثيف الإنتاج، واستخدام الآلات والأسمدة على نطاق كبير. وهكذا بفضل تكثيف الاستثمار تحولت الزراعة الرأسمالية إلى فرع من فروع الإنتاج الآلي. [20]

وعلى الرغم من تخلف هياكل الملكية الزراعية وأساليب الاستغلال الزراعي في المستعمرات وأشباه المستعمرات في ذلك الوقت إلى أنها ظلت تنتج الخامات الزراعية المطلوبة للتصدير إلى البلدان الصناعية، مثل ما تنتج المواد الغذائية التي تكفي سكانها إن لم يتبق أيضا فائض للتصدير.

ومنذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات تغيرت الصورة في البلدان النامية الجديدة، فقد انهارت الزيادة السنوية في إنتاج الغذاء فيها بصورة مأساوية. ويحتاج هذا التحول الخطير إلى فهم دقيق لما حدث على جانبي الطريق في كل من البلدان الرأسمالية والنامية معا.

ففي البلدان الرأسمالية تزايد إنتاج الغذاء بفضل عوامل عديدة. فالرأسماليون غير الاحتكاريين يفضلون الاستثمار في الزراعة على الصناعة حيث تسود الاحتكارات، ومن ثم تصب أغلب استثماراتهم في الزراعة. ولذلك لم يكن السبب في فائض الإنتاج يرجع إلى التوسع في المساحة بقدر ما كان مرجعه زيادة الغلة في مساحات صغرى، والتوفر على تربية الماشية والدواجن، مع السعي لزيادة إنتاجيتها أضعافا مضاعفة بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة. وهكذا مع زيادة استغلال الطبيعة بفضل هذه التكنولوجيا أصبح لدينا إمكانات لاستخدام الموارد الطبيعية بصورة أكفأ. وعلى الرغم من بعض الآثار الجانبية السلبية التي لحقت بالطبيعة، وأحيانا بصورة لا رجعة فيها، مثل: تدمير الغابات، والاستخدام غير المميز للمبيدات إلا أن لدى الدول المتقدمة من الوسائل التكنولوجية والمالية ما يكفي لمعادلة أو تعويض النتائج السلبية للتكنولوجيا الحديثة على البيئة. وحتى عندما تبدو تكاليف إنتاج المواد الغذائية مرتفعة لا تصلح للمنافسة الخارجية فإن الدولة تتدخل عادة وتتحمل أعباء كبيرة للتأثير بطريقة مصطنعة في الأسعار العالمية لمنتجات الزراعة.

هي إذا زراعة رأسمالية كثيفة ليست البلدان النامية مؤهلة لمحاكاتها.

فما زال نظام المحصول الواحد يسود في العديد منها بهدف التصدير. ومع بدء عمليات التنمية جرى الاهتمام بزراعة المحاصيل الصناعية سواء للتصدير أو للتصنيع. ونظرا لافتقارها لرأس المال، ومع تخلف هياكل الملكية في أساليب الاستغلال الزراعي فيها فإنه لا يمكن استغلال الأرض في الزراعة الرأسمالية الواسعة. وحتى عندما يطبق بعض نتائج التكنولوجيا الحديثة فإنه لا توجد لديها الهياكل الأساسية ولا الأرضية الاقتصادية لتصحيح الأذى الذي ينتج منها، ومن ثم فإن مشاكل البيئة أصعب حلا فيها. أضف إلى هذا أن هذه البلدان النامية بتأثير التحولات الرأسمالية المشوهة الجارية فيها في إطار التبعية-إن سكان الريف يفقدون قاعدتهم الزراعية وينزحون إلى المدينة حيث لا يجدون العمل المناسب. كل ذلك في الوقت الذي تتم محاولة من جانب الصفوة الاجتماعية لمحاكاة نمط الاستهلاك للبلدان المتقدمة في استهلاك اللحوم. ويزيد استيراد القمح ليستخدم غذاء للماشية. وفي النهاية يزيد الاستيراد الصافي من القمح الذي تضاعف بالفعل في السبعينات. وعندما كانت نسبة قيمة الحبوب المستوردة إلى عوائد التصدير تبلغ عالميا حوالي 6٪ سنويا طوال السبعينات ارتفعت من 5, 3٪ إلى 3, 5٪ في أمريكا اللاتينية، وارتفعت في الشرق الأوسط من 7٪ إلى 3, 12٪.

وهكذا تفجرت أزمة الزراعة في البلدان النامية في الستينات. فهناك فائض في إنتاج المواد الغذائية في الشمال يقابله نقص في الغذاء في الجنوب. وسيطرت الدول المتقدمة على التجارة الدولية للغذاء. واكتسبت إمكانات جديدة للسيطرة على إنتاج السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب وخصوصا القمح. في الستينات كان إنتاج الغذاء يتزايد بمعدل سنوي يبلغ 2٪ في المتوسط، فهبط في السبعينات إلى5, 1٪. ومع زيادة عدد السكان زاد استيراد الحبوب بمعدل 9٪ سنويا. وفي بداية السبعينات كانت حصة الدول المتقدمة في الصادرات العالمية للمواد الغذائية في حدود 59٪، فارتفعت في منتصف الثمانينات إلى 63٪. وفي مدى عشر سنوات من عام 1971 إلى عام 1981 ارتفعت قيمة واردات الغذاء للبلدان النامية بنسبة 759٪، بينما ارتفعت كمية وارداته بنسبة 273٪. إن ثلثي سكان العالم الذي يعيشون في البلدان النامية يتراوح إنتاجهم من الغذاء ما بين 40٪ و 50٪ من

إنتاجه العالمي. وتبين أن إنتاج الحبوب في عقد السبعينات لم يزد إلا قليلا من 192 كيلو للفرد في عام 1970 إلى 203 كيلوات في عام 1980. وهكذا ساءت بانتظام مشكلة الغذاء في الستينات والسبعينات.

إن المستعمرات وأشباه المستعمرات هي التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية تصدر القمح إلى البلدان الصناعية. ففيما بين عامي 1934 و 1938 مثلا فإنها كانت تصدر حوالي 12 مليون طن من القمح سنويا تذهب أغلبيتها إلى البلدان الصناعية. لكنها في عام 1974 صارت تستورد 52 مليون طن. وفي عام 1980 استوردت 100 مليون طن من القمح.

وكما يبدو فإن أزمة الغذاء مسألة معقدة. وهي لا ترجع فقط إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية موروثة، وإنما ترجع إلى الأزمة العميقة في التنمية. فاستمرار الأزمة الزراعية واستفحال الأزمة الغذائية إلى حد اعتماد أفقر البلدان النامية على استيراد القمح من البلدان المتقدمة إنما يعبران عن تحلل الأوضاع في الريف والعجز عن إعادة التوازن إليه نتيجة تغلغل الرأسمالية-العالمية والمحلية-في القطاع الزراعي في العالم النامي. فإلى جانب التطور المذهل في زراعة البلدان الصناعية التي صارت تسيطر على الإنتاج الزراعي في العالم، فإن هناك سيطرة متزايدة من جانب الشركات المتخطية للقوميات على عمليات الإنتاج الزراعي في العالم الثالث، حيث يجري تحويل الهياكل الزراعية نتيجة توجيه إنتاجها الزراعي نحو احتياجات البلدان الرأسمالية وشركاتها العملاقة. وبالفعل فإن الزيادة في استيراد الحبوب الغذائية في البلدان النامية من البلدان الصناعية مصحوبة بصادرات المحاصيل النقدية إلى هذه البلدان الأخيرة للحصول على العملة الأجنبية.

هي أزمة هيكلية تفضي بالضرورة إلى ركود إنتاج المواد الغذائية الأساسية. ولقد تميزت نهاية الستينات بثقة ضخمة في إمكانات التكنولوجيا الجديدة للتغلب على هذه الأزمة في ضوء ما سمي الثورة الخضراء التي ولدت في المكسيك، وانتشرت إلى أغلبية بلدان العالم الثالث التي تزرع القمح أو الأرز أو الذرة. واستخدم تعبير الثورة الخضراء للدلالة على النمو غير المألوف في الإنتاج الزراعي. وكانت نقطة البداية هي استخدام أنواع من القمح أو الأرز أو الذرة مستنبطة تناسب المناطق الاستوائية، وتتم زراعتها باستخدام مقادير أكبر نسبيا من الأسمدة المعدنية، وباستخدام

كمية الحبوب المستوردة للبلدان النامية

(مليون طن متري)

	1972/ 73	1982/ 83
العالم الثالث		
الدخل المنخفض	8.2	11.4
الدخل المتوسط المنخفض	10.8	24.8
الدخل المتوسط المرتفع	16.2	32.8
المصدرة للنفط	1.3	5.2
ذات التخطيط المركزي	8.4	18.6
المجموع	44.9	92.8
العالم كله	133.4	194.3
حصة العالم الثالث %	34	48

المصدر: Bernard Halloran, Food Aid, Famine in the Age of Plenty, South, No. 52, February 1985, p. 34.

الري الحديث والطرائق الحديثة للزراعة، وطرائق الاستفادة من الأراضي، والقضاء على الأمراض والطفيليات النباتية باستعمال مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية.[21] وبالفعل فإنه في غضون عشرين عاما زاد متوسط غلة الأرض إلى النصف بالنسبة للذرة وإلى أربعة أمثاله بالنسبة للقمح.[22]

وفي عام 1960 أسفرت البحوث في المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفليبين عن إنتاج صنف جديد من الأرز تبلغ غلته أكثر من غلة أغلبية أصناف الأرز المعروفة في آسيا. لكنه كان يتطلب كمية كبيرة من الأسمدة، وتنظيما وضبطا للري، وتكيفا صعبا مع الظروف الجغرافية.

وهكذا فإنه بدراسة نمو إنتاج الحبوب الغذائية منذ عام 1960 فإننا نشهد نقطة تحول في الفترة65 / 1967. كان معدل النمو السنوي منخفضا: 3، ٪ من عام 1960 إلى عام 1965، ثم أعقبه معدل أسرع كثيرا بلغ 5, 3٪ من عام 1965 إلى عام 1967. حتى عام 1965 كان النمو يرجع أساسا إلى استخدام

الأساليب التقليدية من التوسع في المساحة وتطوير أساليب الري واستخدام الأسمدة.

ثم فتر الحماس للثورة الخضراء في أعقاب النتائج الرديئة للمحاصيل، وبعد أن دخلت الإنتاجية مرحلة الغلة الحديثة المتناقصة. فإن الاعتماد على ما يسمى الزراعة الحديثة كان يعني نقل التكنولوجيا الحديثة مصحوبة بميكنة عشوائية حتى يجري تحديث الإنتاج والتجهيز والتسويق. ومن دون الميكنة تحتاج الأرض إلى مزيد من الأيدي العاملة لإعداد الأرض وتسميدها وحصاد المحاصيل. وظهر أن الثورة الخضراء تحابي الأغنياء لأن تنظيم الري على نطاق مزرعة واحدة كبيرة أيسر من تنظيمه على مجموعة من المزارع الصغيرة. وتحولت الأراضي البور إلى استثمارات رأسمالية تعمل بالأساليب الحديثة. كان الغرض هو إحلال علاقات رأسمالية محل العلاقات شبه الإقطاعية في مجال الزراعة، مع فتح أسواق جديدة للمدخلات الزراعية أمام الشركات المتخطية للقوميات. كان المطلوب تقديم حل رأسمالي للبلدان النامية. وكان مكنمارا قد وضع معالم خطة للتطوير في اجتماع البنك الدولي المنعقد في نيروبي عام 1973، حيث اقترح مضاعفة تطوير مائة مليون فلاح صغير في البلدان النامية بحلول نهاية القرن حتى لا يستفيد الأغنياء وحدهم. لكن النتيجة كانت هي زيادة الطلب على المواد الغذائية وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

وإذا كانت الهند قد نجحت مع مطلع الثمانينات في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب بفضل التحسينات التكنولوجية في الزراعة باستخدام نوعيات من التقاوي ذات غلة عالية، والتوسع في مشروعات الري والاستخدام الكفء للكيماويات، والميكنة المتزايدة فإن التكنولوجيا الجديدة المستخدمة قد زادت من التطور غير المتساوي في الزراعة الهندية. فلم تسفر الثورة إلا عن زيادة في القمح. وكان يمكن أن تكون تكاليف إنتاج القمح أقل لو كانت استراتيجية إنتاج الحبوب قد بقيت كما هي في إطار أساليب الزراعة التقليدية مع ري الأراضي غير المروية من قبل. وتبين أن المساهمة الصافية للثورة الخضراء في زيادة الإنتاج الزراعي لم تكن حاسمة. لقد اقتصرت على القمح وذهبت مزاياها للأقاليم التي تزرع القمح.

إعادة هيكلة الزراعة عالميا:

والواقع أن أزمة الزراعة في البلدان النامية بما تنطوي عليه من استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية إنما تبدو في الواقع كاتجاه متزايد في هذه البلدان لإعادة هيكلة نظامها الإنتاجي الزراعي طبقا لاستراتيجية البلدان الصناعية المتقدمة. وتكتمل بذلك عملية إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي في العالم الرأسمالي على أساس احتكار إنتاج المواد الزراعية والغذائية الأساسية من جانب البلدان الصناعية، وتحويل الزراعة في البلدان النامية إلى زراعة معتمدة على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال. ولاشك في أن الإنتاج الزراعي سوف يزيد بصورة مطلقة، غير أن أزمة الغذاء لن تحل، ووارداته سوف تتزايد، وكذلك واردات التكنولوجيا والسلع الصناعية. وستظل البلدان النامية تعاني من جراء التبادل غير المتكافئ الناشئ عن النظام العالمي للأسعار النسبية.

فما زلنا في إطار الثورة الخضراء. لكن هذه الثورة في زراعة المحاصيل في البلدان النامية صارت الآن هي الانعكاس المتزايد للعمليات الجارية في زراعة المحاصيل في البلدان المتقدمة. وإذا كان جالبريث يؤكد هنا غياب الاحتكار واحتكار الأقلية في الزراعة، [23] فلا نزاع حول حقيقة أن القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة إنما يوجد تحت سيطرة الشركات متخطية القوميات التي تفرض أوضاع الاحتكار على أسواق السلع الزراعية والمواد الغذائية. ولا يهم هنا أن يكون الإنتاج نفسه بأيدي الاحتكارات وإنما المهم هو احتكار تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية الأولية والغذائية مثل المطاط والقمح، ومن ثم فإن الأغلبية الساحقة من المنتجات الزراعية تنتج وتصنع وتعبأ وتباع تحت سيطرة الشركات متخطية القوميات. وكما يحدث بالنسبة للمنتجات الصناعية، فإن العديد من المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة قائم على استيراد الخامات. فأقطار عديدة تعتمد في تربية الدواجن على العلف المستورد. وأقطار أخرى مثل سويسرا تمتلك قطاعا لتصدير الغذاء قائما على استيراد خاماته. وهكذا تدخل هذه العمليات جميعا بوصفها جزءا من عملية إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة على أيدي الشركات الاحتكارية.

وفي المقابل تمارس هذه الشركات تمايزها الحاسم لتغيير تركيب الإنتاج

الزراعي للدول النامية لمواجهة طلبات التصدير الخارجية وطلبات الاستهلاك لبعض الفئات المحلية المتميزة. وتركز بالتحديد على تطوير قطاع الزراعة المتخصص في إنتاج الغذاء، وتؤثر بالتحديد في تلك المحاصيل التي تستخدم التكنولوجيا بكثافة. فإنتاج الغذاء يقوم أساسا على الموارد المتجددة. إنها عملية تعتمد بالطبع على التربة والإشعاع الشمسي. ومع ذلك فإنها تعتمد أكثر وأكثر على التكنولوجيا وتستخدم موارد غير متجددة مثل الطاقة. ومن ثم فإنها تركز على تطوير نظام للزراعة كثيفة رأس المال مصحوب بالضرورة بتعميق الطابع المزدوج في البلدان الزراعية. وحتى بالنسبة للقطاع المنتج للغذاء فإنه لا يسعى دائما للسوق المحلية وإنما قد يتطور على أساس التصدير.

أ-تقيم الشركات المتخطية للقوميات هيكلا لإنتاج الغذاء يعتمد على التوسع في استخدام التكنولوجيا المختارة وكثافة رأس المال. وهي ولاشك تنجح في زيادة الإنتاج بصورة مطلقة. إن هيكل الإنتاج الذي تقيمه هو هيكل للزراعة الرأسمالية مرتفعة العائد، لكنها تخرج من دائرة الإنتاج صغار المزارعين. ومهما قيل عما يسمى اقتصاد المزرعة الصغيرة فهي في النهاية تلك المزرعة الرأسمالية كثيفة التكنولوجيا، كثيفة رأس المال. وهي بالتالي تزيد من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا والتقاوي والسلع الصناعية اللازمة.

ب-وبالتالي فإنه يقوم هيكل لاستهلاك الغذاء لا يتفق مع مستويات الدخول واحتياجات الأغلبية الساحقة من السكان، ويؤدي إلى رفع أسعار الغذاء في الأسواق المحلية بالنسبة لمنتجات الغذاء التي توجه إلى محدودي الدخل، ومن ثم تظل أزمة الغذاء بلا حل. يضاف إلى ذلك أن الشركات المتخطية للقوميات وهي نشطة في هذا المجال، تنتج وتبيع للشعوب الجائعة منتجات ذات قيمة غذائية متدنية مثل الحلوى والمشروبات والمثلجات واللبن. ومع العجز عن حل مشكلة الغذاء تزيد الحاجة إلى استيراد السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة. وتبدو خطورة نقل أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة.

جـ-وهكذا يجري الآن الانحراف بالإنتاج الزراعي في البلدان النامية. فسياسة الزراعة المحلية إنما تعد كجزء من استراتيجية إخضاع الاقتصاد

الزراعي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتنحرف الموارد الاستثمارية عن إنتاج الغذاء الأساسي وراء الربح الأكبر من إنتاج الحاصلات الأقل أهمية سواء كانت للتصدير أو لاستهلاك الفئات المتميزة من السكان.

وهكذا تزايد اعتماد الجنوب على استيراد الحبوب من الشمال. ولسوف يزداد ذلك حدة في السنوات القادمة. وطبقا لبعض التقديرات فإن واردات القمح قد تضاعفت ثلاث مرات عند نهاية القرن الحالي. إن إنتاج جزء كبير من السلع الغذائية، وفي مقدمتها القمح، يتوسع ويزداد حاليا في عدد قليل من البلدان الصناعية. وهكذا يتم الآن تدمير زراعة الحبوب في العالم النامي وفرض زراعات تصديرية بدلا منها: الزهور والخضراوات والفواكه. ويتم في الوقت نفسه تغيير نمط الاستهلاك التقليدي في البلدان النامية نحو استهلاك السلع المستوردة المحفوظة والمجمدة.

إن سلعا استراتيجية كالحبوب وخصوصا القمح يتركز الآن إنتاجها وتسويقها بأيدي الدول الصناعية التي صار بوسعها بحلول عام 2000 أن تنتج منها ما يلزم العالم الثالث. [24]

الإنتاج العالمي من القمح

(مليون طن)

الدولة	84 /1983	85 /1984	86 /1985
الولايات المتحدة	65.9	70.6	65.8
استراليا	22.0	18.3	16.5
الأرجنتين	12.8	13.2	12.3
كندا	26.6	21.2	22.0
الجماعة الأوروبية	59.2	76.3	67.0
الصين	81.4	87.8	86.0
الاتحاد السوفيتي	79.0	73.0	83.0
الهند	42.8	45.1	45.0
بلاد أخرى	101.3	108.1	108.7
المجموع	491.0	513.6	506.3

فالقمح مثلا تطور إنتاجه في السنوات القليلة الماضية، بحيث صارت تحتكر تجارته الدولية أربع دول صناعية هي: الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وفرنسا تتولى تصديره، بينما المستوردون 150 دولة.

التجارة الدولية في القمح والدقيق

(مليون طن)

	84 /1983	85 /1984	86 /1985
الصادرات من			
الولايات المتحدة	38.9	38.1	27.2
كندا	21.8	19.4	16.5
الأرجنتين	9.6	8.6	7.4
أستراليا	11.6	16.6	15.4
الجماعة الأوروبية	15.4	17.5	17.5
أخرى	5.6	8.0	6.6
المجموع	102.9	108.2	90.6
الواردات إلى			
الجماعة الأوروبية	3.1	2.2	2.7
الشرق الأوسط	14.2	14.1	13.2
مصر	6.7	6.6	6.7
المكسيك	0.6	0.4	0.3
الهند	2.5	0.2	0.1
شرق أوروبا	3.8	2.8	4.2
الصين	9.6	7.4	6.5
الاتحاد السوفيتي	20.5	28.1	17.9
أخرى	41.9	47.1	39.0
المجموع	102.9	108.9	90.6

وإذ تقدر احتياطيات القمح، أي مخزونه، في نهاية عام 1985 / 86 بحوالي 127 مليون طن، فهي في أعلى مستوياتها منذ نهاية الستينات، نتبين الولايات المتحدة وحدها تمتلك حوالي 37٪ من مخزون القمح العالمي. وتبلغ طلبات استيراد القمح في نهاية عام 85/ 1986 حوالي 90 مليون طن.

وما يقال عن القمح يمكن أن يقال مثله عن الأرز والذرة.

وإذا كانت البلدان النامية تمثل حوالي 92٪ من إنتاج العالم من الأرز فإن متوسط الغلة فيها نادرا ما يتجاوز5 , 1 طن للهكتار. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فإنه يبلغ في المتوسط 5 , 5 طن. وغلة الذرة في أمريكا اللاتينية تقل بما يتراوح ما بين مرتين وأربع مرات عن مثيلتها في الولايات المتحدة.

وفي النهاية فلقد تغير نمط التجارة الدولية في الحبوب من الخمسينات تغيرا يكشف عن التحول الذي حدث باعتماد البلدان النامية على البلدان الصناعية فيها بعد أن كانت تكفي نفسها بنفسها. فأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) هي أكبر منتج ومصدر لها، وتحولت أوروبا الغربية إلى مصدر صاف لها في الثمانينات بعد أن كانت مستوردة صافية لها. وتمثل استراليا ونيوزيلندا مجموعة منتجة ومصدرة أساسية لها .أما بلدان أمريكا اللاتينية. فقد تحولت إلى مستورد صاف في الثمانينات فقط، بينما كانت آسيا وأفريقيا مستوردين صافيين منذ الخمسينات أو الستينات.

وهكذا تعيد البلدان المتقدمة هيكلة اقتصادها الزراعي بهدف تشكيل نظام جديد للقوى الإنتاجية هي قوى إنتاج مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن خلاله فإنها تحاول أن تنقل إلى الأطراف ما ينبغي عليها أن تقوم به طبقا لذلك. إنه نمط التقسيم الدولي للعمل المفروض من قبل المراكز الرأسمالية. فتستمر الأطراف في إنتاج المحاصيل الزراعية الصناعية المعدة للتصدير «القطن» على حساب إنتاج المواد الغذائية الأساسية «القمح». وهكذا تتخصص المراكز في إنتاج القمح، واللحوم، ومنتجات الألبان في الأساس مقابل تخصص الأطراف في إنتاج محاصيل التصدير من خامات وغذاء: القطن، الزهور، الخضراوات والفاكهة. وتتحول أفريقيا لتصبح أكبر مزرعة للخضراوات في العالم. ويتم التبادل غير المتكافئ بين الطرفين من خلال النظام العالمي للأسعار النسبية، بل تتكفل المراكز بحماية صادراتها الزراعية. وتستخدم المعونات الاقتصادية كمخرج من فائض الإنتاج

الزراعي مثل ما يحدث بالنسبة للقمح. ولا تكتفي السوق الأوروبية بحماية أسواقها الزراعية، وإنما تقدم المعونات الكبيرة التي حولتها مثلا إلى أكبر مصدر للسكر في العالم. وتتعود الأطراف من ثم استيراد غذائها الرئيس بدلا من أن تتوفر على إنتاجه.

تغير نمط تجارة الحبوب في العالم

(مليون طن)

المنطقة	1950	1960	1970	1980	1984
أمريكا الشمالية	23+	39+	56+	131+	126+
أمريكا اللاتينية	1+	صفر	4+	10-	4-
أوروبا الغربية	22-	25-	30-	16-	13+
أوروبا الشرقية	صفر	صفر	صفر	46-	51-
أفريقيا	صفر	2-	5-	15-	24-
آسيا	6-	17-	37-	63-	80-
استراليا ونيوزيلندا	3+	6+	12+	19+	20+

ملحوظة : علامة + تعني صافي الصادرات وعلامة – تعني صافي الواردات .

المصدر : State of the World, New York, 1985, p. 39,

وإذ ينتشر الآن شيئا فشيئا هذا النمط المعدل للتقسيم الدولي للعمل في الزراعة، والذي يقوم على نموذج الإنتاج الزراعي كثيف رأس المال، والذي يتطلب قوة عمل جديدة، ويفترض استهلاكا كبيرا في الطاقة، ويستدعى استيرادا مكثفا للآلات والأسمدة والبذور، تكف الزراعة في البلدان النامية عن أن تكون كما كانت من قبل نظاما مغلقا. وتصبح موجهة ليس فقط ولا بالضرورة نحو السوق المحلية، وإنما تتحول لتكون جزءا لا يتجزأ من عمليات الإنتاج لإعادة الإنتاج على المستوى العالمي. ولاشك في أن مثل هذه التنمية الانتقائية للزراعة سوف تؤدي إلى استمرار أوضاع الازدواجية في الاقتصاد الزراعي. فثمة جيوب من الإنتاج الرأسمالي تحميها وتشجعها الدولة تتولى تحديث قاعدتها التكنولوجية، وإلى جانبها تقوم

زراعة تنطوي على الإنتاج الصغير المتنوع الذي يجري بأساليب استغلال غير اقتصادية، بالإضافة إلى تفكك وانحلال الريف، وقيام مصدر لا ينفد للعمل الرخيص. وفي النهاية إدخال العملية الزراعية متأخرة في حركة رأس المال العالمي.

ظهور المصانع الزراعية:

في الوقت نفسه بدأت تظهر صناعة جديدة في الشمال هي صناعة التكنولوجيا الحيوية أو الهندسة الوراثية، وهي صناعة حديثة عمرها عشر سنوات تبرز الآن بوصفها أكبر صناعة للنمو في هذا القرن. ولفضلها تتحول الزراعة إلى صناعة حقيقية، ويظهر المصنع الذي ينتج المحاصيل ا لزراعية.[25]

وكما ذكرنا من قبل فإن المعرفة في علم الأحياء تتضاعف كل خمس سنوات. وفي مجال الجينات بالتحديد فإن حجم المعلومات يتضاعف كل 24 شهرا . ولذلك فليس مستغربا أن يكون دخول التكنولوجيا الحيوية إلى ميدان التجارة قد جرى في أقل من عقد واحد من الزمان. ولقد بدأت صناعة التكنولوجيا الحيوية في الولايات المتحدة. وكل شركات الهندسة الوراثية الأولى أسسها أساتذة جامعيون ثم تحولوا إلى أصحاب ملايين. غير أن القيادة في مجال التكنولوجيا صارت الآن لليابانيين، وخصوصا في مجال تكنولوجيا التخمر، يليهم الأوروبيون.

ولأن الشمال فقير في الجينات والجنوب غني فيها فإن مطلب الشمال بات هو حرية الحصول عليها من الجنوب، ومن ثم تمثل التكنولوجيا الحيوية الآن أكبر التحديات للبشرية في الشمال والجنوب عل السواء. وصار الآن بوسع الشمال أن يغرق أسواق الجنوب بمنتجات زراعية بأسعار باهظة بينما هي تدمر منتجاته وتحل محلها.

ووسيلة الشمال إلى ذلك هي صناعة التكنولوجيا الحيوية، ويقصد بها استخدام الكائنات الحية كوسائل إنتاج. على سبيل المثال، تكنولوجيا زراعة الأنسجة والخلايا وهي تتضمن زراعة خلايا معزولة عن النبات والحيوان والإنسان في وسط مصطنع يغذيها بحفظها حية، وعندئذ تتكاثر الخلايا وتنتج مواد مخلقة.[26] وكانت الزراعة أول ميدان طبقت فيه التكنولوجيا

الحيوية، ومن ثم أصبحت التجارة الدولية في الغذاء حربا واسعة بين أمريكا الشمالية وأوروبا وبين الشمال والجنوب.

والواقع أن عدد من يقدمون مكونات الإنتاج الزراعي وتصنيع الغذاء وتجارة التجزئة قد انخفض في البلدان الصناعية. تآكلت الشركات العاملة في هذا المجال في السنوات العشر الماضية. وقضى على حوالي ثلث الشركات متخطية القوميات التي سيطرت عليه في منتصف السبعينات، بينما تركزت السلطة والسيطرة في أيدي عدد أقل فأقل منها. هنالك ظهرت الزراعة العضوية في مواجهة انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية وارتفاع التكاليف. لكنها كانت تمثل مخاطر على الزراعة نتيجة كثرة استخدام الكيماويات، ومن ثم ظهرت الزراعة الجديدة، بدأت في أواخر السبعينات. وكانت فكرتها إقامة نظام زراعي عالمي من دون كيماويات، وذلك عن طريق إجراء إعادة هيكلة كبرى في صناعة مدخلات الزراعة وخصوصا في صناعة البذور والتقاوي. كان هناك على النطاق العالمي سبعة احتكارات عملاقة تسيطر على صناعة المبيدات الأمريكية، وتستحوذ على 63٪ من المبيعات الكلية. ومن بين السبعة خمسة احتكارات تعتبر بين أكبر احتكارات التقاوي العشرين في العالم. وتربى التكنولوجيا الجديدة على توسيع السوق لكيماويات المحاصيل من خلال تطوير نسبة السماح بمبيدات الحشائش وتطوير إحلال الكيماويات محل التقاوي الطبيعية. وبالتالي فإن السيطرة على التكنولوجيا الجديدة تتركز أكثر فأكثر في أيدي عدد قليل من الاحتكارات العالمية مثل آي. سي. آي، ورويال دتش / شل. ولها سوق هامة في كل من التقاوي والمبيدات والأسمدة. غير أن للولايات المتحدة السيطرة المطلقة عليها.

ومن هنا ظهرت مزرعة المصنع، حيث تتحول المنتجات الزراعية لتصبح ملكية لصناع الغذاء الذين يتكاملون رأسيا حول سلسلة الغذاء للسيطرة على إنتاجه. ومن ثم فإن التحول في مجال التكنولوجيا الحيوية في الزراعة هو إعادة هيكلة الصناعة على أساس التكامل الرأسي، مما يؤدي إلى تركيز أكبر في السوق، وتسعير طبقا لقواعد احتكار الأقلية، وحيث يقوم المزارعون بشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي من صناع الغذاء، ويقوم هؤلاء بشراء المحاصيل الزراعية.

تتركز في أيدي الولايات المتحدة قي عام 1987 الاحتكارات المائة الكبرى

احتكارات التكنولوجيا الحيوية على المستوى العالمي

(عدد المشروعات)

نوع الناتج	الولايات المتحدة	كندا	أوروبا	أمريكا اللاتينية	اليابان	المجموع
التقاوي	137	14	38	3	11	203
المبيدات	54	3	19	4	1	81
الأسمدة	75	8	56	5	3	147
المجموع	266	25	113	12	15	431

المصدر :

Development Dialogue, The Laws of Life, another development and the new Biotechnology, 1988 : 1 - 2, p.74.

في العالم في صناعة الغذاء. ومبيعاتها تبلغ 200 مليار دولار تمثل حوالي 80٪ من كل مبيعاتها. وتوجد سبعة من الاحتكارات العشرة الأولى في العالم في الولايات المتحدة أيضا-أما الثلاثة الأخرى فتنتمي إلى سويسرا، وهولندا، والمملكة المتحدة. ومبيعاتها تبلغ 76 مليار دولار في عام 1987.

وهكذا تجري الآن تغيرات سريعة في تكنولوجيا الزراعة. فمن القرن الثامن عشر كان التوصل إلى ألوان الصباغة الطبيعية حاسما بالنسبة لمستقبل صناعة النسيج الأوروبية. وعندما تم التوصل إلى إنتاج النيلة المخلقة انهارت زراعة وصناعة النيلة الهندية. والآن يجري إحلال خيوط مخلقة وبتروكيماويات محل السيزال والجوت والمطاط. وهو تطور مدمر لزراعات آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وتجري في الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا الغربية عمليات لإنتاج خامات زراعية عديدة في المعامل.

أ-مشروعات عديدة في الولايات المتحدة تتولى الأبحاث لزراعة خلايا تنتج حبوب الفانيليا في المعامل بدلا من استيرادها من مدغشقر؛ وجزر الرينيون، وجزر القمر، وإندونيسيا التي تعتمد في اقتصادها على إنتاجها وتصديرها. ولأن الولايات المتحدة هي أكبر مستورد لها، وتمثل حوالي 58٪ من الاستهلاك العالمي، فإنها معنية بزراعة نسيج الفانيليا لاختيار خلايا ذات مردود عال من النسيج، وعندئذ تنشر في زراعات مرفوعة، وتنتقل زراعته من الجنوب إلى معامل ومصانع الشمال.

صناع الغذاء العشرة الأوائل في العالم

المشروع	البلد الأم	النشاط	رقم الأعمال مليون دولار	عدد دول النشاط	عدد الفروع
نستلة	سويسرا	متنوع	16.8	63	160
فيليب موريس	الولايات المتحدة	الدخان	12.7	30	121
يونيلفر	هولندا	متنوع	12.4	58	232
نابيسكو	الولايات المتحدة	الدخان	7.1	34	116
كرافت	الولايات المتحدة	منتجات الألبان	7.8	36	180
الهويزربوش	الولايات المتحدة	البيرة	7.4	7	45
كوكاكولا	الولايات المتحدة	مشروبات خفيفة	7.3	12	39
ببسيكولا	الولايات المتحدة	مشروبات خفيفة	6.6	23	82
كوناجرا	الولايات المتحدة	لحوم/ بقول	6.6	19	53
بيريسفورد	المملكة المتحدة	سكر	6.3	11	36

المصدر :

Development Dialogue, The Laws of Life, another development and the new Biotechnology, 1988 : 1 - 2, p.97.

ب-تنتج حبوب الكاكاو في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المنطقة الاستوائية. وتستخرج منها زبدة لصناعة الشوكولاته، وهي مكون هام في المنتجات الدوائية وصناعة أدوات التجميل. وبدلا من استيرادها يجري البحث الآن في ثلاثة اتجاهات: استخدام زراعة الأنسجة، والهندسة الوراثية لخلق حبوب كاكاو من نوعية أرقى، ونباتات ذات غلة أكبر، وبمقاومة أكبر للحشرات والآفات، واستخدام عمليات الأنزيمات لتحويل زيوت رخيصة مثل زيت النخيل، أو زيت الصويا إلى نوعية عالية من زبدة الكاكاو، واستخدام زراعة الأنسجة لخلق زبدة كاكاو معملية.

جـ-تنتشر زراعة النخيل واستخلاص الزيت منه في ماليزيا وإندونيسيا وبعض بلدان أفريقيا. وتجري الآن البحوث لاستخدام تكنولوجيا زراعة الأنسجة في نخيل الزيت. وبالتالي تصبح دول الشمال قادرة على إنتاج زيت النخيل، وستصبح هذه الصناعة هي المصدر الأول للزيوت النباتية في

العالم. لكن سوف تنهار صناعة زيت النخيل في الجنوب.

وتجري عمليات لإنتاج الصمغ العربي الذي يتميز به السودان، وعندما حل الجفاف بالسودان منذ عام 84 / 1985 وهبط إنتاجه من 40 ألف إلى 10 آلاف طن، تطرح حاليا في الولايات المتحدة بدائل مصنعة لا تقل عن ثلاثين بديلا. وبالمثل ثمة محاولات لاستخدام منتجات للتحلية بدلا من السكر، ومن ثم تتعرض زراعته وصناعته للدمار.

ولن تتوقف المحاولات لإنتاج المحاصيل الزراعية في المصانع ولنقل الزراعة الكثيفة التكنولوجية وبالغة الأهمية إلى الشمال.

١٦ العودة إلى الحماية

بينما اقترنت الدعوة للحماية في القرن الماضي بقيام الصناعة الوليدة، واقترنت في الثلاثينات من القرن الحالي بصعود الفاشية، واحتدام النزعة القومية بين الدول الصناعية، تقترن الآن عملية إعادة نشر الصناعة والزراعة عالميا في ظل الاتجاه الموضوعي نحو التدويل-وذلك للغرابة الشديدة- باندفاع رهيب نحو الحماية من جانب تلك البلدان الصناعية التي أشرفت من قبل على وضع «الجات» وجعلتها دستورا لحرية التجارة الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ضراوة الحروب التجارية فيما بين الدول الصناعية فإن الحماية تقع أيضا على منتجات كانت صناعاتها قد نقلت إلى البلدان النامية مثل المنسوجات والملابس والصلب. بل أصبحت ترد في الثمانينات على قطاعات جديدة مثل السيارات والإلكترونيات أيضا، وامتدت لتصيب كثيرا من المنتجات الزراعية. وهكذا فإن البلدان النامية صارت تعاني من خسائر فادحة في تصدير اللحوم، والسكر، والمنسوجات، والملابس، وعدد من المنتجات الزراعية المصنعة، وحتى الصلب والبتروكيماويات. فالواقع أن اضطراد التقدم العلمي والتكنولوجي بات يعني قدرة متزايدة

لدى البلدان الصناعية على إنتاج العديد من السلع الصناعية والزراعية بوفرة إن لم يكن بتكلفة مناسبة أيضا. وعلى الرغم من أن تاريخ التجارة الدولية قد أثبت مرارا عدم جدوى محاولات استخدام تدابير مثل القيود والعقوبات والحظر والحصار الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية، إلا أن مثل هذه التدابير قد دخلت أيضا في نطاق الحماية التجارية. حتى لقد أحصى البنك الدولي زيادة صافية في حوالي 2500 حاجز من الحواجز التجارية غير التعريفة الجمركية على مدى سنتين فقط هما 1985 و 1986, [27] ولذلك يتساءل الكثيرون: أهي العودة إلى الحماية ؟ أم هو اندفاع نحو مركانتيلية (تجارية) جديدة ؟

انتشار الحماية عالميا:

على الرغم من أن اتفاقية «الجات» كانت تطبيقا للدرس الأساسي الذي استخلصته دول الحلفاء من دروس الحرب العالمية الثانية وهو ضرورة العودة إلى حرية التجارة الدولية، وعلى الرغم من عودة الدول الصناعية الكبرى إلى حرية صرف العملات منذ الخمسينات، وعلى الرغم من قيام العديد من الدول بتخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه التدفقات التجارية، وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على نمط الميزات النسبية، وعلى الرغم من النمو الانفجاري للأسواق المالية والنقدية، إلا أن السبعينات أخذت تشهد تصاعدا في تدابير الحماية من جانب أغلب الدول الصناعية، وخصوصا الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة. كان التضخم قد بدأ يتسع في منتصف الستينات في بعض الدول الصناعية، وبلغ أوجه في السبعينات. حتى ذلك الوقت كان نمو التجارة الدولية يرجع إلى نمو حقيقي في حجم تيارات التجارة. وعلى أثر رفع أسعار النفط واجهت البلدان النامية غير النفطية مشكلة دفع أسعار عالية للواردات والعجز في الموازين التجارية. ومع تباطؤ النشاط الإنتاجي للبلدان الصناعية في الثمانينات واجهت هذه البلدان انكماشا في حجم الصادرات العالمية. [28] وهو انكماش أصاب بصفة خاصة صادرات الخامات.

وإذا كانت الدول الصناعية قد وافقت في نهاية الستينات على أن تمنح معاملة تفضيلية لمجموعة من الواردات من العالم الثالث، سميت نظام

الأفضليات المعمم، وهي تشمل 16 نظاما تضم 26 دولة نامية، غير أن دراسة للانكتاد قد كشفت أن كل واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية التي منحت هذه الأفضليات قد بلغت 267 مليار دولار في عام 1982، لا تمثل المعاملة التفضيلية سوى نسبة 11٪ منها. وحتى داخل البلدان النامية التي تقررت لها هذه المعاملة فإن الأفضليات قد استخدمت لمصالح منتجات الشركات متخطية القوميات، بحيث لم تكن البلدان النامية هي المستفيدة منها.[29]

في الستينات كانت التجارة الدولية تنمو بمعدل 9, 3٪ في المتوسط سنويا فيما بين عامي 1963 و 1973. أما في السبعينات فقد هبط هذا المعدل إلى 8, 2٪ فيما بين عامي 1963 و 1973. وفي هذا العام الأخير كانت فرنسا تخضع 55٪ من وارداتها لقيود غير التعريفة الجمركية. وفي الولايات المتحدة كانت النسبة 40٪، وبالتالي فإن التجارة الدولية في الخامات لم تتوسع بسرعة التجارة في المصنوعات. ونتيجة ذلك كان هناك نقص واضح في نسبتها إلى مجموع صادرات العالم الرأسمالي. وفشلت في السبعينات جهود الدول النامية لإقامة التكتلات لحماية خاماتها. فشل كارتل(*) الفوسفات الذي سعى المغرب لتكوينه. كما فشل كارتل النحاس الذي تكون في عام 1967 من شيلي، وبيرو، وزائير، وزامبيا. ولم تنجح جهود الانكتاد في إقرار الاتفاقية المجمعة للسلع التي تصدرها البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.

أما في مجال المنتجات الزراعية فلقد زادت الصراعات على الأسواق فيما بين الدول الصناعية نفسها: بين الولايات المتحدة واليابان على منتجات البقر والموالح، وبين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية على الدقيق والبذور الرئيسة والتفاح، وبين الجماعة الأوروبية وكندا على اللحوم، وبين الولايات المتحدة واليابان على السكر.[30]

والواقع أن اختلالات حادة صارت الآن تحكم إنتاج وتجارة السلع الزراعية. والسبب في ذلك هو وفرة الإنتاج الزراعي في البلدان الصناعية، وتحول هذه البلدان إلى الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، والمواد الخام.[31]

ولقد زادت الحماية فيها مع إقامة السوق الأوروبية المشتركة في نهاية

(*) كارتل: اتحاد المنتجين للتخفيف من وطأة التنافس بينهم (المحرر).

الخمسينات. وعندما تنامت الثورة العلمية والتكنولوجية في السبعينات كانت دول السوق مستعدة لقبول أعضاء جدد بشرط قبول سياستها الزراعية. ومن ثم أصبحت الجماعة الأوروبية أكثر أخذا بالحماية في مجال الزراعة مع الميل نحو الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الخامات، وفعلت بقية الدول الصناعية مثلها. ومن هنا صارت تكنولوجيا الزراعة تعني إعانات تصدير للمنتجات الزراعية. وانتهت إلى حرب إعانات بين القطبين الكبيرين: الولايات المتحدة، والجماعة الأوروبية. وفي عام 1982 أعلنت أمريكا أنها ستبدأ بتصريف الفائض من المنتجات الزراعية من الحبوب ومنتجات الألبان بأسعار الإغراق إذا ما استمر عناد أوروبا الغربية في التعامل معها. وفي العام التالي استخدمت أمريكا إعانات التصدير حين صدرت إلى مصر وهي سوق تقليدية لتصريف القمح الفرنسي مليون طن من دقيق القمح. وفي منتصف عام 1983 أعلنت عزمها على تقديم الإعانات لدعم تصدير الزبدة والجبن إلى مصر.[32] وكما يقول جالبريث فإنه بدلا من تنظيم الإنتاج مع الدول الزراعية مثل. فرنسا، والأرجنتين، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، تفضل الولايات المتحدة دفع إعانات ضخمة للتعويض عن الأسعار المنخفضة الناشئة عن الإفراط في الإنتاج.[33]

ويكمن وراء ذلك كله حقيقة أن رأس المال صار يفضل الاستثمار في تلك القطاعات التي لا تستهلك الخامات بكثرة، وهي قطاعات الخدمات والمنتجات كثيفة التكنولوجيا. وصار يستخدم الحماية لمعارضة قوانين المزايا المقارنة بهدف رفع أسعار المنتجات الزراعية والخامات عن مستواها الطبيعي. ومن هنا اختلال التجارة الدولية في بداية الثمانينات، وخصوصا في البلدان النامية، والاتجاه بالتالي إلى الحماية العالية في البلدان الصناعية وخصوصا في تجارة السلع الزراعية.

دعاوى التوسع في الحماية:

تلقى الدعوة للحماية التأييد الحار من قبل قطاعات هامة من رجال الأعمال في الصناعة والزراعة في البلدان المتقدمة. وتقف الولايات المتحدة على رأس هذه البلدان الداعية للحماية والتوسع فيها. وهي دعوة لا يؤيدها الاقتصاديون الكبار أمثال: جالبريث، بينما ينفي اقتصادي مثل: بيلا بالاسا

اتجاهات التجارة والإنتاج في العالم

(متوسط معدلات النمو السنوي)

	79 / 70	85 / 80	1986	1987
الإنتاج العالمي	4.1	2.5	3.2	3.2
البلدان الصناعية	3.3	2.3	2.7	3.3
البلدان النامية	5.7	2.7	4.2	3.4
التجارة العالمية	6.4	2.4	4.7	5.7
البلدان الصناعية	6.6	3.4	5.7	6.0
البلدان النامية	6.6	0.5	2.5	6.5

المصدر : IMF, Issues and developments in international trade policy, Occidental Paper 63, December 1988, p. 2.

أن تكون القيود الكمية قد قيدت بصورة جوهرية من توسع الواردات من المنتجات الصناعية لدى البلدان المتقدمة.[34] ومع ذلك فما زالوا يذكرون بالأسى والأسف في الولايات المتحدة كيف أن الرئيس هوفر، قبل أن يوقع في عام 1930 على التعريفة الجمركية التي ضاعفت من الرسوم على كل الواردات تقريبا، كان قد تلقى رسالة موقعا عليها من أكثر من ألف اقتصادي أمريكي يحثونه على استخدام سلطته في عدم التوقيع على التعريفة الجديدة. وبالفعل فلقد ترتب على توقيعها انهيار في التجارة الدولية، إذ دفعت شركاء أمريكا إلى الرد بصورة تعريفات وحصص مضادة. ودفعت اليابان نحو مرحلة من العسكرية المتعصبة.[35] ولا يقل الثمن المدفوع حاليا للحماية. ولقد ثبت أن الدعم أو الإعانة المدفوعة من المستهلك عن كل فرصة عمل تحميها الحكومة الأمريكية عن طريق قيود التعريفة وغيرها والمطبقة في السبعينات على سلع مثل: أجهزة التلفاز، والأحذية، والصلب تمثل نحو ستة أضعاف تكلفة تعويض فرصة العمل في صناعة التلفازات، وأكثر من تسعة أضعاف هذه التكلفة في صناعة الأحذية، وأربع مرات ونصف مرة في صناعة الصلب.

ومع ذلك تتصاعد الحملة من أجل الحماية مستعينة بدعاوى شتى مثل

ضرورة الرد على الممارسات التجارية غير العادلة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وضعف الانتعاش وهشاشته عندما يحل، ومعدلات البطالة المرتفعة، وتفاوت أسعار الصرف، والجمود الهيكلي المتمثل في العجز التجاري الخيالي لدى الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية.

يقال إن الأزمة الاقتصادية هي المسؤولة أساسا عن تزعزع نظام التجارة الدولية، [36] وكذلك التفاوت في العودة إلى الانتعاش. لكن يبدو أن التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي هو العامل الأكثر فاعلية. ولذلك تواجه منظمة التعاون والتنمية عجزا إجماليا في ميزان المعاملات الجارية يصل إلى 30 مليار دولار في عام 1987 مقابل 16 مليار دولار في العام السابق. أما الولايات المتحدة فإن عجز ميزانها الجاري قد قفز إلى 132 مليار دولار في عام 1986 مقابل 7 ,117 مليار دولار في عام 1985. ويقدر بحوالي 150 مليار دولار في عام 1987. وعلى الجانب الأخر فإن الفائض الجاري لبلد مثل اليابان قد وصل إلى 77 مليار دولار في عام 1986، وكان 3 ,49 مليار دولار في عام 1985 , 8 ,36 مليار دولار في عام 1984. أي أنه تضاعف أكثر من مرتين في مدى سنتين. ولذلك يطرح صندوق النقد الدولي مسألة الاختلالات الكلية فيما بين البلدان الصناعية الكبرى في مقدمة دواعي الحماية.[37]

ويأتي في مقدمة هذه الاختلالات معدلات البطالة المتفاوتة وتقلبات أسعار الصرف وعدم استقرارها. إن تناقص البطالة لم يعد هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية للبلدان الصناعية،[38] فإنه يظل كامنا أو صريحا وراء السياسة التجارية الداعية للحماية. ومن المسلم به أن السياسة الزراعية للجماعة الأوروبية قد أدت إلى إنقاص العمالة في فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وإنجلترا بحوالي 2 إلى 3 ملايين فرصة عمل. ولقد كانت تقلبات أسعار الصرف وراء الاندفاع لوضع بعض القيود الكمية على التجارة الدولية. فلقد اصطحبت أسعار الصرف المعومة بحركات رؤوس أموال. وأدت عمليا إلى سياسات للحماية في البلدان ذات أسعار الصرف المغالى في تقويمها. كما أن تقلب أسعار الصرف باستمرار قد أدى إلى إضعاف فاعلية التعريفات كأداة للحماية. وأصبحت تيارات النقد هي التي تحدد تيارات التجارة وليس العكس. [39] وبالطبع فإن الدولار يأتي على رأس العملات المقومة بأكثر من

قيمتها. ومن هنا قبلت السلطات النقدية الأمريكية عندما تراجع سعر صرف الدولار بنسب بلغت 30 إلى 40٪ من قيمته مقابل الين والمارك في عامي 1985 و 1986، قبلت أن تخفف القيود النقدية بتخفيض أسعار الخصم، وأسعار الفائدة على الدولار.

وتبقى حقيقة أساسية هي أن الرأسمالية في ظل الثورة التكنولوجية والتدويل المضطرد لم تصل بعد إلى أوضاع تتولى فيها الشركات المتخطية للقوميات إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. فهذه الشركات هي أكبر المتعاملين في التجارة الدولية. وبالنظر إلى حجم التبادل لديها، وحجم التكنولوجيا التي تتداولها، وازدياد طابع احتكار الأقلية في التجارة الدولية، فإنها لم تتوصل فيما بينها إلى صيغة مستقرة لإعادة توزيعها فيما بينها.

ولذلك فما زالت الحماية تلعب دورين أساسيين في استراتيجيتها الكونية: أما الدور الأول فهو دور دفع الطرف الآخر في المنافسة للاتفاق. ولا شك في أن الصراع بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية على تجارة المنتجات الزراعية وفرض الولايات المتحدة رسوما على واردات المنتجات الخشبية من كندا، وتقييد واردات الصلب والسيارات الأمريكية من اليابان، كل ذلك يدخل في باب الحث على التوصل إلى اتفاق. وبالفعل شكلت كندا والولايات المتحدة أخيرا منطقة للتجارة الحرة. وتوصلت الولايات المتحدة في عام 1986 إلى اتفاق كارتل مع اليابان في الإلكترونيات. ومن شأن هذا الاتفاق الأخير أن يقضي على الإلكترونيات اليابانية الرخيصة بعد أن وصل سعر المعالج المصغر في منتصف 1985 إلى 4 دولارات فقط، وفكرت اليابان في توزيعه على البلدان الأقل نموا بالمجان. ومن هنا أثبتت الشركات المتخطية للقوميات قدرتها على الحفاظ على الأسعار العالمية في الأسواق خلافا لكل التوقعات القديمة. فمهما يكن الطلب ضعيفا فإن الأسعار لا تنخفض.

وأما الدور الثاني فهو دور احتواء التوسع الصناعي للبلدان النامية. وتستخدم لذلك أداة التعريفة الجمركية التي تركز على المنسوجات والملابس والأحذية وبعض البتروكيماويات. كما تستخدم أيضا لمواجهة بعض السلع الغذائية وصناعات الجلود والبلاستيكات حيث انتقلت الميزة النسبية إلى البلدان النامية، وبعد أن نمت الواردات من هذه البلدان النامية فيما بين عامي 1973 و 1981 بمعدل نمو سنوي بلغ 22٪ في المتوسط هبطت بحوالي

4٪ سنويا فيما بين عامي 1981 و 1986. ومع ذلك فما زالت هذه الواردات تمثل نسبة هامة من واردات الدول الصناعية.

واردات البلدان الصناعية

الخاضعة لإجراءات غير التعريفة الجمركية

السلع	(نسبة مئوية من الواردات الكلية)		
	1981	1984	1987
واردات غير النفط	18.7	19.9	22.6
منها :			
مواد غذائية	35.3	38.7	38.2
سلع مصنوعة	18.1	18.3	21.5

المصدر : IMF, Issues and developments in international trade policy, Occasional Paper 63, December 1988, p. 2.

وإذا كانت المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان قد صارت هي القوة المركزية التي تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي حاليا فإنها لم تصل بعد إلى تسوية تعيد الاستقرار إلى التجارة الدولية. وتحت القيادة السلبية للولايات المتحدة، فإن نظام التجارة الحرة الذي كرسته الجات وأسسته على النموذج الريكاردي يتهاوى باضطراد أمام نظام الحماية الذي يتوسع في كل مكان.

صور الحماية وأدواتها:

لا شك في أن المبدأ الجوهري لنظام التجارة الدولية هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية غير المشروط. وبمقتضاه فإن المزايا التجارية التي يتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين تمتد لجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى. ولما كانت البلدان النامية لم تشارك في صياغة الجات التي لم تغلب عليها اعتبارات التنمية فقد جرت محاولات عديدة لتمكين الدول النامية من استخلاص مزايا من نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف. غير أن هذه المحاولات لم تلبث أن أفسدت بعوامل عدة، بحيث يمكن القول إنه على طول عام 1982 كان نظام التجارة الدولية قد انفجر وتآكل من جراء تلك

العوامل.[40]

أ-إهمال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وتطبيق إجراءات تمييزية ضد البلدان النامية.

ب-إدخال وإحياء مفاهيم لتبرير التمييز والنظم المعادية للتجارة متعددة الأطراف.

جـ-تدهور أهمية التعريفة كأداة لتنظيم التجارة الخارجية للدول.

د-النمو المتزايد للإجراءات الكمية غير التعريفة الجمركية لتقييد التجارة الدولية.

هـ-نشر آليات لإدارة كميات وأسعار، وأحيانا مصادر الواردات.

و-التحلل من الالتزامات السابقة بالنسبة لبعض المنتجات.

ز-اهتمام أكبر بالتجارة الثنائية.

وهكذا تراجعت معدلات نمو التجارة الدولية للبلدان النامية نتيجة سياسات الحماية المتشددة للدول الصناعية. لكن هذه السياسات تعمل أيضا فيما بين هذه الدول بضراوة مماثلة. وتعددت بذلك صور الحماية المطبقة.

وليس هناك جديد في استخدام التعريفة الجمركية، بل لقد قل اللجوء إليها لأغراض الحماية، وإنما الجديد هو في تصاعد الحماية من خلال الحواجز غير الجمركية،[41] الجديد هو في تلك الإجراءات التي تمثل قيودا على الواردات الأجنبية، أو ما يمكن أن يسمى إجراءات التمييز في الاستيراد. ولكنها تمثل تدابير لمناهضة الإغراق، أو قيودا كمية مختلفة تمثل الحصص، أو إعانات للتصدير، أو رسوما تعويضية لمواجهة الإعانات في البلدان المصدرة. وقد برزت في الآونة الأخيرة تدابير ثنائية متنوعة لتنظيم الاستيراد مثل:

أ-هناك التدابير الثنائية في صورة قيود اختيارية على التصدير من جانب إحدى الدولتين تعبر عن تفاهم غير رسمي نتيجة المساومة الثنائية. وتلك خطوة نحو الاتفاقات الاحتكارية في التجارة الدولية.

ب-وهناك الاتفاق الثنائي على منطقة للتجارة الحرة، وهو يعبر عن الاتفاق على فرض القيود على حرية تجارة البلدان الأخرى. وهي خطوة أخرى نحو التكتلات الاحتكارية. ويكفي أن نعلم أن التجارة البينية بين دول

السوق الأوروبية المشتركة تمثل الآن ما يعادل 57٪ من مجموع تجارتها العالمية. ولقد بلغت صادرات السوق 754 مليار دولار في عام 1986، وهي تزيد بذلك على ثلث صادرات العالم كله، وتعادل ثلاث مرات ونصف مرة صادرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. [42]

وفيما عدا التدابير الثنائية، وهي تدابير اتفاقية، فإن القيود على التجارة الدولية تمثل محاولة لإفساد مبدأ المزايا النسبية للحد من المنافسة في الواردات من بلدان ذات مزايا نسبية أفضل، وهي لذلك تتسم بعدم الشفافية، فلا يمكن معرفتها بدقة، وإنما هي مجموعة من الإجراءات الإدارية في الجمارك، أوهي مجموعة من الإجراءات الداخلية مشجعة للصادرات من صناعة إلى صناعة. وعلى سبيل المثال، فإنه في صناعة البتروكيماويات لم تلجأ الجماعة الأوروبية للقيود الكمية، وإنما لجأت لتخفيض المزايا المتاحة للبلدان المنتجة والمصدرة لها مثل السعودية. وتزداد القيود مع ازدياد قدرة البلدان النامية على التصنيع. وفقد ظهر أسلوب التعريفة المتصاعدة التي ترتفع مع ارتفاع درجة تجهيز وتصنيع المنتجات، وتطبق على بعض المواد الغذائية، والجلود، والمنسوجات، وبعض المنتجات البتروكيماوية، بالإضافة إلى حماية القطاعات الزراعية بالإعانات للمصدرين.

لقد زادت مساعدة الدول الصناعية للصناعة زيادة حادة، لكنها أصبحت أكثر انتقائية، وتركزت على دعم الصناعات التقليدية. وتشير الدراسات العديدة التي أجريت في السنوات الأخيرة إلى أن القيود منتشرة لحماية تلك الصناعات التي تعاني من طاقة إنتاجية زائدة مثل صناعة الصلب، والصناعات التي انتقلت الميزة النسبية فيها إلى البلدان النامية مثل المنسوجات والملابس والمواد الغذائية. وفيما وراء هذه الظاهرة الأخيرة نجد أن موجة جديدة من التكنولوجيا صارت تسمح بإنتاج منتجات وعمليات جديدة تماما تفضي إلى تحولات في هيكل وأنماط التجارة الدولية. فهناك تحولات سريعة في الطلب فيما بين القطاعات التحويلية. وهناك أيضا تحولات أسرع بين مجموعات الناتج نفسها. وبعبارة أخرى، فإن «محتوى الخدمة» في السلعة المنتجة أصبح عاملا حاسما في تحديد قدرتها على المنافسة. هذه الميزة المقارنة الجديدة هي بطبيعة الحال للدول المتقدمة وقدرتها على التكيف مع احتياجات السوق العالمية. أما بالنسبة للبلدان

النامية التي تتميز أصلا في مجال العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية الوفيرة فإن أهمية ميزتها المقارنة قد نقصت. وهي مقبلة على انهيار طويل الأمد في الطلب العالمي على منتجاتها.[43]

وهناك طاقة إنتاجية فائضة في الصلب تمثل نقصا في الطلب نتيجة المنافسة المتزايدة من جانب البلاستيكات والبدائل الأخرى. ومازالت الحرب التجارية مستعمرة بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية حول التوصل إلى ما يشبه الكارتل الدولي للصلب. وهناك طاقة إنتاجية في البتروكيماويات بعد أن تصدت الدول العربية النفطية لإنتاج بعضها مثل الميثانول والاثيلين والأمونيا. فلقد قامت السوق الأوروبية بتطبيق رسم جمركي بلغ 5 ,12٪ إلى 5 ,14٪ على وارداتها لمواجهة انخفاض تكلفة الإنتاج العربية الناجمة عن توفر ورخص المادة الخام، وحداثة المصانع المقامة، وتوفر الساحات الشاسعة المكشوفة لبناء المصانع بعيدا عن الأماكن المأهولة بالسكان. ولذلك ينطبق الرسم المذكور على واردات الميثانول والاثيلين من المنطقة العربية فقط دون الواردات المماثلة من الولايات المتحدة أو اليابان.[44] ولقد زاد إنتاج المنسوجات والملابس منذ عام 1982. وفي عام 1986 زادت صادرات المنسوجات بنسبة 21٪، غير أن هذه الزيادة إنما تعكس انخفاض الدولار. ومع ذلك فلقد زادت صادرات البلدان الصناعية منها أيضا. ونصيبها يمثل 65٪ من صادراتها العالمية. أما صادرات الملابس فقد زاد نصيبها من 43٪ في عام 1985 إلى 45٪ في عام 1986، لكنها كانت تمثل 56٪ من صادراتها العالمية في عام 1973. أما نصيبها من وارداتها فقد ارتفع إلى 85٪ وخصوصا في الجماعة الأوروبية.

غير أن تكلفة الحماية الصناعية باهظة. وتشير التقديرات بالنسبة لعام 1984 إلى أن التكلفة السنوية لكل وظيفة عمل أنقذت بمقتضى إجراءات الحماية الأمريكية في صناعة المنسوجات والملابس قد بلغت 50 ألف دولار، و 39 ألف دولار على التوالي مقابل متوسط أجر سنوي كان يبلغ عندئذ 2 ,13 ألف دولار، و10 آلاف دولار على التوالي أيضا، مما يوضح أن الموارد الموجهة لدعم الصناعة كانت ستحقق معدلات عائد أكبر في قطاعات الاقتصاد الأخرى.[45]

وتلزم كلمة عن المنتجات الزراعية. فهي توجد خارج نطاق اتفاقيات

الجات أصلا. ولذلك جرت المفاوضات منذ عام 1982، لكنها لم تتوصل إلا لتوصيات تهدف إلى تحقيق حرية أكبر في التجارة الدولية للسلع الزراعية. ومازالت وجهة نظر أمريكا هي الموافقة على إلغاء الدعم المقرر لمنتجاتها الزراعية مدة عشر سنوات. أما الجماعة الأوروبية فترى الاستبعاد الكامل للحماية والإعانات على مرحلتين. [46] ومع ذلك فما زالت البرامج الواسعة لحماية الزراعة سمة لمعظم البلدان الصناعية.

ولا تزال سياسات الدعم الزراعي من جانب البلدان الصناعية الكبرى هي السبب في اختلالات التجارة في المنتجات الزراعية. ولقد أنقصت من فرص الدخول إلى الأسواق من جانب المصدرين الأكفأ، وبالذات من البلدان النامية. ولقد أدى التصرف في فائض الإنتاج فيها على الأسواق العالمية إلى انكماش أسعار المواد الغذائية. وفيما بين عامي 1980 و 1987 هبط الرقم القياسي لأسعار هذه المواد بحوالي الثلث في الأسعار الاسمية والنصف في الأسعار الحقيقية.

ويعتبر قطاع منتجات الألبان القطاع الذي يتلقى أعلى مستوى من الدعم في الولايات المتحدة. وفي عام 1986 بلغ الدعم الكلي لهذه الصناعة الغذائية 1400 دولارا لكل بقرة في أمريكا، أي أكبر من نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي في 64 دولة نامية تمثل نصف سكان العالم. غير أن التكلفة المباشرة التي تحملها المستهلكون ودافعو الضرائب من جراء دعم الزراعة بلغت حوالي 158 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل نحو 40٪ من قيمة دخل المنتجين. [47]

ويتركز الإنتاج العالمي من الحبوب للتصدير عدا الأرز في البلدان الصناعية. ومع أن الصين هي أكبر منتج للقمح في العالم غير أن إنتاجها مخصص للاستهلاك المحلي. ولقد زاد إنتاج الحبوب بشدة في الثمانينات بسبب زيادة الإنتاجية، لكن التجارة في الحبوب هبطت. فإن بعض البلدان التي كانت تستوردها من قبل مثل: الصين والهند وإندونيسيا قد حققت درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك عاد نصيب الولايات المتحدة من صادرات القمح العالمية ليرتفع ويصل إلى 41٪ في عام 1987 / 1988.

وكانت اللحوم تستهلك عادة في بلدان إنتاجها. ولحوم البقر والعجول هي أهم مكونات التجارة الدولية في اللحوم، لكن كانت الصادرات تمثل

أقل من 10٪ من الاستهلاك الكلي. ومنذ السبعينات حدث تغير في منوال هذه التجارة، نتيجة هبوط الأهمية النسبية للمصدرين من أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، والبرازيل، وأورجواي، حيث لا يدعم الإنتاج. فهبطت صادراتها وخصوصا الأرجنتين بعد دخول إسبانيا والبرتغال في الجماعة الأوروبية. وفي عام 1984 صارت هذه الجماعة أكبر مصدر للحوم البقر عن طريق إعانات التصدير.

والسكر مثال على التطور الذي حدث في صناعته من خلال إنتاج مواد أخرى ذات حلاوة. وعلى الرغم من هبوط إنتاج السكر نتيجة تراجعه في البرازيل وكوبا، فإن استهلاكه يهبط أيضا في أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان نتيجة إحلال مواد التحلية الأخرى بدلا من سكر القصب والبنجر، بينما يتزايد استهلاكه في البلدان النامية. ومن هنا اكتسحت الدول الصناعية سوق السكر العالمية بعد أن رفعت الرسوم على وارداتها منه عشرين مثلا للرسوم على المنتجات الخام.

وهكذا أفضت الحماية المتزايدة إلى عزل جزء كبير ومتزايد من التجارة الدولية عن قوى السوق العالمية بما في ذلك أسعار الصرف، وذلك باستخدام أدوات تتضمن الرسوم والحصص والدعم والإعانات المخصصة لتعويض الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

مقاومة الحماية بالحماية:

لكن الدول المتقدمة ترد على الحماية التي تصيبها بالحماية المضادة. فكندا مثلا استمرت في تقديم الدعم للزراعة، وأدخلت نظاما لدعم الدخول بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية لمواجهة تأثير الدعم المتزايد من جانب الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية. والجماعة الأوروبية أقدمت في عام 1984 مثلا على عقد مبيعات للاتحاد السوفيتي بحوالي 200 ألف طن من مخزون الزبد بأقل من 40٪ من أسعار الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية حول منتجات الألبان، مما أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة وأستراليا من الاتفاقية. وإنما اتفق على أن الزبد القديم لمدة 18 شهرا على الأقل لا يخضع للاتفاقية. ومع ذلك واصلت الجماعة الأوروبية تأويل الاتفاقية لصالحها. وفي مجال السيارات اتجهت اليابان إلى طريق

آخر نتيجة القيود الموضوعة أمام استيراد سياراتها وارتفاع قيمة الين. إذ فضلت التوسع في الاستثمار في شركات صناعة السيارات، أولا في أمريكا الشمالية، ثم في البلدان النامية، ثم في أوروبا الغربية. ومن ثم احتمت بالحماية التي فرضت أصلا لمواجهتها.

وإنما أصابت الحماية بكل ثقلها فريقين من البلدان النامية: البلدان التي نجحت في تنمية صناعة موجهة للتصدير، وأصبحت لها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية، والبلدان التي حاولت التغلب على عجزها التجاري فزادت من الصادرات من الخامات والمصنوعات وكان يمكن استيعابها محليا. وهنا تبدو البلدان النامية المثقلة بالديون الخارجية في أسوأ حال. إذ إن عليها أن تحد من وارداتها بصورة جذرية لخدمة الديون في الوقت نفسه الذي عليها أن تتوسع في صادراتها للحصول على موارد إضافية لخدمة الديون نفسها، وهي بالتالي مستعدة للتصدير بأي ثمن وعلى حساب الاستهلاك المحلي، أي أنها على استعداد لأن تضاعف من حدة التبادل غير المتكافئ الذي توجد طرفا فيه.[48]

ونبدأ بالفريق الثاني. فمنذ أواسط السبعينات تشهد البلدان النامية المنتجة للخامات والغذاء كيف أن القيود التي أقيمت من قبل البلدان الصناعية تكبح بدرجة متزايدة من النمو الاقتصادي. ولقد تفاقمت هذه الظاهرة في الثمانينات ووصلت إلى حد الكارثة. ففي عام 1960 مثلا كان طن البن يسمح لشراء 37,3 طن من الأسمدة من البلدان الصناعية، فلم يعد يشترى في عام 1982 سوى 15,8 طن فقط. ففي عام 1959 كان جرار واحد بقوة عشرة أحصنة يتطلب شراؤه 24 طنا من السكر، فأصبح يتطلب 115 طنا في عام 1982. أما النفط فقد ارتفعت قيمته في التجارة الدولية من 29 مليار دولار في عام 1970 إلى 535 مليار دولار في عام 1980، كانت تمثل 7٪ من إجمالي التجارة الدولية، فأصبحت تمثل 21٪. لكن البلدان الصناعية لم تلبث أن استعادت توازنها بسرعة. فسرعان ما انهارت أسعار النفط في عام 1986. وبعد أن كان المستهلك الفرنسي يدفع 353 فرنكا ليحصل على برميل واحد من النفط في عام 1985 فإنه لم يعد يدفع في العام التالي سوى 98 فرنكا، بانخفاض بلغ 60٪. وتقدر القيمة الحقيقية للعائدات المتوقعة ابتداء من عام 1987 بما لا يزيد على ثلث قيمة العائدات النفطية في عام

1974 , [49] ولقد ثبت أن وضع مصدري الخامات لا يتحسن حتى في سنوات الانتعاش الدوري في البلدان الصناعية، وذلك على الرغم من التسليم بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان هو المحدد الرئيس للطلب في الأسواق العالمية، وعلى الرغم من الاعتراف بأن زيادة تبلغ ١٪ من النمو الصناعي في البلدان الصناعية ترفع أسعار الخامات بحوالي 5 , 2٪. فلقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الخامات في عام 1984، وهو عام الانتعاش، إلى 4 , 84٪ بالمقارنة بعام 1980، وهو عام الركود. وممكن أن يقال الشيء نفسه عن المنتجات الغذائية. فإن إجراءات الحماية التي اتبعتها الدول الصناعية قد ضاعفت من فائض الإنتاج المحلي للبلدان النامية مما دفع إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وأدى في النهاية إلى انهيار نصيب البلدان النامية في صادرات السلع الزراعية العالمية، وخصوصا المواد الزراعية.

ولذلك مازالت سياسة إقامة المنظمات الجماعية لتنظيم إنتاج وتجارة الخامات المعدنية والزراعية، مثل منظمة الأوبك، هي السياسة الوحيدة الصالحة لإعادة التوازن إلى السوق الدولية فيها.

أنصبة تصدير المنتجات الغذائية

(نسبة مئوية)

البلاد	1963/61	1984 /82
البلدان النامية	44.8	34.2
البلدان الصناعية	46.2	62.7

المصدر : IMF, Issues and developments in international trade policy, Occasional Paper 63, December 1988, p. 28.

هذا عن الفريق الأول من البلدان النامية، أما الفريق الثاني الذي عرف طريق التصنيع والتصدير على أساس تمتعه بالمزية النسبية في العمل، أو الخامة أو الطاقة فإن وضعه ليس سيئا تماما. لقد اختار بعض هذه البلدان

تصنيع بعض الخامات في تكرير النفط، وإنتاج البتروكيماويات، والدخول في نظام التوزيع في البلدان الصناعية. ولاشك في أنها كانت تسعى لتحقيق عدة أهداف: أن تجد منفذا مضمونا لكل إنتاجها أو بعض من الخامات، وأن تقي نفسها ضد تقلبات أسعارها في السوق الدولية، وأن تنوع معاملة منتجاتها من السلع المكررة والبتروكيماويات لدى البلدان المستوردة. ونتيجة التحقيقات حول مكافحة الإغراق، فإن ستة بلدان مصدرة للنفط والنفط المكرر والبتروكيماويات قد اتفقت في نوفمبر 1987 على وضع سعر أدنى لصادراتها من اليوريا إلى الجماعة الأوروبية. ولقد رفضت السعودية ذلك الاتفاق، ولذلك فرضت عليها الجماعة الأوروبية رسما ضد الإغراق.

أما بقية البلدان النامية وخصوصا تلك التي تمثل الرباعي الصناعي الجديد: تايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، فقد تصدرت الولايات المتحدة عملية الحماية ضد منتجاتها الصناعية. وأنهت دخول سلعها المعفاة من الرسوم بعد أن استنفدت ميزتها النسبية على أساس قدرة هذه الأقطار على مضاعفة استغلال العمالة فيها. لقد تعزز النمو الاقتصادي لبلدان مثل: تايوان، وكوريا الجنوبية منذ منتصف الستينات باتباع استراتيجية الصناعة كثيفة العمالة الموجهة للسوق الأمريكية. وفي منتصف الثمانينات تغير الوضع مع تحول أمريكا نحو الحماية المتشددة. فوضعت حصصا على الواردات من المنسوجات والملابس. وأنهت نظام صادرات هذه الدول المعفاة من الرسوم وهو الإعفاء الذي تقرر في ظل نظام الأفضليات المعمم. وكان فقد نجح أيضا في تخفيض القيود على صادرات أمريكا الزراعية مثل لحوم البقر. واستفادت الدول الصناعية الجديدة من انخفاض سعر صرف عملتها بالدولار. لكن عملة تايوان ارتفعت بحوالي 40٪ في عام 1986. وارتفعت عملة كوريا الجنوبية بحوالي 20٪ في عام 1988.

ومن هنا تفقد هذه البلدان ميزتها النسبية وهي العمالة الرخيصة. فارتفاع الأجور الحقيقية قد جعل الصناعات كثيفة العمالة غير منافسة، ودعا المشروعات للبحث عن العمالة خارج بلادها. وانتقل احتكار أمريكي اسمه) سى جيت (وهو مشروع متخط للقوميات إلى سنغافورة لإعادة توطين بعض عمليات نقلا من تايلاند. وتتواجد الآن في جنوب شرق آسيا قوة

عمل رخيصة مشكلة من العمال الأجانب.

وتسعى البلدان الصناعية الحديثة للانتقال من صناعات المنسوجات والملابس إلى صناعات ذات قيمة مضافة كبرى مثل الآلات الحاسبة، والمراحل المتقدمة من الأجهزة الإلكترونية والاستهلاكية، والسيارات، والملابس الراقية. ويبدو أن الصورة في هذه المنطقة سوف تتغير قريبا. ففي عام 1987 حققت كوريا الجنوبية فائضا مع الولايات المتحدة، لكنها عانت من عجز بلغ 5,2 مليار دولار مع اليابان وحدها نتيجة استيراد مكونات الإنتاج الإلكترونية، وأجزاء السيارات، والآلات. وتسعى اليابان لإقامة منطقة لها هناك قد تضم الصين أيضا. [50]

ذلك مخرج قد يوصد بدوره، أو تغير البلدان الصناعية الجديدة وجهتها من الولايات المتحدة إلى اليابان. وإنما تدل التجارب على أن البلدان النامية قد اكتشفت استخدام التجارة العكسية بوصفها أداة لتسويق صادراتها، وآلية للتغلب على النقص في العملة الصعبة، والحماية من نظم الحماية في البلدان الصناعية. وهو حل يوفق بين حاجات الاستيراد الموضوعية ونقص الموارد المالية لديها. ومن ثم تلجأ إلى أسلوب التجارة العكسية أو تبادل سلعة مقابل سلعة أو التجارة الدولية دون استخدام للنقود.

ومع أن التجارة العكسية لا تمثل أكثر من حوالي 5٪ من حجم التجارة الدولية، فمازالت المقايضة هي أقدم أشكال التبادل. ومع تفاقم أزمة المديونية والتوسع في تدابير الحماية، وبالتالي نقص العملة الدولية، فإن هذه التجارة العكسية مرشحة لكي تنمو في صورتيها. المقايضة قصيرة الأجل والمقايضة طويلة الأجل. وتصبح المقايضة هنا جزءا من استراتيجية التسويق والمنافسة، وأداة من أدواتها للتأثير في السوق، أي وسيلة للحماية من الحماية بفتح ثغرة في جدار محاولات إغلاق الأسواق في وجه العالم الثالث. [51]

مراجع الباب الخامس

(1) انظر

M. Alvares Garcia and A. Martins, Les alternatives du developpment en Amerique Latine et le Rapport Nord-Sud Sud-Nord, Congres d'Athenes de. l 'Association internationale des juristes democrates, du 15 au 19 Octobre 1984, p. 12

(2) انظر بصفة خاصة الوثيقة التي أعدتها انكتاد بمناسبة الدورة السابعة التي عقدها في جنيف في يوليو 1987

UNCTAD VII, Assessment of the World Economy, Revitalisating development growth and international trade-Assessment and policy options, p. 14 et s

(3)انظر محمد صبحي الاتربي، بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية، مجلة التجارة والصناعة، فبراير ومارس، 1989، صنعاء، صفحة 75 و76.

(4) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد العالمي المعاصر»، المرجع السابق ذكره، صفحة92.

(5) انظر

I. Galbraith and S. Menshikov, Capitalism, Communism and Coexistence . London, 1988, p.12.

(6) انظر مؤلفنا «المشاركة»، مرجع سبق ذكره، صفحة 21 و32.

(7) انظر في ذلك مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد العالمي المعاصر»، المرجع سابق الذكر، صفحة 37 وما بعدها.

(8) انظر مؤلفنا «أزمة التنمية الاقتصادية العربية» بغداد، 1979، صفحة26.

(9) انظر لويد كينوارد، انحدار صناعة الصلب الأمريكية، التمويل والتنمية، واشنطن، ديسمبر 1987، صفحة30.

(10) انظر محمد صبحي الاتربي، الشركات متعددة الجنسية والطبقات العاملة، قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو 1987، القاهرة، صفحة91.

(11) انظر مؤلفنا: أزمة التنمية الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص30.

(12) انظر لويد كينوارد، المرجع السابق، صفحة74.

(13) انظر البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني، 1986، صفحة184.

(14) انظر مؤلفنا سابق الذكر «المشاركة» صفحة45.

(15) انظر محمد صبحي الاتربي، الشركات متعددة الجنسية والطبقات العاملة، المرجع السابق، صفحة97.

(16) انظر مؤلفنا سابق الذكر «المشاركة»، صفحة 35.

(17) انظر مؤلفنا سابق الذكر «أزمة التنمية الاقتصادية العربية»، صفحة 31.

(18) انظر A. Labour Medovoy, Developing Countries in the International Division of Economic Papers, Warsaw, I978, p. 5 et s.

(19) انظر . Rymalov, The World Capitalist Economy, Moscow, 1982, p. 276

(20)انظر يوجين فارجا، القضايا، المرجع السابق، صفحة 31.

(21) فوجت، دور التحديث الفني للزراعة في إطار الاستراتيجية الزراعية فيما يخص البلدان النامية، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، القاهرة، العددان 1 و 2 / 1985، صفحة23.

(22) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، 1976، صفحة 171 وما بعدها.

(23) انظر.Galbraith and Menshikov, op. cit. P.123

(24)انظر جاك لوب، المرجع السابق، صفحة 199.

(25) انظر الدراسة القيمة التي نشرتها مجلة.

Developpment Dialogue, The Laws of Life, another development and the ionew Btechnology, 1988 ; 1 / 2, p. 94. et

(26) انظر المرجع السابق، صفحة 32, 33.

(27) انظر Brancovic, op. cit. P 37.

(28) انظر IMF Survey, 1982, December 13, p 393

(29) انظر Walden Bello, Confronting a brave new world economic order: toward a southern agenda for the 1990s, Moscow, October 10- l4, 1988, p 46 ,47.

(30) انظر

IMF, Issues and developments in international trade policy, Occasional Paper63, Washington, December, 1988, p.2.

(31) IMF Survey, 1982, December 13, 1982,p 393.

(32) انظر فيكتور كوربروف، التناقضات التجارية، في زاخماتوف، المرجع السابق، صفحة128

(33) انظر128 Galbraith and Menshikov, op. cit. p

(34) انظر

Bela Balassa, A Less pessimistic view, Economic Impact, 45, 1984, No. 1, p.67.

(35)انظر

Institutional Investor, November 1985, Is protectionism the only way out?, p.139.

(36) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الخامسة والعشرون ؛ جنيف 6 سبتمبر 1982، العقبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة، صفحة1.

(37) انظرIMF, Issues and developments, op. Cit. P 5.

(38)انظر UNCTAD VII, Assessment of the World Economy, op. Cit. P. 150

(39)انظر. UNCTAD Vll, op. Cit. P 139

(40) انظر. UNCTAD VII, op. Cit. P 143, 144.

(41)انظر سام ليرد والكسندر ييتز، الحواجز غير الجمركية في البلدان المتقدمة 1966- 1986، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1989، صفحة 12.

(42) انظر سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، مع الإشارة إلى الواقع العربي،

المرجع السابق، صفحة9.

(43) انظر. UNCTAD VII, op. Cit. P. 148, 149

(44) انظر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ورقة عمل حول تنسيق الإنماء التكاملي العربي، واقعه ومستقبله، عمان، أكتوبر 1986، صفحة 5.

(45) انظر كليمنس بونكاب، السياسات الصناعية للبلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1989، صفحة16.

(46) انظر IMF, Issues and developments, op. cit. p.40

(47) انظر بيتر و بينجلي، سياسات التجارة الزراعية في البلدان الصناعية، التمويل والتنمية، عدد مارس 1989، صفحة9.

(48) انظر30.. Dubrowasky and Faulwetter, op. cit. p

(49) انظر نادر فرجاني، آثار التغيرات في سوق النفط على المستقبل في البلدان العربية النفطية، المستقبل العربي، مارس 1987، صفحة38.

(50) انظر:. 36 , 35. IMF, Issues and developments, op. cit. p

(51) انظر خطاب مدير عام صندوق النقد الدولي في آخر دورة لمجلس محافظي الصندوق في برلين 1988، وقد أشار إلى استمرار التوسع في قيود التجارة في السنوات الأخيرة، وخصوصا في البلدان الصناعية M. Camdessus, Summary Proceedings, annual meeting, 1988, p. 18

الباب السادس
دورة الأعمال الجديدة

تمهيد

مازال الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري، ومازالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة، ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش.

وكثيرا ما يطرح السؤال: هل استطاعت الرأسمالية أن تسيطر على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد منها الأزمة ؟

والواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودورة الأعمال تكتسب سمات جديدة. فالتدخل المتشعب للدولة في المجال الاقتصادي قد استبعد لبعض الوقت حالات الانهيار في الإنتاج التي عرفت في أزمة الثلاثينات والتي اصطحبت عندئذ ببطالة شبه جماعية. كذلك فإنه قد استبعد أيضا وقوع الدورات الطويلة التي كانت تستمر عشر سنوات. فهناك الآن من العوامل ما يعمل على تخفيف حدة الأزمة وتقصير أمد الدورة.

بالطبع، ليست الرأسمالية في حمى من الأزمات، لأن القوى العفوية التي تعتبر مصدرا للتطور الدوري، أي لتعاقب فترات الانتعاش والركود في الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي مازالت قائمة. غير أن الرأسمالية تتمتع الآن بمقدرة كبرى على مواجهة أزماتها الدورية، إذ تتسم الأزمات الأخيرة بهاتين السمتين البارزتين وهما : أنها أزمات أقل حدة، وأنها أقصر أمدا مما كانت قبل الحرب

العالمية الثانية. لكنها صارت أكثر عمقا.

فلقد أمكن التخفيف من الحدة التي كانت تتسم بها الأزمة. انخفضت فترة استمرار الركود والكساد. أصبحت في حدود 12 إلى 14 شهرا، وكانت من قبل في حدود 37 شهرا وخصوصا خلال الأزمة العالمية في الثلاثينات. كذلك تباينت فترات انفجار الأزمة من بلد إلى آخر، بحيث لم تعد تقع في آن واحد فيها جميعا، مما ساعد على مواجهتها. كذلك تقلص مدى الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي في حدود تتراوح ما بين 8٪ و15٪، في حين انخفض الإنتاج الصناعي الرأسمالي خلال أزمة الثلاثينات بنسبة تتراوح ما بين 18 ٪ و 32٪.

وكانت الدورة الاقتصادية تستغرق في العادة عشر سنوات، حتى يستعيد الاقتصاد فترة الانتعاش من جديد. فقد كان الأمر يتوقف في الواقع على قدرة الاقتصاد الرأسمالي على القيام بتجديد شامل وتوسيع في رأس المال الثابت، في أصوله الإنتاجية. وكل أزمة هي نقطة البدء للقيام بتجديد شامل، وتوسيع في رأس المال الثابت، بهدف أساسي هو تخفيض نفقات الإنتاج. لكن الوضع في الأزمات الأخيرة تغير. فإن تجديد وتوسيع رأس المال الثابت عملية لابد لها من نهاية، ومن ثم فإن الرأسماليين يتوقفون في لحظة معينة عن شراء السلع والعتاد اللذين كانوا يحتاجون إليهما باعتبار أن الطاقة الإنتاجية الجديدة كافية لأن تبدأ في تزويد السوق بكمية إضافية من السلع.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبفضل منجزات العلم والتكنولوجيا، فان عملية تجديد وتوسيع رأس المال الثابت قد تميزت بالأمور الجديدة التالية. [1]

أ-بفضل أساليب التشييد السريع أصبحت المصانع تبنى وتبدأ الإنتاج بسرعة.

ب-بفضل التقدم التكنولوجي السريع فإن العتاد الإنتاجي يصبح باليا بسرعة أكبر.

جـ-في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية يزيد الإحلال السريع للمعدات ولكل رأس المال الثابت. إذ إنه يسمح للاحتكارات أن تخصم من الأرباح مبالغ للإحلال هائلة، تتيح عندئذ تجديد العتاد بسرعة، وعلى حساب

دافعي الضرائب.

د-في هذه الظروف كلها تستخدم الاستثمارات عادة لتجديد العتاد وليس لبناء مصانع جديدة. فالقدرات الإنتاجية إنما تعمل بأقل من المستوى، مما يفضي إلى تقصير الدورة الاقتصادية.

هاتان السمتان الجديدتان للأزمات، إنها أقل حدة وأقصر أمدا، إنما ترجعان إلى الظاهرة الجديدة التي سبق أن تحدثنا عنها وهي المحاولات المستمرة من جانب الرأسمالية المعاصرة للتكيف مع الظروف التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التكنولوجية العلمية.

ومع ذلك فقد شهدت البلدان الرأسمالية في السبعينات أزمة اقتصادية شاملة بكل ما تنطوي عليه من ركود وبطالة، وبحيث تناولت كافة جوانب الاقتصاد الرأسمالي. لكن هذه الأزمة الاقتصادية كانت مصحوبة في الوقت نفسه ولأول مرة في تاريخ الأزمات بتضخم يصعب التغلب عليه. وتطورت الأزمة بجانبيها من ركود وتضخم على أرضية متأزمة من الأصل بفعل أزمة النظام النقدي الدولي. ثم تفاقمت أوضاعها فيما بعد بفعل ما سمي وقتذاك أزمة الطاقة التي تفجرت فيما بعد حرب أكتوبر 1973.

وقعت الأزمة الاقتصادية الجديدة في عام 1974 بعد أكثر من قرن ونصف القرن من وقوع أول أزمة دورية أصابت الاقتصاد الرأسمالي. وكان ذلك أخطر ما شهدته الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد اصطحبت الأزمة الدورية هذه المرة بأزمات هيكلية عمقت من طبيعتها، بحيث صارت أزمة ذات طبيعة مركبة. وما زالت تحتفظ بهذه الطبيعة حتى الآن.

ففي النصف الثاني من عام 1974 دخل الاقتصاد الرأسمالي في أزمة إفراط في الإنتاج كانت أسوأ الأزمات منذ أزمة عام 1929. فلقد كانت هناك قبلها أزمات عديدة. غير أن الاقتصاد عانى هذه المرة من أطول وأعمق موجة ركود. واقترنت في كثير من البلدان بمعدلات عالية للتضخم. هذه المرة كانت الأزمة على عكس الأزمات التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي افتقدت سمات الانتشار والعمق التي كانت معروفة قبل الحرب. فأزمة عام 1967 مثلا قد هزت اقتصاد ألمانيا الغربية لأول مرة بعد الحرب. وأصيبت إيطاليا، وفرنسا، واليابان بأزمة 1969/1971. لكنها كانت كلها

أزمات جزئية. كان الركود يقع في الإنتاج في بعض الدول لا كلها، وفي بعض الصناعات لا كلها. ومن ثم كان يصطحب بنمو في بلاد أخرى أو في صناعات جديدة. وكانت الأزمة في مجال الإنتاج السلعي توازيها حالة أقل سوءا في مجال الخدمات، أو في مجال التجارة الدولية. أما هذه المرة فكانت الأزمة شاملة حقا.

فالإنتاج الصناعي قد هبط بنسبة (8,1٪ في العالم الرأسمالي كله، وبنسبة 11,6٪ في البلدان الرأسمالية بالذات. ولقد أصاب الهبوط قطاعي الإنتاج: إنتاج سلع الإنتاج، لإنتاج سلع الاستهلاك. لكن إصابة قطاع إنتاج سلع الإنتاج كانت هي الأشد. ومن ثم أثر الهبوط في كل الصناعات، بما في ذلك الإلكترونيات والبتروكيماويات، وصناعة وسائل الأوتومية. وهبط إنتاج الصلب في العالم الرأسمالي بحوالي 70 مليون طن، وإنتاج الإسمنت بحوالي 71 مليون طن. وهبط إنتاج سيارات الركوب بحوالي 4,5 مليون سيارة، واللواري بحوالي 1,5 مليون لوري. حتى إنتاج البترول هبط هو الأخر بحوالي 238 مليون طن بنسبة 10,1٪ مما كان عليه قبل الأزمة.

وحدثت إفلاسات ضخمة في عالم الصناعة والمال والتجارة.

أما البطالة فقد اتخذت أبعادا هائلة. وطبقا لإحصائيات مكتب العمل الدولي كان عدد العمال المتعطلين في عام 1975 يصل إلى 18,5 مليون شخص، وهم يمثلون ضعف عددهم في عام 1973.

ولقد انفجرت الأزمة في عام 1974 بعد أن ظلت في سبيل التكوين حوالي عشر سنوات قبلها، وبعد أن ساد الظن بان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي فترة انتعاش متصل، وإن قطعتها فترات عابرة من الركود. ولذلك كانت المفاجأة كبيرة بوقوع الأزمة، ولقد حاولوا لبعض الوقت أن ينسبوها إلى ما يسمى أزمة الطاقة.

والواقع أنه خلال السنوات العشر السابقة على الأزمة كانت الاستثمارات تتزايد بسرعة، وكانت الأسعار المحلية تتبع حركة الاستثمارات في اتجاه صعودي، وأخذ معدل البطالة يستقر. لكن كانت هناك معالم واضحة تكشف عن طبيعة الأوضاع التي سادت العالم الرأسمالي. وكانت أهم هذه المعالم أزمة العلاقات الاقتصادية بالبلدان النامية في أعقاب انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية. وأزمة العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان الرأسمالية نفسها،

بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وداخل مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية، والعلاقات بين بلدان الغرب الكبيرة والصغيرة.

ولعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا في تفجير التناقضات الكامنة في الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي حكمت النمو في البلدان الرأسمالية المتقدمة. فباسم تجنب أخطار الأزمات الدورية كان السعي الحثيث لزيادة الطلب، ومن ثم تم الاعتماد على قدر من التضخم. لكنه تخطى المعدلات التي كان يمكن اعتبارها عادية. وعندما أقدمت الولايات المتحدة في عام 1971 على تخفيض الدولار كانت تعلن في الواقع عن تغير موقفها من أوروبا الغربية واليابان. و أدى ذلك إلى تفكك النظام النقدي الدولي.

ولقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة انكماشية، لكنها كانت تؤدي إلى بطء وركود الإنتاج من غير أن توقف مجرى التضخم، تارة نتيجة مقاومة الطبقات العاملة، وتارة لاتباع الدول الرأسمالية الأخرى للسياسة نفسها. وعندما حلت بأمريكا أزمة 69/ 1971 استطاعت أن تكشف عن التغيرات المرضية التي حلت بالاقتصاد الأمريكي، وعن عجزه عن التغلب على التضخم. وكان أول أزمة في تاريخ الولايات المتحدة تواصل فيها الأسعار ارتفاعها بدلا من أن تنخفض.

حتى النمو الذي أعقب الأزمة في عامي 1972 و 1973 قد أوضح هو الآخر أن آلية الإنتاج قد أصابها الاضطراب. فقد تحول هذا النمو إلى مرحلة من التوسع التضخمي، إذ أقدمت الاحتكارات الأمريكية عندئذ على تكوين مخزون من الوقود والخامات يفوق الاحتياجات المعتادة. ولقد أحدث ذلك نقصا حادا في كثير من السلع، وكان السبب في تطور أزمات الطاقة والخامات التي امتدت إلى العالم الرأسمالي بأسره.

وهكذا تجمعت في الأفق مؤشرات الأزمة الشاملة:

أ-انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5, 5 ٪ في عام 1968 إلى 3٪، و5, 3٪ في عام 1971.

ب-انخفضت معدلات نمو الصادرات من 13٪ في عام 1968 إلى 5٪ في عام 1971.

جـ-انخفضت العمالة الكاملة في ألمانيا الغربية بنسبة 3٪. وفي هولندا بنسبة 7٪، وفي ايرلندا بنسبة 9٪، وفي بريطانيا بنسبة 8٪ تقريبا. وكان

ذلك عام 1972. ثم تزايدت نسبة انخفاض العمالة، في العام التالي، في كل من كندا، والولايات المتحدة، واليابان، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية، وبريطانيا، وبلجيكا، وهولندا، والسويد.

د-بدت ظاهرة أخرى غير متوقعة هي التضخم. ففي الولايات المتحدة زادت الأسعار بمعدل 20٪ في السنوات الأولى من حكم نيكسون. وفي عام 1971 تقررت الرقابة على الأسعار لأول مرة في تاريخ أمريكا في ظل أوضاع السلام وليس في حالة حرب.

هـ-كانت أسعار الفائدة طبعا في ارتفاع منذ منتصف الستينات. وعلى بداية عام 1974، كان سعر الخصم الرسمي قد ارتفع لأعلى من 7٪ في كل من كندا، وألمانيا الغربية، والولايات المتحدة، ومن 8٪ في بلجيكا، وهولندا، ومن 9٪ في اليابان، ومن 10 ٪ في الدانمرك، ومن 11٪ في فرنسا، ومن 12٪ في المملكة المتحدة.

و-في الوقت نفسه، وطوال الستينات، فإن منحنى الربح كان يتجه للانخفاض في عديد من البلاد الرأسمالية. وحدث انهيار في أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في بداية عام 1973، حيث انخفضت بمعدل 20٪. وفيما بين يناير وسبتمبر من العام نفسه كان الانهيار أشد في بورصة لندن، حيث بلغ 50٪. وفي بورصة دوسلدورف انخفضت الأوراق المالية بنسبة35٪.

ز-كما تفاقمت أزمة النقد الدولية في نهاية الستينات وبداية السبعينات، مما أدى إلى تعزيز الاتجاه إلى المضاربات الدولية على العملات والذهب، حتى لقد ارتفع سعر الذهب فيما بين عامي 1970 و 1974 بمعدل 5 ,3 مرة.

وهكذا ففي مطلع عام 1973 كانت شل الاقتصاديات الرأسمالية تقريبا تواجه معدلات بطالة مرتفعة، وفي الوقت نفسه كان أغلبها يتبع سياسات مضادة للتضخم، وهي بالتالي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة. أما خلل التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية فانه لم يكن يبدي أي علامة تدل على أنه بسبيل التصحيح. وفي نهاية شهر مارس من عام 1973 كانت أغلبية العملات قد اتبعت طريق التعويم. ولقد أدى تحرير النظام النقدي الدولي من التزامات بريتون وودز، وكانت بمثابة العاصم له من الانهيار، أدى ذلك إلى ظهور نشاط في عديد من أسواق السلع، كان بعضه للمضاربة، وبعضه الآخر للتخزين. لكنه كان كله يعبر عن عدم الثقة

في عملات معينة أو في النقود عامة كمستودع للقيم. وارتفعت الأسعار بالدولار للمواد الأولية بنسبة الثلثين، وتضاعف سعر الذهب. غير أن ارتفاع الأسعار لم يحدث فقط بتأثير العوامل النقدية، وإنما انعكست فيه اتجاهات توسع كبير في الطلب وصعوبات متنوعة في العرض.

ومع نهاية عام 1973 تبلورت العوامل المختلفة للأزمة، حين انخفض الناتج القومي الإجمالي في أغلب البلدان الرأسمالية خلال الربع الأخر من العام. ومن المسلم به أن جذور الأزمة التي انفجرت في عام 1974 إنما ترجع لبداية السبعينات، أو بالأحرى لنهاية الستينات، عندما تعرض اقتصاد الولايات المتحدة في أواخر عام 1969 لأزمة دورية حادة استمرت خلال عامي 1970 و 1971، ثم لم تلبث أن شملت بقية البلدان الرأسمالية، فانخفض الإنتاج الصناعي أو تعرض للركود. وشهد عام 1972 بداية انتعاش ورواج، بلغ ذروته في بداية عام 1973. ثم تراجعت معدلات النمو، وازدادت حدة الركود في عام 1974.

تطور معدلات النمو في البلدان الرأسمالية الكبرى

الدولة	1974–1960	1975	1976	1977
اليابان	9.4	3.5	5.1	5.3
المانيا الغربية	4.2	1.6	4.8	2.1
الولايات المتحدة	3.6	2.5	4.7	5.7
ايطاليا	5.1	0.6	6.0	1.4-
بريطانيا	2.8	2.1-	3.9	0.3-
فرنسا	5.4	2.9	4.2	2.4

المصدر : فؤاد مرسي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، صفحة 55 .

لقد نضجت الأزمة الاقتصادية طوال النصف الثاني من الستينات ومطلع السبعينات، وانفجرت في 1973- 1974، وتفاقمت في 1974- 1975 حيث تدنى معدل النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى إلى أدنى مستوى

بلغته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو 2 , 1٪. ولقد بدأت موجة انتعاش في عام 1976، ثم تباطأت، وكادت تتوقف في النصف الثاني من ذلك العام، ثم عادت إلى التحرك من جديد في النصف الأول من عام 1977، وتماسكت، حتى لقد بلغ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية الكبرى 5٪. وكانت أقدر الدول على بلوغ مستوى عال من النمو هي تلك التي تمكنت من التصدي للتضخم، وتلك التي تتمتع بطاقة إنتاجية وكفاءة عالية مثل: اليابان، وأمريكا، وألمانيا الغربية. ولم يلبث معدل النمو أن هبط في عام 1977 إلى 5 , 3٪ في مقابل معدل مستهدف هو 5٪.

أما البطالة فكانت مشكلة عام 1977. واستمرت كذلك لعام 1978. ومن هنا كان تحذير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها نصف السنوي عن توقعاتها لعام 1978 لدولها الأربع والعشرين، بأنه ما لم تتخذ إجراءات جديدة وسريعة للانتعاش الاقتصادي فان العالم سوف يشهد استمرار الركود الذي اتضحت معالمه خلال النصف الثاني من عام 1977, والذي سيكون من أهم مظاهره استفحال معدلات البطالة. وبالفعل التهمت البطالة 17 مليون نسمة، وارتفع متوسط معدلها إلى 5 , 5٪ من القوة العاملة في الدول الصناعية الكبرى.

وهكذا كانت هذه الأزمة أطول أزمة شهدها العالم الرأسمالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد تبعها أقصر انتعاش.

وتوالت فترات دورة الأعمال لتكشف عن تطورات جديدة غيرت إلى حد كبير من طبيعة التقلبات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي.

وهكذا بدأنا منذ السبعينات، بصفة خاصة، نشهد دورة أعمال جديدة جديرة بالدراسة. ولعل أهم ما تكشف عنه هذه الدراسة أن الاقتصاد الرأسمالي قد انقسم إلى قطاعين متفاوتين من حيث النمو هما: القطاع المدني، والقطاع العسكري، وأن هذا القطاع الأخير يلعب دورا خطيرا في أسلوب عمل قانون التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي.

14 الأزمة الدورية المعاصرة

الأزمة الدورية المعاصرة هي أزمة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويكشف الاقتصاد الرأسمالي عن دورتين: إحداهما عادية هي دورة الإنتاج، والأخرى غير عادية هي دورة الأعمال. ولأن الإنتاج الرأسمالي إنما يتم تصريفه في السوق، وهو بالتالي معد لمشتر غير معروف مقدما، فانه يهتدي بالربح. وتلعب الأسعار من ثم دورها كمنظم للسوق وللإنتاج. لكنها منظم لا يكفي. ولذلك يجري الإنتاج في العادة بغض النظر عن حدود السوق. ومن هنا يقع الاختلال بطريقة تلقائية في حركة الأعمال. وتفضي دورة الإنتاج بالضرورة إلى دورة الأعمال.

وفيما وراء العوامل العارضة التي تدعو لتقلب الأعمال فإن الخلل الجوهري إنما يرتبط بسرعة دوران رأس المال. فرأس المال الثابت يميل إلى الزيادة بسرعة أكبر من سرعة زيادة رأس المال الجاري أو المتغير. ومن ثم يوجد اتجاه موضوع لهبوط المعدل المتوسط للإنتاج، إذ يحتاج تكرار الإنتاج عند مستوى أعلى باستمرار إلى تراكم رأسمالي بمعدلات كبيرة تسمح بزيادة حجم الطاقة الإنتاجية، وبتطويرها بالصورة التي تتيح الاستفادة من التقدم التكنولوجي. ويعنى الرأسماليون بإدخال

فنون الإنتاج الجديدة التي يكون من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج وخصوصا الأجور وزيادة الإنتاج الذي يميل عندئذ لتجاوز حدود السوق. ومن ثم يواجه الاقتصاد أزمة فائض أو إفراط في الإنتاج، يتم التعبير عنها بانخفاض مطلق لأحد المؤشرين الدوريين أو كليهما وهما الناتج القومي والإنتاج الصناعي.

وهكذا تتشكل دورة أعمال محكومة بحركة استثمار رأس المال. وتتحدد هذه الدورة بالأزمة أساسا. فكل أزمة تتفجر هي نقطة النهاية لدورة مضت ونقطة البداية لدورة مقبلة. وتصبح الأزمة هي أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة. ولأن التصحيح لا يحدث في البداية وإنما يقع في النهاية، فإنه يبدو مفاجئا ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد كله، إذ يؤدي في واقع الأمر إلى تدمير كميات هائلة من الثروات والدخول. ومن ثم يسود الركود. وبعدها يعاود الاقتصاد نهوضه من خلال البدء مرة أخرى في عملية شاملة لتجديد وتوسيع رأس المال الثابت. ويندفع الرأسماليون بحكم المنافسة فيما بينهم لتجديد وتوسيع رأسمالهم. وهذا يعني أنهم يقدمون على شراء المعدات والسلع لبناء مصانع جديدة مثلا وتوفير مخزون جديد من الخامات. وكل هذا يؤثر بدوره في حجم السوق وسعتها. وعندما تقترب عملية التجديد والتوسيع من نهايتها يتوقف الرأسماليون عن التشييد والبناء لتقوم الطاقات الإنتاجية الجديدة بتزويد السوق بكميات إضافية من المنتجات. وهكذا تبدأ مرحلة الانتعاش تبلغ أقصى مداها. وعندئذ تتفجر الأزمة بصورة تلقائية. فتكون بمثابة التصحيح الدوري لظروف تكرار الإنتاج الرأسمالي.

ولقد انفجرت الأزمة الدورية الأولى في بريطانيا في عام 1825 في أعقاب حروب نابليون، لكنها كانت أزمة بريطانية فقط. ووقعت أول أزمة ذات طابع عالمي في عام 1847 / 1848 حين أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وعددا من بلدان أوروبا. وكانت أعنف أزمة عرفها القرن الماضي هي تلك التي حدثت في عام 1873، وكانت إشارة لبداية الانتقال من الرأسمالية الحرة إلى الاحتكار. أما أعنف أزمة في القرن الحالي فهي أزمة 1929 / 1933 ذات السمعة المدوية حتى الآن. تلتها أزمة 1974 / 1975 التي أعلنت عن مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية. وتعتبر أزمة 1981 / 1983 أشد عنفا من أزمة السبعينات.

وهكذا فإن دورة الأعمال هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين. وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد، معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي.

لقد تدهورت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط سنوي بلغ 6٪ في الستينات إلى متوسط سنوي بلغ 2٪ فيما بين عامي 1973 و 1982. وانخفضت هذه المعدلات من متوسط سنوي بلغ 7 ,4٪ بالأسعار الحقيقية فيما بين عامي 1965 و 1973 ليصبح 1 ,3٪ فيما بين عامي 1971 و1975، ولينخفض بعد انتعاش طفيف في عام 1976 إلى 3 ,2٪ في الأعوام من 1981 إلى 1985. وعلى الرغم من عودة الانتعاش في عام 1984 فقد عاد معدل النمو الاقتصادي للانخفاض من جديد في عامي 1985 و 1986[2] واستمر التقلب سريعا في أغلب البلدان الرأسمالية. غير أن معدلات النمو ظلت منخفضة. حتى أن ألمانيا الغربية التي نمت بمعدل «قوي» على حد قول صندوق النقد الدولي لم يزد معدلها فيما بين عامي 1982 و 1987 عن 1/4 2٪ في المتوسط سنويا.[3]

ولقد صاحب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية وخصوصا في البداية زيادة في معدلات التضخم وارتفاع كبير في نسب البطالة. وبلغت هذه المعدلات والنسب أبعادا خطيرة في مطلع الثمانينات.

وفي عام 1974 بلغت معدلات التضخم 10٪ في الولايات المتحدة، و 16٪ في بريطانيا، و5 ,24٪ في اليابان.

وإذا كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد نجحت في الحد من هذه المعدلات فانخفضت من 2 ,8٪ في المتوسط عن الفترة من عام 1976 إلى عام 1980 لتصل إلى 8 ,5٪ في الفترة من عام 1981 إلى عام 1985، ووصلت إلى 3 , 3٪ في عام 1986 فإن معدلات النمو الاقتصادي ظلت مع ذلك منخفضة.

واصطحبت الأزمة كما هو متوقع بدرجة عالية من البطالة. ففي منتصف عام 1975 كان هناك 15 مليون عامل في حالة بطالة في البلدان الصناعية المتقدمة. وفي نهاية العام ارتفع عددهم إلى 3 ,18 مليون عامل طبقا لإحصائيات مكتب العمل الدولي. وامتدت البطالة بصفة خاصة إلى العمال

أ

بعض المؤشرات الرئيسة لبعض الدول المتقدمة

خلال عامي 1980 و 1981

%

الدولة	معدل النمو الحقيقي		معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين		معدل البطالة	
	1980	1981	1980	1981	1980	1981
الولايات المتحدة	(-) 1 .4	1.0	13.0	9.5	7.9	9.3
اليابان	4.7	3.5	8.6	6.5	2.1	2.1
المانيا الغربية	2.5	1.4	5.4	4.7	3.9	4.5
فرنسا	2.1	1.9	13.1	10.7	7.5	7.0
ايطاليا	2.9	1.0	19.7	15.8	7.7	8.0
المملكة المتحدة	(-) 2.2	(-) 2.0	18.1	13.5	6.4	7.8
كندا	(-) 1.0	2.0	9.9	9.7	7.9	8.4
السويد	2.5	1.1	13.3	10.5	2.1	2.5

المصدر :

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصرى، 1980 ، العدد الثالث ، صفحة 293 .

لأجانب في فرنسا، وألمانيا الغربية. وارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة من 6٪ في عام 1979 إلى5 ,10٪ في الربع الأخير من عام 1982، وبلغت 10٪ في غرب أوروبا. ومازالت البطالة عالية حتى الآن على الرغم من تراجع التضخم وعودة الانتعاش الهش لمدد قصيرة . فمعدل البطالة في بلد كهولندا كان 17٪ في عام 1985، حين كان يشهد إنعاشا كبيرا ينعكس في صادرات كثيرة وفائض في ميزان المدفوعات. وألمانيا الغربية التي تتمتع بمعدل قوي للنمو الاقتصادي، وزاد فائض حسابها التجاري إلى 4 ٪ بعد أن كان أقل من 1٪ من ناتجها القومي الإجمالي بقيت البطالة فيها عند نسبة 8٪ من القوة العاملة حتى عام 1987.

وهناك ظاهرة أخطر داخل ظاهرة البطالة نفسها. ففي نهاية النصف الأول من عام 1986 كانت نسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة في بلد مثل بلجيكا 60٪ من مجموع العاطلين، وفي فرنسا وبريطانيا 56٪، وفي إسبانيا وهولندا 55٪، ومع استمرار معدلات البطالة العالمية تتضاءل باستمرار احتمالات حصول العاطلين عن العمل لمدة طويلة على الرغم من أي انتعاش طفيف بعد الأزمة.. فالاحتكارات القومية والمتخطية للقوميات تتطلب ما تسميه «مرونة العمل»، أي مرونة في ساعات العمل وعمالة غير ثابتة بهدف تشغيل الآلات الجديدة 24 ساعة في اليوم. وهكذا وضح الانفصام بين الإنتاج والعمالة. لقد ارتفع إنتاج الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة مثلا بنحو 40٪ بالأسعار الثابتة خلال الأعوام من 1973 إلى 1985 إلا أن عدد العمال الصناعيين نقص بنحو 5 ملايين عامل. ومن ثم تعاني الطبقة العاملة مما يمكن أن يسمى «الفقر الجديد». وهو فقر مادي متمثل في صورة انخفاض الأجور، وتفشي البطالة، وتقليص الخدمات الاجتماعية، وارتفاع إيجارات المساكن، وفقر روحي متمثل في صورة ازدياد ميل الطبقة العاملة للاستهلاك ومسايرة الطبقة الرأسمالية في مجرى السباق من أجل الحصول على الأشياء.

ولقد اصطحبت الأزمة أيضا بتغيرات جوهرية في نمط حجم تيارات التجارة والمدفوعات الدولية. وتبدو محدودية استجابة التجارة الدولية للنمو في الإنتاج الدولي. لقد انخفض معدل نمو التجارة مقارنا بمعدل نمو الإنتاج الذي بقى منخفضا. وينعكس ذلك على انخفاض المرونة الداخلية للتجارة الدولية(*) التي كانت نحو 2٪ بين عامي 1950 و 1970، ثم انخفضت إلى النصف خلال الثمانينات نتيجة انهيار أسواق المواد الأولية. فقد انخفض معدل نمو التجارة في السلع الزراعية من 4٪ في الستينات إلى 2٪ في النصف الأول من الثمانينات. وانخفض معدل نمو الصادرات المحمية بما فيها النفط من 7,5٪ إلى 4٪ في المدة نفسها.(4)

في الستينات والسبعينات استطاعت الدول النامية أن تعتمد على البلدان الصناعية المتقدمة كمحرك للنمو الاقتصادي، لكن لا يبدو ذلك ممكنا

(*)المرونة الداخلية للتجارة الدولية هي نسبة معدل التغير في التجارة الدولية إلى معدل التغير في الدخل العالمي.

الآن. فالانتعاش في الثمانينات لا يعني على الإطلاق العودة إلى معدلات النمو الاقتصادي في الستينات. وتبدو دول الجماعة الأوروبية عاجزة عن العودة إلى معدلات الستينات المرتفعة من 6٪ إلى 7٪ سنويا. وأقصى ما تستطيعه هو معدلات تتراوح ما بين 2٪ و 3٪. كما يبدو أن هذا النمو الاقتصادي مختلف من حيث تركيبه. فهناك تغيرات في أذواق المستهلكين وطلباتهم تجعلهم ينفقون دخولهم على خدمات محلية، وعلى منتجات عالية التكنولوجيا وليس على منتجات البلدان النامية مثل الخامات. والمشروعات المتخطية للقوميات التي ذهبت إلى آسيا وأمريكا اللاتينية في الستينات لتفيد من تكلفة العمالة المنخفضة هناك تعود الآن إلى الولايات المتحدة، وغرب أوروبا بفضل التطور التكنولوجي الذي يجعل رأس المال أرخص نسبيا.

وهكذا فإن أزمة السبعينات ثم الثمانينات، وكذلك أسلوب معالجتها، صارت تخلق مشاكل جديدة بالغة التعقيد، ليس فقط للبلدان الصناعية وإنما للبلدان النامية أيضا. فبعد أن ارتفع نصيب الصناعة في الدول النامية من الناتج المحلي الإجمالي من 12٪ في الخمسينات إلى 21٪ في منتصف الثمانينات، فإن أسواق الدول الصناعية تغلق الآن دونها بفعل كل من الديون والحماية. وإذا كانت معدلات النمو في هذه الدول الأخيرة لن تصل إلى نسبة 3٪ الضرورية طبقا لصندوق النقد الدولي حتى تكون الدول النامية قادرة على خدمة ديونها فإن جالبريث يعترف بأننا «لن نعيش حتى نرى ديون العالم الثالث تسدد».(5) وإذا كانت معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية قد انهارت من متوسط سنوي بلغ 1, 7٪ فيما بين عامي 1970 و 1974 إلى-7،٪ في عامي 1982 و1983 مثلا فمعنى ذلك أن أسواقها هي الأخرى قد صارت مغلقة أو كادت في وجه البلدان المتقدمة. فإنها لن تجد ما تستورد به.

لكن إذا كان من الواضح أن الأزمة وما يعقبها من مشاكل صار يتم انتقالها من العالم المتقدم إلى العالم النامي من خلال تيارات التجارة، وتدفقات المال فإننا مازلنا نذكر كيف أن عودة الانتعاش بعد أزمة عامي 1974 و 1975 قد اعتمدت إلى درجة كبيرة على زيادة الطلب في الأعوام التالية على المنتجات الصناعية خصوصا السلع الرأسمالية من جانب البلدان

النامية في الوقت الذي كان الطلب على رأس المال للاستثمار قد انهار في البلدان الصناعية. وذلك تطور ينبغي عدم التهوين من شأنه.

تحول في دورة الأعمال:

اختلفت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اختلافا جوهريا عن السنوات التي سبقتها. فقد كان الناتج الصناعي العالمي ينمو بسرعة أكبر، وكانت الحركة الدورية أقل وضوحا والذبذبات أقل سفورا. [6] وزاد الناتج الصناعي بأكثر من الضعف، وكان المتوسط السنوي للنمو يتراوح ما بين 5، 5٪ و 6٪ نتيجة التوسع في الإنتاج في أعقاب الحرب. حتى أزمة عام 1958 فإنها لم تشهد هبوطا في الناتج الصناعي إلا بمقدار 3٪ بالنسبة لمستواه عام 1957. ولم تكن هناك مرحلة ركود. وذلك تحول جديد في دورة الأعمال.

ففيما بين الحربين العالميتين كانت هناك ثلاث أزمات عالمية هي أزمات إفراط في الإنتاج: أزمة 1920 / 1921، وأزمة 1929 / 1933، وأزمة 1937 / 1938.

وباعتبار أن أزمة 1929 / 1933 هي أعنف تلك الأزمات وأكثرها حدة، فيمكن أن نتخذها أساسا للمقارنة. ففي أزمة الثلاثينات كان عجز الاقتصاد عن استخدام موارده الإنتاجية بقدر إمكاناته الضخمة يبدو في صورة انهيار مأساوي في الإنتاج. فارتفعت البطالة إلى 18٪، واستخدمت الطاقة الإنتاجية بنسبة 63٪. أما في الأزمة الراهنة بعد الحرب العالمية الثانية فإن الطاقة الإنتاجية بدلا من أن تظل خاملة قد أصبحت توجه باضطراد إلى مجموعة مبددة وغير منتجة من الاستخدامات. وبالتالي تغير شكل الركود. [7]

وفي أزمة الثلاثينات أصيبت ألمانيا وتلتها الولايات المتحدة بأفدح الأضرار. ففي الولايات المتحدة هبط الإنتاج الصناعي إلى حوالي النصف من عام 1929 إلى يونيو من عام 1933. وارتفع معدل البطالة فيها إلى25٪ من قوة العمل، وانهارت واردات السلع والخدمات بمقدار الثلث، وكذلك عرض النقود. وفي عام 1933 كان تدهور تكاليف المعيشة قد بلغ 25٪. أما في ألمانيا فكان ثلث القوة العاملة بلا عمل في عام 1932. وكانت النسبة في بريطانيا أكثر من 20٪. أما سويسرا فقد سجلت انهيارا في صادراتها بنسبة 50٪، وهبط الدخل القومي الحقيقي بنسبة 8٪، والأسعار انهارت

بنسبة 20٪، وارتفعت نسبة البطالة إلى 4٪.[8]

حتى الآن فإن معدل البطالة لم يرتفع عن 10٪ في المتوسط. وبرامج التأمينات الاجتماعية تحاول التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة. وإذا كان مستوى الأجور والمرتبات الحقيقية لم يرتفع فإنه لم يهبط بحوالي 10٪ إلى 20٪ كما حدث في الثلاثينات. وإذا كان التضخم تخف حدته فإن الأسعار لا تهبط بصفة عامة. وهكذا تستخدم التأمينات الاجتماعية ضمانا ضد انهيار الطلب، ويستخدم قدر من التضخم لضمان تماسك هذا الطلب.

سبب أساسي لكساد الثلاثينات كان أزمة المواد الخام والمنتجات الزراعية. فلقد أفضت الطاقات الفائضة في القطاع الزراعي إلى فائض في العرض من منتجات الحقل، وإلى تخفيض أسعارها إلى النصف لعدة سنوات. ولهذا حدث الانهيار في قطاع الزراعة الذي كان يمثل ربع قوة العمل، وأدى بالتالي إلى انهيار حاد في الطلب على المنتجات الصناعية، ومن ثم فإن الأسعار والدخول في قطاعات الاقتصاد الأخرى تناقصت. وحدثت أزمة في التجارة الدولية انطلاقا من القطاع الزراعي، فقد كانت الخامات والمحاصيل تمثل 60٪ من التجارة الدولية آنذاك. أما في الوقت الحالي فإن انهيار أسواق الخامات والمحاصيل إنما يحيق أكثر بالبلدان النامية، وأصبحت البلدان الصناعية وراء أسوار الحماية.

وسبب آخر للأزمة كان هو تلك الديون المتراكمة على عدد من الدول الصناعية في أوروبا. ففي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة تدين الحلفاء الأوروبيين بحوالي 12 مليار دولار بوصفها قروضا حربية. كذلك كانت هناك التعويضات التي فرضها الحلفاء على ألمانيا وبلغت 27 مليار دولار. ولم يكن الدائنون الأوروبيون على استعداد لمنح فترات سماح وتأجيل استحقاق الديون. فكان لذلك آثاره المدمرة. وكانت أول خطوة نحو الكساد الكبير هي انهيار بورصة نيويورك في أكتوبر 1929. وحتى الآن فإن الدول المتقدمة قد أثبتت قدرة هائلة على إدارة الديون الخارجية والمتراكمة على البلدان النامية، فضلا عن قدرتها الفائقة على تحريك رأس المال النقدي في الداخل والخارج على السواء.

ففي أزمة الثلاثينات ساد ركود من نوع خاص مما دل على طور جديد

للدورة الاقتصادية في أعقاب أزمة حادة مدمرة استمرت وقتا طويلا، وأدت لا إلى انتعاش جديد ولكن، على أحسن تقدير، إلى استعادة قصيرة الأمد للنشاط الاقتصادي. أما الأزمة الجديدة فما زالت تتمثل في إفراط الإنتاج. لكنه يتخذ شكلين: شكل إفراط الإنتاج في رأس المال الاستثماري، أي إنتاج السلع، وشكل إفراط الإنتاج في رأس المال النقدي. وبفضلهما استغرقت عملية انتعاش اقتصاد ما بعد الحرب وقتا قصيرا نسبيا. فعندما حدثت الأزمة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية في عامي 1948 و 1949 بالولايات المتحدة امتدت إلى أوروبا في عامي 1951 و 1952 وكانت أقل حدة. وبعدها بدأ ازدهار صناعي جديد.

ومن هنا تختلف الدورة الاقتصادية حاليا اختلافا جوهريا عن الدورة التقليدية للأعمال. فأطوار الدورة تتقارب، ومدتها تقل وتقصر. والأزمة تصبح أكثر تواترا. فيتم الانتقال من الأزمة إلى الانتعاش دون المرور بالركود، بينما سرعان ما يقود الانتعاش إلى الأزمة التي تستمر مالا يقل عن ستة أشهر. وتقصر فترة الركود حتى تكاد تختفي. وتقصر فترة النهوض حتى تكاد لا يشعر بها. وبميل المنحنى الذي يشكل الدورة إلى التسطيح ليكون أفقيا. حتى الأزمة لم تعد تتحقق في صورة انفجار وإنما تقع بالتدريج عبر مرحلة طويلة نسبيا. ومن ثم تتطور الأزمة بأبطأ مما سبق، وتصبح أكثر تكرارا مما كانت عليه في الماضي، لكنها تزداد عمقا.

وتلعب القوى الفاعلة في الاقتصاد أدوارا متفاوتة من أجل إضعاف القوة المدمرة التي تلازم الأزمة. وبينما تقل التقلبات في حجم الإنتاج والدخول والأسعار، فإن الإفراط في تراكم رأس المال يصبح أكثر انتظاما وخطورة.

كيف حدث هذا التحول في دورة الأعمال ؟ لننظر إذا في بعض التطورات التي ألمت بالاقتصاد الرأسمالي.

أ-فهناك اتجاه الاقتصاد الصناعي إلى النمو بمعدلات أقل من ذي قبل في فترات الانتعاش مما يدفع بضغوط تضخمية أقل. فالاقتصاد الأمريكي مثلا كان يعمل فيما بين عامي 1966 و 1970 بمعدل يفوق الممكن، لكنه الآن يقترب من هذا المعدل الممكن. أصبح استخدام الطاقة الصناعية بمتوسط 83,5٪ بعد أن كان المتوسط 88,5٪ خلال فترات التوسع التي تلت الحرب

العالمية الثانية.

ب-في الماضي كانت أغلبية قطاعات الاقتصاد مربوطة بمحرك واحد هو قوة الاقتصاد القومي. فإذا انتعشت صناعة الأخشاب في أمريكا فإن صناعة البلاستيك فيها مؤهلة للانتعاش هي أيضا. لكن تغير الوضع الآن. فالهبوط في بناء المساكن مثلا في قطاع طوكيو/ أوزاكا في اليابان يؤدي إلى هبوط أسعار الأخشاب العالمية في نفس الوقت الذي يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحسن هكذا التكاليف في صناعة البلاستيك. ويترتب على ذلك نمو اقتصادي أقل، وضغوط أقل على الموارد المتاحة من العمل والمواد ورأس المال.

جـ-تطور آخر هو ازدياد حجم قطاع الخدمات داخل الاقتصاد القومي. فالخدمات بطبيعتها قطاع يعقد إمكانية زيادة الإنتاجية، ومن ثم فان اقتصادا يتزايد فيه نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي الإجمالي معرض لأن يظهر نموا أكثر اعتدالا.

اتجاه غالب نحو الركود الممتد:

على الرغم من قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن السمة البارزة التي ميزت التطور منذ منتصف السبعينات هي انتشار واستمرار عدم التوازن الاقتصادي. وهكذا تواجه الرأسمالية المعاصرة تناقضا جوهريا هو أن نمو قدراتها الإنتاجية الجديدة إنما يضع عقبات عويصة في طريق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة لديها من مادية وبشرية. ومن ثم فإن الوضع العادي للاقتصاد صار هو الركود طالما لم توجد قوى تعارضه. وصار الاتجاه نحو الركود هو الاتجاه الغالب. وصار الصراع بينه وبين القوى التي تعارضه هو التي يحكم مسار الاقتصاد الرأسمالي على النطاق العالمي.[15]

والأزمة وهي في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد، وليس شكل دورة الانتعاش والركود.[11]

فالبطالة والجمود الهيكلي يسمان الاقتصاد الأوروبي، والفجوة الانكماشية تميز اليابان، والركود في الولايات المتحدة قد استمر في

الثمانينات اثني عشر ربع سنة بينما كان الرقم القياسي فيما بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا في أزمة 74/1975 خمسة أرباع السنة. ولأن السياسة الانكماشية أقدر على الانتشار في العالم الخارجي من السياسة الانتعاشية، فقد كانت النتيجة هي إغراق العالم في موجة الركود مرتين في العقدين الأخيرين: مرة في منتصف السبعينات ومرة أخرى في أوائل الثمانينات. [12] ويصعب القول إن منتصف الثمانينات لم يشهد موجة ثالثة، بل بدأت أعراض أزمة دورية جديدة سمتها انخفاض الاستثمارات في عام 1986 في كل من الولايات المتحدة، واليابان، وعلاقات إفراط في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة.

فكيف حدث هذا التحول ؟

من المسلم به أن الاقتصاد الرأسمالي قد سجل نموا مزدهرا في أعقاب الحرب العالمية الثانية استمر نحو العقدين. ويرجع الدكتور رمزي زكي هذا الازدهار إلى عوامل معينة هي: الحصول على موارد الطاقة وبالذات النفط من الدول المتخلفة بأسعار بخسة، ونمو حركة التجارة الدولية بتصدير السلع ورؤوس الأموال، والتقدم التكنولوجي الذي حدث في فنون الإنتاج، واستمرار نمط تقسيم العمل الدولي لصالح البلدان الصناعية، وزيادة الإنفاق العام في مجال التأمينات الاجتماعية والمجال العسكري. [13]

أولا-غير أن حقيقة ما حدث إنما تكمن في عملية إعادة التعمير والتجديد التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتكيف آليات الرأسمالية المعاصرة طبقا لقوانين تطور الثورة العلمية والتكنولوجية. وكما قلنا من قبل فإن توسع وتجديد رأس المال الثابت هما الأساس لدورة إعادة الإنتاج. ومن هنا فإن طول الدورة الاقتصادية يتوقف على حجم رأس المال الثابت الذي يتم تجديده وتوسيعه والاستخدام الذي يوجه إليه. ولهذا فإنه كلما زاد حجم الاستثمارات الجديدة طال أمد مراحل الصعود في الدورة.

ولقد أقدمت الأقطار الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية على تجديد وتوسيع رأسمالها الثابت بقوة دفع غير عادية معتمدة على منجزات ومزايا الثورة العلمية والتكنولوجية التي كانت تلك الحرب نقطة تحول بارزة في تأصيلها وترسيخها في النظام الصناعي العالمي. وتفترض الثورة العلمية

والتكنولوجية في تطورها ما يسمى قانون دفع العرض الذي يعني أن نتائج البحث العلمي سوف يجري استغلالها إن آجلا أو عاجلا على أساس افتراض معين هو وجود حزام ناقل يدور بانتظام، وينقل نتائج البحث العلمي إلى أجهزة إنتاج السلع والخدمات بالشكل الملائم لتطبيقها دون صعاب أو اختناقات. [14] لكن هذا الافتراض لا بد من أن يصطدم في التطبيق بعقبة كامنة. فمع تجديد وتوسيع رأس المال الثابت باضطراد يتراكم فائض من الطاقات الإنتاجية يهدد معدل الأرباح. وأرباح الاحتكارات التي تسيطر على الإنتاج تتكون نظريا من شقين: من متوسط الربح على رأس المال، ومن الربح الإضافي الاحتكاري. ولا ينشأ الربح الإضافي إلا نتيجة التوزيع غير المنتظم للربح الإجمالي من خلال آلية الأثمان. [15] ونتيجة ارتفاع رأس المال الثابت في كل وحدة إنتاج بسبب التكنولوجيا ظهر الاتجاه العام نحو انخفاض معدلات الربح. وفي دراسة لجامعة ييل ولمعهد بروكينجز تبين أن معدل ربحية رأس المال قد هبطت في الولايات المتحدة من 10,5٪ في عام 1965 إلى 5,4٪ في عام 1973. وفي دراسة مماثلة أجراها كولين كلارك تبين وجود الاتجاه نفسه في بريطانيا. [16]

أسفرت عملية تجديد وتوسيع رأس المال الثابت عن تجديد جهاز الإنتاج ورفع قدرته على المنافسة على حساب قطاعات الإنتاج التقليدية وتسريح قسم من العاملين. وتحقق فائض إنتاج على نطاق العالم وخصوصا في صناعات النسيج والصلب وبناء السفن والسيارات. ومن ثم هبط معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية ككل من 5,6٪ في الستينات إلى 1,5٪ بين عامي 1970 و 1978, [17] وهكذا عادت الطاقات العاطلة فاتخذت اتجاها تصاعديا منذ عام 1979 في الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة حيث بلغت نحو15٪، وارتفعت في عام 1982 إلى 34٪، أي ما يزيد على ثلث الطاقات الإنتاجية لم يعد يستغل. وقد ساد الاتجاه نفسه في أغلب الدول الصناعية.

وتشكلت من ثم قطاعات صارت تعاني من الركود الهيكلي. وكان في مقدمتها قطاع الحديد والصلب الذي اتجه إنتاجه إلى التدهور بصورة مستمرة منذ عام 1979، حيث بلغ 409 ملايين طن، ثم توالى انخفاضه حتى وصل إلى 309 ملايين طن في عام 1982. شركة بعد أخرى من شركات

الحديد والصلب بدلا من أن تضيف إلى طاقتها الإنتاجية بدأت تخفض منها في أوج مرحلة الانتعاش من الدورة. فقد كان هناك فائض في الطاقة الإنتاجية للطلب في وجه طلب عالمي راكد، ومن ثم كانت المنافسة الدولية الحادة والسعي بكل الوسائل إلى كسب الأسواق الخارجية، لكن الطلب على الصلب لم يعد ينمو بالسرعة التي اعتاد أن ينمو بها في السابق، أعني عندما ارتفع استهلاك الصلب للفرد الواحد من 200 رطل في عام 1910 إلى 1400 رطل في عام 1970.

وهكذا فإنه في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الراهن جرى توسيع وتجديد رأس المال الثابت في القطاعات الديناميكية بكثافة ملحوظة زاد من سرعتها الاستهلاك المعنوي السريع لرأس المال الثابت. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض في الأزمة، فإنه يظل عاليا نسبيا.

تطور معدل استغلال الطاقات الإنتاجية

في بعض الدول المتقدمة

%

الدولة	1975	1978	1979	1980	1981	1982
الولايات المتحدة	77	86	85	87	76	66
بريطانيا	87	82,5	81,5	73,6	69	67,2
المانيا الاتحادية	88	90,6	92,7	90,2	85	80

المصدر : **E C E, Economic Survey of Europe in 1982, U.N., New York, 1983.**

ثانيا-منذ أواخر الستينات إلى أوائل السبعينات أخذت معدلات نمو الاستثمار في التراجع، بينما صار الاستثمار في المضاربة المالية يحل محل الاستثمار المنتج. وأخذت معدلات نمو الاستثمار المالي تفوق معدلات النمو الحقيقي. وأخذ جوهر الأزمة يتمثل في ظهور فائض في الادخار عن الاستثمار. فمن جانب زاد تراكم رأس المال الثابت وخصوصا في مجال وسائل الإنتاج، وأصبحت الأرباح المستمدة منه غير كافية لحماية وزيادة معدلات الربح الاقتصادي. ومن هنا سعي الاحتكارات لاستخدام سياسة رفع الأسعار بانتظام لرفع الأسعار من أجل رفع معدلات الربح، ومن هنا

التضخم الملحوظ في الأرباح الإسلامية والتضخم المتزايد في الائتمان. ومن جانب آخر زاد الميل لتراكم رأس المال النقدي بالمقارنة برأس المال الإنتاجي. ففي ظل صعود الاقتصاد الرمزي اتسعت حركة رأس المال النقدي. وتزايدت أهمية قطاع الخدمات في تكوين الدخل القومي. والسوق النقدية سوق هشة بطبيعتها. فالمصارف بضاعتها الائتمان. ومهمتها أن تبيع أكثر منها، أي أن تمنح قروضا أكبر. ولا خطر طالما كان الإنتاج والتراكم يتقدمان بخطى متوازية. ومن ثم يمكن خدمة القروض. لكن المشكلة توجد عندما يتباطأ الإنتاج والتراكم. إن ذلك يدفع حتما نحو التضخم. وفي هذه الظروف يزداد الميل للمضاربة التي قد تصل إلى حد المقامرة. حتى لقد انتشرت المضاربة في الولايات المتحدة في المساكن.[18] وازداد خطر التقلبات الحادة في أسعار الأوراق المالية مع إدخال الكمبيوتر على نطاق واسع في عمليات البورصة.

وفي ظل تدويل رأس المال الراهن اتسعت حركة رأس المال بين الدول الصناعية الكبرى، وتذبذبت أسعار صرف العملات، مما أدى إلى درجة عالية من عدم الاستقرار في أسواق رأس المال والعملات. وزاد ذلك من هشاشة السوق النقدية. وضاعف من حدة هذه التقلبات سعي المشروعات المتخطية للقوميات لتمويل توسعها-الإنتاجي أو المالي-عن طريق تعبئة مدخرات الفئات والطبقات الوسطى ليس فقط في الدول الرأسمالية، بل مدخرات الفئات والطبقات الوسطى في الدول النامية أيضا.[19] ومن ثم نمت مصادر التمويل وتكوين احتياطيات حرة كبيرة لرأس المال النقدي للمشروعات في صورة نقد سائل أو ودائع مع وفرة احتياطيات التمويل الخارجي.

ومن هنا لم يكن انهيار البورصة في أكتوبر 1987 بداية بل نتيجة سياسات التوسع المالي. وتعقد الجماعات المالية المحلية والدولية تحالفات دولية لإدارة أسواق النقد، أعني لإدارة الدورة الاقتصادية الجديدة. ويرى البعض أن التشابك المالي بين الدول الصناعية الكبرى يقترن بالضرورة باتجاه انكماشي في جنبات الاقتصاد الرأسمالي. فالجماعات المالية الدولية تحبذ سياسات مالية ونقدية محافظة حتى لو أدت إلى زيادة البطالة. وهي تجبر الحكومات على الانتظام في سلك الانكماش، أي أن الطريقة التي يعمل بها

الاقتصاد الرأسمالي تؤدي إلى تعميق وانتشار آثار السياسات الانكماشية. وكلها تعمل على محاصرة وإجهاض آثار السياسات الانتعاشية. ومن هنا كان الاتجاه الانكماشي طابعا للاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل تعاظم الاعتماد المتبادل. [20]

ثالثا-في سعي المشروعات لمقاومة الاتجاه التلقائي للأسعار نحو الانخفاض عن المستوى الذي يحقق الربح الضروري للحفاظ على اندفاع عملية إعادة الإنتاج، أصبح من السياسات الواعية التدخل لرفع الأسعار أو الحيلولة دون هبوطها. وقد ترتب على ذلك فقدان آلية الأسعار لفاعليتها في مواجهة الأزمة. وكانت تحركات الأسعار في الأزمات الدورية التقليدية تتطابق وتتناسب مع تحركات الدورة. [21] كانت ترتفع مع الانتعاش وتنخفض مع الركود، وكان لذلك أثره الإيجابي في مواجهة الأزمة من خلال أعمال آلية الأسعار. لكن منذ السبعينات ظهر التضخم في ظل الركود. وظهر الصراع حادا بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي، بين رأس المال الإنتاجي ورأس المال النقدي. وطرحت الجماعة المالية هدف مقاومة التضخم كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية. وفي الولايات المتحدة وبريطانيا كانت الأداة المستخدمة هي الضغط الشديد على معدل نمو الكتلة النقدية. وفي المقابل زاد عجز الميزانية العامة زيادة ملحوظة في الولايات المتحدة على أثر تخفيض أسعار الضريبة مع تضخم الإنفاق على ميزانية الدفاع. وكانت نتيجة ذلك ارتفاعا شديدا في أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية. ونجحت السياسة النقدية والمالية في تحقيق تراجع كبير في معدلات التضخم. غير أن الثمن الذي دفعته أمريكا والاقتصاد العالمي كان غاليا، حيث اقترنت تلك السياسة بالركود الاقتصادي الذي عرفه العالم من عام 1981 إلى عام 1983. [22]

وانتصرت بذلك الجماعة المالية على الجماعة الإنتاجية، وانتصرت مدرسة النقوديين التي ترى أن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة التضخم أكثر من مكافحة الركود على مدرسة الكينزيين الذين كانوا يرون أن ذلك الاستقرار إنما يتوقف على مكافحة الركود أكثر من مكافحة التضخم، [23] بل كانت مكافحة التضخم عاملا إضافيا لتعميق ونشر الركود. وهكذا تراجعت السياسة النقدية والمالية الراهنة عن أهداف العمالة

الكاملة. وتحولت مشكلة البطالة إلى مشكلة هيكلية لا مجرد مشكلة دورية. فلم يعد السبب الرئيس للبطالة هو التدني في معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل التحولات الهيكلية في الاقتصاد أيضا. فالقطاعات التي تتطور بسرعة كبيرة هي قطاعات الخدمات الإلكترونية التي تستوعب عددا كبيرا من العمالة الجديدة للتعويض عن البطالة. وظهرت البطالة طويلة الأمد والدائمة، حيث تزيد نسبتها على 10٪ من قوة العمل حتى في فترة النهوض من الدورة الاقتصادية. وبدأ البحث عن مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة بدلا من مفهوم العمالة الكاملة.

واصطحب ذلك كله بنمو الاتجاهات المحافظة في أعقاب الأزمة الدورية.[24]

18 الطبيعة المركبة للأزمة الدورية

تكشف الأزمة الدورية المعاصرة عن طبيعة مركبة. فلقد تشابكت منذ السبعينات مع بروز عدد من الأزمات مثل: أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية، ومثل أزمة الغذاء، وأزمة البيئة، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتا طويلا حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها- إن كانت لها نهاية منظورة. ومن ثم ازدادت الأزمة الدورية تعقيدا، وبات الخروج منها أصعب كثيرا من ذي قبل. مثلا وبعد أزمة مطلع الثمانينات كان الناتج الصناعي لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1984 عند مستواه في عام 1979 مرة أخرى. وطوال أربعين عاما لم تصل البطالة إلى ما وصلت إليه أخيرا، وما زال الاستثمار في المجالات المالية أكبر وأربح منه في الأصول الرأسمالية العينية.[25] وتنعكس الأزمات الهيكلية بصفة خاصة في صورة بطالة هيكلية وعجز هيكلي في الموازنات العامة، وميل إلى التضخم مع الركود.[26]

وتكشف الأزمة المركبة عن الطابع المتناقض بالغ

العمق للنمو الاقتصادي الراهن. ويبدو ذلك بوضوح في مثال الولايات المتحدة. فالعجز التجاري الضخم والمتزايد مصحوب بسعر صرف للدولار ظل مرتفعا حتى فبراير 1985. والعجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة مصحوب بتراجع في معدلات التضخم. وأسعار الفائدة ظلت مرتفعة مدة طويلة مع استثمارات رأسمالية متزايدة بشدة في عام 1984.

إن الرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة من تطورها. وهي مرحلة قد التقى فيها التغير الثوري في التكنولوجيا بالهياكل القديمة للإنتاج، وبالعلاقات الصناعية المتداخلة، وبتقسيم العمل الدولي في حالة من الأزمة. إنه اختلال ممتد لم يصل بعد إلى التوازن.

تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية:

لا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات إلا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.[27] فالظاهرة البارزة هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث رأس المال الدولي عن مخرج منها من خلال ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة الأمد، والركود في الفروع القاعدية للاقتصاد الرأسمالي. ويهمنا أن نلقي نظرة فيما يلي على أهم تلك الأزمات الهيكلية وهي بغض النظر عن تعاقبها التاريخي: أزمة الطاقة والخامات، وأزمة النظام النقدي الدولي وأزمة التضخم الركودي. ففي اعتقادنا أن أزمة الطاقة هي التي فجرت ظاهرة الأزمات الهيكلية على المستوى العالمي.

أولا: أزمة الطاقة والخامات:

عندما تفجرت أزمة النظام النقدي حوالي عام 1970، وعندما تأكدت بعد ذلك بتخفيض قيمة الدولار مرتين، أتيحت فرصة تاريخية لوقف الانخفاض في أسعار النفط ابتداء من السبعينات، وتعويضه جزئيا بالزيادة المقبولة التي نصت عليها اتفاقيتا طهران وطرابلس في عام 1971. وتلك حقيقة يتناساها الكثيرون عند الحديث عن أزمة النفط، بينما هم يؤكدون على الاعتقاد-غير الكافي-بأن بلاد الأوبك كانت من القوة بعد حرب أكتوبر

1973، بحيث تستطيع أن تقرر وحدها وبلا مقدمات رفع الأسعار إلى أربعة أمثالها.

لا شك في أن الأزمة النقدية قد سبقت الأزمة النفطية وكانت إلى حد ما مسؤولة عنها. كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي في أغلب الأقطار الرأسمالية كان أمرا واقعا في عام 1973 قبل أن يقع التطور المفاجئ لمشاكل الطاقة في نهاية العام.

ولا شك أيضا في أن ارتفاع أسعار النفط قد أضاف عنصرا جديدا إلى أسباب التضخم من خلال انعكاسه على التكاليف. لقد أصاب انفجار أسعار النفط في عام 1974 جميع البلدان الرأسمالية وبالذات أوروبا الغربية واليابان. وتدهورت بصفة مؤقتة شروط التجارة الخاصة بها. وتدهورت الموازين التجارية أيضا. فقد كان على السوق الأوروبية أن تستورد 96٪ من احتياجاتها من الوقود. أما اليابان فمضطرة لأن تستورد 99٪ منها.

وعندئذ تفجرت أزمة الطاقة فكشفت عن أزمة هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي. فأزمة الطاقة لم تكن في الواقع سوى أزمة هيكلية تدخل في إطار التناقضات بين أسلوب تطوير القوى الإنتاجية الذي يحدد في النهاية استهلاك الطاقة على المستوى العالمي وبين أسلوب تراكم رأس المال في قطاع الطاقة الذي يحدد عرض الطاقة على المدى الطويل. [28] وكان للاقتصاد الرأسمالي القدرة مع ذلك على استعادة التوازن والسيطرة من جديد على الأزمة. غير أنه ظهرت هناك حقيقة جوهرية هي أن حصة النفط في الاستهلاك العالمي من الطاقة التي كانت قرابة 43٪ عام 1980 لن تهبط عن 30٪ في عام 2000، وأن تطوير أنواع معينة من الطاقة أمر غير يسير. إذ يمكن أن يسبب ذلك مشاكل بيئية خطيرة مثل آثار ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق الوقود الإحفوري[*] على المناخ، وآثار تعدين الفحم على البيئة، وخطر التلوث من الطاقة النووية، فضلا عن أن تطوير مصادر جديدة للطاقة باهظ التكلفة لا سيما أنه يتطلب مستوى عاليا من النفقات الرأسمالية. [29]

لقد استطاعت الدول الصناعية في الماضي وفي مقدمتها الولايات

(*) الوقود الإحفوري (Fassil fuel:) بقايا حيوان أو نبات من عصر جيولوجي سالف متحجرة في أديم الأرض.

المتحدة أن تحصل على النفط لأمد طويل بثمن بخس نتيجة إبقاء سعر تعادل الدولار مع الذهب ثابتا حتى عام 1971، وذلك على الرغم من العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي. وعندما تم تخفيض الدولار مرتين، ومن قبله الإسترليني والفرنك، وهي العملات الأساسية في السوق العالمية، تم بذلك في الواقع أمران: الأول تخفيض فعلي لقيمة مدخرات الدول النفطية، والثاني تخفيض واقعي لأسعار النفط. ومن هنا كان لا بد من التدخل على الأقل لتصحيح هذه الأسعار. وفي الواقع فلقد كانت أسعار النفط دون المستوى الذي تفرضه اعتبارات العرض والطلب العادية. ومنذ ما قبل حرب أكتوبر كانت التوقعات الخاصة بالطاقة في السوق الدولية توحي بارتفاع أسعار النفط وازدياد تراكم عائداته. ولقد سبق الحرب بشهر واحد اجتماع في نيروبي لصندوق النقد الدولي كان مخصصا-بين موضوعات أخرى-لمحاولة استيعاب هذه الفوائد وإعادتها بصورة أو بأخرى إلى السوق المالية العالمية.[30]

ولقد أدت عملية رفع أسعار النفط إلى تمتع الدولار بميزة نسبية بين العملات الأخرى، نتيجة الوضع الأمريكي المتميز في كل من سوق النفط العالمية إنتاجا واستهلاكا وسوق الصرف العالمية للدولار. ومن ثم عمدت فرنسا إلى تعويم الفرنك امتصاصا للنتائج السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الفرنسي. ومن ثم انطلقت موجة جديدة من التسابق إلى التعويم شارك فيها الين الياباني أيضا. وكما شهدت الثلاثينات تسابق العملات إلى التخفيض شهدنا في السبعينات تسابقها إلى التعويم بأمل كسب ميزة نسبية عن طريق التخفيض الفعلي لقيمتها. وكانت النتيجة هي المزيد من التقلب في أسعار الصرف للعملات الأساسية.

إن التحدي الذي أعلنته دول الأوبك لم تلبث أن ردت عليه الدول الصناعية باستراتيجية مضادة من بندين: التضخم الركودي على مستوى العالم، والتوفير في استخدام الطاقة والسعي لمصادر بديلة. والواقع أن التضخم الركودي كان له جانبان: بحكم الركود فإنه ينقص الطلب على الطاقة، وبحكم التضخم فإنه يخل بهياكل الأسعار الجديدة لصالح الدول الصناعية المستوردة للطاقة.[31] وعندما ارتفعت أسعار النفط للمرة الثانية في عام 1979 تبع ذلك ركود عالمي أعمق وأطول من ركود عام 1974، مما أدى إلى

طلب أقل على النفط، وانهارت أسعاره فيما بعد انهيارا لم يسبق له مثيل. لكن الدول الصناعية استطاعت بذلك أن تستعيد سيطرتها على سوقه الدولية.

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن أزمة الخامات الهيكلية التي ردت عليها الدول الصناعية باستراتيجية مضادة تشمل: تطوير شبكة من المشروعات المتخطية للقوميات تسيطر على التجارة الدولية، وعلى المالية الدولية، وعلى انتقال التكنولوجيا- تحويل النظام النقدي العالمي بعد انفصاله عن الذهب إلى نظام قابل للتحكم فيه والسيطرة عليه-تطوير تكنولوجيا المواد والهندسة الوراثية والمزارع الصناعية.

ثانيا- أزمة النظام النقدي الدولي:

ظل النظام النقدي الدولي الذي وضعته اتفاقيات بريتون وودز يعمل بسلاسة طالما ظلت الثقة قائمة في الدولار. وعلى الرغم من التقلبات التي أصابت كثيرا من العملات الأساسية، فلقد ظل الدولار العملة الأولى التي تستخدم كاحتياطي دولي، بل لقد احتفظ الدولار بهذا الوضع المتميز على الرغم من عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وهو العجز الذي بدأ منذ نهاية الخمسينات. كانت هناك ثقة لا حد لها في الدولار.

وعندما بدأ الدولار يتجمع في منتصف الستينات في أوروبا الغربية، وظهرت بالتالي سوق الدولار الأوروبي هربا من القيود التي أخذت أمريكا في فرضها على صادرات رأس المال وعلى واردات السلع، بدأ الخوف على قيمة الدولار. فلقد توسعت الصادرات الأمريكية بعد عام 1965 بمعدل سنوي بلغ 8٪، بينما زادت الواردات بنسبة 13٪. وهي نسبة تناهز ضعف معدل زيادتها خلال النصف الأول من الستينات. عندئذ زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، واضطرد تدهور فائض الميزان التجاري حتى حقق عجزا في عام 1971، وذلك لأول مرة منذ عام 1890. وكان السبب الأساسي لتدهور الصادرات الأمريكية هو التضخم السريع إذ ارتفعت أسعار هذه الصادرات من عام 1964 إلى عام 1970 بنسبة 20٪ مقابل 6, 1٪ لصادرات الدول الصناعية في مجموعها مما ترتب عليه نقص نصيب الولايات المتحدة في جملة صادرات العالم. وفي محاولة لتصحيح العجز تم تخفيض الدولار

بنسبة 9 , 7٪ في عام 1971، وفرضت القيود على الواردات. ومع ذلك اشتد العجز ليبلغ 8 , 6 مليار دولار في العام التالي، مما أدى إلى تخفيض قيمة الدولار مرة ثانية بنسبة 10٪ في فبراير 1972.

وهكذا شهدت أسواق النقد والمال في مطلع السبعينات تقلبات عنيفة أدت إلى تفجير أزمة النظام النقدي الدولي. وعلى الرغم من تخفيض الدولار مرتين وإعادة تقييم عملات رئيسة أخرى، فقد استمرت الأزمة النقدية الدولية مما أدى عمليا إلى انهيار النظام النقدي الدولي.

وجاءت هذه الأزمة تعبيرا عن اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فلقد أبرزت الأزمة عمق التناقضات بين الولايات المتحدة من جانب ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة واليابان من جانب آخر. وجاءت تجسيدا لتغير علاقات القوى الاقتصادية والمالية بين هذه المراكز الثلاثة.

فلقد كان واضحا أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تدهورت. كانت حصتها في الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي قد هبطت إلى5 , 40٪ في عام 1971 مقابل 55٪ في بداية الخمسينات. وكانت حصتها في صادرات العالم الرأسمالي قد انخفضت إلى 2 , 14٪ في مطلع السبعينات وكانت 33٪ في بداية الخمسينات. هذا بينما كانت احتياطيات الذهب لديها قد هبطت من 74٪ من إجمالي هذه الاحتياطيات إلى حوالي 25٪ منها. ولقد تم ذلك كله لصالح القطبين الآخرين: أوروبا الغربية، واليابان.

ومع استمرار التقلبات العنيفة في السوق النقدية تصاعدت المضاربة لتحقيق الأرباح من ورائها. وعندئذ فلقد اتجه الانتباه إلى الدور المحتمل للمشروعات المتخطية للقوميات في الحركات قصيرة الأجل والسريعة التي حدثت بالإضافة إلى الخلل الجوهري في موازين مدفوعات عديد من البلدان الصناعية الرئيسة. فعلى الرغم من أن الاضطرابات التي جرت في النظام النقدي الدولي قد لا تكون بسبب أنشطة ذات طبيعة مضاربة من جانب تلك المشروعات إلا أن قدرتها على تحريك مبالغ ضخمة من الأموال عبر الحدود مسألة لا نزاع فيها. ومثل هذه التحركات كان من شأنها بلا شك في أن تفاقم من الأزمة النقدية.

وقد ساعدت أزمة النظام النقدي الدولي على تعميق الشعور بالأزمة الاقتصادية. وضاعف من هذا الشعور فشل الدول الصناعية الكبرى حتى الآن في التوصل إلى ما يمكن تسميته إصلاحا للنظام النقدي الدولي.

والواقع أن النظام النقدي الدولي ليس سوى نظام نقدي للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهو نظام بات معتلا إلى حد بعيد. فالدولار ليس هو العملة المريضة الوحيدة، بل إن جميع عملات الدول الصناعية الكبرى تعاني من عدم الاستقرار. والسبب في هذا واضح. فإن السيطرة الشاملة للاحتكارات الدولية قد صارت توفر لها إمكانات مالية هائلة تتداولها فيما بينها بعيدة عن رقابة أي دولة أو سلطة نقدية قومية أو دولية، وهي إمكانات تتحول قي الظروف الراهنة للسوق العالمية إلى رؤوس أموال هامشية تستخدم في المضاربة، وتساهم نتيجة ذلك في إشعال نيران التضخم، وفي فقدان التوازن بين العملات-قبل أن يعاد توظيفها في الإنتاج وفي الوفاء بالالتزامات المالية.

وفي كل حين يجتمع قادة الدول الصناعية الكبرى للاتفاق على مخرج مؤقت من الأزمة النقدية العالمية. وعندما اجتمعوا في جمايكا في يناير 1976 اتفقوا على إلغاء كل صلة تربط بين العملات الرأسمالية والذهب. وعلى عكس ما توقعوا، فلقد كان هذا الإجراء عاملا إضافيا من عوامل التضخم. ناهيك عن أثره على الدول النامية. فالهدف الرئيس من وراء هذه الخطوة-فصل العملات الرئيسة عن الذهب، وإعادة تقييم احتياطي الذهب على ضوء أسعاره في بورصات لندن، وزيوريخ، ونيويورك-كان هو على حد قول محافظ البنك المركزي الجزائري وقتذاك «زيادة استغلال الدول الفقيرة من قبل الدول الصناعية، لأنها تسمح للدول الصناعية بمضاعفة سيولتها وقوتها الشرائية بينما تخفض قيمة صادرات العالم الثالث».

وعلى الرغم من نجاح النظام النقدي الدولي في استيعاب فورة النفط ووفرة عوائده عن طريق إعادة تدويرها إلا أنه أفرز أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية التي أثقلت كاهل الأسواق النقدية والمالية العالمية. وفي الوقت نفسه فإن ازدياد التزامات أمريكا الدولارية إزاء الخارج بمعدل سريع يثقل بدوره كاهل البلدان الصناعية الأخرى، بينما يسبغ النظام النقدي

الدولي على الولايات المتحدة حتى الآن درجة أكبر من المرونة عن غيرها من الدول.

لقد بلغ الدين الخارجي للولايات المتحدة في عام 1987 مبلغ 500 مليار دولار، وبلغت الفجوة في ميزانها التجاري 170 مليار دولار. وفاقت القيمة الاسمية لدينها الخارجي القيمة الاسمية لاستثماراتها الخارجية. (32)

وباستمرار قبول أوروبا الغربية واليابان وتعايشهما مع تراكم الدولار لديها، فإن الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني يدفعان في الواقع ثمن العجز في الولايات المتحدة. وتجد الدول الصناعية الكبرى نفسها أمام خيار صعب: فهم يخشون من تراكم الدولار بسرعة تغرق النظام المالي العالمي، وفي الوقت نفسه فهم يريدون أن تظل قيمة الدولار مرتفعة-يحاولون حماية الدولارات التي بحوزتهم من في انهيار قيمتها، وفي الوقت نفسه يحاولون تجنب ضعف مراكزهم التنافسية في السوق الأمريكية.

ويشير ماجدوف وسويزى إلى أن حوالي 80٪ من الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها المصارف المركزية في العالم الرأسمالي توجد في صورة دولارات أمريكية، كما يأتيان بإحصائية طريفة عن المعاملات المالية بين الولايات المتحدة ودول الأوبك في الفترة التي أعقبت طفرة أسعار النفط من عام 1974 إلى عام 1977. فالتدفقات الخارجية من الولايات المتحدة في صورة واردات سلعية وخدمية بلغت 106 مليار دولار، بينما كانت المبالغ العائدة للولايات المتحدة في صورة صادراتها إلى بلدان الأوبك وصادرات هذه البلدان فيها تصل إلى 108 مليارات دولار. (34)

مازالت أزمة النظام النقدي الدولي قائمة تعبيرا عن استمرار التناقضات فيما بين الدول الصناعية الكبرى، وأيضا تعبيرا عن تناقضاتها مع الدول النامية. وما زالت الدعوة قائمة لإصلاحه بعيدا عن هذه الدول الأخيرة، ولكن من خلال «تعزيز التعاون فيما بين البلدان الصناعية السبعة الكبرى». (33)

وإذ تتميز الثمانينات بركود اقتصادي خطير يمكن أن يقارن بالركود الكبير في الثلاثينات، إلا أن مصادر كل منهما مختلفة. ففي الثلاثينات كانت الأزمة بسبب ندرة فرص الاستثمار فكان المخرج هو خلق السيولة الإضافية. وجاءت اتفاقيات بريتون وودز فعكست العملية بأن خلقت الأسس

النقدية والمالية الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية. لكن شهدت السبعينات انقلاب النظام الائتمان الدولي النقدي الدولي تماما، وسجلت أخطر ظاهرتين وهما الركود التضخمي والمديونية الخارجية. وحدث تغير جوهري في نظام، إذ انتقلت الأولوية من الودائع المصرفية التقليدية إلى الأصول القابلة للتحويل. واصطحبت هذه الظاهرة بتدويل أسواق النقد والمال في العالم. [35] وأسفر ذلك كله عن ازدياد المخاطر في هذه الأسواق ومضاعفة التقلبات والاضطرابات بداخلها. وانتقلت قيادة النظام النقدي الدولي إلى المشروعات والمصارف المتخطية للقوميات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفقدت الدول سيطرتها القومية على أسواق النقد والمال لديها.

ثالثا- أزمة التضخم الركودي:

وكان أغرب ما سجلته الأزمة الاقتصادية من ظواهر هو اصطحابها بالتضخم، وكانت الأزمات من قبل مصحوبة بانكماش طبيعي. فالظاهرة الغريبة الجديدة هي اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة. [36] وهو أمر لا يفسر إلا بقوة الاحتكارات الدولية والمشروعات المتخطية للقوميات. ففي صناعات كصناعة السيارات وصناعة بناء السفن وصناعة البناء، وهي صناعات كانت تعاني من الركود في الإنتاج والمبيعات منذ نهاية عام 1973، ظلت الأسعار ترتفع باضطراد بغض النظر عن الركود السائد.

والواقع أن أوضاع الركود قد سجلت منذ بداية السبعينات معدلات متسارعة للتضخم. وفيما بين عامي 1970 و 1973 بلغ معدل الزيادة في الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة خلال عقد الستينات بأكمله. وفي عام 1974 تصاعدت معدلات التضخم بشكل أكثر حدة.

وكانت البلدان الرأسمالية قد تعرضت لظاهرة التضخم في أسوأ صورها عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة. عندئذ كان التضخم يعرف بأنه عبارة عن الزيادة في كمية النقود. وفيما بعد عندما صرنا أكثر تحذلقا، على حد قول ماكلوب، قلنا إن التضخم هو الزيادة في الطلب الفعال، أو في الإنفاق الكلي بالمقارنة بعرض السلع.

المعدلات السنوية لارتفاع الأسعار في بعض الدول الصناعية

متوسط الزيادة السنوية في أسعار المستهلكين

الدولة	1960 – 1970	1970 – 1973	1973	1974
الولايات المتحدة	2.8	5.1	6.2	12.1
اليابان	5.8	9.0	11.7	25.8
المملكة المتحدة	4.1	8.7	9.2	18.3
ايطاليا	3.9	7.5	10.8	24.7
فرنسا	4.0	6.6	7.3	14.9
ألمانيا الغربية	2.7	6.1	7.1	
بلجيكا	3.0	5.8	14.4	16.3
كندا	2.7	5.6	7.6	12.0

المصدر : فؤاد مرسي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، صفحة ٦٠ .

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية، منذ الستينات خاصة، تعرضت البلدان الرأسمالية لأزمات مالية نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، كانت أزمات ائتمانية، غير أنها لم تعد ذات طابع محلي كما كان الحال من قبل، بل اكتسبت طابعا دوليا. وأصبح التضخم خطرا عالميا مظهره ارتفاع سعر الفائدة إلى مستويات لم تعرف منذ العصور الوسطى.

والواقع أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التضخم سياسة فعلية في أغلبية الدول الصناعية سعيا وراء زيادة الأرباح. وبالفعل أدى تراكم الأرباح إلى إتاحة رأس المال الجديد الضروري للتقدم التكنولوجي، مما سمح بتوسع اقتصادي حافظ نسبيا على مستويات عالية للعمالة. لقد تحكمت الاحتكارات في الأسعار بحجة أن الارتفاع العام في الأسعار يشجع الإنتاج. ولم يعد التضخم حدثا استثنائيا، بل ظاهرة عادية. فلما حل الركود وانتشرت البطالة كان الاحتفاظ بالتضخم أمرا مطلوبا. ففي ظل المنافسة الاحتكارية يتجنب المشروع اللجوء إلى تخفيض الأسعار كقاعدة عامة. ذلك أنه لو خفض

الأسعار فسوف يعجز عن تعويض خسائره عن طريق توسيع حصته من إجمالي المبيعات بدرجة كبيرة لأن منافسيه سيفعلون الشيء نفسه يخفضون أسعار منتجاتهم. ومن ناحية أخرى فإن المشروع لا يميل إلى رفع أسعاره لأن منافسيه لن يحذوا حذوه. ولذا تبقى أسعارهم أقل، وسيعجز المشروع صاحب الأسعار الأعلى عن إيجاد المشترين. ومن هنا يفضل الجميع الحفاظ على الأسعار، ويصبح الاتجاه طويل الأمد للأسعار هو نحو الارتفاع.

وكانت الولايات المتحدة هي أول دولة لجأت إلى أسلوب الائتمان لتمويل العجز في الميزانية العامة وذلك بالاقتراض من المصارف. وكذلك فعلت المشروعات المتخطية للقوميات لتمويل أغلبية استثماراتها. حتى لقد ارتفعت ديونها في أمريكا وحدها من 121 مليار دولار في عام 1946 إلى 567 مليار دولار في عام 1965، وتضاعفت تقريبا في عام 1974.

ويقول هابرلر إن التضخم الأمريكي هو الذي يحكم التضخم العالمي، وما على الدول الرأسمالية الصناعية إلا أن تتبع التضخم الأمريكي إذا أصرت على عدم تغيير أسعار صرف عملاتها. فالولايات المتحدة هي التي تصدر التضخم إلى العالم كله. ولذلك فإن السمة الهامة للتضخم العالمي هي أنه تضخم مستورد أكثر منه تضخما محليا. ويفسر هابرلر هذه الظاهرة بأمرين: أما الأول فهو أن الدولار هو العملة الاحتياطية الدولية سواء للأغراض الخاصة أو العامة، وأما الثاني فهو أن الأثر الانكماشي لعجز ميزان المدفوعات الأمريكي أثر ضعيف يمكن إهماله. والسبب في ذلك هو أن الواردات تمثل جزءا صغيرا من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، وما عجز ميزان المدفوعات سوى نسبة تافهة هي نحو 1٪ منه. ومن هنا أمكن زيادة القاعدة النقدية بحرية أكبر. بل إن عجز ميزان المدفوعات كان هو نفسه، وإلى حد كبير، انعكاسا لحالة التضخم داخل الولايات المتحدة.

والواقع أنه ابتداء من عام 1965، وبتصعيد أمريكا للحرب في الهند الصينية، زاد عرض النقد فيها بمعدل 4٪، ثم بمعدل 5 ,4٪ في العام التالي، ثم 4 ,6٪ في عام 1967 , و 4 ,7٪ في عام 1968. صحيح أن معدل زيادة العرض النقدي قد هبط في عام 1969 بحدة إلى 8 ,3٪، لكنه عاد في بداية عام 1970 إلى الارتفاع إلى 5, 5 ٪، وواصل ارتفاعه بعد ذلك. ومع عودة

الانتعاش في عامي 1972 و 1973 تحول الوضع إلى ازدهار تضخمي محموم، انقلب إلى ركود تضخمي في عام 1974.

ولقد حدثت في البلدان الصناعية الظاهرة الأمريكية نفسها. ففي عام 1968، عندما ارتفع العرض النقدي بمعدل 4 ,7٪ في أمريكا، كانت النسبة التي ارتفع بها في اليابان2 ,14٪، وفي إيطاليا 7 ,13٪، وفي سويسرا 2 ,11٪، وفي كندا 5 ,9٪، وفي هولندا 3 ,9٪. وفي ألمانيا الغربية 4 ,8٪، وفي بريطانيا 1 ,7٪. والواقع أن أوروبا الغربية واليابان بقبولهما للدولارات الأمريكية قد سمحتا للولايات المتحدة بتصدير التضخم إليهما.

وينضم ماكلوب إلى هابرلر في وجهة نظره فيقول: إن تدفق الدولارات إلى أوروبا الغربية واليابان، هذا التدفق المصحوب بعجز ميزان المدفوعات الأمريكي، قد جعل البلدان الرأسمالية تشهد زيادة كلية في أصولها الأجنبية بمعدلات سنوية لا تقل عن 10٪.

لقد زادت السيولة النقدية الدولية، أي زاد عرض الاحتياطيات الدولية زيادة كبيرة جدا منذ عام 1970. وبلغ احتياطي البلدان المختلفة على أساس الذهب، وحقوق السحب الخاصة والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، واحتياطي العملات الأجنبية ما يعادل 78 مليار دولار في بداية عام 1970. لكنه أصبح 176 مليار دولار في مارس 1973. وكان العنصر الديناميكي في الاحتياطيات كلها هو الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي تضاعف ثلاث مرات. وكان السبب الرئيس في هذه الزيادة الهائلة هو العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

لهذا يرى ماكلوب أن الزيادة الضخمة في الدولارات الأوروبية هي العنصر الحاكم في انتشار التضخم العالمي، من أمريكا إلى الدول الصناعية إلى العالم كله. ففيما بين نهاية عام 1964 إلى نهاية عام 1969 ارتفعت الودائع الدولارية في أوروبا الغربية من 7 ,9 مليار دولار إلى 1 ,46 مليار دولار. وبإضافة العملات الأوروبية الأخرى كانت الزيادة من 2 ,12 مليار دولار إلى 1 ,56 مليار دولار. وواضح أن الزيادة كلها تكمن في زيادة الدولارات. ففي عام 1968 ارتفعت الدولارات الأوروبية بمعدل 48٪، وفي العام التالي كانت نسبة الزيادة 71٪. ويطلق ماكلوب على هذه الودائع الدولارية في أوروبا اسم العملة غير المنتمية لأي دولة، لأنها عملة كاملة السيولة لكنها عديمة

الانتماء. فإذا كانت مصر تملك أرصدة في لندن فإن هذه الوديعة الدولارية لا تحسب في العرض النقدي في مصر، لأنها مودعة بعملة دولارية موجودة في لندن، كما أنها لا تحسب في العرض النقدي في الولايات المتحدة، لأنها ودائع دولارية. من هنا، فإن حجمها الهائل، ومعدل زيادتها السنوي يجعلان منها مصدر اضطراب نقدي شديد.

وكان فيليبس قد توفر في بريطانيا على دراسة العلاقة الثابتة طويلة الأمد بين البطالة والتضخم وخرج منها بمنحنى يبين الاعتماد الثابت من جانب الأجور على درجة البطالة. فهناك تناسب عكسي بين حجم البطالة وارتفاع الأسعار. غير أن تطورات الاقتصاد الرأسمالي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات قد كشفت عن تسارع التضخم في أوضاع الركود وانتشار البطالة. ومع ذلك، فقد أعلن فريدمان على رأس مدرسة شيكاجو النقودية أن التضخم والركود والبطالة ليست من سمات الرأسمالية نفسها، بل إنها تنجم عن السياسات النقدية الخاطئة التي تسأل عنها الحكومات.

وإذا كان صحيحا أن الرأي القائل بأهمية النقود للتطور الاقتصادي ينطوي على قدر من الواقعية، غير أن التجربة الواقعية قد دلت على عقم منحنى فيليبس القائل إن أفضل مضاد للتضخم هو البطالة المتزايدة. فقد حدث أن البطالة والتضخم وجدا معا وتعايشا، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن الخلل ليس عارضا، وأنه خلل هيكلي يرجع في الواقع إلى التطورات العميقة التي تجري بداخل الرأسمالية المعاصرة.

عوامل هيكلية للركود:

هكذا اصطحبت الأزمة الدورية بأزمات هيكلية عديدة أشرنا إليها هنا وهناك. وهي تكشف في الحقيقة عن وجود عوامل هيكلية طويلة الأمد تعزز الميل إلى الركود الذي كشفت عنه الدورة الاقتصادية المعاصرة. فأزمة الطاقة والخامات، وأزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة المديونية الدولية مصحوبة بالعجز في الموازنات العامة، والعجز في موازين المدفوعات، مصحوبا كل ذلك بالبطالة الهيكلية، والحماية الخارجية، والميل الهيكلي للتضخم مع الركود، إنما يشير في الواقع إلى وجود عوامل هيكلية للركود. ومن هنا تتشابك مراحل الركود الدوري في الإنتاج مع الأزمات الهيكلية

المستمرة.

لقد نجحت الرأسمالية المعاصرة في توليد فائض متزايد من الإنتاج. ومع ذلك فإنها لم تنجح حتى الآن في تدبير منافذ الاستهلاك والاستثمار اللازمة لامتصاص الفائض المتزايد حتى تمضي حركة النظام في يسر. ولما كان الفائض الذي لا يمكن امتصاصه لن تجري إعادة إنتاجه فإنه ينجم عن ذلك أن تكون الحالة العادية للاقتصاد هي الركود، مما يعني نقصا في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة. ومن ثم ينبغي أن يعمل الاقتصاد الرأسمالي المعاصر عند نقطة منخفضة بدرجة كافية على منحنى الربحية بحيث لا يولد فائض أكبر مما يمكن امتصاصه. ولما كان منحنى الربحية يتحرك في اتجاه الصعود فإنه يوجد اتجاه مقابل نحو النزول في معدل التشغيل، وهو ما يحدث التوازن لكنه ينطوي عندئذ على احتمالات الأزمة. وبعبارة أخرى، فإن قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف واستمرارها في تطوير القوى الإنتاجية مسألة نسبية. فهي، في الوقت الذي تزيد من نمو القوى الإنتاجية، تواجه تحديات ماثلة:

أ-فالزيادة الهائلة في القوى الإنتاجية وتدويل النشاط الاقتصادي يؤججان بالضرورة من المنافسة فيما بين البلدان الرأسمالية نفسها وخصوصا من تنافسها على الأسواق.

ب-التغير العميق في علاقات القوى بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، كما حدث في أزمة الطاقة، يساعد على ازدياد المنافسة فيما بين المراكز الأساسية للرأسمالية العالمية، ويشجع البلدان النامية على محاولة استعادة ثرواتها الطبيعية وإجراء تغييرات جذرية في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية.

جـ-الهبوط النسبي في معدلات الربح الناجم عن التناقض العميق بين التوسع في القوى الإنتاجية وإمكانية تحقيق استخدام رشيد لها يطارد الرأسمالية المعاصرة، فلا تجد على مستوى المشروع الرأسمالي سوى الحلول الوسط قصيرة الأجل.

د-الطبيعة الخاصة للأزمة الراهنة التي تجمع بين الركود والتضخم تجعل من المتعذر استخدام السياسات المألوفة لمواجهة كل من الركود والتضخم على حدة. فمواجهة الركود وحده من شأنها أن تغذي التضخم،

ومواجهة التضخم وحده من شأنها أن تغذي الركود. وهكذا فإن الطبيعة المتناقضة للأزمة تجعل من الصعب تماما وضع حد قريب لها. ومع أولوية المواجهة مع التضخم أصبحت احتمالات الركود أكبر. وبالتالي نواجه بطالة أكبر تقود إلى حماية تجارية أكبر تقود إلى أسعار أعلى، وإلى سياسات انكماشية أخرى. وهكذا.[37]

ومن هنا تشكلت آليات جديدة لإدارة الأزمة الدولية مؤداها العمل على تصحيح الاتجاه الموضوعي لمعدل الربح نحو الانخفاض وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح رأس المال. فلقد سجل معدل الربح في أكبر عشر دول صناعية اتجاها نحو التدهور خلال الفترة 1965 / 1982. فانخفض مثلا من 24,9٪ في فترة 1960 / 1972 إلى 15,8٪ في فترة 1973 / 1982 في ألمانيا الاتحادية، وانخفض من 28,7٪ إلى 18,3٪ في الفترة نفسها في الولايات المتحدة.[38] مثل هذا الاتجاه الموضوعي لانخفاض الربح تحاول الرأسمالية أن تتغلب عليه بآليات للتصحيح تقوم على التكامل فيما بين وحداتها القومية لتشكل بذلك موقفا عالميا موحدا. ومن غير أن يلغى التنافس فيما بينها، فإنها عند الأزمة تتوصل إلى حلول تؤمن المصلحة العليا للرأسمالية العالمية. ومن ثم تتعاون فيما بينها لإدارة الأزمة الدورية انطلاقا من ضرورة التكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم.

أولا: تتمثل إدارة الأزمة في عدة آليات داخلية يرمي بعضها إلى حصر الركود في قطاعات معينة من الاقتصاد والحيلولة دون تحوله إلى ركود عام،[39] مثل ما يرمى بعضها الآخر إلى استخدام أدوات رفع الأسعار والحيلولة دون انهيارها. ومن هنا السعي لتوسيع نطاق رأس المال في العمق وخصوصا توسيع قطاع الخدمات. فصناعة المكونات الإلكترونية وتكييف إنتاجها إلى كل ميادين الصناعات الأخرى وإلى كل فروع الخدمات وعلى رأسها الخدمات المالية والاتصالات هي التي تعوض جزئيا منذ السبعينات عن تدني مستوى النشاط في الصناعات التقليدية (الحديد والصلب والسيارات والمعدات الهندسية والميكانيكية) الناتج من الأزمة الاقتصادية من جهة، ومن إشباع الحاجات الجديدة في الدول الصناعية من جهة أخرى.[40] ومن هنا السعي أيضا لاستخدام آلية رفع الأسعار لزيادة معدلات الربح، وبالتالي فقدان الأسعار لفاعليتها التقليدية، والقدرة على التحكم

على نطاق واسع في حركة الأسعار بعيدا عن قوى السوق. وهكذا يتراجع دور السوق كمنظم ذاتي للأسعار، بينما غدا التضخم من طبيعة طويلة الأجل.[41] ومع ذلك فإن محاولات التصحيح الداخلية لم تستطع أن تحول دون عودة الركود وتحوله إلى ركود ممتد، ولا دون انتشار البطالة وتحولها إلى بطالة هيكلية غير مرفوضة، ولا دون الجمع بين الركود والبطالة والتضخم معا. والواقع أن تراكم رأس المال الفائض يفضل التوسع الخارجي. ويعزز اتجاه انفصال الاحتكارات عن أسواقها الداخلية فتركد، بينما تزدهر الاحتكارات. فالتراكم الفائض لا يتجلى في صورة قدرات إنتاجية عاطلة بل في شكل رأسمال نقدي فائض نسبيا في الفروع الحيوية والنامية في الاقتصاد القومي، مما يؤدي في النهاية إلى فائض في رأس المال الائتماني، وتدويله المضطرد من خلال البورصات والمصارف الدولية. وهو كما علمنا ميال للمحافظة ومن ثم للركود.

ثانيا: تلعب الدولة دورا جوهريا في إدارة الأزمة على الرغم من كل دعاوى منعها من التدخل في إدارة الاقتصاد القومي. ومهما قيل عن الدولة فإن دورها في عملية إعادة الإنتاج وحركتها الدورية أمر مفروغ منه. وإمكانات الدولة للتدخل في التنظيم المالي والائتماني أثناء الأزمة كبيرة. وتحاول الدولة الإبقاء على الطلب الإجمالي. فالدولة مستثمر رئيس،[42] وهي مصدر رئيس لتوزيع الدخول. وهناك مؤثران لذلك هما: نصيب الإنفاق الحكومي، ونصيب المشروعات الحكومية من الناتج القومي الإجمالي.[43] ولاشك في أن من عوامل أبعاد الركود الدين الداخلي للحكومة والارتفاع الحاد في الإنفاق العسكري. فميزانية الدولة تتحمل مدفوعات الدين العام. والإنفاق العسكري وإن أدى إلى زعزعة الاقتصاد في الأجل الطويل فإنه يعوض جزئيا وعلى المدى القصير التوظيفات ذات الطابع غير العسكري. ويمكن أن يكبح لبعض الوقت الركود العام في الإنتاج.

ومع ذلك يظل دور الدولة محدود التأثير في مواجهة الأزمة، ولقد ينقلب التأثير إلى عكسه في بعض الأحيان. ففي الماضي كان التناقض بين نمو معدلات الأجور في فترات الانتعاش والاتجاه نحو انخفاض معدلات الأرباح يحل تلقائيا عن طريق الأزمة المصحوبة بانهيار الأسعار والاقتطاع من الأجور. أما الآن فلا يحل هذا التناقض حلا كاملا في فترات الأزمات،

بل ينتقل إلى مجال تداول النقود ورؤوس الأموال والتبادل الخارجي والتسويات الدولية. والدورة المعاصرة مصحوبة بشكل لا يتغير بزيادة التضخم واختلال ميزان المدفوعات. ولذلك نرى الدولة تتدخل لزيادة الطلب. لكنها أحيانا بدلا من المقاومة ضد الركود فإنها تجعل هدفها وضع نهاية مبكرة لحالة الانتعاش، وتحاول أن تعجل بانفجار الأزمة قبل أن يصبح الوضع غير قابل للسيطرة عليه. وتلجأ من ثم إلى إجراءات انكماشية مبكرا نتيجة الصعوبات في ميزان المدفوعات. وأحيانا فإن ما تقدم عليه من إجراءات مضادة للأزمة يتناقض مع تحسين ميزان المدفوعات. فإجراءات توسيع الائتمان مثلا قد تؤثر عكسيا فيه.[44] وغالبا ما يسبب تخفيض سعر الفائدة وهو مطلوب لتشجيع الأعمال تدفقا في رأس مال القروض قصيرة الأجل إلى الخارج، مما يوقع الدولة في أزمة نقدية وهي تناضل للخروج من الأزمة الاقتصادية.

ثالثا: تأتي آليات نقل الأزمة بين آليات إدارتها. وقد سبق لنا أن بينا مجموع الآليات المستخدمة لنقل الأزمة في إطار التدويل المضطرد، وذلك من خلال قنوات التجارة الخارجية، وحركات رأس المال، والمديونية الخارجية، والتدفقات العكسية، وحركات الأسعار: أسعار السلع والخدمات، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف. فمن خلال أسواق السلع والخدمات والأسواق النقدية والمالية وأدواتها المعروفة يتم تحديد القوة الشرائية للبلدان النامية، وتحديد معدلات نمو دخلها الحقيقي. ولا تزال التجارة الدولية قيدا على نمو البلدان النامية، وهي القناة الأساسية لنقل الأزمة إليها. وما زال التخلف يعكس نفسه في صورة السلع موضوع التجارة الدولية. وعدم تكافؤ التبادل الدولي ليس في حقيقته سوى عدم تكافؤ الإنتاج الدولي. ولذلك فإنه في أعقاب استعادة الاندفاع في صادرات البلدان المنتجة للخامات فيما بين عامي 1972 و 1973، ونجاح الدول المنتجة والمصدرة للنفط في تحديد أسعاره لأول مرة بقرارات منها في عام 1974، والسيولة المالية الدولية التي استحوذت عليها، ساد اضطراب هائل في الأسواق الدولية ترتب عليه استعادة الدول الصناعية زمام المبادرة والسيطرة عليها من جديد من خلال التطورين العالميين الكبيرين: الثورة العلمية والتكنولوجية، والتدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال، وما يصحبهما من رفع أسعار السلع الصناعية والمواد

الغذائية الرئيسة، وخفض أسعار الطاقة والمواد الأولية.

أزمة هيكلية عالمية:

وهكذا يصعب القول إننا نواجه مجرد أزمة إفراط إنتاج دورية، وإنما هي أزمة هيكلية لا تكفي أي تصحيحات تجرى على هيكل الناتج للخروج منها، وإنما لابد من تحول جذري في هياكل التكنولوجيا والعمل، وهي أزمة هيكلية عالمية شملت وتشمل العالم الرأسمالي كله. أما في العالم الاشتراكي فإن الدعم القوي الذي تمارسه الدولة قد ظل حتى السنوات الأخيرة يخفي مظاهر الأزمة. [45] إنها أزمة هيكلية عالمية تنطوي على انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعي وضعف وانهيار الفروع التقليدية للصناعة الثقيلة، وعدم التوازن في التجارة الدولية والمدفوعات والجنوح إلى المضاربات المفرطة والأشكال الجديدة لاستنزاف البلدان النامية، وأزمة المديونية، والأزمات المالية والنقدية الحادة، وأزمة البطالة. وهي تعبير صارخ عن حقيقة أن الرأسمالية المعاصرة القادرة على التكيف لا تستطيع بعد أن تتكيف بالكامل مع المستوى الجديد لتطور العلم والتكنولوجيا المتمثل في قدرتها على تجديد قواها الإنتاجية.

لأول مرة في التاريخ تصعد الأمور العالمية إلى السطح بقوة. ففي المدة من عام 1857 إلى عام 1933 شهدت الرأسمالية أزمات عالمية للإفراط في الإنتاج، لكنها كانت كلها متفاوتة التاريخ، فيما عدا اثنتين هما أزمة 1857، وأزمة 1907. غير أنه منذ فورة النفط في السبعينات ورد الفعل الذي اتخذته البلدان الصناعية بدأت مرحلة جديدة من المسارات والعمليات الكونية. فلقد تطورت الأزمة منذ السبعينات في الأقطار الصناعية في إطار اتجاه واضح لتوسيع الظروف الموضوعية لدورة عالمية واحدة. ويكشف هذا التطور عن حقيقة التقارب النسبي في مستويات المراكز الرأسمالية الثلاثة. الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان سواء من حيث تطور القوى المنتجة، أو من حيث درجة تركيز الإنتاج ورأس المال. [46]

ففي مطلع السبعينات شهدت الدول الصناعية الكبرى هبوطا في معدلات النمو في وقت واحد أدى إلى هبوط مطلق في الإنتاج في بعضها. وبعد قليل بدأ الاقتصاد في الصعود في كل البلدان الصناعية، بحيث إن إنتاجها

من السلع الصناعية زاد في المتوس. وقمة الصعود بلغتها تلك الدول معا في وقت واحد. ومن ثم زاد الإنتاج في عام 1972 حوالي 7٪، وفي العالم التالي حوالي 9٪ على المستوى العالمي.

ومن ثم كان هناك اتجاه واضح في بداية السبعينات نحو تزامن الحركة في التطور الصناعي. ولقد ازداد هذا الاتجاه لأن الأزمة تطورت فيما بعد في مرحلة ظهرت فيها الأزمات الهيكلية بشكل حاد. ولهذا فإن الإنتاج الصناعي الكلي لم يزد في المراكز الرئيسة في عام 1974، وهبط بنسبة 7٪ في عام 1975. وفي مطلع الثمانينات هبط الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ بالمقارنة بالسبعينات.

ومع أن كل دورة وأزمة دورية تتخذ طابعا خاصا يتحدد بطائفة من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية وغير الاقتصادية، فإن كل أزمة جديدة منذ السبعينات كانت أكثر حدة كقاعدة عامة، وبشكل مطلق عن المستوى المطابق لها ليس فقط في الأزمات السابقة، وإنما أيضا في حالات الصعود الدورية قبلها.[47]

فكانت أزمة السبعينات نقطة تحول، إذ استحدثت دورة الركود التضخمي وضاعفت من عدم الاستقرار الاقتصادي الشامل. ولقد دلت في الحقيقة على أن النمو الاقتصادي المبني على الاستخدام الواسع للموارد الطبيعية قد بدأ يدخل في مأزق[48] فالتقارير المثيرة للفزع التي أعدها نادي روما في مطلع السبعينات، والمبنية على استطراد الاتجاهات الاقتصادية السائدة في الخمسينات والستينات قد تنبأت بنضوب الموارد الطبيعية في المستقبل غير البعيد. وعلى الرغم من أن السنوات العشرين التالية لم تظهر أن الأمور قد سارت في طريق هذا المستقبل المتوقع إلا أن الطريق لتطور الإنتاج المتسم بكثافة الموارد قد أدى إلى حدة المشاكل الكونية مثل الطاقة والخامات.

ومن ثم أصيبت الرأسمالية بأزمات هيكلية خطيرة في الطاقة والخامات، كما أصيبت بنقص في إنتاج الغذاء. ولقد أساء ذلك إلى الأبعاد الخاصة بالتكلفة في عملية إعادة إنتاج رأس المال.وصارت عوامل حاسمة في التعميق المأساوي للأزمة العالمية في عامي 1974 و1975 التي أعلنت عن قيام دورة جديدة من التراكم لرأس المال.

وفي هذه الأزمة كان من الواضح أن هيكل رأس المال المتراكم قد دخل في صراع عميق مع مستويات أسعار الموارد الأساسية وخصوصا الطاقة، فقد كانت كبرى التجديدات كثيفة رأس المال في الستينات ذات طبيعة كثيفة الطاقة. وبالنتيجة فإن التخفيض قد أصاب أيضا جزءا أساسيا من الأصول الثابتة المستثمرة في التكنولوجيا كثيفة الطاقة هذه.

وفي الأزمة وفي الركود الممتد التالي لها وضح أيضا أنه من المستحيل محاولة الخروج من الأزمة عن طريق الربحية المتزايدة، وأساسا عن طريق تخفيض تكلفة الوحدة من الإنتاج والانضمام إلى الطرائق التقليدية للتقدم التكنولوجي (زيادة الكفاءة الإنتاجية للمعدات، معدلات استهلاك الطاقة في الوحدة الواحدة، ونطاق الإنتاج).

وكانت أطول أزمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية هي أزمة عام 1981 / 1983. فهذه الأزمة أعادت تأكيد الطبيعة الممتدة في تراكم الأصول الثابتة. وكانت سمتها الأساسية هي التشابك بين أزمات إفراط الإنتاج الهيكلية-وتشمل الفروع الرئيسة للإنتاج التقليدي-والأزمة الدورية. وخلقت أزمة مطلع الثمانينات الظروف التي تسمح للدول الصناعية بإعادة هيكلة اقتصادها على أساس تكنولوجيا الحاسبات، كما سمحت لها بأن تنقل العبء الخاص بإعادة الهيكلة إلى البلدان النامية. فأسعار خاماتها بالدولار قد هبطت إلى الحضيض في مدى خمسين سنة. حتى أسعار النفط التي تضاعفت في السبعينات تدهورت في منتصف الثمانينات لتصل إلى مستواها قبل حرب أكتوبر. وأصبحت أسعار الوقود والخامات عاملا هاما في تخفيف حدة التضخم الجامح في السبعينات.

وصارت الأزمة الدورية والأزمات الهيكلية هي الأشكال العصرية التي يساير بها رأس المال مجموع الظروف الجديدة لإعادة الإنتاج، صارت جميعا تشكل أزمة هيكلية عالمية واحدة. إنها الأزمة الكونية لتراكم رأس المال. [(49)]

موجة من الموجات الطويلة للأعمال:

لم تستنفد الرأسمالية بعد كل احتياطيات تطورها، إذ تميزت الفترة فيما بعد الحرب العالمية الثانية بالتوقع السريع في الإنتاج. واستمر التوسع حوالي ثلاثة عقود كاملة طوال الأربعينات والخمسينات والستينات، ثم

حلت الأزمة في عام 1974. فلقد بدأت مرحلة هامة من الثورة العلمية والتكنولوجية. اختراق في ميدان الإلكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها في الإنتاج. وهي على وشك اختراق في ميدان التكنولوجيا الحيوية. ومع ذلك يجري تباطؤ في المعدلات العامة للنمو الاقتصادي. وتتفاقم الأزمة الدورية وتتحول إلى أزمة هيكلية مصحوبة ببطالة جماعية. فلقد أدى التغير الثوري في التكنولوجيا إلى دفع كل الهياكل القديمة للإنتاج وتقسيم العمل في حالة من الأزمة. وتوفرت موارد هائلة من الخامات ومصادر الطاقة. ويهبط بسرعة الطلب النسبي على المواد الطبيعية. ولقد يكون هذا خيرا وبركة في نظر البعض، لكنه يعني تضييق السوق في وجه إنتاج المعادن واستخراج النفط والصناعة الكيماوية.

ولقد تحول رأس المال المالي إلى رأسمال متخط للقوميات يتميز بالافتراق عن أرض الوطن والسعي وراء أقصى الأرباح على المستوى العالمي. وغدا الدين بأيدي الاحتكارات الدولية أداة لاستغلال أقطار بأكملها، ومصدر أرباح طائلة للمشروعات والمصارف الدولية. ونجح رأس المال في توفير المرونة في الائتمان، وفي الأسعار بهدف خلق الطلب في مجتمع الاستهلاك.

ففي الماضي كان هناك سعي واضح لإزالة التوتر الاجتماعي عن طريق الاحتفاظ بنسبة عالية نسبيا من نمو الإنتاج وتقليص البطالة إلى الحد الأدنى. أما الآن فإن السعي من أجل أقصى الأرباح صار يجري ولو كان ذلك عبر الركود والبطالة ومعدلات منخفضة لنمو الإنتاج. ولتبرير هذا التناقض بين القدرات الاقتصادية الهائلة والنتائج الاجتماعية الهزيلة للتطور الرأسمالي يتم التأكيد على دور قوى السوق. إذ يبدو أن الأزمة الهيكلية الشاملة قد وضعت حدا للأوهام الكينزية وسمحت بالهجوم من جانب الليبرالية الجديدة التي صارت تتلخص في وصفة لكل الأدواء هي السوق.[50]

غير أن ذلك لا ينفي حتى الآن إمكانات النمو المتاحة بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي لم تكشف بعد عن كل ما يمكن أن تحققه. وتتمثل الأزمة كلها في حقيقة أن تخصيص استثمارات متزايدة للقطاعات الجديدة قد تولدت منه قوى تعاكسه تمثل قيدا على استمرار النمو الاقتصادي. ومن ثم كان التصوف الذي تم هو السيطرة على مجالات واسعة وضخمة من النشاط الاقتصادي وحجبها عن آليات السوق بما يمكن من إخضاعها

للإدارة العلمية الرشيدة. لكنه ترشيد جزئي، وهو ترشيد يعتمد على تدويل رأس المال. وفي الوقت نفسه يجري نوع من الإضراب عن الاستثمار، فيرفض رأس المال الاستثمار في تحديث فروع الصناعة الرئيسة التي تضمن العمالة الكبيرة، وبدلا من ذلك ينتقل الإنتاج إلى القطاعات ذات التكلفة الأقل والأرباح الكبرى.

إن هيكل القطاعات الإنتاجية في العالم المتقدم صناعيا يمر بمرحلة تحول جذرية تؤدي إلى تقليص نشاطات صناعية تقليدية لصالح أنشطة طليعية جديدة مبنية على استخدام مكثف للتكنولوجيا الحديثة التي تنشط قطاع الخدمات. ولقد لعبت اتجاهات التطور في الصناعات الجديدة المرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية في البداية دورا تصحيحيا للدورة، لكن لم يلبث أن تهافت بعد ذلك. ففي الدورة تضرب القطاعات القديمة بقسوة وتصبح الأزمة بالنسبة لها أزمة مزمنة بطبيعة تركيبها الهيكلي، لكن تحفظ الصناعات كثيفة التكنولوجيا بقدر من الاستقلال النسبي عن التقلبات الدورية. ومن ثم فإنه بنتيجة التقدم العلمي تصبح صورة مسار الأزمات أكثر تباينا. فتوجد صناعات يهبط الطلب عليها قليلا أو لا يهبط على الإطلاق أثناء الأزمة، وصناعات أخرى ينهار الطلب عليها. وتواصل الصناعات كثيفة التكنولوجيا نموها بفضل استحداث منتجات جديدة. وعندئذ توجد جزر منتعشة في محيط من الأزمة. وتكون عاملا إضافيا مضادا للأزمة.[(51)]

وهكذا يتم تغيير شكل نمط التراكم الرأسمالي في الأزمة بالاعتماد على صناعات طليعية جديدة مثل: الطاقة، والتعدين، وغزو الفضاء، واستغلال قاع المحيطات، وصناعة المعلومات. فهناك اتجاه متزايد لتركيز رأس المال وإعادة توزيع الصناعات في العالم. لكن نتيجة ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال تتناقص معدلات الربح، ويميل متوسط الربح للانخفاض.

ومن هنا تدخل الأزمة الاقتصادية الحالية في تقديرنا في إطار دورة طويلة من دورات كوندراتيف التي تعبر كل منها عن موجة من الموجات التي تمثل الاتجاه العام طويل المدى لحركة الاقتصاد الرأسمالي، تمييزا لها من التقلبات الدورية قصيرة المدى التي تشكل الدورة الاقتصادية. وموجة أو

دورة كوندراتيف تمتد في العادة لنحو خمسين أو ستين عاما، وكانت تحسب في البداية على مدى قرن من الزمان.

وكان كوندراتيف قد بدأ حساباته في موسكو عامي 1919 و 1920، ونشرت نتائجها في بداية العشرينات. وقد توصل إلى أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الآن ارتبطت بداية كل دورة طويلة بموجة من التجديدات تغير من تركيب رأس المال الثابت. وطبقا لكوندراتيف فقد بدأت أول دورة في عام 1789، وامتدت نحو ستين سنة حتى عام 1849. ولقد ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن البخارية. وامتدت الثانية نحو سبعة وأربعين عاما، من سنة 1849 إلى سنة 1896، وقد ارتبطت بموجة السكك الحديدية وتطور إنتاج الصلب. وبدأت الموجة الثالثة في عام 1896 بالنفط والسيارة والكهرباء والكيمياء. وها نحن على أبواب الموجة الرابعة التي ترتبط بمعالجة المعلومات والآلات المبرمجة التي تعمل ذاتيا، وتكنولوجيا الأحياء، والطاقة الذرية.(52)

ولقد فسر شومبيتر تطور الموجات الطويلة بظهور وتوسيع تجديدات أساسية تتفق مع فترات التطور التكنولوجي مثل: اختراع المحرك البخاري والسكك الحديدية، والاستخدام العام للآلات بين عامي 1873 و 1842، ومثل: انتشار المحركات البخارية، وتطور إنتاج الصلب، وبناء شبكات السكك الحديدية بين عامي 1842 و 1897، ومثل التطور التكنولوجي في مجال الكهرباء والكيمياء والسيارات بعد عام 1897. والبعض يضع ثورة الفحم والحديد بين عامي 1780 و 1850، وثورة الصلب والكهرباء بين عامي 1850 و 1914.

ويرى سمير أمين أن الرأسمالية الصناعية مرت من عام 1848 إلى عام 1873 بفترة رواج طويلة تلتها فترة ركود طويلة خلال السبعينات من القرن الماضي. ثم حلت فترة رواج طويلة ناتجة من التوسع الاستعماري، من عام 1896 إلى عام 1914 ؛ وتلتها أزمة طويلة استغرقت ثلاثين عاما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، أعقبتها فترة انتعاش ثالثة وأخيرة استمرت حتى أواخر التسعينات من القرن الحالي. وابتداء من السبعينات دخلت الرأسمالية في التراجع طويل الأمد.(53)

ويرى كمنش أن الدورة الطويلة من دورات كوندراتيف تنطوي على فترتين: إحداهما إيجابية تتميز بالنشاط والتجديد المكثف والاختراع، وتوزيع السوق

العالمية تليها فترة سلبية تتسم بالحروب والثورات. وفي رأيه أن أزمة الثلاثينات المأساوية كانت هي الفترة السلبية في الدورة الثالثة طويلة الأجل.

ويمكن القول إنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد انطلقت موجة من موجات التجديد على أساس الثورة العلمية والتكنولوجية استمرت إلى نهاية الستينات. ثم بدأت في السبعينات الفترة السلبية ابتداء من عام 1973 مع أزمة الطاقة الهيكلية. ولذلك فإن الأزمة الراهنة لا تنتمي فقط لظاهرة دورات الأعمال، وإنما تمثل أيضا صيغة جديدة لحركات الحياة الاقتصادية. وهي بداية لتغيرات سلبية طويلة الأمد.[54]

وفي ظل التدويل، الذي يجري لرأس المال، يتزايد التجانس فيما بين الهياكل الاقتصادية في الأقطار المختلفة. مما يساعد على انتشار الدورات القصيرة والموجات الطويلة فيما بينها بسهولة. فهذا التدويل، الذي كان يتركز في الماضي في مجال التبادل التجاري وتصدير رأس المال والعلاقات السعرية، قد امتد الآن إلى الإنتاج بما في ذلك البحوث. وقدرة الرأسمالية على التكيف على تجديد هياكلها وتنظيم عملياتها وإعادة توزيع الدخل القومي في كل بلد من بلدانها، تمكن رأس المال من التعجيل بالتقدم العلمي والتكنولوجي. ويساعد ذلك على إعادة تنظيم هياكل الإنتاج ويفتح أمام الجماعات المالية الدولية، وخصوصا تلك المرتبطة بصناعات التسليح، إمكانات كبيرة للتوسع.

ومن هنا خطورة المهمات الشاملة التي تطرحها الثورة العلمية والتكنولوجية وعمليات استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة. فمن غير تكامل العلم والإنتاج وإقامة نسب مثلى بين مصادر الطاقة والهياكل الأساسية لا يمكن لرأس المال أن يتوقع استقرارا في جني أقصى الأرباح وتحقيق التراكم الموسع. ولهذا فإنه يبحث عن المخرج في أمرين: تحديث الاحتكارات، وتحديث الدولة. فالاحتكارات تحاول تنسيق أعمالها باتفاقات بين الفروع والتعاون في استغلال موارد الإنتاج المحلية والخارجية والمساومة من أجل أسواق تصريف جديدة، وتبادل التكنولوجيا والخدمات الصناعية والمصرفية والإعلامية. أما الدولة فتأخذ على عاتقها محاولة تأمين النمو الاقتصادي بعيدا عن التقلبات الدورية قصيرة الأمد في الإنتاج. ويبرز الآن دور الدولة في سياسة العرض لا في سياسة الطلب، إذ تقوم بدور المحفز الانتقائي

للتقدم العلمي، وتأمين الظروف الملائمة لنشاط الفئات ذات الامتيازات وتوسع رأس المال الاحتكاري.

ومع ذلك فلا بد من أن يصل رأس المال إلى حد النهاية. وتتميز الموجة الطويلة عن الدورة القصيرة بأن الأولى هي مسار تنمو فيه قطاعات السلع الرأسمالية إلى حجم لا يمكن استمراره وعندئذ فإنها تتراجع. ويكمن السر في ذلك في حقيقة أن رأس المال قيمة توسع نفسها بنفسها، قيمة تتوسع ذاتيا. ومهمة الرأسمالي هي السعي لتوسيع رأس المال تحت إشرافه. وعندئذ فإن الحد الحقيقي أمام الإنتاج هو رأس المال نفسه. [55]

19 القطاع العسكري ودورة الأعمال

تتجمع في القطاع العسكري من الاقتصاد الرأسمالي كل ظواهر الرأسمالية المعاصرة مجسمة. فهو مركز تطوير واستخدام آخر كلمة في التقدم العلمي والتكنولوجي. وهو تجسيد حي للتدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال وهيمنة الرأسمالية المالية. وهو مثال نموذجي للقدرة على التكيف وتصحيح عمل قوى السوق. ومن هنا فهو مهيأ ليكون محركا للنمو الاقتصادي وخصوصا في أوقات الأزمة.

والواقع أن العالم لم يكد يخرج من أتون الحرب العالمية الثانية حتى عاد سريعا إلى أوضاع الحرب الباردة. ومن ثم استأنف الإنتاج الكبير للأسلحة الحديثة. واستمر هذا التحول بمعدل متزايد خلال الدورة الاقتصادية التي بدأت في عام 1947. وهكذا أصبحت الصناعة الحربية والتوسع في التسليح الحديث أدوات أساسية للتكيف وتصحيح الدورة الاقتصادية، بحيث تفوقت معدلات الإنفاق العسكري على معدلات نمو الإنتاج الصناعي.

استخدمت الميزانية العسكرية لتحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية، أعني للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية. فحين تبلغ الأزمة ذروتها تغدق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقودا عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الركود وابتداء موجة من الإنعاش. ولقد لعبت الدور نفسه عقود عمليات غزو الفضاء. وكان من شأن ذلك كله المساعدة على الانتعاش الكبير في بداية الستينات.

ومنذ ذلك الحين صار القطاع العسكري هو القوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا والبحث والعمالة، وهو بالتالي الأداة لإنعاش الاقتصاد بصورة دائمة وخصوصا عندما تلوح معالم الأزمة. وبالطبع فإن القوة المحركة للقاطرة نفسها إنما تتمثل في الإنفاق العسكري للدولة.

الكينزية العسكرية:

ليس محل شك أنه في الحرب العالمية الثانية ارتفع الإنفاق العسكري وهبطت البطالة. فلما انتهت انخفض الإنفاق العسكري بشدة إلى حده الأدنى وخصوصا في سنة 1947. لكنه لم يلبث أن تحول إلى الصعود ابتداء من العام التالي. ولم يلبث الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة أن عاود الصعود بعد الحرب الكورية. وارتفعت نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي من 4,9 ٪ في عام 1947 إلى 11٪ في عام 1954, [56]

وبعد هبوط آخر عاد الإنفاق العسكري إلى الارتفاع من جديد بفضل الحرب الفيتنامية حتى بلغت نسبته 8٪ من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. وفي مطلع السبعينات تأثرت سمعة الكينزية بعودة الركود واصطحابه بالتضخم. وظهرت مجموعة الاقتصاديين الذين حاولوا نقل الانتباه من جانب الطلب إلى جانب العرض. وإنما يجمع بين الجميع كينزيين وما بعد الكينزيين أنهم يسعون لتشجيع ربحية الأعمال ويعتبرون الركود من سوء الإدارة الحكومية، وأنهم يتفقون على أهمية الإنفاق العسكري في دفع الدماء الحارة إلى عروق الاقتصاد القومي، وبالتالي فإن الكينزية العسكرية لم تلفظ أنفاسها.

والواقع أن كينز لم يكن أول من أشار بالإنفاق العسكري لمواجهة احتمالات الأزمة، لكنه كان أكثرهم نفوذا. ولقد أعلن في السنة الثانية من الحرب العالمية الثانية أن الشرق يأتي بالخبر. ونصح الولايات المتحدة بأن تغتنم

ميزة منافع الإنتاج العسكري المتنامي. وبالفعل تضاعفت أرباح الشركات الأمريكية في زمن الحرب ثلاث مرات. وفي شهر أغسطس 1945، هو آخر شهور الحرب العالمية الثانية، حذر الاقتصاديون الأمريكيون الرئيس ترومان من أن الإلغاء المفاجئ لقسم كبير من العقود العسكرية قد يحدث انهيارا فوريا في الاقتصاد الأمريكي. ولقد تضاعفت أرباح الشركات في بريطانيا خلال سنوات الحرب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال السنوات الست التي سبقت الحرب.[57]

وفي زمن الحرب الكورية اتخذت الحكومة الأمريكية قرارا بتطوير قطاع رئيس للإنتاج الحربي بصفة دائمة في الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم ارتفع الإنفاق العسكري من أقل من 5٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 1950 إلى 13٪ في عام 1953 [58] وكان جيمس شليزنجر من أوائل من طرحوا نظرية الإنفاق العسكري في نهاية الستينات. وقال إنه لا ينبغي للدولة أن تضع قيودا مصطنعة على الإنفاق العسكري. وإنما يتحدد المستوى اللازم من هذا الإنفاق أولا ثم توجد له مصادر التمويل بدلا من السماح للإنفاق العسكري بأن يتحدد بقوة مقاومة دافعي الضرائب. [59] أما الفجوة المالية التي قد تنشأ فإنها تسوى بالدين العام.

وكانت القاعدة التقليدية أن الإنفاق العسكري يمول عن طريق الضريبة. ومن الطبيعي أنه عندما تخرق هذه القاعدة فإن الإنفاق العسكري يتم تمويله إما عن طريق الاقتطاع من الإنفاق الاجتماعي، وإما أن يدفع بالعجز في الميزانية العامة والتمويل التضخمي والدين العام للدولة. وعندما لم تلجأ الولايات المتحدة خلال حرب فيتنام إلى زيادة الضرائب، فإنها لجأت إلى التمويل بالعجز. ولم يلبث ذلك أن أدى إلى الركود التضخمي. فلقد ألقى بأعباء فادحة على الميزانية العامة التي لا تتوازن إلا باللجوء إلى الدين العام. وهذا الدين العام هو المصدر الرئيس لارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار. وأصبح حجم الفوائد على الدين العام يصل إلى حوالي خمس الإنفاق الحكومي بأسره.

فلقد بلغ عجز ميزانية الدولة في عام 1986 حوالي 220 مليار دولار، بينما تضاعف حجم الدين العام من 300 مليار دولار في 1967 إلى أكثر من ألف مليار دولار في عام 1982، إلى ألفي مليار دولار في عام 1986.

والواقع أن الإنفاق العسكري المباشر لا يمثل كل الإنفاق العسكري بالنسبة لبلد كالولايات المتحدة. فهذا الإنفاق العسكري المباشر لا يشكل سوى 6، 6٪ من إجمالي الناتج القومي في عام 1986. لكن بإضافة الإنفاق العسكري غير المباشر، أي حجم الفوائد المدفوعة عن دين الدولة الناشئ عن الميزانية العسكرية، وحجم المعونات المقدمة للمحاربين القدماء، وحجم المساعدات العسكرية التي تتلقاها البلدان الأخرى، وحجم نفقات برامج الفضاء، فإن الإنفاق العسكري يزيد على 10٪ من الناتج القومي الإجمالي.[(60)]

وفي هذه الظروف فإنه لا نزاع على الإطلاق في حقيقة التأثير الإيجابي للإنفاق العسكري على الدورة الاقتصادية، هذه الدورة التي دفعت بالرأسمالية في عصر من الركود الممتد، حيث يواجه الاقتصاد القومي وقبل أن يبلغ قمة الانتعاش خطر الوقوع في العتبات الأولى من أزمة دورية جديدة. هذه الدورة التي تعقدت ملامحها بالأزمة الهيكلية التي أصابت هيكل الصناعة القاعدية، وحطمت فروعا اقتصادية كاملة، وأدت إلى إغلاق آلاف المصانع والمؤسسات، ودفعت إلى أحضان البطالة بعشرات الملايين من العمال. ومن هنا كانت السمة البارزة في الأزمة الهيكلية هي نردي الوضع لأمد طويل في القطاعات المدنية من الاقتصاد التي تنتج السلع الاستثمارية. ومن هنا يتم تعويض ذلك جزئيا بربط الفروع المدنية بالطلبات العسكرية.

وهكذا تحول القطاع العسكري إلى قطاع دائم في الاقتصاد القومي. فهذا الاقتصاد بحاجة إلى نمو لا يتوقف. وصناعة السلاح هي المجال الذي يمكن للشركات فيه أن تضمن اعتمادات مالية ضخمة بأقل مجهود، وحيث الإنتاج نفسه لا يتعرض لمخاطر وتقلبات السوق. ومن ثم يسعى الجميع حتى لا يتوقف سباق التسلح. يضاف إلى ذلك أن احتياجات النمو للدولة الصناعية الحديثة تتضاعف بفضل الثورة العلمية عدة مرات. وتنمو حول هذه الاحتياجات جميعا بيروقراطية عسكرية ومدنية. وأهم قطاعات البيروقراطية المدنية ذلك القطاع المتصل بالبحث والتطوير وبالتعاقد العسكري ورقابة التعاقدات.[(61)]

ومن هنا فإن القطاع العسكري الحديث هو أرقى قطاعات الرأسمالية المعاصرة التي تربط عضويا بين الاحتكارات والدولة، بل يمكن اعتباره

احتكارا قائما بذاته يضاف إلى الاحتكارات الكبرى. فقد أصبح الإنفاق العسكري عنصرا أساسيا في تشكيل وتطوير الاقتصاد القومي سواء بعقود توريد السلاح أو اعتمادات البحث والتطوير. وها نحن نرى كيف أن الثورة العلمية والتكنولوجية تجرى أولا في المجال العسكري الذي يستخدم أرقى تكنولوجيا، وأرفى مراكز ومعامل البحث، وأمهر وأكفأ العلماء والفنيين والمصممين والعمال. وإذ تقف الاحتكارات الكبرى عاجزة عن إنتاج الأسلحة الحديثة المعقدة فإن الدولة هي التي تهيئ السبيل العملي لقيام تلك الاحتكارات بإنتاجها. ولقد تم التعاقد مثلا على إنتاج صاروخ توماهوك كمشروع مشترك بين كل من ماكدونل، وبوينج، وجنرال ديناميكس، ومركز أبحاث ويليام.

وهكذا يلعب القطاع العسكري الحديث دورا أساسيا في التعويض جزئيا من الركود في فروع الاقتصاد المدني. ولقد ساعد بالفعل على تطوير صناعات مدنية عديدة مثل: صناعة الكومبيوتر، وفروع الإلكترونيات القريبة منها. واستطاعت شركة روكويل وحدها أن تخرج إلى الوجود 30 ألف ناتج ثانوي تفرع من اشتغالها حوالي ثلاثين عاما في مجال برنامج الفضاء. وإذا كان عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يحول الولايات المتحدة إلى بلد مدين فإن صادرات الفروع المرتبطة بالقطاع العسكري تزيد على وارداتها. وإذ يسيطر هذا القطاع على جزء كبير من الدخل القومي، وعلى الميزانية العامة للدولة فإنه يتولى في الواقع إعادة توزيع الدخل القومي على الاقتصاد القومي بأسره.

ومع ذلك فهناك من يرى أن هناك قصورا في قابلية الإنفاق العسكري كأداة للتوجيه الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى طبيعة الأسلحة الحديثة. فهي من الناحية الاقتصادية مقيدة بطبيعة التكنولوجيا التي أضعفت قدرة الإنفاق العسكري على إنعاش الاقتصاد. إن نسبة عالية من هذا الإنفاق تتجه إلى البحوث، والتجديد، والتصميم الهندسي، والإشراف، والصيانة بينما تتقلص النسبة التي تتجه إلى المعدات العسكرية نفسها. كما أن حجما فعليا من الإنفاق العسكري أصبح يؤدي إلى تشغيل عدد أقل من الأشخاص، ومن ثم صارت هناك استحالة في بلوغ العمالة الكاملة باللجوء إلى الإنفاق العسكري. ومن الناحية العسكرية، فإن تكدس الأسلحة يقلل من فرص النجاة من

حرب شاملة، ومن ثم يتناقص الأمن القومي تناقصا مضطردا. فالقوة العسكرية تتزايد باضطراد لكن الأمن القومي يتناقص أيضا باضطراد.[62]

العمالة في القطاع العسكري:

بقدر نجاح القطاع العسكري في مواجهة احتمالات الأزمة الدورية يبدو عجزه إزاء العمالة داخله ومن ثم خارجه. فالصناعة العسكرية تجسد في الواقع قدرة رأس المال الكبير على استخدام منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية. لكن هذه المنجزات كما هو معروف تحدث بطالة هيكلية في صفوف العمال. ولهذا فإنه على الرغم من كثافة رأس المال في الصناعة العسكرية فإنها لا تخلق سوى فرص عمل أقل من الصناعة المدنية. يضاف إلى ذلك حقيقة أن إنتاج الأسلحة يزداد استهلاكه لرأس المال، مما يعني إنتاج أكثر كفاءة لكن بنفقات متزايدة. وفي الوقت نفسه فإنه لا يؤدي إلى زيادة العمالة. والواقع أن إنتاج نظم الأسلحة المتطورة يتطلب وظائف أقل مما يتطلبه إنتاج الذخيرة، والملابس العسكرية، وحاملات الجنود بل الدبابات وتذهب الوظائف الجديدة أولا للعلماء والفنيين والعمال المهرة.

ولقد قدر اقتصاديون من جامعة ميتشيجان أن كل مليار دولار يستثمر في صناعة السلاح يخلق 35 ألف فرصة عمل، بينما يؤدي المبلغ نفسه إذا ما استثمر في الصناعة المدنية إلى خلق 150 ألف وظيفة في مهنة التدريس، أو 76 ألف وظيفة في مواصلات المدن، أو 50 ألف وظيفة في بناء المدارس. ورأس باحث أمريكي آخر هو ماريون أندرسون أن مليار دولار مستثمرا في الصواريخ يخلق 14 ألف وظيفة، فإذا وظف في المستشفيات فإنه يوجد 48 ألف وظيفة.[63] ومع أن كل وظيفة في القطاع العسكري تكلف من مرتين إلى ثلاث مرات ما تكلفه في الصناعة المدنية، فإن إحصائيات مكتب العمل في الولايات المتحدة تبين أنه من بين 156 فرعا للصناعة يوجد 29 فرعا فقط زادت عمالها نتيجة الإنفاق العسكري.[64]

ويرى الاقتصادي الأمريكي فاسيلي لونتيف أن التجارب الماضية تشير إلى أن شلالا من الإنفاق العسكري يحقق ارتفاعا قصير الأجل في العمالة. فعندما تقرر الحكومة أن تنفق عدة مليارات إضافية على الدفاع فإنها ترفع حرارة السوق، وتحدث ازدهارا مباشرة في فروع معينة من الاقتصاد

القومي: الإلكترونيات، بناء السفن، صناعة الطيران. ولسوف يرتفع الناتج القومي إلى حد معين. وإنما في المدى الطويل فإن هذا الازدهار يتحول عادة إلى توقف خطير عندما تنتج الأسلحة. فالصناعة الحربية تواجه وقتا عصيبا عندما تتحول إلى السوق الخاصة. وعادة ما يتم التخلي عن ملايين العمال في صناعات الدفاع. وعندئذ فإن الاقتصاد المدني لا يكون قد توسع بالقدر الكافي لاستيعاب كل العاطلين. ويضيف ليونتيف إلى ذلك حقيقة أن معظم صناعة الدفاع الأمريكية متوطنة حول كاليفورنيا وتكساس وجنوب غرب وشرق الولايات المتحدة المطلة على الأطلنطي. وهي المنطقة التي تحظى بفترة قصيرة من الازدهار. أما قلب الاقتصاد الأمريكي في ايلينويس، وأوهايو، وبنسلفانيا، وكانساس فسوف تدفع ثمن هذا الازدهار في صورة اقتطاعات من الضروب الأخرى من الإنفاق.[(65)]

وما قاله ليونتيف صحيح. فالاتجاهات الحالية في الإنفاق العسكري تجعل أثره عكسيا على العمالة. ولسوف ينمو الإنفاق على القوات المسلحة في السنوات القليلة القادمة بسرعة أقل كثيرا من سرعة الأموال التي تنفق لتوريد الأسلحة، وعلى البحوث والتطوير. ففي المدة من عام 1981 إلى عام 1985 زاد الإنفاق على مشتريات السلاح، وعلى البحث والتطوير ثلاث مرات على زيادة المدفوعات لأفراد القوات المسلحة. ومن جراء ذلك فإن نصيب الاعتمادات المخصصة للجنود سوف تنقص من 23٪ إلى 16٪ من مجموع الإنفاق العسكري. وتؤكد الظاهرة نفسها إحصائيات الصناعة العسكرية في بريطانيا. فقد انخفضت العمالة في هذه الصناعة فيما بين عامي 1979 و1987 بنسبة 5٪، وذلك على الرغم من ازدياد الإنفاق العسكري. فقد أدى تخصيص 10 مليارات جنيه استرليني لشراء صواريخ ترايدنت من أمريكا، وارتفاع أسعار المعدات العسكرية باضطراد إلى ازدياد خطر تسريح الألوف من العاملين في الصناعة العسكرية البريطانية.

إننا في الواقع بإزاء ما يسميه جالبريث الفعالية المتناقصة للإنفاق العسكري في دفع الاقتصاد. فالإنفاق العسكري وخصوصا الإنفاق على إنتاج الأسلحة يعني أجورا مرتفعة للمختصين الفنيين وأرباحا مرتفعة لمصانع الأسلحة. لكنه يعني جزءا صغيرا فقط يذهب للعمالة. ويوضح الحساب الدقيق أن مثل هذا الإنفاق العسكري من أقل الوسائل قدرة على خلق

العمالة، كما أن المحتوى المادي للسلاح الأساسي وهو الصواريخ أقل كثيرا نسبيا من المحتوى المادي للدبابة أو المدفع. فالصاروخ يتكلف صلبا أقل ومواد تقليدية أقل في الدولار الواحد من الإنفاق بالمقارنة بالدبابة. مما يعني أيضا فرص عمل أقل في صناعات الصلب وما حولها. (66)

ومن شأن ذلك كله أن يؤدي إلى تضييق السوق الداخلية مع أن الحرص على دور القطاع العسكري كان في مقدمة التطورات الرامية لتوسيع هذه السوق لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.

قانون الغلة المتناقصة:

وهكذا يبدو القطاع العسكري ميدانا فريدا لتطبيق قانون الغلة المتناقصة. وينطبق ذلك في المجالين الاقتصادي والعسكري على السواء.

فعلى المستوى الاقتصادي يسعى رأس المال كل سعيه من أجل تحقيق فائض يعمد استخدامه في توسيع الإنتاج.

ومن ثم فإنه في مجرى إعادة الإنتاج الرأسمالي يجب أن يتخذ الفائض شكلا ماديا يمكن أن يساعد على إعادة الإنتاج الموسع. فلا يكفي أن يتكون من سلع لا غنى عنها مثل: السلع الترفيه، أو الأسلحة، أو أي سلع غير صالحة لإعادة الإنتاج، وإنما ينبغي أن يتخذ شكل المكونات المادية لمزيد من إعادة الإنتاج، أي للتراكم الرأسمالي، وبالتحديد لإنتاج وسائل إنتاج إضافية للإنتاج، وسلع إضافية لتشغيل عمالة إضافية.

وإنتاج الأسلحة والجزء الأكبر من الإنفاق العسكري كالاستهلاك الترفي لا. فإن هذه الغاية لأنها غير قابلة لإعادة الإنتاج. وعلى الرغم من أنها تقتطع من الفائض الاقتصادي إلا أنها لا تمثل أساسا ماديا لتراكم جديد لرأس المال.(67)

فالإنفاق العسكري يعني في كل الأحوال انتقاصا من الرصيد الإنتاجي. وبوصفه إنفاقا على الجنود والموظفين المدنيين فإنه يخفض مباشرة حجم السلع المنتجة للفائض الاقتصادي-كما لو ألقت الأمة جزءا من رأسمالها في البحر. ومن هنا لا يفترض في الإنفاق العسكري أن يشجع النمو الاقتصادي، وإنما يمكن أن يكون علاجا مؤقتا وجزئيا لحالات الإفراط في التراكم. ويمكن بالتالي أن يشجع دورة الأعمال وخصوصا في بعض الفروع

والمشروعات التي يكون لها مصلحة في طلبات الأسلحة. وإنما على المدى الطويل فإنه يعوق قوى الإنتاج ويصبح عنصرا إضافيا من عناصر الأزمة.

وهناك بالتالي صراع حقيقي بين الإنفاق على القطاع العسكري والإنفاق على بناء الأصول الثابتة للإنتاج، خصوصا وأن التقديرات الخاصة بعام 1988 تشير إلى أنه في مقابل كل 100 دولار استثمارات في الفروع المدنية في الاقتصاد الأمريكي يستثمر 87 دولارا في الفروع العسكرية، وذلك بمقارنة هذا الرقم الأخير برقم 38 دولارا في عام 1980. [68]

وأيا يكن القول فيما يتعلق بجدوى الإنفاق العسكري فإن الدلائل التي تقدمها الانكتاد تشير إلى علاقة سلبية بين الإنتاجية الصناعية وعبء الإنفاق العسكري، (69(خصوصا لأنه بدراسة دقيقة أجراها جالبريث فقد وجد أنه في السبعينات استخدمت أمريكا من 5 إلى 8٪ من الناتج القومي الإجمالي لأغراض عسكرية. أما الألمان فاستخدموا من 3 إلى 4 ٪، واليابانيون أقل من ١٪. وفي المدة نفسها ارتفعت الاستثمارات في الأصول الثابتة غير العسكرية في أمريكا من 9 ,16 ٪ من الناتج القومي الإجمالي إلى 19 ٪ فقط، أما في ألمانيا فقد ارتفعت من 6 ,20٪ إلى 7 ,26٪، وفي اليابان من 31٪ إلى 6 ,36٪. [70] وذلك على المستوى الاقتصادي. أما على المستوى العسكري فإنه يمكن الحديث عن قانون الغلة المتناقصة الذي يعمل في مجال التوازن الاستراتيجي عندما يصبح تزايد الاستثمارات في الأسلحة الحديثة وخصوصا النووية أقل فأقل فعالية في إحداث تغير كبير في علاقات القوى العالمية. إنه يضاعف فحسب تلك الإمكانات المتراكمة من قبل للقدرة على التدمير، وذلك بالنظر إلى الكمية المكدسة من القنابل النووية لدى طرف، وقدرة الطرف الآخر على اتخاذ التدابير المضادة لها.

مراجع الباب السادس

(1) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعا صر»، الإسكندرية، صفحة 66 وما بعدها.
(2) انظر مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور التنمية العربية، بيروت 1987، صفحة 368 وما بعدها.
(3) انظر. 87. IMF, Survey, March 20, 1989, p
(4) انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور التنمية العربية، المرجع السابق، صفحة 369.
(5) انظر. 135 Galbraith and Menshikov, op. cit. p
(6) انظر يوجين فارجا، القضايا الاقتصادية والسياسية للرأسمالية، تعريب احمد فؤاد بلبع، بيروت، 1975، صفحة 251.
(7) انظر
Paul Sweezy and Harry Magdoff, What is Stagnating: The Welfare State of Capitalism?.Socialism Today Round Table, Cavtat, Yougoslavia, 1986, p.5
(8) انظر
P. Gross, Similarities between the Current Reccesion and Depression of the Thirties, UBS, Business facts and figures, July 1983, p.3
(9) انظر
Horace Brook, Transformation of the Business Cycle, World Link, January February 1989, No. 1, 2. p. 70 et s
(10) انظر
Harry Magdoff and Paul Sweezy, The Deepening Crisis of U.S. Capitalism, New . 23.York and London, 1981, p
(11) انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور التنمية العربية، المرجع السابق، صفحة 372.
(12) انظر سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد مع الإثارة إلى الواقع العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول، القاهرة 15 و 16، مايو 1989، صفحة. 17
(13) انظر رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل لها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1984، صفحة 9.
(14) انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور التنمية العربية، المرجع السابق، صفحة 224.
(15) انظر يوجين فارجا، القضايا الاقتصادية والسياسية للرأسمالية، المرجع السابق، صفحة 189.
(16) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر» المرجع سابق الذكر، صفحة 56

(17) انظر

14.Magdoff and Sweezy, The Deepening crisis of U.S. Capitalism, op. cit. p

(18) انظر

.Martin Feldstein, The U.S. is the World Economy, Economic Impact, 1983, No. 14. 3, V. 43, p

حيث يطرح تغيرات هيكل ميزان المدفوعات الأمريكي بوصفها نتيجة تغيرات في أوضاع الادخار والاستثمار وليس نتيجة بطء النمو في الإنتاجية.

(19) انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور التنمية العربية، المرجع السابق، صفحة382.

(20) انظر سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة 17 وما بعدها، حيث يشير بصفة خاصة إلى:

Michael Stewart, The Age of Interdependence: Economic Policy in a Shrinking. 1984,world, MIT Press

(21) انظر رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المرجع السابق، صفحة 15.

(22) انظر سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، المرجع السابق، صفحة17.

(23) انظر رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، صفحة16.

(24) انظر

A. Voigt, On the influence of neo-conservative economic conceptions and the limits of their practicability under the prevailing conditions in Latin America, in. 121.Willi Luchterhand, op. cit. p

(25) انظر

O. Begomolov, Nornalisation of International Economic Relations, Social Scien. ces, 1986, V. 4. p. 78 †

(26) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، المرجع السابق، صفحة 111.

(27)انظر محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، الإسكندرية، 1981، صفحة 39.

(28) انظر

M. Khattab, La strategie du capital petrolier dominant depuis le debut des annees. 44. 70, L‘Egypte Contemporaine, janvier / Aprril 1980, p

(29) انظر جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، 1986، صفحة 139.

(30) انظر مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر» المرجع السابق، صفحة 64.

(31) انظر

Pajestka, Global shifts and their impacts on national policies, Ifda Dossier. 32. July/August 1987, p.32

(32) انظر.

67. John Makin, Recipe for Recession, Institutional Investor, Vol. 3. April 1989, p

(33) انظر

M. Camdessus, Presentation of the forty-third annual report, International. 20. Monetary Fund, Summary proceedings, annual meeting, 1988, p

(34) انظر

K. Botos, Global financial disequilibrium, Hungarian Scientific Council Abs. tracts Vol. 17, 1987, No. 3, p. 160 et s

(35) انظر . Magdoff and Sweezy, op. cit. p . 101

(36) انظر في هذا الموضوع مؤلفنا «مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر» صفحة 59 وما بعدها، ومؤلفنا «التضخم والتنمية في الوطن العربي صفحة 13 وما بعدها، ومؤلفنا «التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية» صفحة 43 وما بعدها.

(37) انظر.

J. Perkins, Reviving the World Economy, The Banker, April 1983, p. 64

(38) انظر رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة، 1986 صفحة 23.

(39) انظر . G. Hanselmann, UBS, Businness Facts and Figures, June 1983, p4

(40) انظر جورج قرم، مشاهد المستقبل العالمي، بيروت 1986، صفحة 42.

(41) انظر رمزي زكي، التضخم المستورد، المرجع السابق، صفحة 48 وما بعدها.

(42) انظر

N. Inozemtsev, Contemporary Capitalism, New Developments and Contradic.tions, Moscow, 1974, p.77

(43) انظر P. Bod, The Entrepreneur State in the Contemporary Capitalist Economy, Abs. 126. tracts Vol. 17, 1987, No. 3 p

(44) انظر منشيكوف، الدورة الاقتصادية، تطورات ما بعد الحرب، ترجمة سعد الساعي، القاهرة، 1980 صفحة 303 و 469 و 470 و 473.

(45) انظر

Z. Zoltan, Problems of getting out of the structural crisis in industrial countries with crisis stricken sectors, Abstracts, Vol. 17, 1987, No. 3. 19.

(46) انظر زاخماتوف وآخرون، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية: أوروبا الغربية، موسكو، 1985 صفحة 12

(47) انظر V. Rymalov, The World Capitalist Economy, Moscow 1982. p502

(48) انظر Martinov, op. cit. p109

(49) يقدم راؤول بربيش نظرية مفصلة لطبيعة هذه الأزمة المتمثلة في الخلل الهيكلي بين معدل الاستهلاك ومعدل تراكم رأس المال لإعادة الإنتاج. فالاستهلاك المتميز للطبقات العليا قد تضخم منذ السبعينات بالاستهلاك من جانب العمال، وكل من الاستهلاك المدني والاستهلاك العسكري للدولة. هذا بينما يواجه التراكم مشكلات مثل صور رأس المال التي لا تزيد الإنتاجية، ومثل الاستهلاك غير المسؤول لموارد الطبيعة التي لا تتجدد والتدهور في البيئة. وأصبح مطلوبا إنقاص معدل الاستهلاك طبقا لحاجات التراكم عن طريق خلق البطالة والتقييد الاختياري للاستهلاك عن طريق رفع سعر الفائدة والتضخم.

- Raul Prebisch, the Crisis of Capitalism and the periphery,(Raul Prebisch Lec tures), Palais des Nations, Geneva, July 6th.1982

(50) انظر

Samir Amin,In favour of a polycentric world, Ifda Dossier 69, January/February.1989. p.51.

(51) انظر منشيكوف، المرجع السابق، صفحة 337

. (52) انظر مؤلفنا» التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية «، المرجع السابق، صفحة112

(53) انظر سمير أمين، طبيعة الأزمة العالمية الراهنة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، نوفمبر 1984، القاهرة.

(54) انظر E. Kemenes, Cyclical and socular changes in the World Economy, Budapest p. 17 e t s 1981

(55) انظر Magdoff and Sweezy, op. cit. P. 54

(56) انظر باران وسويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى، القاهرة، 1971 صفحة 179.

(57)انظر V. Gurevich, Disarmsament and Development, Moscow, 1987, p..6

(58) Paul Sweezy and Harry Magdoff, What is Stagnating: the Welfare State or Capitalis m, Socialism Today Round Table, Cavatat, Yougoslavia, 1986, p.19.

(59) انظر J. Schlesinger, The Political Economy of National Security, New York, 1960, pp. 268,267

(60) انظر فيكتور برلو، العسكرية والأزمة البنيوية للرأسمالية، قضايا السلم والاشتراكية، أغسطس، 1987، صفحة 98.

(61)انظر J. Galbraith,How to Control the Military, New York¨. 1969

(62) انظر باران وسويزى، المرجع السابق، صفحة 221.

(63) انظر, G. Tsagolov, War is their business: United Technologies, General Dynamics.General Electric, Moscow, 1985, p. 229

(64) انظر P. Sedov and A. Finogenov, Dissarmament for development, World Youth1987.No. 9, p.3

(65) V. Leontief, U.S. News and World Report, March 16, 1981, p, 26.

(66) انظر, G. Galbraith and S. Menshikov, Capitalism, Communism, and Coexistence London 1988, p.118.

(67) انظر Achim Vranken, is Capitalism Capable of Peace? World Youth, 1988, No 4, P 19

(68) انظر P. Sedov and A. Finogenov, Disarmament for Development, op. cit. p.3

(69) انظر UNCTAD VII, Assessment of the World Economy, op. cit. p 16.

(70) انظر V. Borisov, Militarism and Science, Moscow, 1986, p.154

تلك هي المعالم الجديدة للرأسمالية المعاصرة، رأسمالية ما بعد الصناعة. ولعل هذه التسمية لا تخلو من جدة وطرافة-وإن يكن يعنينا التمييز بدقة بين النشاط الصناعي البحت بمعناه القديم والنشاط الخدمي بمحتواه الحديث-فلقد تداخلا معا في الرأسمالية المعاصرة، بفضل الأوتوماتية الحديثة التي أنتجت المعلومات الإلكترونية وهي صناعة وخدمة معا.

وتطرح علينا رأسمالية ما بعد الصناعة هذه رؤية جديدة محددة للمستقبل المنظور. فنحن في الواقع بصدد رأسمالية عصرية لا تتعرض للركود المطلق وإن تعرضت بالطبيعة لدورة الركود النسبي. فهي بفضل إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية التي فجرتها وطورتها، وبفضل التدويل واسع النطاق للحياة الاقتصادية العصرية في كل بلد على حدة قد استطاعت في الواقع أن تجدد قواها المنتجة. وصارت من ثم أقدر على التكيف مع الأوضاع الجديدة في عصرها، الأمر الذي يتيح لها حتى الآن إمكانات النمو الاقتصادي، ويمكنها من الحفاظ على مواقعها الاستراتيجية، بل يمنحها قدرة على استعادة ما فقدته بطرائق مستحدثة.

لكننا نعيش في عصر حافل بالأعاجيب. لقد كان من الطبيعي أن يكون من شأن التغلب عل التناقضات القديمة أن تظهر وتنمو تناقضات جديدة. لكن ما نشهده حاليا من تناقضات يوحي

إلينا-إن خطأ أو صوابا-بأن هذه التناقضات يأخذ بعضها بخناق بعض، بحيث إنها صارت تدور في حلقة مفرغة بعضها يفضي إلى بعض. فلا شك في أن تجديد القوى المنتجة-وهو تطور خطير الشأن بعيد المدى-كان ينبغي أن يلحق به تجديد العلاقات الإنتاجية في كافة صورها. فالواقع أن الثورة الراهنة في القوى المنتجة هي من العمق والشمول والتنوع بحيث ينبغي أن تفتح آفاقا جديدة للممارسة الاجتماعية. فإن مجموع القوى المنتجة الجديدة سوف يغير ولاشك من طابعها الاجتماعي، ولسوف يفتح أبواب الأمل في المستقبل لتحقيق ما تصبو إليه البشرية من وفرة المنتجات وجودتها، لكن الواقع ما زال يؤكد بدوره أن العلاقات الإنتاجية مازالت حتى الآن متخلفة تخلفا جوهريا.

ولاشك أيضا في أن تدويل القوى المنتجة كان ينبغي أن يحدث تدويلا مناظرا لعلاقات الإنتاج. وتجرى بالطبع عملية تدويل رأس المال على أوسع نطاق في العالم، كما تجرى أيضا عملية تدويل الإنتاج والتبادل. لكن مجمل العلاقات الإنتاجية لم يلحق بعد بركب التدويل الجارف. ولم تنشأ بعد آلية اقتصادية دولية تتجاوز الحدود القومية للدول الرأسمالية. فقد يكون صحيحا أنه تم تدويل فراغ الإنسان، وتدويل تلوث البيئة، وتدويل تهديد حياة البشرية. ومع ذلك فإنه لم يتم بعد تدويل العلاقات الاجتماعية، بل لعل أخطر نقطة حتى الآن هي تلك التي تتمثل في علاقات الاعتماد المتبادل غير المتكافئ التي تحاصر العالم الثالث الذي تعتصره، بلا رحمة أعاصير الطبيعة المتمردة وأعاصير الرأسمالية المتجبرة.

ولهذا كله يحفل عصرنا بالتناقضات المذهلة التي يتخذ بعضها شكل المفارقات التي كانت تدخل في عداد المستحيلات من قبل:

- ارتفاع إنتاجية عمل الإنسان في مقابل، تصاعد البطالة.
- النمو الاقتصادي البطيء مع التضخم النقدي الجامح.
- صعود الاقتصاد الرمزي بطبيعته الطفيلية مع تراجع الاقتصاد العيني.
- ازدهار الاقتصاد غير الرسمي مع التنظيم المتزايد لآليات عمل الاقتصاد.
- تزايد الاعتماد المتبادل مع تصاعد التبعية والحماية والتعصب القومي.
- اضطراد التقدم العلمي والتكنولوجي مع ازدياد المخاطر على الطبيعة.

وهكذا نجد الغنى المطلق متجاورا مع الفقر المطلق. وصار الرجل العادي في المجتمع الرأسمالي يتمتع بمستوى معيشة مرتفع لم يكن يحلم به منذ عشر سنوات فقط. رفعته التكنولوجيا الحديثة إلى عنان الفضاء، لكنها جذبته هي نفسها إلى عتبة تدمير ذاته بسهولة كبرى. وتحولت فئات واسعة من المجتمع وخصوصا الشباب عن القيم الرأسمالية التقليدية المعبرة عن احترام الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القديمة للمجتمعات الصناعية: القبول الطوعي بالانضباط في نظام عمل صارم ورتيب في كثير من المواقع من أجل الحصول بمشقة على المزيد من المنتجات الاستهلاكية. ولقد راحت تكتسب قيما جديدة تعطى الأولوية لزيادة أوقات الفراغ والنجاح في العمل الفردي الخلاق. وهو ما يسمى الآن الاقتصاد غير الرسمي. وأصبح الفرد يشعر بأنه صار أعجز من ذي قبل إزاء الآلية الجبارة ومحكمة التفاصيل التي تنظمها الرأسمالية المعاصرة المتخطية للقوميات. وأخذت من ثم تتضاءل أهمية كيانات كبرى كانت لها الأولوية مثل الأمة، والدولة القومية، والدولة فحسب من غير أن يخفف ذلك من حدة النزاعات الدولية، وصراعات المصالح والنفوذ، ومحاولات إعادة تقسيم العالم مرة بعد أخرى.

وفي المقابل نجد اقتصاد البلدان النامية يكاد يكون منفصلا عن اقتصاد البلدان المتقدمة-وكأننا أمام عالمين مختلفين كل الاختلاف. فأسعار الخامات والمواد الغذائية قد بلغت أدنى مستوى لها منذ الثلاثينات بالقياس إلى أسعار السلع الصناعية النهائية. ولا تبدو حتى الآن بارقة أمل تبشر بنجاح عملية استعادة أسعار الخامات لمستوياتها السابقة. وما ذلك إلا نتيجة مباشرة للتطورات الهيكلية العميقة في اقتصاد الدول الصناعية بفضل انتشار تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة في ربوع صناعاتها، بل لقد كان التحسن في أوضاع البلدان النامية المصدرة للنفط والبلدان الصناعية الجديدة أمرا عارضا، ولقد توقف تقريبا. ولقد أسفرت تجارب الانفتاح في بلدان نامية عديدة عن فشل كبير على الرغم من التنازلات المغرية لاجتذاب رأس المال العالمي، وثبت أن آليات الرأسمالية المعاصرة لا تسمح بأكثر من تأمين إطلاق حرية نظام السوق، والتدفق الدولي للسلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا.

وكل ذلك قد أثر سلبيا في إمكانية بناء الدول النامية لاستقلالها

الاقتصادي الحق. ولقد وقعت هذه الدول فضلا عن ذلك في مصيدة الديون الأجنبية، بل انجرت إلى دوامة سباق التسلح، بحيث تضاعفت ميزانياتها العسكرية مرتين عن المعدل العالمي في الستينات، ثم قفزت فيها من 7٪ في المتوسط سنويا إلى 9٪ في السبعينات، ثم إلى 15٪ في النصف الأول من الثمانينات.

ففي الماضي كانت تناقضات أقل من التناقضات الحالية تكفي لإشعال نيران حرب عالمية. لكن مثل هذه الحروب العالمية لم تعد الآن سهلة. ففيها تهديد جدي بفناء البشرية كلها أو أغلبيتها الساحقة. ومن ثم صارت الحرب العالمية عملا جنونيا لا يماثله إلا جنون الاستخدام الضائع للموارد الطبيعية والإضرار المستهتر بتوازن البيئة. لكن الخطر ما زال ماثلا. والخشية كل الخشية أن يصبح أمرا واقعا بإشارة من زعامة مجنونة أو قيادة يائسة. ويضاعف من هذا الخطر ما يتميز به القطاع الذي يسيطر على تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان المتقدمة من طبيعة اجتماعية شديدة الخصوصية. فهذا القطاع الذي يضم العلماء والباحثين والمسؤولين عن تطبيق التكنولوجيا، والذي يتسم إلى حد كبير بالعزلة الاجتماعية هو الذي يتخذ قرارات تتحكم في مصير البشرية خارج كافة الأطر التي تسمح بالحوار والرقابة في ظل الديمقراطية. ومع أن قراراته تبشر بتصاعد القوى المنتجة المتاحة للبشرية إلا أنها تساهم موضوعيا في تهميش فئات اجتماعية واسعة في العالم المتقدم والعالم النامي على السواء. وكل ذلك إنما يعني أمرا معينا هو ضرورة السعي لإقامة علاقة مثلى بين كل من الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا. واتساقا مع ما يجري من تدويل لأن ذلك يدعونا بشدة لتأكيد الحاجة إلى الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي. إنها صياغة أخرى لدعوة السبعينات إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، لكنها تتميز هذه المرة بأنها محصلة طبيعية للتطور الموضوعي للرأسمالية المعاصرة، ومن ثم فإنها أدنى إلى الواقع، بل لعل مثل هذه الصياغة تستطيع أن تحل التناقضات الراهنة في العالم بغير الحاجة إلى حرب عالمية !

المؤلف في سطور:

د. فؤاد مرسي

* ولد في الإسكندرية في 15 / 1 / 1925 .

* حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية في عام 1945.

* حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون في الاقتصاد السياسي عام 1949.

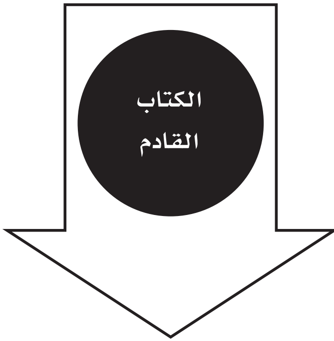
* عمل مدرسا بجامعة الإسكندرية.

* عين رئيسا لمجلس إدارة شركة مصر لتجارة السيارات-قطاع التجارة الخارجية في عام 1965، وعضوا في مجلس الأمة في عام 1969، وعضوا في الأمانة العامة للجان المعركة مع العدو عام 1970، رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي، وعضوا بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي في عام 1971.

* عين وزيرا للتموين والتجارة الداخلية في عام 1972.

* ألف العديد من الكتب والدراسات في الاقتصاد والسياسة.

* عمل خبيرا مع الأمم المتحدة، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وجامعةالدول العربية.



علم الاحياء والطبيعة البشرية

تأليف: ستيفن روز - ليون كلمن - ريتشارد ليونتي

ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي

مراجعة: د. محمد عصفور

هذا الكتاب

ونحن نودع القرن العشرين بعد قليل نتساءل: أين تقف الرأسمالية المعاصرة، وأين يقف العالم المعاصر؟

ومن هنا يطل هذا الكتاب على التغيرات الكبرى التي شملت الرأسمالية. وإذا كانت قاعدة الرأسمالية قد تقلصت جغرافيا خلال القرن الحالي فإنها قد أثبتت مع ذلك أنها أكثر قدرة على الحياة مما كان يتصور كل خصومها. ولقد تغلبت على أخطر التناقضات في اللحظة المناسبة. وهكذا نواجه الآن رأسمالية معاصرة تتميز بالاستجابة الحيوية لمقتضيات العصر،فاستطاعت أن تجدد قواها الإنتاجية، وأن تعيد تنظيم علاقاتها الإنتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها، كما استطاعت أن تعيد أكثر مستعمراتها القديمة لتظل رغم استقلالها السياسي أطرافا لمراكز الرأسمالية العالمية. وقد تغيرت في الواقع أشكال عمل قوانين الرأسمالية وآليات حركتها.

في ضوء ذلك كله يحاول هذا الكتاب أن يتعرض للخصائص الجوهرية التي تتميز بها رأسمالية ما بعد الصناعة، حيث يتناول رأسمالية الثورة التكنولوجية، والرأسمالية المتخطية للقوميات، والرأسمالية القادرة على التكيف. كما أنه يحلل آلياتها الجديدة مثل: هيمنة الرأسمالية المالية، وإعادة نشر الصناعة جنوبا، وإعادة نشر الزراعة شمالا، والخصائص الجديدة التي تتميز بها دورة الأعمال.

نحن الآن بصدد رأسمالية استطاعت أن تجدد نفسها.